

## قواعد النشر

### أولاً : شروط النشر

- ١- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وسلامة الاتجاه، وصحة اللغة، وجودة الأسلوب.
- ٢- ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهة أخرى.
- ٣- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

### ثانياً: تعليمات النشر

- ١- يقدم الباحث طلباً بنشر بحثه.
- ٢- يتقدم الباحث بثلاث نسخ مطبوعة عبارة عن (أصل وصورتان) باللغة العربية منسوخة بواسطة الحاسب الآلي ببرنامج (Microsoft Word) متوافق (IBM) وعلى وجه واحد فقط، ويكون على ورقة مقاس (A4) مع ترك (3 سم) لكل هامش، ومترقمة ترقيماً متسلسلاً، بما في ذلك الأشكال والجداول، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية، بحيث لا تزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة أو صفحة واحدة.
- ٣- تكون الكتابة بالخط المشهور (Traditional Arabic) العناوين بحجم (٢٠) أسود، والمتم بحجم (١٨) عادي، والحواشي بحجم (١٤) عادي.
- ٤- لا تزيد صفحات البحث عن أربعين صفحة.
- ٥- يكتب عنوان البحث، واسم الباحث، وعنوانه، ولقبه العلمي، والجهة التي يعمل بها.
- ٦- يتم العزو إلى المراجع وفق ما يلي:  
( أ ) الكتب: ويعزى إليها بإحدى طريقتين ولا مانع من استخدامهما في البحث الواحد.  
الطريقة الأولى: ذكر المراجع في متن البحث باسمه المختصر، يليه الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الفقرة إن وجد، مثال ذلك: أخرجه البخاري في صحيحه (٨٨/١ ح ١٦٦) أو قال النووي في المجموع ٢٩/٨ : "...."  
الطريقة الثانية: ذكر المراجع في الحاشية، فيضع الباحث رقماً للحاشية في المكان المناسب، ثم يضع الحاشية أسفل الصفحة مثال ذلك: قال ابن قدامة "....." (١)  
ب ) الدوريات: ويعزى إليها في الحاشية بذكر عنوان البحث ثم اسم الدورية التي هو فيها، مثال ذلك: وذكر الدكتور في بحثه أنه لم يقف على أحد قال بهذا "...." (٢).
- ٧- توضع حواشي كل صفحة أسفلها.
- ٨- في مسرد المراجع يبدأ بذكر اسم الكتاب كاملاً، ثم مؤلفه، وسنة الوفاة، ثم من تولى طبعه وسنة الطبع، وكذا في الدوريات يذكر عنوان البحث ثم صاحبه ثم اسم المجلة وعددها.
- ٩- عند ورود أعلام إسلامية وعربية في متن البحث أو الدراسة، تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العلم متوفى، وإذا كانت الأعلام أجنبية فإنها تكتب بحروف عربية، وبين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
- ١٠- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.
- ١١- لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.
- ١٢- يعطى الباحث نسختين من المجلة، وعشرين مستلة من بحثه المنشور بدون مقابل، على أن يتحمل المؤلف تكاليف ما زاد عن ذلك طبقاً لما تقرره هيئة التحرير.
- ١٣- يلزم الباحث إجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين، مع تعليل ما لم يعدل.
- ١٤- تعتبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- ١٥- تصدر المجلة أربعة أعداد في السنة نصف فصلية.

### عناوين المراسلة

ترسل جميع مواد النشر والمكاتبات إلى :

المجلة العلمية لجامعة القصيم (العلوم الشرعية)، ص.ب/ ٦٦٠٠ /الرمز/ ٥١٥٢ بريدة - المملكة العربية السعودية  
هاتف ٠٣٣٢٢٠٣٣٠، تحويلة ٢١٤٥ هاتف مباشر وفاكس/ ٣٢٢٠٣٥٨ (٠٦)  
بريد إلكتروني / qu.mgllah@gmail.com





# مجلة العلوم الشرعية

محرم ١٤٣٦هـ - أكتوبر ٢٠١٤م



## هيئة التحرير

### رئيس التحرير

أ.د. صالح بن محمد السلطان

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

### الأعضاء

أ.د. إبراهيم بن صالح الحميضي

الأستاذ الدكتور بقسم القرآن وعلومه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الغصن

الأستاذ الدكتور بقسم السنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. أحمد محمد جاد عبدالرزاق

الأستاذ الدكتور بقسم العقيدة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. حميد العربي الوافي

الأستاذ الدكتور بقسم أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. علي حسين شطناوي

الأستاذ الدكتور بقسم الأنظمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. عبدالله بن سليمان المطرودي

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

### أمين المجلة

د. محمد فوزي عبد الله الحادر

أستاذ الفقه المساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فتقدم هيئة تحرير مجلة جامعة القصيم (فرع العلوم الشرعية) لقراءها المجلد الثامن/ العدد الأول. الذي يجمع بين دفتيه مجموعة متميزة ومتنوعة في مختلف تخصصات علوم الشريعة والأنظمة، بالإضافة إلى مراجعات لكتاب متخصص في علوم الحديث، وعرض للملخص رسالة جامعية متميزة. وهي كالآتي:

أولاً: البحوث

• التعزيز في الحديث النبوي الشريف وأثره الفاعل في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي.

يهدف إلى بيان تنوع أساليب التعزيز في الحديث النبوي وبيان أثره في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي، والابتعاد عن السلوك السلبي.

• حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه "دراسته مقارنة"

وقد تناول الباحث حكم أداء الحج بعد وجوبه، هل هو على الفور أم على التراخي؟ وذلك من خلال الرجوع إلى أقوال الفقهاء، وذكر أدلتهم ومناقشتها والترجيح بينها.

• أولاد الصحابة بين نفي أهل النسب وإثباتهم في الأسانيد "حزام بن حكيم بن حزام" أنموذجاً.

أثبت الباحث أن شخصية حزام بن حكيم بن حزام هي عبارة عن شخصية وهمية نتجت عن أخطاء في بعض الروايات، وكذلك بعض التحريفات والتصحيحات، وقد أخطأ من أثبت وجود هذه الشخصية من أهل العلم اعتماداً على هذه الروايات المعلولة.

• الترجيح بين الوسائل، مسالكه وضوابطه وفوائده.

قام الباحث بصياغة معايير محكمة للترجيح بين الوسائل في مورد التعدد والتزاحم، وتأسيس ضوابط لهذا الترجيح، واستجلاء أثر ذلك في استقامة منزع الاجتهاد، ومراعاة الأولويات في محلها، وذلك من خلال المعيار النصي والمعيار المقاصدي المالي، ومعيار قوة الإفضاء ومعيار الاتفاق ومعيار السهولة.

• أثر التيمم في رفع الحدث "دراسة فقهية"

حاول الباحث الإجابة عن التساؤل في التيمم هل يأخذ حكم الماء في رفع الحدث؟، أو أنه يستبيح فقط فعل ما تشترط له الطهارة مع بقاء الحدث؟ وذلك من خلال الرجوع لأقوال الفقهاء وذكر أدلتهم والترجيح بينهم.

• الأحاديث الجياد عند ابن كثير من خلال تفسيره "من بداية الكتاب إلى آخر كلامه على سورة البقرة" جمعاً وتخريجاً ودراسة

قام الباحث بجمع وتخريج ودراسة للأحاديث التي حكم عليها بأنها جياد أو أن أسانيدھا جياد من بداية الكتاب إلى آخر سورة البقرة، ودراسة أسانيدھا على ضوء قواعد علم المصطلح، والحكم عليها مع بيان استخدامات هذا المصطلح.

• قصة امرأة عمران والدروس الدعوية المستفادة منها.

تحدثت الباحثة عن أهمية دراسة القصص القرآني من الجانب الدعوي، والذي كان الوصف فيه منصبا على ذكر المراد بالقصص القرآني، وأهميته للدعوة والدعاة، من خلال ذكر قصة امرأة عمران، وتفسير الآيات التي وردت بها القصة، ومن ثم بيان الدروس المستفادة منها.

• الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية في الفقه الإسلامي ونظام المرافعات الشرعية "دراسة مقارنة"

تناول الباحث توصيف الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية وطبيعته، وحكم الدفع بعدم الاختصاص أمام المحاكم التجارية وشروطه وآثار قبوله أمام المحاكم التجارية.

ثانياً: مراجعات الكتب

• موجز كتاب مناهج المحدثين "دراسة نظرية تطبيقية"

تناول الكتاب مناهج المحدثين وأهم المصنفات التي صنفت فيه قديماً وحديثاً، من خلال التعريف بالسنة والاحتجاج بها، وكتابتها وتدوينها وتصنيفها، ورد الشبهات التي دارت حولها.

### ثالثاً: ملخص رسالة جامعية

• بحث تأصيلي بعنوان التفسير باللائم، لنيل درجة الماجستير. الذي نال به صاحبه جائزة الملتقى التحضيري الرابع بجامعة القصيم والمركز الأول لجائزة المؤتمر العلمي الرابع لطلاب وطالبات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. آمليين من الله أن نكون قد وفقنا في اختيار ما هو نافع ومفيد، لكي تكون هذه المجلة منارة للعلماء وطلاب العلم.

رئيس تحرير المجلة

أ.د. صالح بن محمد السلطان

## المحتويات

### صفحة

- التعزيز في الحديث النبوي وأثره الفاعل في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي  
د. سعيد بن نزال العنزي ..... ١
- حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه (دراسة مقارنة)  
د. علي جمعة الرواحنة ..... ٦١
- «أولاد الصحابة بين نفي أهل النسب وإثباتهم في الأسانيد» «حزام بن حكيم بن حزام» أنموذجاً  
د. خالد محمود علي الحايك ..... ١١٩
- الترجيح بين الوسائل مسالكه، وضوابطه، وفوائده  
د. قطب الرسوي ..... ١٥٩
- أثر التيمم في رفع الحدث دراسة فقهية  
د. محمد بن عبد الله الحميميد ..... ١٩٩
- الأحاديث الجياد عند ابن كثير من خلال تفسيره من بداية الكتاب إلى آخر كلامه  
على سورة البقرة (جمعاً وتخریجاً ودراسةً)  
د. إبراهيم بن عبد الله بن صالح الدويش ..... ٢٤٧
- قصة امرأة عمران والدروس الدعوية المستفادة منها  
د. خولة بنت يوسف المقبل ..... ٣٢١

الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية في الفقه الإسلامي ونظام المرافعات الشرعية دراسة مقارنة	
د. يوسف بن عبدالله بن محمد الخضير .....	٣٤٩
موجز كتاب مناهج المحدثين دراسة نظرية تطبيقية .....	٤٠١
التفسير باللازم (بحث تأصيلي) .....	٤٠٥

## التعزيز في الحديث النبوي وأثره الفاعل في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي

د. سعيد بن نزال العنزي

أستاذ الحديث المشارك

كلية التربية، جامعة سلمان بن عبد العزيز

ملخص البحث.

عنوان البحث:

التعزيز في الحديث النبوي، وأثره الفاعل في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي.

مجال الدراسة:

علم الحديث النبوي.

مشكلة البحث:

فشل كثير من المعلمين أو قصورهم في تنمية السلوك الإيجابي للمتعلمين؛ وذلك لعدم استخدامهم لأساليب ووسائل التعزيز؛ ولهذا كان هذا البحث لتأصيل التعزيز، وبيان أثره الفاعل في تنمية السلوك الإيجابي.

أهداف البحث:

- ١- بيان تنوع أساليب التعزيز في الحديث النبوي .
- ٢- بيان أثر التعزيز في الحديث النبوي في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي.
- ٣- بيان أثر التعزيز السلبي في الحديث النبوي في الابتعاد عن السلوك السلبي.
- ٤- بيان أصالة وسبق التربية الإسلامية في الاهتمام بهذا الموضوع.



### أهم نتائج البحث:

- ١ - أصالة استخدام التعزيز في مصادر التربية الإسلامية بجميع مصادرها - الكتاب والسنة، وعلماء السلف، وقادة الأمة - .
- ٢ - نجاح التعزيز في الحديث النبوي، وظهور أثره على كافة الأصعدة.
- ٣ - استخدام النبي ﷺ لأساليب التعزيز المتنوعة، ونجاحه فيها مع كونه رجلاً أُويّاً، دليل من أدلة الإعجاز على نبوته ﷺ.
- ٤ - بيان أهمية التعزيز في زيادة الدافعية للسلوك الحميد، والبعد أو التقليل من السلوك غير الحميد.
- ٥ - شمولية مفهوم التعزيز، لاشتماله على كل ما يساعد على زيادة احتمالية وقوع السلوك الحميد، والابتعاد عن السلوك غير الحميد أو التقليل منه.
- ٦ - تنوع أساليب ووسائل التعزيز، فمنه التعزيز اللفظي والمادي، والأولي والثانوي، والداخلي والخارجي، وفي كل هذه الأنواع منه ما هو إيجابي، ومنه ما هو سلبي.

## المقدمة

### أ) التمهيد (أهمية الموضوع، وأسباب اختياره)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

فلقد بعث المولى - جل وعلا - نبيه محمداً ﷺ رحمة للعالمين قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وأكمل الله به الدين قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، فلم يترك خيراً إلا دلَّ أمتَهُ عليه، ولم يترك شراً إلا حذرَها منه، وسلك في سبيل ذلك كافة الأساليب والوسائل التعليمية، والتربية وقد كان ﷺ "يُلَوِّنُ الحديثَ لأصحابه ألواناً كثيرة، فكان تارة يكون سائلاً، وتارة يكون مُجيباً، وتارة يُجيبُ السائلَ بقدرِ سُؤْله، وتارة يزيده على ما سأل، وتارة يضرب المثل لما يُريد تعليمه، وتارة يُصحبُ كلامه القَسَمَ بالله تعالى، وتارة يُعلِّمُ بطريقة الكتابة، وتارة بطريق الرَّسْم، وتارة بطريق التشبيه، وتارة بطريق الإبهام أو التلويح" <sup>(٣)</sup>.

وكان النبي ﷺ حريصاً على أن يظهر السلوك الحميد بأحسن صورة ؛ ليرغب الناس فيه، وبالمقابل كان حريصاً على أن يظهر السلوك السيئ بأقبح صورة لينفر الناس منه، وهذا الأسلوب هو ما يسميه المختصون بعلم النفس بعملية التعزيز. والتعزيز أسلوب إسلامي أصيل ورد ذكره في القرآن الكريم والسنة النبوية، واستخدمه سلف الأمة في التربية والتعليم، فمما ورد في القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ

(١) سورة الأنبياء الآية (١٠٧).

(٢) سورة المائدة الآية (٣).

(٣) الرسول المعلم ﷺ وأساليبه في التعليم (ص ٦٣ - ٦٤).

السَّجَرَةَ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَعَانِدَ كَثِيرَةٍ يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٩﴾ وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَعَانِدَ كَثِيرَةٍ تَأْخُذُونَهَا فَعَجَلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٢٠﴾ ﴿٤﴾.

قال الحسين جرنو معلقاً على هذه الآيات: " ففي هذا النص القرآني الكريم تعزيز إيجابي بإعلان الرضا عنهم عقب المبايعة، وتعجيل الثواب لهم بالفتح والغنائم، ثم تعزيز إيجابي مؤجل بالوعد بغنائم أخرى، كما أن فيه تعزيزاً سلبي الإجراء، وهو كف أيدي الأعداء عنهم، وهو - أيضاً - فوري" (٥).

وورد استخدام هذا الأسلوب في السنة النبوية كثيراً كما في حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال: " جَاءَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْفِ دِينَارٍ فِي ثَوْبِهِ حِينَ جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ جَيْشَ الْعُسْرَةِ. قَالَ: فَصَبَّهَا فِي حِجْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَلِّبُهَا بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: مَا ضَرَّ ابْنَ عَفَّانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ الْيَوْمِ، يُرَدِّدُهَا مَرَّارًا " (٦).

وحدث عليه صحابة رسول ﷺ، وسلف الأمة وبينوا فضله، وأنه سبب من أسباب دخول الجنة كما جاء في حديث سلمة بن سبرة، قال: " خطبنا معاذ بن جبل رضي الله عنه، فقال: أنتم المؤمنون، وأنتم أهل الجنة، وإني لأطمع أن يدخل من تصيبون من فارس والروم الجنة، إن أحدهم إذا عمل عملاً قلتم: أحسنت يرحمك الله، أحسنت بارك الله فيك، ويقول الله، ﻋَﻠَﻴْﻚَ: وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ " (٧) (٨).

(٤) سورة الفتح الآية (١٨-٢٠).

(٥) أساليب التشويق والتعزيز في القرآن الكريم (ص ١٦٨).

(٦) أخرجه الترمذي (٥/٦٢٦ ح ٣٧٠١)، والإمام أحمد (٤/٢٣١ ح ٢٠٦٢٩)، والحاكم في المستدرک

(١٠٢/٣) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وحسنه الألباني، وقال الحاكم: هذا

حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٧) سورة الشورى الآية (٢٦).

وأكد ابن جماعة على أهمية التعزيز للمتعلمين، وأن ذلك من واجب المعلم تجاه طلابه فقال: " فمن رآه مصيباً في الجواب، ولم يخف عليه شدة الإعجاب شكره وأثنى عليه بين أصحابه لبعثه وإياهم على الاجتهاد في طلب الازدياد، ومن رآه مقصراً ولم يخف نفوره عَنِّفه على قصوره، وحرَّضه على ما يقتضي علو الهمة ونيل المنزلة في طلب العلم، لا سيما إن كان ممن يزيده التعنيف نشاطا والشكر انبساطا " (٩).

وقد أحببت أن أبرز جانب التعزيز في الحديث النبوي في هذا البحث الذي هو بعنوان " التعزيز في الحديث النبوي وأثره الفاعل في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي ".

#### ب) أهداف البحث

- ١ - بيان تنوع أساليب التعزيز في الحديث النبوي.
- ٢ - بيان أثر التعزيز في الحديث النبوي في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي.
- ٣ - بيان أثر التعزيز السلبي في الحديث النبوي في الابتعاد عن السلوك السلبي.
- ٤ - بيان أصالة وسبق التربية الإسلامية في الاهتمام بهذا الموضوع.

#### ج) مشكلة البحث

تزخر مناهجنا التعليمية ومقرراتنا الدراسية بكثير من القيم والمبادئ والآداب التي حث عليها شرعنا المطهر، وقام بدراستها أبناءنا الطلاب في المدارس والجامعات وحفظوها عن ظهر قلب فلا يوجد طالب لا يعرف قيمة الصدق، والأمانة، والإخلاص، واحترام الكبير، ولكن عند التطبيق العملي والواقع السلوكي للأفراد تختفي كثير من هذه القيم

---

(٨) أخرجه علي بن الجعد في مسنده (٣٩٥/١ ح ٢٦٩٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠/١١)، والحاكم في المستدرک (٤٤٤/٢)، وإسناده صحيح: قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣٥١/٧)، وعزاه لابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه.

(٩) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص ١٤٥).

والمبادئ، والآداب بشكل يدعو إلى الاستغراب، ويشير أكثر من علامة استفهام حول الطرق والأساليب التعليمية التي تلقى بها طلابنا هذه القيم والمبادئ، ويجعلنا نيمُّ نحو منهج المعلم الأول ﷺ الذي استطاع أن يغرس هذه القيم والمبادئ والمفاهيم في نفوس أصحابه ويترجمها سلوكاً عملياً في كل شؤون حياتهم ومن أول وهلة.

#### د) أسئلة البحث

- ١ - ما مفهوم التعزيز؟
- ٢ - ما أهداف استخدام التعزيز في الحديث النبوي؟
- ٣ - ما أساليب التعزيز في الحديث النبوي؟
- ٤ - ما أنواع التعزيز في الحديث النبوي؟
- ٥ - ما الآثار الإيجابية لاستخدام التعزيز في الحديث النبوي؟
- ٦ - ما العوامل المؤثرة في عملية التعزيز؟
- ٧ - ما المبادئ التي يجب مراعاتها عند عملية التعزيز؟

#### هـ) منهج البحث

استخدمت في هذا البحث عدة مناهج بحثية فاستخدمت في أول الأمر المنهج الوثائقي فجمعت النصوص النبوية الشريفة المشتملة على أساليب ووسائل التعزيز، وبعد جمع هذه النصوص استخدمت المنهج الاستنباطي حيث استنبطت أساليب ووسائل التعزيز من هذه النصوص، ومن ثم استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

#### و) الدراسات السابقة

لم أجد دراسات سابقة في موضوع التعزيز في الحديث النبوي، مع كثرتها عن موضوع التعزيز بشكل عام، ووجدت ورقة عمل بعنوان "حضر السلوك باستخدام التعزيز والتشويق كما جاء في السنة النبوية" مقدمة لليوم الدراسي "المدرسة الفاعلة - آمال وطموحات - والمنعقد بمدرسة زهرة المدائن الثانوية للبنات - غزة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٧م.

إعداد الدكتور محمود أبو دف. وجاءت هذه الدراسة في (١٥) صفحة، كان نصيب التعزيز منها (٦) صفحات، تناول فيها المؤلف أساليب التعزيز الحسن في السنة النبوية. ويتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة.

وتشتمل المقدمة على: أ) التمهيد (أهمية الموضوع وأسباب اختياره). ب) أهداف البحث. ج) مشكلة البحث. د) أسئلة البحث. هـ) منهج البحث. و) الدراسات السابقة. المبحث الأول: مفهوم التعزيز ويشتمل على:

المطلب الأول: مفهوم التعزيز في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أهداف التعزيز.

المطلب الثالث: أنواع التعزيز.

المطلب الرابع: أساليب التعزيز في الحديث النبوي.

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في عملية التعزيز.

المطلب السادس: مبادئ عامة يجب مراعاتها عند عملية التعزيز.

المبحث الثاني: نماذج من التعزيز في الحديث النبوي

المطلب الأول: التعزيز في التعليم.

المطلب الثاني: التعزيز في الجهاد.

المطلب الثالث: التعزيز في التجارة.

المطلب الرابع: التعزيز في العبادات.

المطلب الخامس: التعزيز في السلوك الاجتماعي.

الخاتمة وتشتمل على أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم التعزيز<sup>(١٠)</sup>

## المطلب الأول: التعزيز في اللغة والاصطلاح

أ) التعزيز في اللغة: التقوية والتعصيد قال ابن فارس: " العين والزاي أصل صحيح واحد يدل على شدة وقوة"<sup>(١١)</sup>. وقال ابن منظور: "عَزَزْتُ القوم وأعزتهم وعَزَزْتُهُمْ: قَوَّيْتُهُمْ وَشَدَّدْتُهُمْ"<sup>(١٢)</sup>، وفي التنزيل: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾<sup>(١٣)</sup>.

(١٠) يخلط بعض الباحثين بين مصطلح التعزيز، ومصطلح التحفيز فكلاهما يتفقان على تحقيق استجابة مرغوبة، ويفترقان في أن التعزيز يهدف إلى تقوية الاستجابة ويزيد من احتمالية تكرارها، أما التحفيز فيهدف إلى تحقيق استجابة جديدة مرغوبة. والذي يظهر لي - والله أعلم - أن التحفيز أعم من التعزيز، فالتعزيز تشجيع لتقوية ممارسة سابقة أو تكرارها، أما التحفيز فتشجيع لممارسة جديدة مرغوبة، وقد يدخل التحفيز للمحافظة على ممارسة سابقة متميزة. وعرف علاقي التحفيز: بأنه استخدام الوسائل الممكنة لحث الأفراد على العمل الجيد. إدارة الموارد البشرية (ص ٥١٠) وبناء على هذا فيمكن أن يمثل للتحفيز بأنه وعد بمكافأة لمن يعمل عملاً جيداً ومنه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهَقُوهُ، قَالَ: مَنْ يَزِدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ زَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: مَنْ يَزِدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ زَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبَيْهِ: مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا ". أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد (١٤١٥/٣ ح ١٧٩٨). قوله أفرد: أي فرده وعزله كفار قريش عن أصحابه. قال ابن منظور في لسان العرب مادة ف ر د: (الْفَرْدُ وَالْفُرْدُ بالفتح والضم أي هو منقطع القرين لا مثل له في جُودَتِهِ قال، واستَفَرَدَ الشيءَ أخرجته من بين أصحابه وأفرد جعله فَرْدًا وجاؤوا فُرَادَى وفُرَادَى أي واحداً بعد واحد.

وقوله رَهَقُوهُ: بكسر الهاء أي غشوه وقربوا منه، وأرهقه أي غشيه، و رَهَقْتُهُ وأرهقته أي أدركته، وكل شيء دنوت منه فقد رهقته والله أعلم. شرح النووي على صحيح مسلم (١٤٧/١٢)، وقال ابن الجوزي في كشف المشكل من حديث الصحيحين (٨٧٠/١): رهقوه قربوا منه، ومنه المراهق وهو المقارب للحلم.

وقوله رضي الله عنه: " ما أنصفنا ": التَّصَفُّ والتَّصَفُّةُ والإنصاف إعطاء الحق، وقد انتصف منه وأنصف الرجل صاحبه إنصافاً وقد أعطاه النَّصْفَةَ وأنصف الرجل إذا أخذ الحق وأعطى الحق والنصف اسم الإنصاف وتفسيره أن تعطيه من نفسك النصف أي تعطيه من الحق كالذي تستحق لنفسك. لسان العرب (مادة ن ص ف).

وضبط قوله رضي الله عنه " ما أنصفنا أصحابنا " بالنصب لمفعولين يعني الذين قاتلوا عنه من الأنصار فقتلوا دون غيرهم، وبعض رواة كتاب مسلم ضبطه بالرفع على الفاعل ووجهه أن يرجع إلى الجملة فيمن فرعه وتركه في النفر القليل والله أعلم. مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١٦/٢).

(١١) معجم مقاييس اللغة مادة (عز).

(١٢) لسان العرب مادة (عزز).

(١٣) سورة يس الآية (١٤).

ب ( التعزيز في الاصطلاح: ذكر المختصون في التربية وعلم النفس بعض التعريفات للتعزيز منها: " إن التعزيز عملية تؤدي إلى رفع احتمالية حدوث الإثارة أو الاستجابة في السلوك "<sup>(١٤)</sup>. ومنها " أن التعزيز هو الحادث أو المثير الذي يؤدي إلى زيادة احتمال تكرار حدوث الاستجابة موضوع التعزيز "<sup>(١٥)</sup>. ومنها أن التعزيز هو " الدعم لفعل الخير والعمل الإيجابي "<sup>(١٦)</sup>. ومما تقدم يتبين أن التعزيز عبارة عن كل ما يقوي الاستجابة ويزيد من احتمالية تكرارها.

### المطلب الثاني: أهداف التعزيز

للتعزيز أهمية كبيرة ففضلاً عن كونه يساهم في زيادة فاعلية التعلم ويساعد في تقوية الاستجابة وإمكانية تكرارها في المستقبل فإنه يحقق كثيراً من الأهداف ، منها:

- ١ - يساعد على تحقيق الحاجات النفسية للمعززين.
- ٢ - يساعد على زيادة العلاقة بين طرفي التعزيز.
- ٣ - يساعد على تطوير الأفكار الإبداعية.
- ٤ - يساعد على إثارة المنافسة الإيجابية.
- ٥ - يزيد من الدافعية للسلوك الإيجابي.
- ٦ - يساهم في منع السلوك غير الإيجابي أو يقلل من احتمالية حدوثه.

### المطلب الثالث: أنواع التعزيز

نظراً لأهمية التعزيز في زيادة الدافعية لتكرار السلوك الحسن، وترك السلوك السيئ فقد تعددت أنواعه، كالتعزيز اللفظي، والتعزيز غير اللفظي (المادي)، والتعزيز الأولي، والتعزيز الثانوي، والتعزيز الداخلي (الذاتي)، والتعزيز الخارجي

(١٤) أثر التعزيز اللفظي والمادي على التحصيل (ص٢٩٧).

(١٥) علم النفس التربوي (ص٢٨١).

(١٦) التربية العملية الميدانية (ص٣٦٨).



وكل هذه الأنواع من التعزيز منها ما هو تعزيز إيجابي ومنها ما هو تعزيز سلبي ، وهذا بيان لهذه الأنواع :

### ١ - التعزيز اللفظي : وينقسم إلى قسمين :

أ ) التعزيز اللفظي الإيجابي : وهو إطلاق مثير لفظي مرغوب فيه بعد استجابة معينة مما يزيد من احتمالية ظهور هذه الاستجابة في المستقبل<sup>(١٧)</sup> ، كالتعزيز شفويا بالألقاب وألفاظ المديح والتشجيع. مثل : أحسنت ، بارك الله فيك ، وفقك الله ، نعم الرجل. ويدخل في هذا النوع التعزيز الكتابي مثل كتابة العبارات السابقة في كتاب ، أو في لوحة ، أو في رسالة ، أو غير ذلك.

ويدل على هذا النوع من التعزيز قوله تعالى : ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾<sup>(١٨)</sup>. ومن السنة حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : " قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ وَهُوَ مُنِيخٌ فَقَالَ : أَحَجَجْتَ قُلْتُ : نَعَمْ قَالَ : بِمَا أَهَلَلْتَ ، قُلْتُ : لَبَيْتُكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : أَحَسَنْتَ طُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَحِلَّ فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ " متفق عليه<sup>(١٩)</sup>. في هذا الحديث الشريف يخبر الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري مغتبطاً خبر اجتهاده في إهلاله بما أهل به النبي ﷺ وتحسين النبي ﷺ صنيعه.

(١٧) فاعلية التعزيز الإيجابي والإقصاء في خفض السلوك العدواني. (ص ٨٤).

(١٨) سورة الفتح الآية (١٨).

(١٩) أخرجه البخاري في كتاب العمرة ، باب متى يحل المعتمر (٦/٣) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب في نسخ

التحلل من الإحرام والأمر بالتمام (٨٩٤/٢ ح ١٢٢١).

ب ( التعزيز اللفظي السلبي: اختلف المختصون في التربية وعلم النفس في تحديد مفهوم التعزيز السلبي ( اللفظي وغير اللفظي ) فمنهم من يرى أن التعزيز السلبي هو العقاب <sup>(٢٠)</sup> ، ومنهم من يرى أن التعزيز السلبي هو " إزالة مثير بغض أو مؤلم بعد حدوث السلوك المرغوب به مباشرة ، لتعزز السلوك " <sup>(٢١)</sup> . كالعفو عن التائب <sup>(٢٢)</sup> . أما العقاب فهو إيقاع مثير غير مرغوب فيه بعد استجابة معينة مما يقلل من احتمالية ظهور هذه الاستجابة في المستقبل. وذلك عن طريق معاقبة مرتكبي الأمر غير المرغوب فيه ، أو حرمانهم من شيء محب لديهم ، أو بيان عدم الرضا عن تصرفهم سواء كانت العقوبة لفظية ، أو مادية ، أو بواسطة الحركات المعبرة كتعبيس الوجه ، وتلونه ، وتقطيب الحاجبين ، والإعراض عن المخاطب.

والفرق بين التعزيز السلبي ، والعقاب هو أن التعزيز السلبي يقوي السلوك ، أما العقاب فإنه يؤدي إلى إيقاف السلوك أو إضعافه. وقد ورد استخدام التعزيز السلبي ، والعقاب في الكتاب والسنة في نصوص كثيرة ،

ومما جاء من التعزيز اللفظي السلبي في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ ۚ مِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَن يُرِيدُ

(٢٠) فحد الخمر معزز سلبي يمنع من ارتكاب شرب الخمر ، ودوران الطالب حول محيط ملعب المدرسة عدة مرات يمنع من التأخر الصباحي إذا غلِم أن الدوران حول الملعب هو عقوبة المتأخرين. أساليب التشويق والتعزيز في القرآن الكريم. (ص ٣٢).

(٢١) وكذلك رفع العقاب والمثيرات الكريهة أو غير المرغوب فيها ، فوجود الأصوات المرتفعة والضوضاء ، والحر والبرد في البيئة التعليمية مثيرات سلبية فبإزالتها يقوى السلوك. أساليب التشويق والتعزيز في القرآن الكريم. (ص ٣٢).

(٢٢) بتصرف يسير . تعديل السلوك النظرية والتطبيق (ص ١٣٩) .

الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى  
الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾

ففي هذه الآية يعاتب المولى جل وعلا بعض المؤمنين الذين يستغربون الهزيمة  
يوم أحد مع سابق الوعد لهم بالنصر، ويبين لهم أن سبب الهزيمة هو أنفسهم  
بعصيانهم أمر الرسول ﷺ. قال أبو حيان: " هذا جواب لمن رجع إلى المدينة من المؤمنين  
قالوا: وعدنا الله النصر والإمداد بالملائكة، فمن أي وجه أتينا فنزلت إعلاماً أنه تعالى  
صدقهم الوعد ونصرهم على أعدائهم أولاً، وكان الإمداد مشروطاً بالصبر والتقوى "  
﴿٢٤﴾. ثم عفا الله ﷻ عنهم بعد تقريرهم بفشلهم، وبيان عاقبة تنازعهم وعصيانهم  
وذلك تفضلاً من المولى ﷻ عليهم لإيمانهم وتعزيزاً لهم في المستقبل. ومن السنة النبوية  
حديث أبي هريرة ؓ في فتح مكة وجاء فيه: " قال الرسول ﷺ: " يَا أَبَا هُرَيْرَةَ: ادْعُ لِي  
الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْهُمْ فَجَاءُوا يُهْرَوُلُونَ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ: هَلْ تَرَوْنَ أَوْبَاشَ  
قُرَيْشٍ؟، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: انظُرُوا إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَخْصُدُوهُمْ خَصَدًا، وَأَخْفَى بِيَدِهِ  
وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، وَقَالَ: مُوعِدُكُمْ الصَّفَا، قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمِنِذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا  
أَنَامُوهُ، قَالَ وَصَّعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّفَا، وَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ، فَأَطَافُوا بِالصَّفَا، فَجَاءَ أَبُو  
سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُبِيدَتْ خُصْرَاءُ قُرَيْشٍ لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ أَبُو  
سُفْيَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ  
فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذَتْهُ رَافَةٌ  
بِعَشِيرَتِهِ وَرَغْبَةٌ فِي قَرْبَتِهِ، وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُمْ أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ  
أَخَذَتْهُ رَافَةٌ بِعَشِيرَتِهِ وَرَغْبَةٌ فِي قَرْبَتِهِ، أَلَا فَمَا اسْمِي إِذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ

(٢٣) سورة آل عمران الآية (١٥٢).

(٢٤) البحر المحیط (٨٤/٣).

وَرَسُولُهُ هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَيْكُمْ فَأَلْمَحِيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قُلْنَا إِلَّا ضِنًّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْدِرَانِيكُمْ " أخرجه مسلم<sup>(٢٥)</sup>.

في هذا الحديث الشريف استخدم النبي ﷺ التعزيز السلبي في موضعين، الموضع الأول حينما عفا عن كفار قريش ليعزز في نفوسهم قيمة العفو ويرغبهم في الإسلام فقال " مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ ". فاستجاب الناس مباشرة لعفو النبي ﷺ وتعزيزه "فَتَفَرَّقَ النَّاسُ إِلَى دُورِهِمْ وَإِلَى الْمَسْجِدِ"<sup>(٢٦)</sup>. ومن ثم خرجوا ليباعوا النبي ﷺ على الإسلام تقديراً لعفوه ﷺ وتعزيزه لهم بدخول الإسلام " وَعَمَدَ صَنَادِيدُ قُرَيْشٍ فَدَخَلُوا الْكَعْبَةَ فَغَصَّ بِهِمْ وَطَافَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ ثُمَّ أَحَذَّ بِحَنْبَتِي الْبَابِ فَخَرَجُوا فَبَايَعُوا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ"<sup>(٢٧)</sup>.

والموضع الثاني عند عفوه عن الأنصار لقولهم: " أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذَتْهُ رَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ وَرَغْبَةٌ فِي قَرْنَتِهِ " يعنون النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: قُلْتُمْ أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذَتْهُ رَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ وَرَغْبَةٌ فِي قَرْنَتِهِ، أَلَا فَمَا انْهَى إِذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَيْكُمْ فَأَلْمَحِيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ " فاستجاب الأنصار لهذا التوضيح والتعزيز النبوي " فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَبْكُونَ، وَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا

(٢٥) في كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة (١٤٠٦/٣ - ١٤٠٨ ح ١٧٨٠).

(٢٦) أخرجه أبو داود في كتاب الحجاج، باب ما جاء في خبر مكة (١٢٣/٣ ج ٣٠٢٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/٨ ح ٧٢٦٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٠/٩)، وحسنه الألباني في تعليقه على سنن أبي داود..

(٢٧) أخرجه أبو داود في الموضوع السابق (١٢٤/٣ ج ٣٠٢٦)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠/١٥٤ ح ١١٢٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٩٩). وصححه الألباني في تعليقه على سنن أبي داود.

الصَّيْنِ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ" (٢٨)، وفي رواية " فوالله ما منهم أحد إلا بل نخره بدموع من عينه" (٢٩)، فقدر لهم النبي ﷺ اعتذارهم وقبله منهم فقال: "فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْدِرَانِيَكُمْ".

ومما جاء في الحديث النبوي على سبيل العقاب للردع والتنفير من السلوك غير المرغوب فيه حديث عائشة رضي الله عنها " أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ: بِنْسٍ أَخُو الْعَشِيرَةِ وَبِنْسٍ ابْنُ الْعَشِيرَةِ فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ، وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَائِشَةُ مَتَى عَاهَدْتَنِي فَحَاشَا إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ " متفق عليه (٣٠).

في هذا الحديث الشريف أراد النبي ﷺ الترهيب والتنفير من سلوك هذا الرجل فقال: " بِنْسٍ أَخُو الْعَشِيرَةِ وَبِنْسٍ ابْنُ الْعَشِيرَةِ "، وعند جلوسه: " تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ " تأليفاً له ورجاء أن يؤثر ذلك تعديل سلوكه، فلما تساءلت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن المخالفة بين قول الرسول ﷺ وفعله تجاه الرجل أجابها ﷺ " إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ " وفي قوله ﷺ هذا تنفير وترهيب من هذا السلوك.

(٢٨) في كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة (١٤٠٦/٣ ح ١٧٨٠).

(٢٩) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٥٢٤/١١ ح ٦٦٤٧)، والدارقطني في السنن (٥٩/٣)، والحاكم (٥٤/٢)، وصححه الذهبي في تعليقه على المستدرک.

(٣٠) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في كتاب الأدب، باب لم يكن الرسول ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً (٥/٢٢٤٤ ح ٥٦٨٥)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يتقي فحشه (٢٠٠٢/٤ ح ٢٥٩١).

## ٢- التعزيز غير اللفظي (المادي) وينقسم إلى قسمين

أ) (تعزيز غير لفظي) (مادي) إيجابي: وهو تعزيز سلوك المتعلمين بالاستجابة لرغباتهم المادية أو منحهم بعض الهدايا من نقود وأدوات مدرسية وألعاب وغيرها مما يرغبون ويحتاجون<sup>(٣١)</sup>. ويدخل في هذا النوع التعزيز بالحركات المعبرة كالابتسامة والإشارة باليد أو الرأس أو الإصبع.

ومن السنة حديث أبي مخذورة رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْتُ فِي نَفَرٍ، فَكُنَّا بَعْضُ الطَّرِيقِ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْنَا صَوْتَ الْمُؤَذِّنِ وَنَحْنُ عَنْهُ مُتَنَكِّبُونَ، فَصَرَحْنَا نَحْيَهُ نَهْزَأُ بِهِ، فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا قَوْمًا، فَأَقْعَدُونَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: "أَيُّكُمْ الَّذِي سَمِعْتُ صَوْتَهُ قَدْ ارْتَفَعَ؟" فَأَشَارَ إِلَيَّ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَصَدَقُوا، فَأَرْسَلَ كُلُّهُمْ وَحَبَسَنِي وَقَالَ لِي: "قُمْ فَأَذِّنْ"، فَقُمْتُ وَلَا شَيْءَ أَكْرَهُ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا مِمَّا يَأْمُرُنِي بِهِ، فَقُمْتُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَلْقَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّأْذِينَ هُوَ بِنَفْسِهِ، فَقَالَ: "قُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لِي: "ارْفَعْ مِنْ صَوْتِكَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، ثُمَّ دَعَانِي حِينَ قَضَيْتُ التَّأْذِينَ، فَأَعْطَانِي صُرَّةً فِيهَا شَيْءٌ مِنْ فَضَّةٍ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَةِ أَبِي مَخْذُورَةَ، ثُمَّ أَمَرَهَا عَلَى وَجْهِهِ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ عَلَى كَبِدِهِ، ثُمَّ بَلَغَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُرَّةَ أَبِي مَخْذُورَةَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرْتَنِي بِالتَّأْذِينَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: "نَعَمْ، قَدْ

(٣١) أثر استخدام طريقة المناقشة المصحوبة بالتعزيز اللفظي... (ص ٤٦).

أَمَرْتُكَ "، فَذَهَبَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَرَاهِيَةٍ، وَعَادَ ذَلِكَ كُلُّهُ حَبَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَدِمْتُ عَلَى عَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ عَامِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ، فَأَذَنْتُ مَعَهُ بِالصَّلَاةِ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ " (٣٢).

استخدم النبي ﷺ في هذا الحديث الشريف عدداً من المعززات المادية والمعنوية " فَأَعْطَانِي صُرَّةً فِيهَا شَيْءٌ مِنْ فِصَّةٍ " وهذا معزز مادي، ووضع يده على ناصية أبي مخدورة، وأجزاء من جسمه " ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَةِ أَبِي مَخْدُورَةَ، ثُمَّ أَمَرَهَا عَلَى وَجْهِهِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَرَّتَيْنِ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ عَلَى كَبِدِهِ، ثُمَّ بَلَغَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُرَّةَ أَبِي مَخْدُورَةَ " وهذا معزز معنوي، ثم دعا له بالبركة فقال ﷺ " بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ " وهذا معزز لفظي.

ونتيجة لهذه المعززات، وبركة مسح الرسول ﷺ لأبي مخدورة والدعاء له انقلب بغض الرسول ﷺ حباً، " وَذَهَبَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَرَاهِيَةٍ وَعَادَ ذَلِكَ حَبَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ " وتعزز السلوك بطلب أبي مخدورة ﷺ التأذين لأهل مكة فقال: " يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُرْنِي بِالتَّأْذِينِ بِمَكَّةَ " ووافقه النبي ﷺ على ذلك بقوله " قَدْ أَمَرْتُكَ بِهِ " فقدم أبو مخدورة مكة وأصبح مؤذناً لها " فَقَدِمْتُ عَلَى عَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ عَامِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ، فَأَذَنْتُ مَعَهُ بِالصَّلَاةِ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ".

أما التعزيز بالحركات المعبرة فقد وردت بكثرة في السنة النبوية ومن ذلك حديث جرير ابن عبد الله ﷺ قال: " كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهَارِ قَالَ فَجَاءَهُ قَوْمٌ

(٣٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيها، باب الترجيع في الأذان (١/٢٣٤ ح ٧٠٨)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/٢٥٠): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. وقال الشيخ الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (٢/٢٨٠): حسن صحيح. قلت: وقصة تعليم النبي ﷺ التأذين لأبي مخدورة أخرجها الإمام مسلم في كتاب الصلاة، باب صفة الأذان (١/٢٨٧ ح ٣٧٩).

حُفَاةٌ عُرَاةٌ مُجْتَابِي التِّمَارِ<sup>(٣٣)</sup> أَوْ الْعَبَاءِ مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ عَامَّتُهُمْ مِنْ مُضَرٍّ بَلَّ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرٍّ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى مِنْهُمْ مِنَ الْفَاقَةِ فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ فَأَمَرَ بِاللَّيْلِ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ فَصَلَّى ثُمَّ حَطَبَ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٣٤)</sup> وَالْآيَةُ الَّتِي فِي الْحَشْرِ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَلَنْتَنْظُرَ نَفْسًا مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾<sup>(٣٥)</sup> - تصدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ ثَوْبِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ حَتَّى قَالَ: وَلَوْ بِشَقِّ تَمْرَةٍ، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجُزُ عَنْهَا بَلَّ قَدْ عَجَزَتْ، قَالَ: ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ " أخرجه مسلم<sup>(٣٦)</sup>.

استخدم النبي ﷺ في هذا الحديث الشريف التعزيز بالحركات المعبرة فقد سر سرورا عظيماً بتسابق أصحابه على الصدقة وظهر هذا السرور على وجهه ومحياه حتى أصبح وجهه " يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ " من فرط سروره، وأيضاً في الحديث دليل على التعزيز اللفظي ؛ فالرسول ﷺ عزز سلوك الصحابة رضي الله عنهم بالصدقة بقوله: "

(٣٣) أي لا يسبها. يقال اجْتَبَتْ الْقَمِيصَ وَالظَّلَامَ: أَي دَخَلَتْ فِيهِمَا. وكل شيء قُطِعَ وَسَطُهُ فَهُوَ مُجَوَّبٌ وَمُجَوَّبٌ وَبِهِ سُمِّيَ جَيْبُ الْقَمِيصِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٣١٠).

(٣٤) سورة النساء الآية (١).

(٣٥) سورة الحشر الآية (١٨).

(٣٦) في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة (٢/٧٠٤ - ٧٠٦ ح ١٠١٧)، وفي كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة (٤/٢٠٥٩ ح ١٠١٧).



مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً ... " .

ب) تعزيز غير لفظي (مادي) سلبي: وقد استخدم النبي ﷺ التعزيز السلبي لدعم السلوك المرغوب وتقويته، واستخدم العقاب للردع والتنفير عن السلوك غير المرغوب فيه، ومن استخدامه ﷺ للتعزيز السلبي ما رواه أبو هريرة ؓ قال: " بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ، فَقَالَ: عِنْدِي خَيْرٌ يَا مُحَمَّدُ إِنْ تَقْتُلَنِي تَقْتُلْ ذَا دِمٍّ وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ فَتَرَكْتُ حَتَّى كَانَ الْعَدُوُّ ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ فَتَرَكْتُهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدُوِّ فَقَالَ: مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ فَقَالَ: أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ، فَاَنْطَلَقَ إِلَى نَجْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ إِلَيَّ وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينَ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيَّ وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَيَّ وَإِنْ خَيْلُكَ أَخَذَتْني وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَمَاذَا تَرَى ؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: صَبَوْتُ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَسْلَمْتُ مَعَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ " متفق عليه (٣٧) .

(٣٧) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة (١٧٠/٥)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب

ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه (١٣٨٦/٣ ح ١٧٦٤).

في هذا الحديث الشريف استخدم النبي ﷺ التعزيز السلبي لدعوة ثمامة بن أثال للإسلام وترغيبه به، فثمامة أسير مربوط بسارية من سوارى المسجد، وخاطبه النبي ﷺ بقوله: " مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ"، فأجابه ثمامة: " عِنْدِي خَيْرٌ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ تَقْتُلَنِي تَقْتُلُ ذَا دِمٍّ وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ"، فتركه النبي ﷺ وكرر عليه السؤال في اليومين التاليين، وكرر ثمامة الجواب نفسه، فيقدر له النبي ﷺ جوابه وقوله: " وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ" فأراد النبي ﷺ أن يستثمر تأكيده ذلك ويعزز فأمراً بإطلاقه " أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ"، وفعلاً كان ثمامة أهلاً لهذا التعزيز والعفو النبوي: " فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ إِلَيَّ وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيَّ وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَيَّ. ولم يكتف ثمامة بدخول الإسلام ومحبه لله ولرسوله ولدينه وبلده، بل تعدى ذلك لمنعه كفار قريش من التزويد من حنطة اليمامة إلا بإذن رسول الله ﷺ وقوله لهم: " وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٌ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ".

ومن الأدلة في السنة النبوية على استخدام العقاب للترهيب والتنفير والردع عن السلوك غير المرغوب فيه حديث كعب بن مالك ﷺ في قصة تخلفه عن غزوة تبوك: ".....فَجِئْتُهُ فَلَمَّا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ تَبَسَّمَ تَبَسُّمَ الْمُغْضَبِ ثُمَّ قَالَ: تَعَالَ، فَجِئْتُ أَمْشِي حَتَّى جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ لِي: مَا خَلَّفَكَ؟ أَلَمْ تَكُنْ قَدْ ابْتِغْتَ ظَهْرَكَ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا لَرَأَيْتُ أَنْ سَاخُرُجَ مِنْ سَخَطِهِ بَعْدَرٍ، وَلَقَدْ أُعْطِيتُ جَدَلًا وَلَكِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ لَنْ حَدَّثْتُكَ الْيَوْمَ حَدِيثَ كَذِبٍ تَرْضَى بِهِ عَنِّي لِيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يُسَخِطَكَ عَلَيَّ، وَلَنْ حَدَّثْتُكَ حَدِيثَ صِدْقٍ تَجِدُ

عَلَيَّ فِيهِ إِنِّي لَأَرْجُو فِيهِ عَفْوُ اللَّهِ لَا وَاللَّهِ مَا كَانَ لِي مِنْ عُذْرٍ وَاللَّهُ مَا كُنْتُ قَطُّ أَقْوَى وَلَا  
 أَيْسَرَ مِنِّي حِينَ تَخَلَّفْتُ عَنْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ صَدَقَ، فَقُمَ حَتَّى  
 يَقْضِيَ اللَّهُ فِيكَ، فَقُمْتُ، وَثَارَ رِجَالٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَاتَّبَعُونِي فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ مَا عَلِمْنَاكَ  
 كُنْتَ أَذْنِبْتَ ذَنْبًا قَبْلَ هَذَا وَلَقَدْ عَجَزْتَ أَنْ لَا تَكُونَ اعْتَذَرْتَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا  
 اعْتَذَرَ إِلَيْهِ الْمُتَخَلِّفُونَ قَدْ كَانَ كَافِيكَ ذَنْبَكَ اسْتَغْفَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَكَ، فَوَاللَّهِ مَا زَالُوا  
 يُؤْتِبُونِي حَتَّى أَرَدْتُ أَنْ أَرْجِعَ فَأُكَذِّبَ نَفْسِي ثُمَّ قُلْتُ لَهُمْ: هَلْ لَقِيَ هَذَا مَعِيَ أَحَدٌ؟  
 قَالُوا: نَعَمْ، رَجُلَانِ قَالَا مِثْلَ مَا قُلْتَ فَقِيلَ لَهُمَا مِثْلَ مَا قِيلَ لَكَ فَقُلْتُ: مَنْ هُمَا؟ قَالُوا  
 مُرَارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الْعَمْرِيُّ، وَهَلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ الْوَاقِفِيُّ، فَذَكَرُوا لِي رَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ قَدْ شَهِدَا  
 بَدْرًا فِيهِمَا أُسُوءَ فَمَضَيْتُ حِينَ ذَكَرُوهُمَا لِي وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا  
 -أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ مِنْ بَيْنِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ - فَاجْتَنَبْنَا النَّاسَ وَتَغَيَّرُوا لَنَا حَتَّى تَنَكَّرْتُ فِي  
 نَفْسِي الْأَرْضُ فَمَا هِيَ الَّتِي أَعْرِفُ فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً..... حَتَّى إِذَا مَضَتْ  
 أَرْبَعُونَ لَيْلَةً مِنَ الْخَمْسِينَ إِذَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينِي فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ امْرَأَتَكَ فَقُلْتُ: أَطْلُقُهَا؟ أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: لَا بَلْ اعْتَزِلْهَا وَلَا  
 تَفْرُقْهَا وَأَرْسِلْ إِلَى صَاحِبِي مِثْلَ ذَلِكَ، فَقُلْتُ لِمَرْأَتِي: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ فَتَكُونِي عِنْدَهُمْ  
 حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ..... قَالَ كَعْبٌ: فَلَمَّا سَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -وَهُوَ يَبْرُقُ وَجْهُهُ مِنَ السُّرُورِ: أَبَشِّرْ بِخَيْرٍ يَوْمَ مَرَّ عَلَيْكَ مُنْذُ  
 وَلَدْتِكَ أُمُّكَ قَالَ: قُلْتُ: أَمِنْ عِنْدِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا بَلْ مِنْ عِنْدِ  
 اللَّهِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سُرَّ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ قِطْعَةُ قَمَرٍ وَكُنَّا نَعْرِفُ ذَلِكَ  
 مِنْهُ "متفق عليه" (٣٨).

(٣٨) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة تبوك (٦ / ٣)، ومسلم في كتاب التوبة، باب حديث توبة

كعب بن مالك وصاحبيه (٤ / ٢١٢٣ ح ٢٧٦٩).

ومما جاء في الحديث النبوي للترهيب والتنفير من السلوك غير المرغوب فيه بواسطة الحركات المعبرة حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه " أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ ، قَالَ: عَرَفْتُهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَذَّهَا إِلَيْهِ. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: خُذْهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلدَّبِّ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ، أَوْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، ثُمَّ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسَقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا" متفق عليه<sup>(٣٩)</sup>. في هذا الحديث الشريف استخدم النبي ﷺ الحركات المعبرة وسيلة للتنفير من حيازة ضالة الإبل ولهذا فقد أنكر على الرجل سؤاله عن ضالة الإبل، فقال: [ ما لك ولها؟ معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلقاها ربها ] وهو استفهام إنكاري فقد يحتمل التحريم، وقد يحتمل الكراهة، ولكن عندما عزز ذلك بحالة الغضب ﷺ واحمرار الوجه، فلا شك في أنه يكون أبلغ في الزجر والتهديد.

### ٣- التعزيز الأولي وينقسم إلى قسمين

أ ( التعزيز الأولي الإيجابي: ويقصد به "المثيرات أو الحوادث التي تُنتج آثاراً في السلوك دون تعلم سابق فالطعام والشراب مثلاً معززان أوليان لأنهما يُحدثان أثراً في السلوك دون تعلم سابق"<sup>(٤٠)</sup>.

ب) التعزيز الأولي السلبي: وهو المعززات المنفرة عن الأمور غير المرغوب فيها. كالصدمات الكهربائية، والضوضاء الشديدة، والحر والبر الشديد، وتعتبر هذه المثيرات معززات لأن حذفها أو إزالتها من الوضع التعليمي يقوي السلوك لذلك هي

(٣٩) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في كتاب المساقاة، باب شرب الناس والدواب من الأنهار

(١١٣/٣)، ومسلم في كتاب اللقطة (١٣٤٦/٣ - ١٣٥٠ ح ١٧٢٢).

(٤٠) علم النفس التربوي (ص ٢٨٧).

سالبة، وتعتبر أولية ؛ لأنها تؤثر في السلوك دون تعزيز سابق<sup>(٤١)</sup>. أما تقديمها بعد السلوك غير المرغوب فيه فهو عقاب.

#### ٤- التعزيز الثانوي

وهو تعزيز بواسطة شيء بالرغم أنه لا يرضي الحاجة بصورة مباشرة، ولكنه ارتبط بإرضائها إلى درجة حل معها محل المعزز الأولي<sup>(٤٢)</sup>. فالمثيرات التي اقترنت بمعززات أولية اكتسبت بعض مميزات تلك المعززات. فالصوت الذي يصاحب إعطاء هدية معينة له قيمة ثوابية بحد ذاته، ويعد معززاً إيجابياً، والصوت الذي يصاحب إنزال عقوبة يعد معززاً سلبياً<sup>(٤٣)</sup>.

#### ٥- التعزيز الخارجي

هو التعزيز عن طريق المثيرات الخارجية، كالمعززات اللفظية من مدح، وثناء، وحركات معبرة تدل على التقدير والسرور، وكذلك المعززات المادية من جوائز عينية وغير ذلك. والمعززات الخارجية ليست جزءاً من السلوك، وإنما هي تعزز نتائجه سواء كان التعزيز إيجابياً أم سلبياً<sup>(٤٤)</sup>.

#### ٦- التعزيز الداخلي ( الذاتي )

هو التعزيز الذي ينبع من أعمال الفرد ويلزم ما يبذله من جهد وعلى هذا يمكن أن يعرف بأنه: "السرور الذي يجده الإنسان في العمل نفسه، ومبعثه العمل"<sup>(٤٥)</sup>.

(٤١) المصدر السابق، وكذلك الصفحة.

(٤٢) أساليب التشويق والتعزيز في القرآن الكريم. (ص ٣٢).

(٤٣) تعديل السلوك الإنساني (ص ١٤٦).

(٤٤) أساليب التعزيز الإيجابي المستخدمة في الصفوف الأولية (ص ١٦).

(٤٥) تحضري قصة تبين أهمية القدوة وأثرها الفاعل في التحفيز وتعزيز السلوك وهي "كان مجموعة من العمال الشباب في ورشة عمل، وعندما انتهى وقت عملهم طلب منهم المشرف تنظيف ورشة العمل وأحضر لهم المكانس فرفض بعض الشباب أن يكس الورشة وقبل بعض منهم على مضض، وحاول المشرف إقناع=

فالرضا والسعادة الناتجة عن قناعة الإنسان بما يقدمه من عمل تعد أعلى درجات التعزيز " بل إن المعززات الخارجية وسائل لا يحسن اللجوء إليها إلا بمقدار ما يمكن التوصل به إلى التعزيز الذاتي " (٤٦).

#### المطلب الرابع: أساليب التعزيز في الحديث النبوي

استخدم النبي ﷺ أساليب متنوعة مادية ومعنوية لتعزيز السلوك الإيجابي لدى أصحابه، ومن هذه الأساليب (٤٧):

##### ١- التعزيز بالافتداء ( القدوة )

تعد القدوة من أشهر الأساليب المحفزة والمعززة للأعمال سواء كانت هذه الأعمال إيجابية أو سلبية، فإذا كانت القدوة إيجابية حفزت وعززت العمل الإيجابي، وإذا كانت سلبية حفزت وعززت العمل السلبي، وقد يكون التأثير بالقدوة أكثر دافعية من التأثير بالقول فعن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في قصة صلح الحديبية قالوا: " فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَةِ الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: " قُومُوا فَأَنْخَرُوا ثُمَّ اخْلِقُوا، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُمْ أَحَدٌ قَامَ فَدَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُحِبُّ ذَلِكَ ؟ أَخْرُجُ ثُمَّ لَا تُكَلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً حَتَّى تَنْخَرُ بُذْنَكَ وَتَدْعُو خَالِقَكَ فَيَخْلِقَكَ فَقَامَ فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ وَنَحَرَ هَدْيَهُ وَدَعَا خَالِقَهُ

=المتنعين بدون جدوى، فصادف هذا الوقت مرور رجل مسؤول في العمل له مكانته الوظيفية والاجتماعية فاستوقفه منظر الموقف، وسأل عن ذلك، فأخبر الخبر، فما كان منه إلا أن يأخذ إحدى المكائن ويقوم بعملية الكس دون أن يكلم أحداً فتسابق العمال إلى أخذ المكائن وقاموا بعملية الكس، وكان هذا ديدنهم كل يوم وزال ما كان يعتريهم من الحرج .

(٤٦) أساليب التشويق والتعزيز في القرآن الكريم. (ص ٣٣).

(٤٧) ذكر جملة من هذه الأساليب الدكتور محمود أبو دف في ورقة العمل التي قدمها بعنوان حفز السلوك باستخدام التعزيز والتشويق كما جاء في السنة النبوية (ص ٥-٨) .

يَعْنِي فَحَلَقَهُ فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَتَنَحَّرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَخْلُقُ بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا " أخرجه البخاري <sup>(٤٨)</sup>. والتعليم بالقدوة قديم قدم الإنسانية فأحد ابني آدم عندما قتل أخاه لم يعرف ما يصنع به ؛ لأنه أول قتيل ولم يشرع دفن الأموات فأرسل المولى جل وعلا له غراباً ليعلمه عن طريق العرض العملي (التقليد) دفن أخيه قال تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَى سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يُوَلِّجُ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرَى سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ <sup>(٤٩)</sup>. والناس مولعون بالإقتداء بمن يعتقدون أنهم رموز كالأباء والعلماء والزعماء وبخاصة في المجتمعات التي يغلب فيها الجهل ، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ <sup>(٥٠)</sup> ، ونصوص الكتاب والسنة تزخر بعرض نماذج مشرفة للقدوة الإيجابية وتحفز على الاقتداء بها ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ <sup>(٥١)</sup> ، وقال تعالى ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ بِمَا...﴾ <sup>(٥٢)</sup> . وقد أكد المولى جل وعلا على الاقتداء بإبراهيم عليه السلام والذين آمنوا معه فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ

(٤٨) في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط (١٩٦/٣).

(٤٩) سورة المائدة الآية (٣١).

(٥٠) سورة الزخرف الآية (٢٣).

(٥١) سورة النحل الآية (١٢٠).

(٥٢) سورة الممتحنة الآية (٤).

لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿٦﴾ ﴿٥٣﴾. وبالجانب الآخر تعرض نماذج سيئة للقدوة السلبية وتحذر من الاقتداء بها قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبينٍ ﴿١٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَأَتْبَعُوا آمَرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿١٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيُسَّ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ ﴿١٨﴾ وَأَتَّبَعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُسَّ الرِّقْدُ الْمَرْفُودُ ﴿١٩﴾﴾. ﴿٥٤﴾. وقد جمع المولى جل وعلا في رسوله ﷺ كل الأخلاق الحسنة وأثنى عليه بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ ﴿٥٥﴾. وجعله قدوة للمؤمنين بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿١١﴾﴾ ﴿٥٦﴾. وقد كان ﷺ يدعو إلى مكارم الأخلاق والمحافظة على القيم والمبادئ بقوله، ويعزز ذلك بفعله صلوات الله وسلامه عليه، ومن قوله ﷺ في تعزيز خلق التواضع: " ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله " أخرجه مسلم <sup>(٥٧)</sup>. وأكد ذلك وعززه بفعله ﷺ فقد كان ﷺ سيد المتواضعين، يجلس بين أصحابه لا يتميز عن أحد منهم، فيدخل الغريب ولا يعرفه من بينهم، فعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قال: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ هُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَكَيِّئٌ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ

(٥٣) سورة الممتحنة الآية (٦).

(٥٤) سورة هود الآية (٩٦-٩٩).

(٥٥) سورة القلم، الآية (٤).

(٥٦) سورة الأحزاب، الآية (٢١).

(٥٧) في كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع (٤/٢٠٠١ ح ٢٥٨٨).



الْمُتَكِّي، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ أَجَبْتُكَ... " أخرجه البخاري<sup>(٥٨)</sup>.

## ٢ - التعزيز بالمشاركة

إن مشاركة المعلم لطلابه أو القائد لأفراد جيشه تعد من أفضل أساليب التعزيز على سلوك العمل الإيجابي، وقد كان النبي ﷺ مشاركاً لأصحابه مشاركة فاعلة في كل ما يقومون به في الحرب والسلام وفي الحضر والسفر قال علي ﷺ: لَقَدْ " رَأَيْنَا يَوْمَ بَدْرٍ وَنَحْنُ نَلُودُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَقْرَبُنَا إِلَى الْعَدُوِّ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ بَأْسًا " <sup>(٥٩)</sup>. وَعَنْ الْبَرَاءِ ﷺ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: " يَنْقُلُ الشَّرَابَ يَوْمَ الْخُنْدَقِ حَتَّى أَغْمَرَ بَطْنُهُ أَوْ اغْبَرَّ بَطْنُهُ يَقُولُ، وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا فَأَنْزَلَنَّا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا قَيْنَا إِنْ الْأَلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ أَبَيْنَا أَبَيْنَا " <sup>(٦٠)</sup>. وكان ﷺ في غزوة الخندق يحمس أصحابه ويعزز كفاحهم وصبرهم وجهادهم كما في حديث أنس ﷺ قال: " خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخُنْدَقِ فَإِذَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْفَرُونَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَيْدٌ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَهُمْ فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ مِنَ التَّصَبِّ وَالْجُوعِ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاعْزِزْ لِلْأَنْصَارِ

(٥٨) في كتاب العلم، باب القراءة والعرض على الشيخ (٢٣/١).

(٥٩) أخرجه النسائي (٨/٣٤٨ ح ٨٥٨٥)، والإمام أحمد (٣٠٧/٢ ح ١٠٤٢)، والحاكم (١٤٤/٢) وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال العراقي في تخریج أحاديث الإحياء

(١٤٨/٦) أخرجه النسائي بإسناد صحيح ولمسلم نحوه من حديث البراء.

(٦٠) أخرجه البخاري في كتاب، باب غزوة الخندق (١٠٧/٥)، ومسلم في كتاب المغازي، باب غزوة الأحزاب

(١٤٣١/٣ ح ١٨٠٣).

وَالْمُهَاجِرَةَ، فَقَالُوا مُجِيبِينَ لَهُ: نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا " متفق عليه <sup>(٦١)</sup>.

وعن سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: " مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَنْتَضِلُونَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ آبَاءَكُمْ كَانُوا رَامِيًا ارْمُوا وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ، قَالَ: فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَ؟ قَالُوا: كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ارْمُوا فَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ " <sup>(٦٢)</sup>.

### ٣- التعزيز ببيان الثواب الجزيل بالآخرة

تزخر آيات القرآن الكريم ونصوص السنة المشرفة بالوعد بالأجور العظيمة التي تحفز على العمل الإيجابي، وتعزز سلوكه قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ <sup>(٦٣)</sup>﴾، وقال ﷺ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: " يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَيُّ لَمْ أَطْهَرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصَلِّي " متفق عليه <sup>(٦٤)</sup>.

(٦١) أخرجه البخاري في كتاب باب غزوة الخندق (١٠٩/٥)، ومسلم في كتاب المغازي، باب غزوة الأحزاب

(٣/١٤٣١ ح ١٨٠٥).

(٦٢) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في كتاب الجهاد، باب التحريض على الرمي (٤٨٣٨).

(٦٣) سورة البقرة، الآية (٢٦١).

(٦٤) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٥٣/٢)، ومسلم في كتاب فضائل

الصحابة، باب من فضائل بلال رضي الله عنه (١٩١٠/٤ ح ٢٤٥٨).

#### ٤ - التعزيز ببيان المنزلة العالية

يعد الطموح من أهم الدوافع لتحقيق الأهداف ، وكل إنسان يطمح إلى المنازل العالية ويسعى إلى تحقيقها سواء دينية أو دنيوية ، وكلما علت همة الإنسان زاد طموحه قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله : " كَأَنْتَ لِي نَفْسٌ تَوَاقَّةٌ ، فَكُنْتُ لَا أُبَالِي مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا تَأَقَّتْ إِلَيَّ مَا هُوَ أَعْظَمُ ، فَلَمَّا بَلَغْتَ نَفْسِي الْغَايَةَ تَأَقَّتْ إِلَيَّ الْآخِرَةُ " (٦٥) ، وقد كان النبي ﷺ يحفز إلى معالي الأمور ويعزز القيم والمبادئ ومن ذلك تعزيزه لقيمة الحب في الله وذلك ببيان منزلة المتحابين في الله فعن أبي هريرة ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : " أَنَّ رَجُلًا زَارَ أَخًا لَهُ فِي قَرْيَةٍ أُخْرَى ، فَأَرْصَدَ اللَّهُ لَهُ عَلَى مَدْرَجَتِهِ مَلَكًا ، فَلَمَّا أَتَى عَلَيْهِ ، قَالَ : أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ : أُرِيدُ أَخًا لِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ ، قَالَ : هَلْ لَكَ عَلَيْهِ مِنْ نِعْمَةٍ تَرْتُهَا ؟ قَالَ : لَا ، غَيْرَ أَنِّي أَحْبَبْتُهُ فِي اللَّهِ ﷻ قَالَ : فَإِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكَ بِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّكَ كَمَا أَحَبَّبْتُهُ فِيهِ " أخرجه مسلم (٦٦)

#### ٥ - التعزيز بالمكافأة المباشرة

تعد المكافأة من أساليب التعزيز الفاعلة ، وبخاصة إذا قدمت بعد السلوك المرغوب فيه مباشرة ، وقد استخدمها النبي ﷺ في كثير من المواقف منها ما رواه أبو قتادة ؓ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ فَلَمَّا التَّقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَاسْتَدْرَتْ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَأَرْسَلَنِي فَلِحَقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ : مَا بَالُ النَّاسِ؟ قَالَ : أَمَرَ اللَّهُ ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا وَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بِنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ

(٦٥) حلية الأولياء (٣٣١/٥).

(٦٦) في كتاب البر والصلة والآداب ، باب في فضل الحب في الله (٤/١٩٨٨ ح ٢٥٦٧).

فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةُ مِثْلَهُ، فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ فَاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَلْبُهُ عِنْدِي فَأَرْضِهِ عَنِّي فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ: لَاهَا اللَّهُ إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ يُعْطِيكَ سَلْبَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ فَأَعْطَاهُ فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ مَالٍ تَأْتَلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ " متفق عليه (٦٧).

## ٦- التعزيز بالمدح والثناء

جبلت النفس البشرية على محبة المدح والثناء، لذا يعد أسلوب التعزيز بالمدح والثناء من أساليب التعزيز الفاعلة في تعزيز السلوك الإيجابي، وقد استخدم النبي ﷺ أسلوب التعزيز بالمدح والثناء في مواقف كثيرة منها ما رواه جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قال: " نَدَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ، فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ، فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَحَوَارِيُّ الزُّبَيْرِ" (٦٨).

## ٧- التعزيز بالحركات المعبرة

تعد الحركات المعبرة من أهم الوسائل للتعبير عن العواطف الداخلية، فالشخص يعرف بمجرد النظر إلى وجه المخاطب مدى تقبله له وتقديره إياه، ويلفت إلى هذا المعنى بعض الباحثين بقوله: "لقد أثبتت الدراسات النفسية الحديثة ارتباط التعبيرات الجسمية بعواطف الإنسان ومشاعره وانفعالاته، وإن هذه التعبيرات التي تعد

(٦٧) أخرجه البخاري في كتاب الخمس، باب من قتل قتيلاً فله سلبه (٩٢/٤)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير،

باب استحقاق القاتل سلب القاتيل (١٣٧٠/٣ ح ١٧٥١).

(٦٨) أخرجه البخاري في مواضع عدة منها في كتاب المغازي، باب غزوة الخندق (١١١/٥)، ومسلم في كتاب

فضائل الصحابة، باب فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما (١٨٧٩/٤ ح ٢٤١٥).

لغة عامة بين البشر على اختلافهم وتباينهم تساهم في تحديد أجناسهم ، وهويتهم ومكانتهم الاجتماعية " (٦٩).

وقد كان النبي ﷺ يستخدم الحركات المعبرة وسيلة لبيان عواطفه تجاه أصحابه ، وعلامة رضاه أو غضبه من سلوكهم ، ومن الأحاديث التي استخدم فيها النبي ﷺ الحركة المعبرة أسلوباً من أساليب التعزيز ، لتعزيز سلوك أصحابه وبيان رضاه وتقديره لعملهم حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: "كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهَارِ، قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَاءَ عُرَاةٍ مُجْتَابِي النَّمَارِ أَوْ الْعَبَاءِ، مُتَقَلِّدِي السُّبُوفِ عَامَتُهُمْ مِنْ مُضَرَ بَلْ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرَ، فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى مِنْهُمْ مِنَ الْفَاقَةِ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ، فَأَمَرَ بِإِلَافَةٍ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٧٠) وَالْآيَةُ الَّتِي فِي الْحَشْرِ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا﴾ (٧١)، تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهِمِهِ مِنْ ثَوْبِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ، حَتَّى قَالَ: وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ "، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَصُرَةً كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا بَلْ قَدْ عَجَزَتْ، قَالَ: ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ، حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ

(٦٩) الإشارات الجسمية (ص ٤٨).

(٧٠) سورة النساء الآية (١).

(٧١) سورة الحشر الآية (٨).

وَزُرُّهَا وَوَزُرُّ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوزَارِهِمْ شَيْءٌ " أخرجه مسلم<sup>(٧٢)</sup>.

#### المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في عملية التعزيز<sup>(٧٣)</sup>

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في فاعلية التعزيز منها:

##### ١- فورية التعزيز

تقديم التعزيز بعد حدوث السلوك المستهدف مباشرة يكون أكثر فعالية وملاءمة في مرحلة اكتساب السلوك. كما أن التأخر في تقديم المعزز قد ينتج عنه تعزيز سلوكيات غير مستهدفة لا يراد تقويتها قد تكون قد حدثت في الفترة الواقعة بين حدوث السلوك المستهدف وتقديم المعزز<sup>(٧٤)</sup>.

##### ٢- ثبات التعزيز

يجب أن يستخدم التعزيز على نحو منظم وفقاً لقوانين معينة، وبخاصة في مرحلة اكتساب السلوك، وبعد اكتساب السلوك لا بأس أن يكون التعزيز متقطعاً ولكن بشكل منظم<sup>(٧٥)</sup>.

---

(٧٢) في كتاب الرّكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرّة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار (٧٠٤/٢) ح (١٠١٧).

(٧٣) فاعلية التعزيز الإيجابي في زيادة الانتباه (ص ٩٧-٩٨)، أثر استخدام طريقة المناقشة المصحوبة بالتعزيز اللفظي والمادي في التحصيل الدراسي. (ص ٤٨).

(٧٤) تعديل السلوك الإنساني (ص ١٥٧).

(٧٥) فاعلية التعزيز الإيجابي في زيادة الانتباه (ص ٩٧-٩٨).

### ٣- كمية التعزيز

كلما كانت كمية التعزيز أكثر، كانت فعاليته أكبر؛ ولهذا يجب أن تكون كمية التعزيز موازية للهدف المراد تعزيزه؛ مع الأخذ بالاعتبار أن إعطاء كمية كبيرة من المعزز في فترة قصيرة يؤدي إلى إشباع الطالب؛ ومن ثم يفقد المعزز تأثيره<sup>(٧٦)</sup>.

### ٤- مستوى الحرمان (الإشباع)

فكلما زاد مستوى الحرمان زادت فاعلية المعزز، وكلما زاد مستوى الإشباع قل فاعلية التعزيز<sup>(٧٧)</sup>.

### ٥- درجة صعوبة السلوك

ترتبط درجة صعوبة السلوك المستهدف بكمية التعزيز. فعندما تكون كمية التعزيز غير كافية بالنسبة لسلوك يتطلب جهداً كبيراً ومعقداً فلن يكون هناك أثر للتعزيز على السلوك المستهدف<sup>(٧٨)</sup>.

### ٦- تنوع التعزيز

عندما يستخدم المعلم معززات متنوعة يكون لها فاعلية أكثر من استخدام معزز واحد. فإذا كان المعزز مادياً، فينبغي تقديم أنواع مختلفة من المعززات المادية أقلام، حاسبات، ألعاب، وعدم الاقتصار على معزز واحد<sup>(٧٩)</sup>.

### ٧- الجدة في المعززات

فكلما كانت المعززات جديدة وغير مألوفة كانت نتيجة التعزيز أفضل<sup>(٨٠)</sup>.

(٧٦) أثر استخدام طريقة المناقشة المصحوبة بالتعزيز اللفظي والمادي في التحصيل الدراسي. (ص ٤٨).

(٧٧) تعديل السلوك الإنساني (ص ١٥٧).

(٧٨) تعديل السلوك الإنساني (ص ١٥٧).

(٧٩) فاعلية التعزيز الإيجابي والإقصاء في خفض السلوك العدواني لدى الأطفال.. (ص ٩١، ٩٢).

(٨٠) تعديل السلوك الإنساني (ص ١٥٨).

## ٨- التحليل الوظيفي

عند استخدامنا للمعززات ينبغي علينا تحليل الظروف البيئية التي يعيش فيها الفرد. لأن ذلك يساعدنا على تقييم السلوك المستهدف والمحافظة على استمراريته <sup>(٨١)</sup>.

**المطلب السادس: مبادئ عامة يجب مراعاتها عند عملية التعزيز <sup>(٨٢)</sup>**

هناك بعض المبادئ العامة التي ينبغي مراعاتها عند عملية التعزيز منها:

- ١ - التركيز على أهداف وغايات التعزيز.
- ٢ - قرن المحفزات الاجتماعية والدينية في عملية التعزيز.
- ٣ - التركيز على الحوافز الذاتية النابعة من داخل الأفراد فهي أكثر الحوافز والدوافع استمرارية وبقاء.
- ٤ - الاعتدال في تقديم المعززات، فلا تكون قليلة لا تلبي حاجة المعزز، ولا كثيرة تشبع حاجاته فلا يحتاج للمعزز مرة أخرى.
- ٥ - أن لا تتعارض المعززات مع الأمور الشرعية، وقيم المجتمع وأعرافه.

## المبحث الثاني: نماذج من التعزيز في الحديث النبوي

### المطلب الأول: التعزيز في التعليم

استخدم النبي ﷺ أسلوب التعزيز في شتى مجالات الحياة الدينية والدنيوية وكان له أكبر الأثر في زيادة الدافعية للسلوك الإيجابي الحميد، والابتعاد عن السلوك غير الإيجابي أو التقليل منه، وظهر هذا الأثر واضحاً في كل المجالات وبخاصة المجال التعليمي، ولا غرو في ذلك فإنما بعث ﷺ معلماً، قال ﷺ: " إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَلِّمًا،

(٨١) تعديل السلوك الإنساني (ص ١٥٨).

(٨٢) أساليب التعزيز الإيجابي المستخدمة في الصفوف الأولية من وجه نظر المعلمين بمدينة الخرج (ص ١٨)، فاعلية التعزيز الإيجابي والإقصاء في خفض السلوك العدواني لدى الأطفال.. (ص ٩١، ٩٢).



وَلَا مُتَعَتِّتًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبَيِّنًا " أخرجہ مسلم<sup>(٨٣)</sup>، بل هو خير معلم، قال معاوية بن الحكم السلمي: " فَبَابِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ " أخرجہ مسلم<sup>(٨٤)</sup>.

ومن الأحاديث النبوية التي يظهر فيها أثر التعزيز في الجانب التعليمي ما رواه أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال: قلت: الله لا إله إلا هو الحي القيوم، قال: فضرب في صدري، وقال: والله ليهنك العلم أبا المنذر" أخرجہ مسلم<sup>(٨٥)</sup>.

وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قَالَ قُلْتُ: " يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلُ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ " أخرجہ البخاري<sup>(٨٦)</sup>.

وما رواه أبو موسى رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ ذات يوم: " لو رأيته يا أبا موسى وأنا أسمع قراءتك البارحة لقد أعطيت مزماراً من مزامير آل داود، قال: قلت: أم والله يا رسول الله لو علمت أنك تسمع لقراءتي لحبته لك تحبيرا " متفق عليه<sup>(٨٧)</sup>.

(٨٣) في كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بنية (١١٠٤/٢) ح (١٤٧٨) و وفي باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيهرن (١١١٣/٢) ح (١٤٧٥).

(٨٤) في كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة (٣٨١/١) ح (٥٣٧).

(٨٥) في كتاب، صلاة المسافرين وقصرها باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي (٥٥٦/١) ح (٨١٠).

(٨٦) في أكثر من موضع منها في كتاب العلم، باب الحُرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ (٣١/١)، وفي كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (١١٧/٨).

(٨٧) أخرجہ البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب حُسْنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ لِلْقُرْآنِ (١٩٥/٦)، ومسلم في كتاب، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن (٥٤٦/١) ح (٧٩٣)،

في هذه الأحاديث الثلاثة يظهر أثر التعزيز النبوي جلياً في دعم عملية التعلم وتشجيع وتحفيز المتعلمين لطلب العلم، ففي الحديث الأول يسأل الرسول ﷺ سؤالاً مثيراً للتفكير والتحفيز ولافتاً إلى مكانة المسؤول عنه "أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟"، وكرر ﷺ السؤال للتوكيد فلما أجاب أبي ﷺ استحسن النبي ﷺ إجابته معزراً ذلك بضرب صدره "فضرب في صدري" تعبيراً عن سروره بإجابته، ثم أكد استحسانه بتهنئته بما حصل عليه من العلم، بقوله: "والله ليهنك العلم أبا المنذر". وكان نتيجة لهذا التعزيز النبوي الكريم أن أصبح أبي بن كعب ﷺ أحد فقهاء الصحابة وأقرأهم لكتاب الله، بل هو سيد القراء. قال ابن بطال معلقاً على هذا الحديث: وفيه يظهر أن للعالم أن يتفرس في متعلميه، فيظن في كل واحد مقدار تقدمه في فهمه، وأن ينبهه على تفرسه فيه، ويعرفه ذلك، ليعثه على الاجتهاد في العلم والحرص عليه<sup>(٨٨)</sup>. وقال عبد الرحمن البر: "ولا شك أن مثل هذا الاستحسان والتشجيع يبعث المتعلم على الشعور بالارتياح والثقة بالنفس، ويدعوه إلى طلب وحفظ المزيد من العلم وتحصيله"<sup>(٨٩)</sup>. وهو "نوع فريد من التعزيز والثناء على المميز، تجعلها ذكرى في أعماق القلب لا ينساها المتعلم طوال حياته" تدفعه إلى الجد والاجتهاد والتميز، وبل والمحافظة على تميزه، فكثيراً من المواهب تموت لأنها لم تجد من يرعاها ويقوم على ربيها وتعهدها لتؤتي ثمارها<sup>(٩٠)</sup>.

وفي الحديث الثاني يسأل الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ الرسول ﷺ سؤالاً مهماً ودقيقاً "مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" وقبل أن يجيبه النبي ﷺ على سؤاله أراد تشجيعه وتحفيزه لطلب العلم وذلك بتعزيزه بقوله "لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ

(٨٨) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٧٦/١).

(٨٩) مناهج وآداب الصحابة في التعلم والتعليم (ص ٦٩).

(٩٠) موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة (١٧٥/٢٧).

أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ" ثم أجابه على سؤاله، فأثمر هذا التحفيز والتعزيز النبوي أن أصبح أبا هريرة رضي الله عنه محدث الصحابة وراوية الإسلام على الإطلاق، حريصاً أشد الحرص على طلب العلم راغباً عن الدنيا ويدل على ذلك قول النبي ﷺ له: "ألا تسألني لمن هذه الغنائم؟ فيجيبه قائلًا أسألك أن تعلمني مما علمك الله <sup>(٩١)</sup>."

قال المهلب معلقاً على هذا الحديث: فيه أن الحريص على الخير والعلم يبلغ بجرسه إلى أن يسأل عن غامض المسائل، ودقيق المعاني، لأن المسائل الظاهرة إلى الناس كافة يستوي الناس في السؤال عنها، لا اعتراضها في أفكارهم، وما غمض من المسائل، ولطف من المعاني لا يسأل عنها إلا راسخ بَحَث، يبعثه على ذلك الحرص، فيكون ذلك سبباً إلى إثارة فائدة يكون له أجرها، وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة <sup>(٩٢)</sup>.

وفي الحديث الثالث يخبر المصطفى ﷺ أبا موسى الأشعري رضي الله عنه أنه استمع لقراءته البارحة، بل يؤكد له ﷺ أنه ليس مجرد استماع، بل استماع إعجاب وتقدير فيقول: "لو رأيته يا أبا موسى وأنا أسمع قراءتك البارحة لقد أعطيت مزمارة من مزامير آل داود" فيستجيب أبو موسى رضي الله عنه لهذا الإعجاب والتقدير والتعزيز فيقول للنبي ﷺ: أم والله يا رسول الله لو علمت أنك تسمع لقراءتي لحبرته لك تحبيراً". وكان أبو موسى الأشعري رضي الله عنه مشهوراً بحسن الصوت، قال أبو عثمان النهدي: صليت خلف

(٩١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣٨١/١)، و ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٩/٦٧)، وذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤٣٧/٧) وقال: وقد تقدمت طرق هذا الحديث الصحيحة وله طرق أخرى.

(٩٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٧٥/١).

أبي موسى الأشعري فما سمعت صوت صنج<sup>(٩٣)</sup> ولا بربط<sup>(٩٤)</sup> ولا ناي<sup>(٩٥)</sup> أحسن من صوته<sup>(٩٦)</sup>.

### المطلب الثاني: التعزيز في الجهاد

استخدم النبي ﷺ أساليب التحفيز والتشويق والتعزيز في الجهاد وقد نجح في ذلك نجاحاً باهراً، وقد تسابق الصحب الكرام في تقديم نفوسهم رخيصة في سبيل الله ﷻ، طلباً للشهادة ومغفرة المولى جل وعلا ومن الأحاديث الدالة على ذلك حديث سلمة بن الأكوع بعد رد غارة عبد الرحمن الفزاري وقومه وهزيمتهم وبلاء سلمة بن الأكوع وأبو قتادة بلاء حسناً في المعركة، فقال رسول الله ﷺ: "كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة، وخير رجالتنا اليوم سلمة بن الأكوع، ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهم الفارس وسهم الراجل". أخرجه مسلم<sup>(٩٧)</sup>.

وحديث علي بن أبي طالب، قال: مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُفَدِّي أَحَدًا بِأَبْوَيْهِ إِلَّا لِسَعْدٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: "ارْمِ سَعْدُ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي" متفق عليه<sup>(٩٨)</sup>.

(٩٣) الصنج: بفتح الصاد المهملة وبعد النون الساكنة جيم آلة تتخذ من نحاس كالطبقين يضرب بأحدهما على الآخر. لسان العرب مادة (ص ن ج).

(٩٤) الربط بموحدتين بينهما راء ساكنة آخره طاء مهملة فارسي معرب آلة كالعود. النهاية في غريب الحديث (١١٢/١).

(٩٥) الناي: آلة من آلات الطرب على شكل أنبوبة بجانبها ثقب ولها مفاتيح لتغيير الصوت تطرب بالنفخ وتحريك الأصابع على الثقوب بإيقاع منظم. المعجم الوسيط (٨٩٥/٢).

(٩٦) أخرجه أبو عوانة في مسنده (٤٨٣/ح ٣٩١٩، وذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩٣/٩) وقال سنده صحيح.

(٩٧) كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرد وغيرها (١٤٣٣/٣ ح ١٨٠٧) ضمن حديث طويل، وابن حبان (١٤٠/١٦) وهذا لفظ ابن حبان.

(٩٨) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب المجن ومن يتترس بترس صاحبه (٣٩/٤)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل سعد بن أبي وقاص (ح ٢٤١١).

وحديث أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - قال: " بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحُرْقَةِ<sup>(٩٩)</sup>، فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِينَاهُ<sup>(١٠٠)</sup> قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَفَّ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا أُسَامَةُ أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قُلْتُ: كَانَ مُتَعَوِّذًا<sup>(١٠١)</sup>، فَمَا زَالَ يُكْرِرُهَا حَتَّى تَمَيَّيْتُ أَيَّ لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ<sup>(١٠٢)</sup> ]. متفق عليه<sup>(١٠٣)</sup>.

في الحديث الأول والثاني استخدم النبي ﷺ أسلوب التعزيز الإيجابي لحث أصحابه على الجهاد ففي الحديث الأول أبلى الصحابي الجليل سلمة بن الأكوع بلاءً حسناً، واستطاع أن يسهم مساهمة فاعلة في استرداد إبل النبي ﷺ التي أغار عليها عبد الرحمن الغطفاني وساقها بعد أن قتل راعيها، فلحق به سلمة بن الأكوع وقتلهم وأخبرهم حتى لحق النبي ﷺ وأصحابه بهم، وقتل أبو قتادة ؓ عبد الرحمن الغطفاني واستردوا الإبل، فقدر النبي ﷺ بطولة سلمة بن الأكوع وأبو قتادة رضي الله عنهما

(٩٩) الْحُرْقَةُ: بطن من قبيلة جهينة، وورد نسبة الحرقه إلى جهينة في إحدى روايات البخاري المشار إليها في التخریج. الأنساب (٢٠٤/٢).

(١٠٠) غَشِينَاهُ: بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين، أي: لحقنا به. فتح الباري (١٢/١٩٥).

(١٠١) مُتَعَوِّذًا: أي: إنما أقر بالشهادة لاجئاً إليها ومعتصماً بما ليدفع عنه القتل، وليس بمخلص في إسلامه. النهاية (٣/٣١٨).

(١٠٢) حَتَّى تَمَيَّيْتُ أَيَّ لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ: أي: أن إسلامي كان ذلك اليوم، لأن الإسلام يجب ما قبله، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن جريرة الفعلة، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلماً قبل ذلك. فتح الباري (١٢/١٩٦).

(١٠٣) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ (٤/١٥٥٥ ح ٤٠٢١) وفي كتاب الديات، باب قوله الله تعالى ومن أحيائها (٦/٢٥١٩ ح ٦٤٧٨)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد قول لا إله إلا الله (١/٩٦-٩٧ ح ٩٦ من طريقين) واللفظ للبخاري في الرواية الأولى.

وعزز موقفهما البطولي تكريماً وتعزيراً لهما ولبقية الصحابة ليحذوا حذوهما فقال ﷺ: خير فرساننا اليوم أبو قتادة وخير رجالتنا اليوم سلمة بن الأكوع " ثم أعطى رسول الله ﷺ سلمة بن الأكوع سهم الفارس وسهم الراجل ". وكان الرسول ﷺ يقسم للراجل سهم، وللفارس سهمين فأعطى سلمة بن الأكوع سهمين تقديراً وتعزيراً لشجاعته وإسهامه الفاعل في المعركة.

وفي الحديث الثاني استخدم النبي ﷺ أسلوب التعزيز لحث سعد بن أبي وقاص على الرمي في الجهاد فعندما اشتد الكرب على النبي ﷺ وأصحابه في معركة أحد نثر النبي ﷺ كنانته لسعد بن أبي وقاص وقال له " ارمِ سَعْدُ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي " واغتنبط سعد ﷺ عنه بهذا التعزيز النبوي وأخذ يروي هذا الحديث حتى بعد وفاة النبي ﷺ فعن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ " نَثَرْتُ لِي النَّبِيُّ ﷺ كِنَانَتَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ: ارمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي " (١٠٤)، بل إنه ﷺ كان يتباهى بجمع النبي ﷺ أبويه له بالفداء فيقول: " لَقَدْ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ أَبَوَيْهِ كُلَيْهِمَا يُرِيدُ حِينَ قَالَ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي وَهُوَ يُقَاتِلُ " أخرجه البخاري (١٠٥).

وفي الحديث الثالث استخدم النبي ﷺ الاستفهام الإنكاري وسيلة للزجر والترهيب عن قتل من نطق بالشهادتين، بل إنه كرر استفهامه الإنكاري أكثر من ثلاث مرات مبالغة في الزجر. قال القرطبي: " في تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك " (١٠٦). ولقد كان لهذا الإنكار المكرر أشد الأثر في نفس أسامة ﷺ حتى عبر عن ذلك بقوله: " فما زال يكررها حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم " ليسلم من جريرة هذه الحادثة. بل إن أسامة لم يكتف بذلك،

(١٠٤) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا (٩٧/٥).

(١٠٥) في كتاب المغازي، باب إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا (٩٧/٥).

(١٠٦) فتح الباري (١٩٥/١٢).

بل أخذ على نفسه أن لا يقاتل مسلماً. ويؤيد هذا ما ذكره ابن بطال من أن هذه القصة سبب تخلف أسامة أن لا يقاتل مسلماً بعد ذلك، ومن ثمة تخلف عن علي رضي الله عنه في الجمل وصفين<sup>(١٠٧)</sup>. فعن حرملة قال: "أَرْسَلَنِي أُسَامَةُ إِلَى عَلِيٍّ وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَسْأَلُكَ الْآنَ فَيَقُولُ: مَا خَلَّفَ صَاحِبُكَ، فَقُلْ لَهُ، يَقُولُ لَكَ لَوْ كُنْتُ فِي شِدْقِ الْأَسَدِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ"<sup>(١٠٨)</sup>. وفي رواية أخرى، أن علياً لقي أسامة - رضي الله عنهما - فقال له: ما كنا نعدك إلا من أنفسنا يا أسامة، فلم لا تدخل معنا -أي في القتال- فقال له: يا أبا حسن، إنك والله لو أخذت بمشفر -أي الشفة- الأسد لأخذت بمشفره الآخر معك حتى تهلك جميعاً، أو نحيا جميعاً، وأما هذا الأمر الذي أنت فيه، فوالله لا أدخل فيه"<sup>(١٠٩)</sup>

#### المطلب الثالث: التعزيز في التجارة

طلب الرزق مطلب فطري و شرعي من مطالب الحياة قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾<sup>(١١٠)</sup>، وبين الشرع المطهر الضوابط الشرعية في التعاملات التجارية، وحث النبي ﷺ على الالتزام بالقيم والمبادئ في هذه التعاملات وعزز من استخدامها في كثير من الأحاديث النبوية ومن ذلك ما رواه عروة البارقي: " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ وَكَانَ لَوْ

(١٠٧) فتح الباري (١٢/١٩٦).

(١٠٨) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ للحسن إن ابني هذا لسيد (٩/٥٧).

(١٠٩) سير أعلام النبلاء (٢/٥٠٤).

(١١٠) سورة الملك الآية (١٥).

اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ " أخرجه البخاري<sup>(١١١)</sup>. وما رواه أبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا قَالَ لِفَتْيَانِهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ " متفق عليه<sup>(١١٢)</sup>.

وما رواه أبو هُرَيْرَةَ أيضاً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ " مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: " مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ " قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتُهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي " أخرجه مسلم<sup>(١١٣)</sup>.

في الحديث الأول والثاني استخدم النبي ﷺ أسلوب التعزيز الإيجابي وسيلة لتشجيع أصحابه على طلب الرزق عن طريق التجارة مع التمسك بالقيم والمبادئ الإسلامية، ففي الحديث الأول أعطى النبي ﷺ الصحابي الجليل عروة البارقي "دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ " فقدّر له النبي ﷺ نجاحه في بيعه وشرائه وعزز ذلك بالدعاء له بالبركة في بيعه " فَدَعَا لَهُ

---

(١١١) في كتاب المناقب، باب حدثني محمد بن المثنى (٢٠٧/٤)، قلت: والحديث اختلف في تصحيحه لأن في إسناده شبيب بن غرقدة قال: سمعت الحى يحدثون عن عروة، والحى مبهم قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٦/٦٣٤: وهذا يقتضي أن يكون سمعه من جماعة أقلهم ثلاثة، ورد الحافظ في فتح الباري (٦/٦٣٥) على زعم بن القطان أن البخاري لم يرد بسياق هذا الحديث إلا حديث الخليل ولم يرد حديث الشاة ومبالغته في الرد على من زعم أن البخاري أخرج حديث الشاة محتجا به لأنه ليس على شرطه لإلزام الواسطة فيه بين شبيب وعروة فقال: وهو كما قال لكن ليس في ذلك ما يمنع تخرجه ولا ما يحطه عن شرطه لأن الحى يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب ويضاف إلى ذلك ورود الحديث من الطريق التي هي الشاهد لصحة الحديث. ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع ينظر هامش تحقيق مسند الأمام أحمد (٣٢/ ١٠٠ ط الرسالة).

(١١٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب من أنظر معسرا (٥٨/٣)، وفي كتاب الأنبياء (٤/١٧٦)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (٣/٥٨ ح ١٥٦٢).

(١١٣) في كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا (١/٩٩ ح ١٠١).



[illegible]

وفي الحديث الثالث استخدم النبي ﷺ الاستفهام الإنكاري وسيلة للتحذير والترهيب من الغش والخداع في البيع والشراء ففي أثناء مروره ﷺ بالسوق: " **مَرَّ عَلَى**

(١١٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٠٧/٣٢، ١١٠ ح ١٩٣٦٢، ١٩٣٦٧) وهو أحد روايات حديث عروة البارقي السابق.

(١١٥) في كتاب الزهد والرفائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر (٢٣٠٢/٤ ح ٣٠٠٦).

صُبْرَةَ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا " فَقَالَ مخاطباً صاحب الطعام باستفهام إنكاري: " مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ " فأجابه " أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ " فخاطبه الرسول ﷺ باستفهام إنكاري توبيخي: " أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ "، ثم بين له حكم عمله هذا بقوله: " مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي " <sup>(١١٦)</sup>.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: فهذا نص صحيح صريح أن من غش فليس من المسلمين، نعم ليس من المسلمين ؛ لأن المسلم حقيقة من يعامل إخوانه بصدق وصراحة كما يجب أن يعاملوه بالصدق والصراحة، فالمؤمن هو من يجب لأخيه ما يجب لنفسه، إذا كنت لا ترضى أن يخذلك أحد ويعاملك بالغش فكيف تفعل ذلك بإخوانك؟ <sup>(١١٧)</sup>.

#### المطلب الرابع: التعزيز في أداء بعض العبادات

خلق الله ﷻ الخلق من أجل عبادته وطاعته قال الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ <sup>(١١٨)</sup> وحث جل وعلا على التنافس في فعل الطاعات واجتناب المعاصي والمحرمات قال تعالى: ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ ﴾ <sup>(١١٩)</sup>، واستخدم النبي ﷺ أساليب التحفيز والتعزيز للترغيب في فعل الطاعات واجتناب المعاصي والمحرمات، وفيما يأتي نماذج من التعزيز النبوي في بعض العبادات.

##### أ) التعزيز في أداء صلاة الليل

الصلاة عماد الدين حث النبي ﷺ على أدائها فرضاً ونفلاً، ورتب الأجور العظيمة على أدائها وامتدح المحافظين عليها، فعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا قَالَ: "

(١١٦) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا (١/٩٩ ح ١٠٢).

(١١٧) الضياء اللامع من الخطب الجوامع (١١/٢).

(١١٨) سورة الذاريات الآية (٥٦).

(١١٩) سورة المطففين الآية (٢٦).

كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا أَقْصُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا أَعَزَبَ، وَكُنْتُ أَنَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبُئْرِ وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ كَقَرْنَيْ الْبُئْرِ وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ، فَقَالَ لِي: لَنْ تُرَاعَ فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ، قَالَ سَلَامٌ: فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا " متفق عليه <sup>(١٢٠)</sup>.

في هذا الحديث الشريف ﷺ قصت أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها رؤية أخيها عبد الله بن عمر على النبي ﷺ، فأثنى النبي ﷺ على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وأراد أن يعزز عنده جانب من جوانب العبادة رأى فيه النبي ﷺ بعض القصور ألا وهو جانب قيام الليل فقال ﷺ " نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ " وكان لهذا المدح والثناء والتعزيز أكبر الأثر في نفس عبد الله ودفعه بالقيام بصلاة الليل والتمسك به، بل إنه كان لا ينام من الليل إلا قليلا كما روى عنه مولاه سالم بقوله " فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا ".

#### ب) التعزيز في الصدقة

تعد الصدقة من أفضل الأعمال لتعدي نفعها إلى الآخرين، وورغب فيها الشارع الحكيم في آيات كثيرة قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾ <sup>(١٢١)</sup>،

(١٢٠) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله

عنه (٣٤/٥)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن

عمر (٢٤٧٩/٤).

(١٢١) سورة البقرة الآية (٢٦١).

ورغب فيها المصطفى ﷺ في أحاديث كثير منها ما رواه أنس رضي الله عنه قال: "كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ" <sup>(١٢٢)</sup>، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿لَنْ نَنَالُوا الْآلَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِّبْنَا﴾ <sup>(١٢٣)</sup> - قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْآلَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِّبْنَا﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَخِ <sup>(١٢٤)</sup> بَخِ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ] متفق عليه <sup>(١٢٥)</sup> .

في هذا الحديث الشريف أعجب الرسول ﷺ بصدقة أبي طلحة الأنصاري لحديقة هي أنفس ما يملك لقربها من المسجد النبوي الشريف ولما تحويه من نخل وبئر وكان يدخلها النبي ﷺ ويشرب من مائها الطيب فبخخ له فعله ذلك تقديراً وتعظيماً وتفخيماً، وكرر البخبة (بخ بخ) للمبالغة في التقدير والتعظيم والتفخيم، ثم بشره

(١٢٢) بيرحاء: بفتح الباء وكسرها، وفتح الراء وضمها والمدة فيهما، وفتحتها والقصر، وهي اسم مال وموضع بالمدينة . النهاية في غريب الحديث (١/١١٤).

(١٢٣) سورة آل عمران الآية (٩٢).

(١٢٤) كلمة بخ كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء، وتكرر للمبالغة، وهي مبنية على السكون، وبخخت الرجل، إذا قلت له ذلك ومعناها تعظيم الأمر وتفخيمه. النهاية في غريب الحديث (١/١٠١).

(١٢٥) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب (٢/٥٣٠ ح ١٣٩٢) . ومسلم في كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين (٢/٦٩٣ ح ٩٩٨) من طريقين واللفظ

بربح هذه الصفقة بقوله "ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ" وكرر ذلك في رواية عند البخاري<sup>(١٢٦)</sup> للتوكيد والتعزيز والتحفيز.

### ج) التعزيز في عبادات متعددة

استخدم النبي ﷺ أساليب التحفيز والتعزيز لحث أصحابه على العمل وتأدية العبادات إيماناً واحتساباً لما أعدّه المولى ﷻ من النعيم المقيم في الجنة، ومن ذلك ما رواه أبو أيوب الأنصاري<sup>(١٢٧)</sup>: "أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ الْقَوْمُ: مَا لَهُ مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرَبُّ مَا لَهُ"<sup>(١٢٧)</sup> فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، ذَرَهَا" قَالَ: كَأَنَّهُ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ. أخرجه البخاري<sup>(١٢٨)</sup>.

زرع رسول الله ﷺ في نفوس أصحابه علو الهمة، وسمو الغاية، فهذا الصحابي كان همه دخول الجنة ؛ ولهذا سأل النبي ﷺ عن العمل الذي يدخله الجنة: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ" فأكبر الصحابة رضوان الله عليهم سؤاله وقالوا: "مَا لَهُ مَا لَهُ؟" مكررين الاستفهام للتقدير والتوكيد، ولم يكن هذا الإكبار والتقدير لسؤال الرجل مقصوداً على الصحابة رضوان الله عليهم، بل أكبر النبي ﷺ ذلك، وقال: "أَرَبُّ مَا لَهُ" أي تقديراً له على مهارته وحسن فطنته بالهداية إلى موضع حاجته. ثم أجابه النبي ﷺ على سؤاله: "تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ" ففرح الرجل بهذا التعزيز وبهذه الإجابة وانطلق

(١٢٦) في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب (١٢٠/٢).

(١٢٧) أرب ما له: بفتح الهمة والراء بعدها موحدة منونة بالرفع أي له حاجة ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: أرب بفتح الهمة وكسر الراء وفتح الموحدة من أرب في الشيء إذا صار ماهراً فيه فيكون معناه التعجب من حسن فطنته والتهدي إلى موضع حاجته. إرشاد الساري (١٠/٩).

(١٢٨) في أكثر من موضع منها في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (١٠٤/٢).

مسرعاً مغتبطاً بهذه الإجابة وعاقداً العزم على تطبيقها والتمسك بها، ولهذا قالوا " كَأَنَّهُ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ " لسرعة انصرافه وركوبه راحلته. ثم أراد الرسول ﷺ أن يختم الموقف ويعززه ويؤكد به بقوله: " مَنْ سَرَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا " أخرجه البخاري<sup>(١٢٩)</sup>.

#### المطلب الخامس: التعزيز في السلوك الاجتماعي

حث الشارع الحكيم على حسن الخلق قال ﷺ: " إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا " متفق عليه<sup>(١٣٠)</sup>، ورتب الأجر الكبير على ذلك، حتى أنه جعل " تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ "<sup>(١٣١)</sup>، تحفيزاً، وتعزيزاً لهذه القيم الاجتماعية وتطبيقها سلوكاً عملياً في الحياة الاجتماعية، وفيما يلي نماذج من التعزيز النبوي لهذه القيم في السلوك الاجتماعية:

#### أ) التعزيز في الصدق والبعد عن الكذب

يعد الصدق من أبرز صفات المؤمنين ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾<sup>(١٣٢)</sup> وحث النبي ﷺ على التخلق به في جميع شؤون الحياة الدينية والدينية ومن ذلك

(١٢٩) في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (١٠٥/٢).

(١٣٠) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب حسن الخلق (١٣/٨)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب كثرة حياته ﷺ (١٨١٠/٤ ح ٢٣٢١).

(١٣١) أخرجه الترمذي (٣٣٩/٤ ح ١٩٥٦)، وابن حبان (٢٢١/٢ ح ٤٧٤) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (١١٦/٢).

(١٣٢) سورة الحجرات الآية (١٥).

قوله ﷺ: " الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورُكَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَهُ بَيْنَهُمَا " متفق عليه<sup>(١٣٣)</sup>.

في هذا الحديث الشريف بين النبي ﷺ قيمة التحلي بالصدق عند البيع والشراء وهو بركة البيع "بُورُكَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا" وذلك تحفيزاً وتعزيزاً على سلوكه، وحذر في نفس الوقت من مغبة الكتمان والكذب أن عاقبة ذلك محق البركة "مُحِقَّتْ بَرَكَهُ بَيْنَهُمَا" وذلك تحذيراً وترهيباً للابتعاد عنه.

### ب ( التعزيز في الحياء

الحياء شعبة من شعب الإيمان، وصفة من صفات المؤمنين التي حث عليها الشارع الحكيم، و " الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ "<sup>(١٣٤)</sup> كما أخبر بذلك النبي ﷺ، ولذا نجد الرسول ﷺ يرغب فيه بأحاديث كثيرة، ويعزز قيمة التمسك به ومن ذلك ما رواه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يُعَاتِبُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ يَقُولُ إِنَّكَ لَتَسْتَحْيِي حَتَّى كَأَنَّهُ يَقُولُ قَدْ أَضْرَّ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ " متفق عليه<sup>(١٣٥)</sup>.

في هذا الحديث الشريف مر النبي ﷺ برجل يعاتب أخاه على حيائه الزائد الذي قد يتسبب له بالضرر في نظره فيأمره النبي ﷺ بكف معاتبته له " دعه "، ثم يقرر النبي ﷺ حقيقة وهو "إِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ" وذلك تعزيزاً للتخلق بخلق الحياء.

(١٣٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع منه في كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما (٥٨/٣) ومسلم في كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين (١١٦٣/٣) ح (١٥٣١).

(١٣٤) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب الحياء (٢٩/٨)، ومسلم في المقدمة، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء (٦٤/١) ح (٣٧).

(١٣٥) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان (١٤/١)، ومسلم في المقدمة، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها (٦٣/١) ح (٣٦).

## ج) التعزير في عفة النفس

عزة النفس صفة من صفات المؤمنين، وخلة من خلال الموحدين، تبعث على العزة والكرامة وعدم الذل والخضوع إلا لله ﷻ امتدحها المولى ﷻ في مواضع كثيرة من كتابه قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ قَاتِلَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١٣٦)</sup>، وأكد عليها المصطفى ﷺ في أحاديثه منها ما رواه حكيم بن حزام ﷺ قال: "سألت رسول الله ﷺ فَأَعْطَانِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ثُمَّ قَالَ لِي: يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ خُلُوْ فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُوْرَكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، قَالَ حَكِيمٌ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرُزُّ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقُّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ فَلَمْ يَرُزُّ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُؤْفَى رَحْمَةُ اللَّهِ" متفق عليه<sup>(١٣٧)</sup>.

في هذا الحديث الشريف يربي النبي ﷺ أصحابه على عفة النفس، والبعد عن المسألة بغير حاجة ملحة، ويبين "إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ خُلُوْ فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُوْرَكَ لَهُ فِيهِ" وفي هذا حث وترغيب وتعزير للحصول على المال من وسائله

(١٣٦) سورة البقرة الآية (٢٧٣).

(١٣٧) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة (١٢٣/٢)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى (٧١٧/٢ ح ١٠٣٥).



المشروعة ، وفي الوقت نفسه يحذر ﷺ من الحصول على المال بإشراف نفس ، وإلحاح في المسألة فإن ذلك محق للبركة " وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ " ثم يعزز النبي ﷺ ذلك التحذير بمثال للتوضيح والترهيب والتوكيد " وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ " ثم يقرر النبي ﷺ قاعدة متفق عليها لا يستطيع أحد إنكارها " وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى " وبهذا التوجيه النبوي الكريم والحوار المقنع القائم على التعزيز الإيجابي للحصول على المال من وسائله المشروعة ، وتحذيره عن الحصول على المال بإشراف نفس وإلحاح في المسألة استجاب الصحابي الجليل حكيم بن حزام للتعزيز النبوي مباشرة مدعماً ومؤكداً إجابته بالقسم فقال : " يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرُؤُا أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا " ، وفعلاً برَّ حكيم ﷺ بقسمه فلم يرزأ أحداً بعد رسول ﷺ حتى توفاه الله ، بل إنه ﷺ أبى أن يأخذ حقه الذي قسم له من الفيء " فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقُّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ فَلَمْ يَرِزْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُؤْفَى رَحْمَةُ اللَّهِ " .

### الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه. أما بعد :

ففي ختام هذا البحث ، الذي أرجو أن أكون قد وفقت فيه ، أذكر أهم النتائج والتوصيات :

## أولاً: النتائج

- ١ - أصالة استخدام التعزيز في مصادر التربية الإسلامية بجميع مصادرها - الكتاب والسنة، وعلماء السلف، وقادة الأمة - .
- ٢ - نجاح التعزيز في الحديث النبوي نجاحاً باهراً، وظهور أثره على كافة الأصعدة.
- ٣ - تنوع أساليب ووسائل التعزيز في الحديث النبوي واشتماله على الأمور المادية والمعنوية.
- ٤ - استخدام النبي ﷺ لأساليب التعزيز المتنوعة، ونجاحه في ذلك مع كونه رجلاً أمياً - لا يقرأ ولا يكتب - دليل من أدلة الإعجاز على نبوته ﷺ.
- ٥ - بيان أهمية التعزيز في زيادة الدافعية للسلوك الحميد، والبعد أو التقليل من السلوك غير الحميد.
- ٦ - شمولية مفهوم التعزيز، لاشتماله على كل ما يساعد على زيادة احتمالية وقوع السلوك الحميد، والابتعاد عن السلوك غير الحميد أو التقليل منه.
- ٧ - تنوع أساليب ووسائل التعزيز، فمنه التعزيز اللفظي والمادي، والأولي والثانوي، والداخلي والخارجي، وفي كل هذه الأنواع منه ما هو إيجابي، ومنه ما هو سلبي.
- ٨ - بيان العوامل المؤثرة في عملية التعزيز.
- ٩ - بيان المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند عملية التعزيز.

## ثانياً التوصيات

- ١ - الاهتمام بموضوع التعزيز في كافة المجالات، وبخاصة في المجال التعليمي لحاجة الطلاب لزيادة الدافعية.

- ٢- عقد الدورات التدريبية حول موضوع التعزيز للمعلمين والمديرين والمشرفين لتدريبيهم على فنون التعزيز.
- ٣- توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا للتعمق في دراسة أساليب ووسائل التعزيز في السنة النبوية، وبيان أثر ونتائج استخدامها.
- ٤- توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا لدراسة بعض الموضوعات المتعلقة بالتعزيز مثل التحفيز، والتشويق، والترغيب في السنة النبوية.
- ٥- توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا لدراسة بعض الموضوعات المتعلقة بالترغيب كالتشويق والتعزيز والتحفيز، في القرآن الكريم، وآثار السلف.
- ٦- توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا للبحث والتنقيب عن الموضوعات التربوية في السنة النبوية فهي معين لا ينضب.

### فهرس المصادر والمراجع

- [١] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (٩٢٣هـ)، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ط (٧)، ١٣٢٣هـ.
- [٢] أساليب التشويق في القرآن الكريم. الحسين جرنو، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، (١٤٠٤هـ).
- [٣] الإشارات الجسمية، كريم زكي حسام الدين، القاهرة، دار غريب، (٢٠٠١م).
- [٤] الإصابة في تمييز الصحابة. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط (١)، (١٤١٢هـ).

- [٥] الأنساب. لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ)، ت: عبد الله بن عمر البارودي، بيروت، دار الجنان، ط(١)، (١٤٠٨هـ).
- [٦] البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير. لأبي حفص ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي (ت ٨٠٤هـ)، ت: مصطفى أبو الغيط وآخران، الرياض، دار الهجرة ط(١)، (١٤٢٥هـ).
- [٧] تاريخ مدينة دمشق. لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ)، ت: عمر بن غرامة العمري، بيروت، دار الفكر، ط(١)، (١٤١٩هـ).
- [٨] تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم. محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، ت: عبد السلام عمر، القاهرة، دار الآثار، ط(١)، (١٤٢٥هـ).
- [٩] التربية العملية الميدانية مفاهيمها وكفاياتها وممارستها. محمد زياد حمدان، عمان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- [١٠] تعديل السلوك الإنساني. جمال الخطيب، عمان، دار الفكر، ط(٢)، (٢٠١٠م).
- [١١] تعديل السلوك النظرية والتطبيق. أبو حميدان يوسف عبد الوهاب، عمان، دار المدى للنشر (٢٠٠٣م).
- [١٢] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٢هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ط(١)، (١٤٠٥هـ).
- [١٣] الرسول المعلم وأساليبه في التعليم. عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط(٢)، (١٤١٧هـ).

- [١٤] سنن الترمذي. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ت: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- [١٥] سنن أبي داود. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي.
- [١٦] سنن ابن ماجه. لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر.
- [١٧] سنن النسائي ( المجتبى). لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط (٢)، (١٤٠٦).
- [١٨] سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط (٨)، (١٤١٢هـ).
- [١٩] شرح صحيح البخاري. لأبي الحسن علي بن خلف بن بطلال، ت: ياسر إبراهيم، الرياض، مكتبة الرشد.
- [٢٠] شرح النووي على صحيح مسلم: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط (٢)، (١٣٩٢هـ).
- [٢١] شعب الإيمان، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.

- [٢٢] صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط(١)، (١٤٢٢هـ).
- [٢٣] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط(٢)، (١٤١٤هـ).
- [٢٤] صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط(٤)، (١٤١٢هـ).
- [٢٥] الضياء اللامع من الخطب الجوامع. محمد بن صالح العثيمين، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ط(١)، (١٤٠٨هـ).
- [٢٦] علم النفس التربوي. د/ عبد المجيد نشواتي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- [٢٧] فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة.
- [٢٨] الفروق. لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (ت ٦٨٤هـ)، ت: خليل منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤١٨هـ).
- [٢٩] كشف المشكل من حديث الصحيحين (٥٩٧هـ). لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، ت: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، (١٤١٨هـ)،
- [٣٠] لسان العرب. لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، (ط ١)، (١٤١٠هـ).

- [٣١] *المستدرك على الصحيحين*. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ)،  
ت: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤١١هـ).
- [٣٢] *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني  
(ت ٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت، مؤسسة الرسالة،  
ط (٢)، (١٤٢٠هـ).
- [٣٣] *مسند ابن الجعد*. لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي. ت:  
عامر أحمد، بيروت، مؤسسة نادر، ط (١)، (١٤١٠هـ).
- [٣٤] *مسند أبي عوانة*. لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائني (ت ٣١٦هـ)،  
بيروت، دار المعرفة.
- [٣٥] *مسند أبي يعلى*. لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى (٣٠٧هـ)، ت: حسين  
أسد، دمشق، دار الثقافة العربية، ط (١) (١٤١٣هـ).
- [٣٦] *مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجة*. أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ).  
ت: موسى محمد، وعزة عطية، القاهرة، مطبعة حسان.
- [٣٧] *معجم مقاييس اللغة*. أحمد بن فارس بن زكريا، بيروت، دار إحياء التراث  
العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- [٣٨] *المعجم الوسيط*. إبراهيم مصطفى، وآخرون. ت: مجمع اللغة العربية، دار  
الدعوة.
- [٣٩] *مناهج وآداب الصحابة في التعليم والتعلم*. عبد الرحمن البر، المنصورة، دار  
اليقين، ط (١)، (١٤٢٠هـ).
- [٤٠] *موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة*. علي بن نايف الشحود، موقع  
المكتبة الشاملة على الانترنت <http://shamela.ws/rep.php/book/997>.

[٤١] *النهاية في غريب الحديث والأثر*. المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، ت: طاهر بن أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، (١٣٩٩هـ).

#### فهرس الرسائل العلمية

[٤٢] أثر استخدام طريقة المناقشة المصحوبة بالتعزيز اللفظي والمادي في التحصيل الدراسي في مادة الفقه لدى طلاب المرحلة المتوسطة. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب. كلية التربية، جامعة الملك سعود. أحمد بن عبد الله الخلف. الفصل الدراسي الثاني ( ١٤٢٦هـ )، (١٤٢٧هـ).

[٤٣] أساليب التعزيز الإيجابي المستخدمة في الصفوف الأولية من وجهة نظر المعلمين بمدينة الخرج. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ناصر بن رحيل العنزي. (١٤٣١هـ - (١٤٣٢هـ).

[٤٤] فاعلية التعزيز الإيجابي والإقصاء في خفض السلوك العدواني لدى الأطفال المتخلفين عقلياً من الدرجة البسيطة. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير بقسم علم النفس - كلية التربية - جامعة الملك سعود. ضيف الله بن إبراهيم المطرودي. الفصل الدراسي الثاني (١٤١٦هـ) - (١٤١٧هـ).

[٤٥] فاعلية التعزيز الإيجابي في زيادة الانتباه لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ذوي صعوبات التعلم. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير بقسم علم النفس - كلية التربية - جامعة الملك سعود. عائض بن سفر آل زميع. الفصل الدراسي الأول ( ١٤١٩هـ ).



- [٤٦] حفز السلوك باستخدام التعزيز والتشويق كما جاء في السنة النبوية. د. محمود أبو دف، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي بعنوان " المدرسة الفاعلة - آمال وطموحات " - والمنعقدة بمدرسة زهرة المدائن الثانوية للبنات ، غزة ، ٢٠٠٩م.

## **Encouragement in the Prophetic Hadith and its Effective Impact in Increasing Motivation for Positive Behaviour**

**Dr. Saeed Nazal Al-Anazy**

Associate Professor of Hadith, Islamic Studies Department  
College of Education, Salaman Bin Abdulaziz University

**Abstract.** Developing the positive behaviour of the learners is one of the most important elements for a successful and effective learning. It is considered a main and a key method to activate learners' minds and motivate them and get them involved in an effective learning process. However, some teachers suffer from a shortcoming or a failure to properly use this important method. The reason that lies behind this shortcoming or failure is that they do not use the different methods and means of encouragement that strengthen, develop and increase the positive behaviour of the learners and, on the other side of the picture, weaken and decrease the negative one. More than 1400 years ago, Islam came with its teachings that guide people to the right path and teach them what is fruitful for them during their worldly life and after their death in the hereafter. Prophet Mohammad (may Allah bless him and grant him peace) was the illiterate teacher who never read or wrote but could establish the first Islamic school where he was the first distinguished teacher. He was very clear when he teaches, very straightforward when he is discussed and very convincing when he is argued. In addition, he is very creative and skilful in using encouragement that helped him to reach easily to the minds and hearts of his followers. Accordingly, I would like to devote this paper to shed light on this topic "Encouragement in the Prophetic Hadith and its effective impact in increasing motivation for positive behavior". It aims at showing the different methods of encouragement in the Hadith. Besides, it shows the effect of these methods in increasing the motivation for positive behavior and in decreasing the negative behavior of the learners.



## حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه (دراسة مقارنة)

د. علي جمعة الرواحنة

أستاذ الفقه المشارك بكلية الشريعة، جامعة آل البيت

**ملخص البحث.** يتناول هذا البحث حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه، جاء في مطلبين، حيث خصص المطلب الأول (التمهيدي) في التعريف بمفردات الدراسة: (الحج، الفور، التراخي، الأداء). وبينت في المطلب الثاني حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه هل هو واجب على الفور أم على التراخي؟ وقد توصل البحث أن الحج واجب على الفور متى توفرت شروط وجوبه سواء أكانت البدنية، أم المالية، أم الأمنية، أم التنظيمية....

**الكلمات الدالة:** الحج، الفور، التراخي، الأداء.

### المقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ،  
وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ، أرسله بين يدي  
الساعة بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، أما بعد ؛

فقد خلق الله تعالى الثقلين (الأنس ، والجن) وأمرهم بعبادته ، وجعل للعبادة  
شروطاً لا تقبل إلا بها ، منها : الإخلاص ؛ فشعائر الإسلام وفرائضه تلتقي عند هدف  
واحد وهو : تحقيق معنى العبودية الخالصة لله ، والتوكل عليه ، والاستعانة به وحده .

والحج ركن من أركان الإسلام العظيمة تتحقق فيه المعاني الإنسانية النبيلة ،  
كما يعد مظهراً عملياً لقواعده ومبادئه الإنسانية ، ورمز استسلام المؤمن لربه ،  
والانقياد لخالقه ، كما يوضح قوة العقيدة في نفوس المسلمين ، ويذكرهم بذكرات  
مجيدة يستمدوا منها الدروس ، والعبر .

ومن المعلوم أن النفوس جبلت على حب الأوطان ، وعدم الرغبة بمفارقتها ،  
وترك المال والولد والعشيرة والزعامة ؛ فنجد أن الشارع الحكيم رغب بهذه الفريضة ،  
وجعل له فضلاً كبيراً ، وأجراً عظيماً . قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ  
إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ( آل عمران : ٩٧ ) .

وعن أبي هريرة قال : خُطِبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ : قَدْ فَرَضَ اللَّهُ  
عَلَيْكُمْ الْحَجَّ فَحُجُّوا » <sup>(١)</sup> .

ويجب الحج على كل مسلم ، بالغ ، عاقل ، حرّ مستطيع ، ومحل البحث إذا  
توافرت هذه الشروط هل هذا الوجوب على الفور أم على التراخي ؟ وهذا ما سنبينه في  
هذا البحث .

(١) مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، دار الجيل ، بيروت : ( ١٠٢ / ٤ : ح : ٣٣٢١ ) .

### حدود البحث

يقتصر الجهد في هذا البحث على حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه ؛ وهل هو واجب على الفور أو على التراخي من خلال عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم؟  
أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لبيان حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه ، إذا انتفت الأعذار ، وتهيأت الأسباب.

### مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه ، وهل يعد الذي يؤخر الحج بعد وجوبه - مع القدرة بأنواعها - آثماً ؟  
فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية واضحة محددة هي :

١ - أن الحج واجب على القادر على الفور.

٢ - ثمة من يقول : أن الحج واجب على التراخي.

### الدراسات السابقة

لم أجد بحدود جهدي ، وإطلاعي أن أحدا من الباحثين أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل ، ولا يعني ذلك أن هذا الموضوع المهم كان بمنأى عن أقلام الباحثين ، فقد تناوله أحمد غالب الخطيب ، في بحثه : وجوب الحج بعد الإمكان ، من منشورات : دائرة الإفتاء العام ، الأردن<sup>(٢)</sup> ، إلا أن البحث - مع أهميته - لم يستوعب جل آراء الفقهاء ، وأدلتهم ، ومناقشتها .

### جديد هذه الدراسة

أنها استوعبت جل آراء الفقهاء من الصحابة، والتابعين، وآراء المذاهب الفقهية المشهورة القديمة والحديثة، وبينت أدلتهم، والاعتراضات التي ترد عليها، وناقشت كل ذلك، وصولاً إلى الرأي الراجح.

### منهج البحث وخطته

اعتمد الباحث المنهج الوصفي القائم على استقراء الجزئيات الفقهية، والمنهج المقارن من خلال عرض الآراء الفقهية من مظانها، وترتيب الأدلة، والاعتراضات، والتوفيق بينهما من غير تعصب لرأي من الآراء، أو لمذهب من المذاهب. وقد اشتملت الدراسة على النقاط الآتية:

**المطلب الأول:** تمهيد وفيه تعريف الحج.

**المطلب الثاني:** حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه.

**الخاتمة:** وفيها أهم نتائج البحث.

### المطلب الأول: تمهيد وفيه تعريف الحج

#### أولاً: الأداء لغة واصطلاحاً

١- **الأداء لغة:** الأداء: الإيصال يقال: أدى، تأدية: أوصله، وأدى الأمانة إلى أهلها تأدية إذا أوصلها. والاسم الأداء، كذلك الأداء، والقضاء يطلقان في اللغة على الإتيان بالمؤقتات كأداء صلاة الفريضة وقضائها، وبغير المؤقتات كأداء الزكاة، والأمانة، وقضاء الحقوق، والحج للإتيان به ثانياً بعد فساد الأول ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

(٣) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت: (١/١٦٢٤)؛ الزبيدي، محمد، تاج العروس،

تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية: (٣٧/٥٣)؛ ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار=

قال ابن سيدة: أدى ما عليه، أداء، وتأدية. قال تعالى: ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴾ (الدخان: ١٨)، أي: سَلِّمُوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وأرسلوهم معي؛ فيأني نذير لكم<sup>(٤)</sup>، وعلى ذلك يكون معنى الأداء في اللغة: الوصل، والقضاء.

٢- الأداء اصطلاحاً: لم أقف بعد البحث على تعريف للأداء في كتب الفقه اللهم إلا عند السبكي، حيث عرف الأداء: مَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ الْمُقَدَّرُ لَهُ أَوَّلًا شَرْعًا<sup>(٥)</sup>. ومرد ذلك يرجع إلى أن الأداء في الاصطلاح لم يخرج عن تعريفه اللغوي.

شرح التعريف:

مَا فُعِلَ: جنس للأداء، وغيره.

وَقْتِهِ الْمُقَدَّرُ: يخرج القضاء وما لم يقدر له وقت كإنكار المنكر إذا ظهر، وإنقاذ الغريق إذا وجد، والجهاد إذا تحرك العدو، والنوافل المطلقة، وتحية المسجد، وسجود التلاوة؛ فلا يوصف ذلك بأداء ولا قضاء في الاصطلاح.

أَوَّلًا: ليخرج ما فعل في وقته المقدر له شرعاً، لكنه في غير الوقت الذي قدر له أَوَّلًا شرعاً، كالصلاة إذا ذكرها بعد خروج وقتها، أو استيقظ بعد خروج الوقت،

=صادر، بيروت: (٢٤/١٤)؛ الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠: (١١٦/٧).

(٤) الزبيدي، تاج العروس: (٥٣/٣٧)؛ ابن منظور، لسان العرب: (٢٤/١٤)؛ التفسير الميسر، عدد من أساتذة التفسير تحت إشراف: د. عبد الله التركي: موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف [www.qurancomplex.com](http://www.qurancomplex.com): (٥٩/٩)؛ الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، ط ١٩٩٦، دار عمار، عمان: (١١).

(٥) السبكي، عبد الوهاب، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩: (٤٩٦/١)؛ ابن الهمام، كمال الدين محمد، تيسير التحرير، ١٩٣٢: (٢٨٤/٢).



قال ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ»<sup>(٦)</sup>، وفي رواية «فَإِنْ ذَلِكَ وَقَّتْهَا»<sup>(٧)</sup>، وإذا أوقعها في الثاني لم يكن أداء.

شَرْعًا: يخرج ما فعل في وقته المقدر له عقلا، كقضاء الدين عند المطالبة به؛ فإنه فعل في وقته المقدر له وهو ما يتسع له، ولكن ذلك التقدير ليس بالشرع بل بالعقل، وكالزكاة إذا قدر لها الإمام شهرا معينا من شهور السنة، وكرمضان مثلا، فهو توقيت عرفي لا شرعي<sup>(٨)</sup>.

### ثانيا: الحج لغة واصطلاحا

١- الحج لغة: القصد، حَجَّ إِلَيْنَا فَلَانٌ أَي: قَدِمَ، وَحَجَّه، يَحُجُّهُ حَجًّا قَصْدَهُ، وَحَجَّجْتُ فَلَانًا، وَاعْتَمَدْتُهُ أَي: قَصَدْتَهُ، وَرَجُلٌ مُحَجَّجٌ أَي: مَقْصُودٌ<sup>(٩)</sup>.

قال الزبيدي: الحج: القصد لمعظم<sup>(١٠)</sup>.

وقال الخليل: الحج: كثرة القصد لمعظم<sup>(١١)</sup>.

(٦) مسلم، صحيح مسلم: (١٤٢/٢ ح: ١٥٩٨)، هذا الحديث متفق على صحته بدون قوله: «فَإِنْ ذَلِكَ وَقَّتْهَا». من حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ».

(٧) ابن حجر، أحمد، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٩م: (٤٠٩/١)؛ ابن الملقن، عمر، البدر المنير في تخريج الأحاديث، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، و

عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ٢٠٠٤م: (٦٥٨/٢).

(٨) ينظر: السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: (٤٩٦/١)؛ أمير بادشاه، محمد أمين، تيسير

التحرير، دار الفكر: (٢٨٤/٢)؛ ابن النجار، مختصر التحرير: (٢/١٢)؛ البعلي، علي بن محمد، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مكة المكرمة:

(٥٩/١)؛ ابن النجار، محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة

البيكان، ط ٢، ١٩٩٧: (٣٦٥/١).

(٩) ابن منظور، لسان العرب: (٢٢٦/٢).

(١٠) الزبيدي، تاج العروس: (٤٥٩/٥).

وشاهد الحج القصد قول الشاعر:

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولاً كَثِيرَةً ... يَحْجُونَ سَبَّ الزَّبْرِقَانِ الْمُرْعَفَا<sup>(١٢)</sup>.

فالحلول: الجماعة الكثيرة، ويحجون بمعنى: يقصدون<sup>(١٣)</sup>.

وأكثر استعماله في المقصود بكثرة، ثم تُعورف على استعماله في قصد مكة للنسك<sup>(١٤)</sup>.

٢- الحج اصطلاحاً: عرف بتعريفات متقاربة، منها:

عرفه الحنفية: الحج قصد موضع مخصوص، وهو البيت بصفة مخصوصة في وقت مخصوص بشرائط مخصوصة<sup>(١٥)</sup>.

ويعد هذا التعريف شامل أثر من غيره من التعريفات.

وعند المالكية: وقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة وطواف بالبيت سبعا وسعي بين الصفا والمروة، كذلك على وجه مخصوص<sup>(١٦)</sup>.

ويؤخذ على هذا التعريف أنه لم يذكر النية في الإحرام رغم أنها ركن عندهم<sup>(١٧)</sup>.

وعند الشافعية: شرعاً قصد الكعبة للنسك<sup>(١٨)</sup>.

(١١) الزبيدي، تاج العروس: (٤٥٩/٥).

(١٢) ابن منظور، لسان العرب: (٤٥٥/١)؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (٢٣/٢).

(١٣) ابن منظور، لسان العرب: (٤٥٥/١)؛ ابن فارس، أبو الحسن محمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٢، ١٩٦٩: (٢٣/٢).

(١٤) الزبيدي، تاج العروس: (٤٦١/٥)؛ الرازي، مختار الصحاح: (١٦٧/١).

(١٥) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار: (١٤٩/١).

(١٦) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: (٢٦١/٥).

(١٧) أبو سريغ، عبد الهادي، أحكام الحج والعمرة: (١٧).

(١٨) الشريبي، مغني المحتاج: (٤٥٩/١).

ويؤخذ على هذا التعريف أنه قصر أركان الحج على الكعبة، ولم يتطرق إلى بقية الأركان الأخرى كالوقوف بعرفة، والسعي، وأمور أخرى؛ تعد من أركان الحج عند الشافعية.

**وعرفه الحنابلة:** اسم لأفعال مخصوصة<sup>(١٩)</sup>.

وهذه التعريفات في الجملة قاصرة، لأن أعمال الحج ليست في المسجد الحرام فقط بل في المسجد الحرام والمشاعر.

ويؤخذ على هذا التعريف الإبهام بعض الشيء حيث قصر القصد إلى مكة، وليست كل أركان الحج، وواجباته وسننه تنحصر في مكة.

**٣- التعريف المختار:** قصد لبیت الله تعالى، بصفة مخصوصة، في وقت مخصوص، بشرائط مخصوصة<sup>(٢٠)</sup> للعبادة.

**القصد:** أي العزم، والنية.

**الصفة المخصوصة:** تشمل جميع ما يفعله المحرم، وما يتجنبه.

**وقت مخصوص:** هو أشهر الحج؛ وهي: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة، والعشر الأوائل من ذي الحجة، ولكل فعل زمن خاص.

**مكان المخصوص:** الكعبة، وعرفة.

**شرائط مخصوصة:** كالإسلام، والإحرام في ميقاته الزمني، والعقل، والاستطاعة....

**للعادة:** إخراج ما ليس للعبادة؛ كأن يكون للسياحة، أو التجارة، أو غير ذلك.

(١٩) ابن قدامة، المغني: (١٦٤/٣).

(٢٠) الجرجاني، أحمد بن علي، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٠، بيروت: (١١١).

## ثالثاً: الفور لغة واصطلاحاً

١- **الفُورُ لغة:** الفور، التو، توا، لتوه، والفور: فور القدر، والنار والماء، والغضب، فارت تفور فوراً وفوراناً. وفوارة القدر: ما يفور من حرها، ومفاويرها: ما يفور منها، وجاؤوا من فورهم: أي جاشوا للحرب، وفار العرق: اتسع وأخذته بفورته: أي بمحدثته<sup>(٢١)</sup>.

قال الفيومي: **الفُورُ** من هذا أي على الوقت الحاضر الذي لا تأخير فيه، ثم استعمل في الحالة التي لا ببطء فيها، يقال: جاء فلان في حاجته، ثم رجع من (فُورِهِ) أي: من حركته التي وصل فيها قبل أن أسكن<sup>(٢٢)</sup>.

ويقال: فعلتُ ذلك من فوري، وفوراً، وفُورَ وصولي، أي في غليان الحال، وقبل سكون الأمر<sup>(٢٣)</sup>، قال تعالى: ﴿بَلَّغْ إِن تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فُورِهِمْ﴾ (آل عمران: ١٢٥)، أي: من وجههم، ووقتهم، وسرعتهم<sup>(٢٤)</sup>.

٢- **الفور اصطلاحاً:** هو وجوب الأداء في أول أوقات الإمكان بحيث يلحقه الذم بالتأخير عنه<sup>(٢٥)</sup>.

(٢١) الطالقاني، إسماعيل بن عباد، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٤ ط ١: (٢٦١/١٠).

(٢٢) الفيومي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير**، المكتبة العلمية، بيروت: (٤٨٢/٢).

(٢٣) نحو إتقان الكتابة باللغة العربية: (١٣٣/١).

(٢٤) الجزائري، جابر بن موسى، **أيسر التفاسير**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ٢٠٠٣: (٣٧٢/١)؛ السيوطي، عبد الرحمن، **الدر المنثور**، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣: (٣٠٨/٢).

الفاسي، أحمد بن محمد، **البحر المديد**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣هـ: (٤٩٧/١).

(٢٥) ابن عابدين، محمد أمين، **حاشيته رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)**، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، (١٤٠٩/٢)؛ الجرجاني، **التعريفات**: (١٤٨).

## رابعاً: التراخي لغة واصطلاحاً

١- التراخي لغة: التمهّل، وامتداد الزمان. يقال: و"تَرَاخَى" الأمر "تَرَاخِيًا" امتدّ زمانه وفي الأمر "تَرَاخٍ" أي: فسحة<sup>(٢٦)</sup>.

٢- التراخي اصطلاحاً: فعل العبادة في وقتها الممتد، وهو ضد الفور<sup>(٢٧)</sup>.

وخلاصة القول: أن لفظة الفور تدل على: التعجل، والإسراع، والمبادرة في إيقاع المكلف للفعل حين الاستطاعة. والتراخي: التأني، والتأخير، والتمهل في إتيان الفعل، وعدم تحديد وقت بعينه، وإن كان الأفضل المسارعة في إتيانه.

## المطلب الثاني: حكم التراخي في أداء الحج بعد وجوبه

وقد ذهب الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

**القول الأول:** الحج واجب على الفور؛ فمن وجب عليه الحج، وأمكنه فعله وجب عليه أدائه على الفور، وفي سنة التمكن، وليس له تأخيره إلى الأعوام اللاحقة، ومن أجله بعد القدرة فقد أثم، وبهذا قال أبو حنيفة في رواية<sup>(٢٨)</sup>، وأبو يوسف<sup>(٢٩)</sup>، والبغداديون من المالكية<sup>(٣٠)</sup>، والمزني من الشافعية<sup>(٣١)</sup>، والحنابلة<sup>(٣٢)</sup>، والظاهرية.

(٢٦) الفيومي، المصباح المنير: (١١٨).

(٢٧) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامي، ط ٢، ١٤٢٧، دار السلاسل: (٦/١٠).

(٢٨) ابن عابدين، حاشيته رد المحتار: (١٩١/٢)؛ الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع، ط ٢، مطبعة الإمام، القاهرة: (٢٩٠/٢)؛ الزيلعي، عبدالله بن يوسف، نصب الرأية، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧: (٥/٣).

(٢٩) ابن الهمام، كمال الدين محمد، شرح فتح القدير، دار الفكر، بيروت: (٤١٢/٢)؛ الزيلعي، عبدالله بن يوسف، نصب الرأية، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧: (٥/٣).

**القول الثاني:** الحج واجب على التراخي، فلو أخره المكلف بعد التمكن فلا إثم عليه وبهذا قال: أبو حنيفة في رواية<sup>(٣٣)</sup>، ومحمد بن الحسن الشيباني<sup>(٣٤)</sup>، ومحمد بن الحنفية<sup>(٣٥)</sup>، ورواية عن أبي يوسف<sup>(٣٦)</sup>، ورواية عن مالك<sup>(٣٧)</sup>، وهو قول الشافعية<sup>(٣٨)</sup>، وإليه ذهب أحمد<sup>(٣٩)</sup>، وبه قال الأوزاعي، وجابر، وابن عباس، وعطاء، وطاووس، والأوزاعي، والثوري<sup>(٤٠)</sup>.

**أسباب اختلاف الفقهاء في هذه المسألة**

الناظر في أقوال الفقهاء يجد أن مرد اختلافهم يعود للآتي:

- 
- (٣٠) عليش، محمد، شرح منح الجليل، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩: (٣٣/١)؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير من التفسير: (٢٤٤/٣).
- (٣١) النووي، المجموع، دار الفكر، ١٩٩٧م، بيروت: (١٩/٧-٤٩).
- (٣٢) ابن قدامة، عبد الله، المغني، ط١، دار الفكر، بيروت: (٢٠٣/٣)؛ ابن قدامة، الكافي، المكتب الإسلامي، بيروت: (٤٦٣/١)؛ المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف، تحقيق: محمد الفقي، دار إحياء التراث بيروت: (٤٠٣/٣)؛ ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر، أضواء السلف، الرياض، ط١، ٢٠٠٧م: (٤٠٢/٣)، مسألة: ٣٩٢.
- (٣٣) الكاساني، بدائع الصنائع، : (٢٩١/٢)؛ السمرقندي، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م: (٥٧٩/١).
- (٣٤) ابن الهمام، شرح فتح القدير: (٤١٩/٢).
- (٣٥) ابن الهمام، شرح فتح القدير: (٤١٩/٢)؛ الكاساني، بدائع الصنائع: (١١٩/٢).
- (٣٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (١٤٤/٤).
- (٣٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (١٤٤/٤).
- (٣٨) الماوردي، الحاوي الكبير: (٢٤/٤)؛ النووي، المجموع: (٨٣٩/٧)؛ المزي، مختصر المزي: (٧١/١)، الشيرازي، المهذب: (٣٥٨/١)، الشربيني، مغني المحتاج: (١٣٩/٣)، الماوردي، الحاوي: (٢٤/٤).
- (٣٩) ابن قدامة، الشرح الكبير: (٣، ص ١٧٤).
- (٤٠) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥١/٤)؛ السيد سابق، فقه السنة: (٦٢٨/١).

١ - اختلافهم في وقت مشروعيته، هل شرع سنة ست، أو سنة تسع، أو غير ذلك؟

٢ - الموازنة بين أقوال ﷺ الرسول، وأفعاله، حيث تبين من خلال أقواله ﷺ أنها تدل على التعجيل، أما أفعاله ﷺ فقد دلت على التراخي.

٣ - الاختلاف في حمل الأمر المطلق عن التأقيت الوارد في قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ هل يحمل على الفور أم على التراخي إذا تجرد عن القرائن الدالة على فوريته، أو عدمها؟<sup>(٤١)</sup>.

فمن حمله على الفور، قالوا: لما كان مختصاً بوقت وهو العام بعد التمكن كان الأصل تأثيم تاركه حتى يذهب الوقت، والذين حملوه على التراخي، قالوا: إنها أشهر معلومات من العمر، فهي على التوسعة.

**قال السرخسي:** ( فالأمر بأداء الحج ليس بمطلق بل هو موقت بأشهر الحج، وهي: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة؛ فتعين أشهر الحج من السنة الأولى للأداء إذا تمكن منه، وبعد الإمكان متعين الأداء؛ لأنه فرد في هذا الحكم لا مزاحم له؛ وإنما يتحقق التعارض وينعدم التعيين باعتبار المزاخمة، ولا يدري أنه هل يبقى إلى السنة الثانية ليكون أشهر الحج منها من جملة عمره أو لا؟ ومعلوم أن المحتمل لا يعارض المتحقق؛ فإذا ثبت انتفاء المزاخمة كانت هذه الأشهر متعينة للأداء؛ فالتأخير عنها يكون تفويتاً كتأخير الصلاة عن الوقت، والصوم عن الشهر)<sup>(٤٢)</sup>.

٤ - قاس الفقهاء أداء الحج بعد التمكن على الصلاة، حيث إن الصلاة ﴿كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: ١٠٣)، فلها وقت بداية ونهاية،

(٤١) السرخسي، محمد، أصول السرخسي: (٢٦/١)؛ الآمدي، سيف الدين، الإحكام، ١٩٦٧: (١٨٤/٢).

(٤٢) السرخسي، أصول السرخسي: (٢٩/١). باختصار.

فمن شبهه بآخر الوقت قال: على الفور، ومن شبهه بأول الوقت قال على التراخي<sup>(٤٣)</sup>.

قال ابن رشد: وبالجمله فمن شبه أول وقت من أوقات الحج الطارئة على المكلف المستطيع بأول الوقت من الصلاة قال: هو على التراخي، ومن شبهه بآخر الوقت من الصلاة قال: هو على الفور<sup>(٤٤)</sup>.

### ثمرة الخلاف

تبرز ثمرة الخلاف: في أن من توافرت فيه شروط وجوب الحج، وأخره عن أول سنة الاستطاعة يعد آثماً بالتأخير ولو لم يخف الفوات عند القائتين بالفور وعدم التأخير. أما القائلون بالتراخي فقد قيدوه بشروط: أن لا يفوته في العمر، وأن لا يخش المرض، وأن يعزم العزم الصادق على الفعل فيما بعد<sup>(٤٥)</sup>.

كما تظهر ثمرة الخلاف بينهما تفسيق المؤخر، ورد شهادته عند من يقول بالفور، وليس كذلك عند من يقول بالتراخي<sup>(٤٦)</sup>.

كما أن الواجب على التراخي يصير واجباً على الفور إذا ضاق وقته وإن شرع في الفعل<sup>(٤٧)</sup>.

(٤٣) السرخسي، أصول السرخسي: (٢٩/١) ابن رشد، محمد بن، بداية المجتهد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر - ١٣٨٦هـ: (٢٦٨/١). بتصرف.

(٤٤) ابن رشد، محمد بن، بداية المجتهد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر - ١٣٨٦هـ: (٢٦٨/١).

(٤٥) سيوار، علي، الحج والعمرة، دار الآفاق، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٢: (١١٠)، عقلة، محمد، أحكام الحج والعمرة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط ١، ١٩٨١: (١٩).

(٤٦) التبريزي، محمد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ط ٣، ١٩٨٥: (٨/ ٨١٢).

(٤٧) ابن قدامة، عبد الله، المغني، ط ١، دار الفكر، بيروت: (٣٨٣/٣) ..



## الأدلة ومناقشتها

## أدلة أصحاب القول الأول:

## أ ( من القرآن الكريم:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: ٩٧).

وجه الدلالة: أمرت هذه الآية الكريمة بأداء الحج، والأمر يفيد الوجوب، والواجب يؤدي فوراً عند استيفاء شروطه ومنها: الاستطاعة. قال ابن عاشور: (وظاهر الآية أنه إذا تحققت الاستطاعة وجب الحج على المستطيع على الفور)<sup>(٤٨)</sup>. وقال ابن باز: وهذه الآية دليل وجوبه على الفور؛ فإن الأمر يقتضي المبادرة<sup>(٤٩)</sup>.

ويجاب: إن الاستدلال بهذه الآية لا وجه للفورية فيها، فالآية بينت أن الله أوجب الحج في وقت مطلق للمستطيع لذلك، ولما كان مطلقاً عن الوقت فلا يقيد إلا بدليل<sup>(٥٠)</sup>.

٢ - قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٧).

(٤٨) ابن عاشور، التحرير والتنوير من التفسير: ٢٤٤/٣.

(٤٩) ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله وآخرون، فتاوى إسلامية، تحقيق: مصدر الكتاب: موقع ملتقى أهل الحديث [www.ahlalhdeth.com](http://www.ahlalhdeth.com): (٣٧٢/٢)؛ وينظر: ابن قدامة، المغني: (١٩٦/٣)، مجموعة من العلماء والدعاة والمفكرين، مقالات موقع الألوكة، ١٤٢٩، منشور على الموقع الآتي: <http://www.alukah.net>: (ص ١٢).

(٥٠) الشريبي، محمد، مغني المحتاج، دار الفكر، بيروت: (١٣٩/٣)؛ الحصيني الدمشقي، محمد، كفاية الأخيار، تحقيق: علي بلطجي، ومحمد وهي، دار الخير، ١٩٩٤، دمشق: (٣٠٠/١).

**وجه الدلالة:** من المعلوم أن للحج وقتاً معيناً من السنة، فإن فات وقت الحج فات الحج في تلك السنة، وربما يعيش الإنسان إلى العام القادم، وربما لا يعيش؛ فينبغي المبادرة بأداء الحج لأن في إدراكه السنة الثانية شك، فلا يرتفع الفوات الثابت للحال بالشك والتفويت<sup>(٥١)</sup>.

كما أن العبادات المفروضة على التراخي، ليست على صورة واحدة؛ فإن التراخي في الحج ليس كالتراخي في الصلاة؛ فإن تأخير أداء الحج عن الفور يقتضي تأخير سنة، أو سنوات وهذا وقت الموت فيه ليس بنادر، وأما تأخير الصلاة عن أول وقتها لأداء النافلة، فإنه وقت يسير، والموت فيه نادر<sup>(٥٢)</sup>.

قال ابن حزم: (وحكم أوامر الله ورسوله ﷺ كلها على الفور؛ إلا أن يأتي نص بإباحة التراخي في شيء ما فيوقف عنده)<sup>(٥٣)</sup>.

**ويجاب:** إن للحج وقت معين من السنة، يفوت بفوات السنة، فينبغي المبادرة بأداء الحج إذا انتفت الموانع التي تمنع من أداء الحج في سنة التمكين.

٣ - قوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦).

**وجه الدلالة:** أمرت الآية بالإتمام وهو: فعل الشيء، والإتيان به كاملاً تاماً؛ فدل على الوجوب، والأمر يقتضي الفور حتى تقوم الدلالة على التراخي، كما يقتضي الانقياد إليه ووجوب العمل به حتى تقوم الدلالة على غير ذلك<sup>(٥٤)</sup>.

(٥١) الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع، ط ٢، مطبعة الإمام، القاهرة: (٢٩١/٢) بتصرف.

(٥٢) عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف، القواعد والضوابط الفقهية، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، السعودية، ط ١: (١٤٢٣هـ: ١/٤٩٧).

(٥٣) ابن حزم، علي بن علي، الإحكام، دار الحديث، القاهرة: ١٩٩٥: (١/٥٠).

يقول محمد عقله: (وَأَمُّوْا) فعل أمر، والأمر يقتضي الفورية، ولو كان يحتمل الفور والتراخي لكان حمله على الفور أحوط، إذ عندها يأتي بالفعل على الفور ظاهراً، أو غالباً خوفاً من الإثم بالتأخير<sup>(٥٥)</sup>.

ويجاب: إن المقصود بالتمام في الآية السابقة هو: أن يتمهما بمناسكهما، وحدودهما وسننهما<sup>(٥٦)</sup>.

وقيل إتمامهما: أن يحرم بهما من الميقات، وأن يأتي بأركانهما، وواجباتهما على الوجه المطلوب، وأن يخلص فيهما لله تعالى<sup>(٥٧)</sup>.

وقال ابن عباس: وهو أن يتمهما بمناسكهما، وحدودهما، وسننهما، وقيل: إتمامهما أن تحرم بهما من ديرة أهلك، وقيل: هو أن تفرد لكل واحد منهما سفراً، وقيل: إتمامهما أن تكون النفقة حلالاً، وتنتهي عما نهى الله عنه، وقيل: إتمامهما أن تخرج من أهلك لهما لا للتجارة ولا الحاجة<sup>(٥٨)</sup>.

(٥٤) الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م: (١٦٣/٢)؛ ابن عادل، عمر بن علي، للباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ ط ١: (٣١/٩).

(٥٥) عقله، أحكام الحج والعمرة: (١٧)

(٥٦) الزيد، عبد الله بن أحمد، مختصر تفسير البغوي المسمى: (معالم التنزيل) تقرير: صالح بن فوزان آل فوزان ط ١، دار السلام، الرياض، ١٤١٦هـ: (٢١٧/١)؛ المحلي، والسيوطي، جلال الدين محمد، وجمال الدين عبد الرحمن، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط ١: (٣٨/١).

(٥٧) الزيد، معالم التنزيل: (٢١٨/١).

(٥٨) الخازن، علاء الدين علي بن محمد، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الفكر - بيروت، ١٩٧٩م: (١٧٢/١).

قال النووي: (إن الأمر المطلق المجرد عن القرائن لا يقتضي الفور، بل هو على التراخي)<sup>(٥٩)</sup>.

هذه هي مجمل الأدلة الدالة بشكل مباشر على الفورية في أداء الحج، وهناك أدلة تدل بعمومها فعل الخيرات منها:

٤- قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٣).

وجه الدلالة: أمر سبحانه وتعالى المسارعة في فعل الخيرات، وعد ذلك من مقاصد الشارع، قال أبو السعود: (للإيذان بأنهم مستقرون في أصل الخير متقلبون في فنونه المترتبة في طبقات الفضل لا أنهم خارجون عنها، منتهون إليها وأولئك إشارة إلى الأمة باعتبار اتصافهم بما فصل من النعوت الجليلة، وما فيه من معنى البعد للإيذان بعلو درجتهم، وسمو طبقتهم في الفضل، وإيثاره على الضمير للإشعار بعلو الحكم والمدح أي: أولئك المنعوتون بتلك الصفات الفاضلة بسبب إتصافهم بها)<sup>(٦٠)</sup>.

قال الجزائري: المسارعة إلى الشيء: المبادرة إليه بدون توانٍ ولا تراخٍ<sup>(٦١)</sup>.  
قال البغدادي: المأمورات الشرعية خير، والأمر بالاستباق إليها دليل على وجوب المبادرة<sup>(٦٢)</sup>.

٥ - قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ (المؤمنون: ٦١)

(٥٩) النووي، المجموع: (١٠٧/ ٧).

(٦٠) أبو السعود، محمد بن محمد، تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (٧٤/٢).

(٦١) الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير: (٣٧٧/١).

(٦٢) تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاهد الفصول: (٢١٧/١).

**وجه الدلالة:** إن المسارعة في الخيرات صفة أخرى لأمة جامعة لفنون المحاسن المتعلقة بالنفس ، وبالغير والمسارة في الخير فرط الرغبة فيه ؛ لأن من رغب في الأمر سارع في توليته والقيام به ، وآثر الفور على التراخي أي : يبادرون مع كمال الرغبة في فعل أصناف الخيرات اللازمة ، والمتعدية وفيه تعريض بتباطؤ اليهود فيها بل بمبادأتهم إلى الشرور<sup>(٦٣)</sup>.

٦ - قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهٌ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: ١٤٨).

**وجه الدلالة أي :** تسابقوا إليها بنزع الجار كما في قوله... ثنائي عليكم آل حرب ومن يمل... سواكم فإني مهتد غير مائل... وهو أبلغ من الأمر بالمسارعة لما فيه من الحث على إحراز قصب السبق ، والمراد بالخيرات جميع أنواعها من أمر القبلة ، وغيره مما ينال به سعادة الدارين ، أو الفاضلات من الجهات وهي المسابقة للكعبة<sup>(٦٤)</sup>.

قال القرطبي: أي سارعوا إلى الطاعات ، وهذا يدل على أن تقديم الواجبات أفضل من تأخيرها<sup>(٦٥)</sup> ؛ لأن التأخير خلاف ما أمر الله به<sup>(٦٦)</sup> ، فإذا أمرنا تعالى بالاستباق إلى الخيرات ، والمسارة إلى ما يوجب المغفرة ، فقد ثبت وجوب البدار إلى ما أمرنا به ساعة ورود الأمر دون تأخر ولا تردد<sup>(٦٧)</sup>.

٧ - قال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (الحديد: ٢١).

(٦٣) أبو السعود، تفسير أبي السعود: (٧٤/٢).

(٦٤) أبو السعود، تفسير أبي السعود: (١٧٧/١).

(٦٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٢١١/٦).

(٦٦) ابن عثيمين، محمد بن صالح، الشرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٨: (١٥/٧، ١٦).

(٦٧) ابن حزم، الاحكام: (٣٠٧/١).

**وجه الدلالة:** بين الله سبحانه وتعالى أن فعل الطاعات مغفرة، فينبغي المسارعة، والمسابقة فيها، لأنهما يقتضيان إيقاع الفعل بعد صدور الأمر مباشرة وذلك يعني التعجيل، والفور<sup>(٦٨)</sup>.

**ويجاب:** إن هذه أدلة عامة لا وجه للدلالة فيها على فورية أداء الحج، وكل ما فيها؛ أنها دعت إلى المسابقة إلى فعل الخير، سواء كان حجا، أو غير حج.

**(ب) من السنة:**

١ - قال رسول الله ﷺ: « مَنْ مَلَكَ زَادًا، أَوْ رَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَحُجَّ؛ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: ٩٧) »<sup>(٦٩)</sup>.

**وجه الدلالة:** ألحق رسول الله ﷺ الوعيد لمن أخر الحج عن أول أوقات الإمكان؛ لأن الشرط ملك الزاد والراحلة، وذلك في قول رسول الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا، أَوْ رَاحِلَةً؛ فَمَنْ تَوَفَّرَ فِيهِ الشَّرْطُ فَلَمْ يَحُجَّ لِحَقِّهِ الْوَعِيدُ.

قال الزحيلي: فإنه -الله تعالى - ألحق الوعيد بمن أخر الحج عن أول أوقات الإمكان؛ لأنه قال: «مَنْ مَلَكَ زَادًا... وَلَمْ يَحُجَّ» والفاء للتعقيب بلا فصل، أي: لم يحج عقب توافر النفقة، وأمن الطريق، وزالت الموانع بلا فاصل<sup>(٧٠)</sup>.

(٦٨) ابن حزم، الاحكام: (٣٠٧/١).

(٦٩) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (١٧٦/٣ ح: ٨١٢)؛ البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٠: (٣/٤٣٠ ح: ٣٩٧٨)، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يضعف في الحديث قال الألباني: ضعيف. سنن الترمذي: (١٧٦/٣ ح: ٨١٢).

(٧٠) الرُّحَيْلِيُّ، وَهْبَةُ، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط ١٤: (٤٠٧/٣). بتصرف.

كما أن تأخير الحج عن عام الاستطاعة يعرضه للفوات ؛ فالحج لا يؤدي في السنة إلا مرة واحدة وفي أيام معدودات ، وأما الموت فقد يدهم الإنسان في كل لحظة من لحظات السنة فلو لم يكن الحج على الفور لما كان من أخره حتى مات مستحقاً لهذه المنزلة من كونه يموت يهودياً ، أو نصرانياً ؛ فدل الحديث على وجوب الحج على المستطيع فوراً دون تراخي<sup>(٧١)</sup>.

ويجاب : إن هذا الحديث لا يحتاج به لأنه ضعيف السند ، قال أبو عيسى (الترمذي) : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي إسناده مقال ، وهلال بن عبد الله مجهول ، والحارث يضعف في الحديث<sup>(٧٢)</sup>.  
قال البخاري : ليس بالقوي عندهم<sup>(٧٣)</sup>.

وقال البزار : (هذا حديث لا نعلم له إسناداً عن علي إلا هذا الإسناد ، وهلال هذا بصري حدث عنه غير واحد من البصريين : عفان بن مسلم ، ومسلم بن إبراهيم ، وغيرهما ، ولا نعلمه إلا من هذا الوجه)<sup>(٧٤)</sup>.

وعلى افتراض صحة هذا الحديث ؛ فيحمل على من مات ولم يحج ، قال الماوردي : ونحن نأمر بفعله قبل الموت<sup>(٧٥)</sup> ، أو أنه خرج مخرج التغليظ ، ولهذا تضمنت

(٧١) الرحيباني، مصطفى السيوطي، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، ١٩٦١م، دمشق: (٢٦٦/٢). بتصرف

(٧٢) المباركفوري، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى، دار الكتب العلمية، بيروت: (٤٥٦/٣)؛ الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن الترمذي: (٣١٢/٢).

(٧٣) ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخرين، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ٢٠٠٤م: (٧١٢/١).

(٧٤) الزيلعي، نصب الراية: (٤٨٤/٤).

(٧٥) الماوردي، أبو الحسن، الحاوي الكبير، دار الفكر، بيروت: (٥٦/٤)؛ الماوردي، أبو الحسن، الحاوي في فقه الشافعي، دار الكتب العلمية، ط ٤، ١٩٩٤: (٢٦/٤).

الآية أن من مات ولم يحج وهو قادر فالوعيد يتوجه عليه ، ولا يجزئ أن يحج عنه غيره ، لأن حج الغير لو أسقط عنه الفرض لسقط عنه الوعيد<sup>(٧٦)</sup> ، أو من كفر بفرض الحج ولم يره واجبا<sup>(٧٧)</sup>.

وقال هاشم جميل : على أنه لو صح فهو محمول على من استحل ترك الحج مع القدرة عليه ؛ فإن هذا هو الذي يحكم عليه بالكفر ، أو هو تهديد لمن أخر الحج مع القدرة عليه حتى مات ، وليس هذا محال النزاع ؛ وذلك لأن القائل بجواز التأخير ؛ إنما أراد به التأخير على وجه لا يفوت معه الحج نهائيا<sup>(٧٨)</sup>.

٢ - قال رسول الله ﷺ : «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ - يَعْنِي : الْفَرِيضَةَ - فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْزُضُ لَهُ»<sup>(٧٩)</sup>.

**وجه الدلالة:** أمر الرحمة المهداة التعجيل بأداء الحج ، والتعجيل يقتضي المبادرة وعدم التأخير ، والسبب في التعجيل : احتمال الفوات ، أو الوفاة ، أو المرض ، أو غير ذلك من أسباب في علم الله ، فما دمنّا مأمورين بالتعجل كان الفور ألزم والتراخي أبعد<sup>(٨٠)</sup> ؛ فدل الحديث على فورية الحج إذا توفرت النفقة ، وأمن الطريق وزالت الموانع.

(٧٦) القرطبي، محمد، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ تحقيق: محمد قمحاوي: (١٥٣/٤).

(٧٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (١٥٣/٤).

(٧٨) هاشم، جميل، مسائل من الفقه المقارن، ط١، ١٩٨٩، جامعة بغداد: (٢٨٣/١).

(٧٩) ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة: (٣١٣/١)؛ البيهقي، أحمد بن الحسين،

معرفة السنن والآثار: (٣٦١/٧)؛ تعليق: شعيب الأرئوط: حسن، ينظر: مسند أحمد: (٣١٣/١).

(٨٠) الجزائري، جابر، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٩٤: (٣٥٠/١).



**ويجاب:** إن في إسناد هذا الحديث مقال: إسماعيل بن خليفة أبو إسرائيل الملائي قال فيه ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وقال النسائي: ضعيف، وقال الجوزجاني: مفتر زائع<sup>(٨١)</sup>.

وقال الشنقيطي: والظاهر عدم صلاحية هذا الحديث بانفراده للاحتجاج، لأن في سنده إسماعيل بن خليفة أبو إسرائيل الملائي، وهو لا يحتج بحديثه؛ لأنه ضعفه أكثر أهل العلم بالحديث، وكان شيعياً من غلاتهم، وكان ممن يكفر أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقال فيه ابن حجر في التقریب: صدوق، سيء الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع<sup>(٨٢)</sup>.

٣- ما روي عن المغيرة بن عبد الرحمن ثنا يزيد بن هارون ثنا شريك عن ليث عن عبد الرحمن سابط عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَحْبِسْهُ مَرَضٌ، أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ، أَوْ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ، أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ فَلَمْ يَحْجُجْ؛ فَلَيِمْتُ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا»<sup>(٨٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** بين الحديث السابق الموانع، والعوائق التي ورد الترخيص بها عن أداء الحج على الفور، وكلها أسباب خارج إرادة الإنسان عادة، وهي: مرض

(٨١) البوصيري، شهاب الدين، **مصباح الزجاجة**، دار الجنان، بيروت: (١١٣/٢)؛ ابن ماجه، محمد، **السنن**، تحقيق: : محمد فؤاد، دار الفكر، بيروت: (٩٦٢/٢).

(٨٢) الشنقيطي، أضواء البيان: (٣٣٥/٤).

(٨٣) البيهقي سنن البيهقي الكبرى: (٣٣٤/٤: ٨٤٤٣)، ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث: (٣٨/٦).

الشوكاني، محمد بن علي، **نيل الأوطار**، إدارة الطباعة المنيرية: (٦/٥)؛ الشوكاني، محمد بن علي **الدراري** **المضنية**، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧: (٢٣٥/٢).

حابس، أو سلطان ظالم، أو حاجة ظاهرة، أو مشقة ظاهرة؛ فإذا انتفت هذه الأعذار -مع توافر الاستطاعة -ولم يحج، لزمه ما ورد في الحديث.

وقد شبه تارك الحج باليهودي، والنصراني، كما شبه تارك الصلاة بالمشرك؛ لأن اليهود والنصارى يصلون ولا يحجون، ومشركوا العرب يحجون ولا يصلون<sup>(٨٤)</sup>.

ويجاب: إن هذا الحديث لا يخلو من قول عند المحدثين، فقد جاء في الموضوعات: هذا حديث لا يصح<sup>(٨٥)</sup>.

قال السيوطي: (لا يصح هلال، قال الترمذي: مجهول والحارث: كذاب وكذا القطامي، وأبو المهزم متروك، وكذا عمار، والمغيرة وليث؛ وإنما يروى هذا من قول عمر)<sup>(٨٦)</sup>.

ويناقش: أورد الذهبي في الميزان حديث علي من طريق هلال، وقال: قد جاء بإسناد آخر أصح من هذا، وأخرج البيهقي حديث أبي أمامة، وقال: إسناده وإن كان غير قوي فله شاهد من قول عمر<sup>(٨٧)</sup>.

قال الرافعي: هذا الحديث وإن كان إسناده غير قوي (فله) شاهد من قول عمر بن الخطاب<sup>(٨٨)</sup>.

٤ - ما رواه الدارقطني من طريق أبي هريرة رضي الله عنه ورفعه، قال: قال رسول الله ﷺ: « حُجُّوا قَبْلَ أَنْ لَا تَحُجُّوا تَقْعُدُوا غُرَابُهَا عَلَى أَذْنَابِ أَوْدِيَّتِهَا فَلَا يَصِلُ إِلَى الْحَجِّ أَحَدٌ »<sup>(٨٩)</sup>.

(٨٤) التبريزي، مشكاة المصابيح: (٨٠٢/٨).

(٨٥) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد، ط ١، ١٩٦٦: (٢/٢١٠).

(٨٦) السيوطي، جلال الدين، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الكتب العلمية: (٢/١٠٠).

(٨٧) السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: (٢/١٠٠).

(٨٨) ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث: (٦/٣٨).

وجه الدلالة: دل الحديث على وجوب المبادرة بأداء الحج حال الاستطاعة فربما يطرأ على الإنسان عارض قاهر يمنعه من الحج<sup>(٩٠)</sup>.  
قال الرازي: قيل معناه أنه يتعذر عليكم السفر في البر في مكة لعدم الأمن، أو غيره<sup>(٩١)</sup>.

ويجاب: أن هذا الحديث لا يصح، قال العقيلي: محمد بن أبي محمد مجهول النقل ولا يعرف هذا الحديث إلا به، ولا يتابع عليه، ولا يصح في هذا شيء<sup>(٩٢)</sup>.  
وقال الدار قطني: لا يصح (فيها) شيء<sup>(٩٣)</sup>.  
وقال الألباني: موضوع<sup>(٩٤)</sup>.

٥ - ما روي عن ابن عباس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ - أي قدر على أدائه - فَلْيَتَعَجَّلْ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ، وَتَضِلُّ الضَّالَّةُ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ»<sup>(٩٥)</sup>.

---

(٨٩) المتقي الهندي، علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩: (١٥/٥)؛ الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير: (١٤، ٢٤٠)؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م، ط١: (٦٥/٢)؛ السفاريني، محمد، لوامع الأنوار البهية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٩٨٢: (١٢٨/٢).

(٩٠) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٢/٤). بتصرف

(٩١) الرازي، فخر الدين محمد، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٠م ١٣٦/٨.

(٩٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن، العلل المتناهية، تحقيق: خليل الميس، ط١، ١٤٠٣: (٢/٥٦٤).

(٩٣) ابن الملقن، البلدر المنير: (٤٥/٦).

(٩٤) الألباني، صحيح وضعيف سنن الترمذي: (٢٣٨/٤).

(٩٥) أبو داود، سنن أبي داود: (٧٥/٢)؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه: (٩٦٢/٢)؛ أحمد، مسند أحمد بن

حنبل: (٢١٤/١)؛ الطبراني، سليمان، المعجم الكبير، ٩٨٣ تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، مكتبة العلوم=

**وجه الدلالة:** أمر رسول الله بالتعجل بأداء فريضة الحج، بمجرد التمكن من فعله، ولا يجوز له تأخيره من غير عذر لاحتمال حلول المرض، وزوال المال، وذهاب الراحة، أو ما يقوم مقام ذلك في الوقت الحاضر من خلافات ونزاع بين بعض الدول تؤثر على عدم تيسير الحج، أو قوانين تحدد أداء الحج بفئات عمرية معينة، أو غير ذلك؛ فينبغي المبادرة للحج؛ فإن أحذكم لا يدري ما يعرض له<sup>(٩٦)</sup>.

قال العييري: وقوله: من أراد الحج فليتعجل ليست الإرادة هنا على التخيير مثل من أراد الصلاة فليتوضأ مثل قوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (التكوير: ٢٨)، ومما يدل على الوجوب على الفورية أنه لو مات لأثم وقضي عنه؛ فدل على أنه يبادر به لئلا يآثم<sup>(٩٧)</sup>.

قال التبريزي: والقصد الحث على الاهتمام بتعجيل الحج قبل العوارض والموانع، وفيه دليل على أن الحج واجب على الفور<sup>(٩٨)</sup>.

**ويجاب:** أن هذا الحديث لا يمكن الاستناد عليه، ولا تقام به حجة لضعفه؛ لأن فيه أبو إسرائيل وهو: إسماعيل الملائي العبسي، وهو ضعيف، أما رواية أبي داود والحاكم ففيهما: أبو صفوان: وهو مهران، وهو مجهول الحال<sup>(٩٩)</sup>.

---

=والحكم، الموصول، ط ٢: (٢٨٨/١٨) تعليق: شعيب الأرناؤوط: حسن. ينظر: مسند أحمد بن حنبل: (٢١٤/١).

(٩٦) الماوردي، الحاوي الكبير: (٢٦/٤). بتصرف

(٩٧) العييري، عبد السلام بن صالح، تلخيص أحكام الحج، ١٤٢٤هـ، الدمام: (٣/١).

(٩٨) التبريزي، مشكاة المصابيح: (٨١٢/٨).

(٩٩) محمد بن إبراهيم الحمد، التقريب لتفسير التحرير والتنوير للظاهر بن عاشور ١٣١٤هـ: (٢٧٩/٢)، وينظر: أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها: (٢١٤/١).

قال هاشم جميل: إن الحديث لو صح؛ فإن الأمر فيه محمول على النذب للجمع بينه وبين الأدلة الأخرى الدالة على جواز التأخير<sup>(١٠٠)</sup>.

ويناقش: قال المنذر: سمعت مالك بن دينار يقول لنفسه: ويحك بادري قبل أن يأتيك الأمر، ويحك بادري قبل أن يأتيك الأمر حتى كرر ذلك ستين مرة أسمعه ولا يراني<sup>(١٠١)</sup>.

وكان الحسن يقول في موعظة: المبادرة المبادرة؛ فإنما هي الأنفاس لو حبست انقطعت عنكم أعمالكم التي تتقربون بها إلى الله عز وجل<sup>(١٠٢)</sup>.

ويجاب: إن الأحاديث التي استدلو بها، فلقد وردت روايات متعددة، وكثيرة فيها الأمر بالتعجل وبيان الوعيد لمن أخرها بدون سبب، قال الشوكاني: (وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً، وبذلك يتبين مجازفة ابن الجوزي في عده لهذا الحديث من الموضوعات؛ فإن مجموع تلك الطرق لا يقصر عن كون الحديث حسن لغيره وهو محتج به عند الجمهور، ولا يقدح في ذلك قول العقيلي، والدارقطني لا يصح في الباب شيء لأن نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن وقد شد من عضد هذا الحديث الموقوف الأحاديث المذكورة في الباب، قال الحافظ: وإذا انضم هذا الموقوف إلى مرسل ابن سابط علم أن لهذا الحديث أصلاً، ومحملة على من استحل الترك، ويتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع<sup>(١٠٣)</sup>).

(١٠٠) جميل، مسائل من الفقه المقارن: (٢٨١/١).

(١٠١) الغزالي، محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت: (٤/٤١٨).

(١٠٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، إقتضاء العلم والعمل، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٣٩٧هـ: (٩٧).

(١٠٣) الشوكاني، نيل الأوطار: (٦/٥).

٦ - ما روي عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ كُسِرَ، أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ »<sup>(١٠٤)</sup>.

**وجه الدلالة:** أوجب الرحمة المهداة وجوب القضاء على من فاتته الحج لعذر فور زواله، فعلى غير المعذور من باب أولى؛ فلو كان على التراخي لما عين ﷺ العام القابل، وهو دليل على أن الوجوب على الفور<sup>(١٠٥)</sup>.

قال ابن همام: إن تأخير الحج بعد التمكن في وقته عريض له على الفوات، فلا يجوز ولذا يفسق بتأخيره، ويأثم، وترد شهادته ﷺ؛ فحقيقة دليل وجوب الفور هو الاحتياط<sup>(١٠٦)</sup>.

**ويجاب:** إن هذا الحديث لا حجة فيه، وحجة الذين قالوا بالفور هي كلمة: (مِنْ قَابِلٍ)، وحملوها على العام القادم، وهذا التوجيه غير سديد، لأن لفظ (مِنْ قَابِلٍ) يحمل على ما هو أعم من ذلك بدليل أن الحديث ورد بلفظ: « فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى »<sup>(١٠٧)</sup>.

ولعل سبب اختلاف الروايات يأتي من رواية الحديث بالمعنى، والأصل في الراوي الثقة إذا روى بالمعنى أن يأتي بعبارة تؤدي ما تؤديه العبارة الأخرى من المعاني، وتنسجم العبارتان في المعنى إذا أريد من كلمة (قَابِلٍ) ما يأتي من الزمان، وأما

(١٠٤) أبو داود، سنن أبي داود: (١١١/٢)؛ الدارقطني، سنن الدارقطني: (٢٧٧/٢)؛ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: (٢٢٠/٥)؛ قال الألباني: صحيح. سنن أبي داود: (١١١/٢).

(١٠٥) التبريزي، مشكاة المصابيح: (٨١٧/٨)؛ الشوكاني، نيل الأوطار: (٦/٥).

(١٠٦) ابن الهمام، شرح فتح القدير: (٤١٣/٢).

(١٠٧) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: (١٠٢٨/٢)؛ الدارمي، سنن الدارمي: (٨٥/٢)؛ النسائي، سنن النسائي: (١٩٨/٥).

إذا أريد بها خصوص السنة التالية ؛ فإن العبارة الأخرى في هذه الحالة تكون قاصرة عن أداء المعنى ، وهذا خلاف الأصل في الراوي الثقة<sup>(١٠٨)</sup>.

٧ - ما جاء في قصة الحديبية ، وفيها : ( قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ : « قُومُوا فَأَنْحَرُوا ، ثُمَّ اخْلِقُوا ، قَالَ : فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَالَ : ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ ، فَقَالَتْ : أُمِّ سَلَمَةَ.... » )<sup>(١٠٩)</sup>.

**وجه الدلالة :** إنه لو لم يكن الأمر للفور ما دخل الرسول ﷺ على أم سلمة - رضي الله - عنها مغضباً ، في غزوة الحديبية حين أمرهم بالإحلال وتباطؤوا<sup>(١١٠)</sup> فقد جاء في رواية ابن إسحاق ، فَقَالَ لَهَا : « أَلَا تَرَيْنَ إِلَى النَّاسِ ؟ إِنِّي آمُرُهُمْ بِالْأَمْرِ فَلَا يَفْعَلُونَهُ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَلِيحِ : « فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ »<sup>(١١١)</sup>.

كما أن المبادرة بالفعل أحوط ، وأبرأ للذمة ، وأدل على الطاعة ، والتأخير له آفات ، ويقتضي تراكم الواجبات حتى يعجز الإنسان عنها<sup>(١١٢)</sup>.

٨ - ومما يدل على المبادرة أداء الطاعات ، قوله ﷺ : « اغْتَنِمْ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسٍ : شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ ، وَصِحَّتَكَ قَبْلَ سَقَمِكَ ، وَغِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ ، وَفَرَاغَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ ، وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ »<sup>(١١٣)</sup>.

(١٠٨) هاشم، جميل، مسائل من الفقه المقارن: (٢٨٢/١).

(١٠٩) البخاري، صحيح البخاري: (١٠١/٧ ح: ٢٧٣٠)

(١١٠) الشحود، علي، موسوعة الخطب والدروس: (١٣).

(١١١) عبد الحق البغدادي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول: (٢١٧/١)؛ ابن حجر، فتح الباري: (٣٤٧/٥).

(١١٢) عبد الحق البغدادي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول: (٢١٧/١)؛ الفوزان، شرح الورقات: (٤١/١)؛ جمع الخصول في شرح رسالة ابن سعدي في الأصول: (٩٩/١).

قال الغزالي: مطلق الأمر يقتضي الفور عند قوم، ولا يقتضيه عند قوم، وتوقف فيه من الواقفية قوم، ثم منهم من قال: التوقف في المؤخر هل هو ممثّل أم لا أما المبادر فممثّل قطعاً، ومنهم من غلا وقال: يتوقف في المبادر - أيضاً - والمختار: أنه لا يقتضي إلا الامتثال، ويستوي فيه البدار، والتأخير، وندلل على بطلان الوقف أولاً فنقول للمتوقف: المبادر ممثّل أم لا؟ فإن توقفت فقد خالفت إجماع الأمة قبلك؛ فإنهم متفقون على أن المسارع إلى الامتثال مبالغ في الطاعة مستوجب جميل الثناء، والمأمور إذا قيل له: قم؛ فقام يعلم نفسه ممثلاً، ولا يعد به مخطئاً باتفاق أهل اللغة قبل ورود الشرع<sup>(١١٤)</sup>.

### (ج) من أقوال الصحابة:

١ - ما روي عن الحسن البصري قال: قال عمر بن الخطاب: (( لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رَجُلًا إِلَى هَذِهِ الْأَمْصَارِ؛ فَيَنْظُرُوا كُلَّ مَنْ كَانَ لَهُ جَدَّةٌ وَلَمْ يَحُجَّ، فَيَضْرِبُوا عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةَ مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ ))<sup>(١١٥)</sup>.

وجه الدلالة: دل هذا القول على وجوب أداء الحج فوراً دون تأخير، كما أن في ضرب الجزية، والخراج على من تراخى عن أداء الحج دلالة على الإسراع في أداء

(١١٣) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠: (٣٤١/٤) هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه تعليق الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم. ينظر: الحاكم، المستدرک علی الصحیحین: (٣٤١/٤)؛ البيهقي، شعب الإيمان: (٧/ ٢٦٣)؛ المصنف في الأحاديث والآثار: (٧٧/٧).

(١١٤) الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، ط ١، ١٤١٣: (٢١٥/١).

(١١٥) الزيلعي، نصب الرأية: (٤٨٤/٤)؛ الشوكاني، نيل الأوطار: (٦/٥)؛ السيوطي، عبد الرحمن، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣: (٢٧٥/٢).



الواجبات ، ومن المعلوم أن أصحاب رسول الله أعلم الناس بسنة المصطفى ﷺ ؛ فدل على أن الحج واجب على الفور.

**ويجاب :** روي عن ابن كثير أنه قال : لقد ورد عن عمر بن الخطاب أنه قال : من أطاق الحج فلم يحج ، فسواء عليه مات يهودياً ، أو نصرانياً ، ثم قال : وهذا إسناد صحيح<sup>(١١٦)</sup>.

وقال آخر : وهو وإن كان موقوفاً على عمر ، فإنه في حكم المرفوع ؛ لأن عمر لا يجزم بمثل هذا من قبل نفسه<sup>(١١٧)</sup>.

وفي العمدة : إنما عزم عمر على ذلك وإن كان تارك الحج إذا كان مسلماً لا يضرب عليه الجزية ؛ لأنه كان في أول الإسلام الغالب على أهل الأمصار الكفر إلا من أسلم ، فمن لم يحج أبقاه على الكفر الأصلي ؛ فضرب عليه الجزية ولولا أن وجوبه على الفور لم يجعل تركه شعاراً للكفر<sup>(١١٨)</sup>.

وعلى افتراض دلالة هذا الأثر على مدلوله ؛ فهو قول صحابي خالف غيره من الصحابة الذين قالوا بالتراخي كما أن راوي الحديث عن عمر بن الخطاب هو الحسن البصري ، ولم يختلف أحد أن الحسن البصري لم يدرك عمر بن الخطاب ، لأنه ولد

(١١٦) إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمود حسن، دار الفكر ١٩٩٤م: (٤٧٤/١).

(١١٧) الفوزان، عبد العزيز، رسالتان في فضل وأحكام عشر ذي الحجة، موسم التجارة الراجعة: (١٠/١).

(١١٨) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، شرح العمدة، تحقيق: د. سعود العتيشان، مكتبة العبيكان، الرياض،

ط١، ١٤١٣: (٢١٥/٢).

لستين بقيتا من خلافة عمر<sup>(١١٩)</sup> فالأثر هو من مراسيل الحسن، ومراسيله ضعيفة عند المحدثين، قال ابن الملقن: مراسيل الحسن أضعف المراسيل<sup>(١٢٠)</sup>.

وقال العراقي: مراسيل الحسن عندهم شبه الريح، وعدم الاحتجاج بمراسيل الحسن هو المشهور عند المحدثين<sup>(١٢١)</sup>.

#### (د) من المعقول:

الحج عبادة لها وقت معلوم، لا تفعل إلا مرة في السنة، فوجب أن تكون على الفور كالصيام؛ ولأنه لو مات قبل أداء الحج مات آثماً، فلولا أنه على الفور لم يَأْثَمَ بتأخيره، لأن في تأخيره قد يتعرض الإنسان لظروف قد تفقده شروط أداء كذهاب ماله، أو مرض، ففي المسارعة في أداءه أحوط في دين الله حتى لا يَأْثَمَ بالتأخير الذي قد يؤدي إلى ضياع الفريضة<sup>(١٢٢)</sup>.

كما أن الاحتياط في أداء الفرض واجب، ولو أخر الحج عن السنة الأولى فقد يمتد به العمر، وقد يموت؛ فيفوت الفرض، وتفويت الفرض حرام، فيجب الحج على الفور احتياطاً<sup>(١٢٣)</sup>.

ويجاب: هناك فارق بين قياس الحج على الصوم ألا ترى أن في تأخير الصوم عن وقت أدائه يسمى قضاء، وليس ذلك في الحج؟<sup>(١٢٤)</sup>.

(١١٩) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، طبقات الحفاظ، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٤ ط ٢،

(٢٨)، ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب، دار الكتب العلمية: (١٣٧/١، ١٣٦).

(١٢٠) ابن الملقن، البدر المنير: (١٢/٩).

(١٢١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض

الحديثة، الرياض: (٢٠٤/١)، الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: (٣١٣/٤).

(١٢٢) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٢/٤).

(١٢٣) العتر، نور الدين، الحج والعمرة في الفقه الإسلامي، ط ٥، ١٩٩٥: (١٣).

قال الماوردي: ومن أصحابنا من نسبته إلى المعصية وقال: إنما أبيح له التأخير ما أمن الفوات كما أبيح للرجل ضرب امرأته على شروط السلامة، فإن أدى إلى التلف علم أنه خرج عن حد الإباحة<sup>(١٢٥)</sup>.

### أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بالآتي:

#### أ) من القرآن الكريم:

- ١ - قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: ٩٧)، وقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: ١٩٧).

وجه الدلالة في الآيتين: في الآية الأولى: بيان أن الله تعالى أوجب الحج في وقت مطلقاً للمستطيع ولم يقيده سبحانه وتعالى بوقت معين، ثم بين في الآية الثانية أن وقته في أشهر معلومات، فيؤدى الحج في أشهر معلومات مطلقاً من العمر، فوقته هو العمر مطلقاً، فحمل الحج على الفور تقييداً للمطلق ولا يجوز تقييد المطلق بلا دليل، كما أن في أداء الحج على التراخي توسعة على الناس<sup>(١٢٦)</sup>.

قال القرطبي: وهذه السورة نزلت عام أحد بالمدينة سنة ثلاث من الهجرة، ولم يحج رسول الله ﷺ إلى سنة عشر<sup>(١٢٧)</sup>؛ فدل على أن الحج واجب على التراخي لا

(١٢٤) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٦/٤). بتصرف.

(١٢٥) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٦/٤).

(١٢٦) الشربيني، معني المحتاج: (١٣٩/٣)، الحصري، كفاية الأخيار: (٣٠٠/١) السرخسي، المبسوط: (٢/٤).

(١٢٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (١٤٤/٤)؛ ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٩٨ م ط ١: (٤١٣/٥)؛ القماش، عبد الرحمن بن محمد، جامع لطائف التفسير: (٢٠٣/١٥).

على الفور فلو كان الحج واجبا على الفور لما توانى ﷺ عن التأخير بعد نزول الآية، مع أنه فتح مكة في السنة الثامنة للهجرة، واعتمر ﷺ عمرة الجعرانة في ذي القعدة من عام ثمان، ثم رجع إلى المدينة ولم يحج، وكلّف أبا بكر أن يحج في السنة التاسعة مع قدرته على الأداء في هذين العامين الثامن، والتاسع<sup>(١٢٨)</sup>.

ويجاب: هناك من العلماء من قال: أن الحج فرض سنة تسع من الهجرة<sup>(١٢٩)</sup>.

قال البهوتي: فرض سنة تسع عند الأكثر<sup>(١٣٠)</sup>.

وقال آخر: الصحيح أنه فرض سنة تسع من الهجرة<sup>(١٣١)</sup>.

ووجهتهم: أَنَّ صَدْرَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ نَزَلَ عَامَ الْوُفُودِ وَفِيهِ قَدِمَ وَفَدُ نَجْرَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَالَحَهُمْ عَلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ، وَالْجِزْيَةُ، إِنَّمَا نَزَلَتْ عَامَ تَبُوكَ سَنَةً تَسَعُ وَفِيهَا نَزَلَ صَدْرُ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ<sup>(١٣٢)</sup>.

قال النووي: ونزلت فريضة الحج سنة تسع<sup>(١٣٣)</sup>.

(١٢٨) ابن حجر، أحمد، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩: (٣٢٢/٨)؛ التبريزي، مشكاة المصابيح: (٨١٢/٨).

(١٢٩) ابن قاسم، حاشية الروض المربع: (٤٦٠/٥).

(١٣٠) البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات، عالم الكتب، ١٩٩٦، بيروت: (٥١١/١)؛ البهوتي، منصور، كشاف القناع، تحقيق: هلال مصيلحي، دار الفكر، ١٤٠٢، بيروت: (٣٧٨/٢).

(١٣١) السبكي، محمود، الدين الخالص، راجعه: أمين محمود خطاب، ط ٣، ١٩٨٠م: (٢٢/١)؛ وينظر: الحضير، عبد الكريم، شرح عمدة الأحكام: (٢٤/١).

(١٣٢) الزيلعي، نصب الراية: (٦/٣)؛ ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٠، ١٩٨٦: (٩٦/٢)؛ التبريزي، مشكاة المصابيح: (٨١٩/٨).

(١٣٣) النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢: (١٨٤/١).

قال الألباني : اتفق العلماء على أن النبي ﷺ لم يحج بعد هجرته إلى المدينة سوى حجة واحدة وهي حجة الوداع هذه ، وعلى أنها كانت سنة عشر ، واختلفوا في وقت ابتداء فرضه على أقوال ، أقربها إلى الصواب أنه سنة تسع ، أو عشر ... وعلى هذا فقد بادر رسول الله ﷺ إلى الحج فوراً من غير تأخير ، بخلاف الأقوال الأخرى ؛ فيلزم منها أنه تأخر بأداء الفريضة ، ولذا اضطر القائلون بها إلى الاعتذار عنه ﷺ ولا حاجة بنا نحن إلى ذلك<sup>(١٣٤)</sup>.

قال الزحيلي : وتاريخ مشروعيته على الصحيح : أن الحج فرض في أواخر سنة تسع من الهجرة ، وأن آية فرضه هي قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (آل عمران : ٩٧) نزلت عام الوفود ، أواخر سنة تسع وهو رأي أكثر العلماء ، وأنه ﷺ لم يؤخر الحج بعد فرضه عاما واحدا ، وإنما أخره ﷺ للسنة العاشرة لعذر ، وهو نزول الآية بعد فوات الوقت<sup>(١٣٥)</sup>.

**ويناقش :** إن هذه لا تقوم به حجة على نزول الآية سنة تسع ، أو بعدها ؛ وذلك لأن كون صدر السورة قد نزل سنة تسع لا يستلزم نزول ما تبقى منها بعد ذلك ؛ لأن من المعلوم أن ترتيب القرآن سورا وآيات لم يكن حسب النزول<sup>(١٣٦)</sup>.

٣- قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (البقرة : ١٩٦).

**وجه الدلالة :** دلت هذه الآية على فرضية الحج ، وقد نزلت هذه الآية في الحديبية ، قال مجاهد : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ حَدَّثَهُ

(١٣٤) الألباني، محمد ناصر، حجة النبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٣٩٩ : (٤٣/١)؛ التبريزي،

مشكاة المصابيح : (٥/٩).

(١٣٥) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته : (٣/ ٣٩٨).

(١٣٦) هاشم، مسائل من الفقه المقارن : (١/ ٢٨٤).

قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمَلًا فَقَالَ: يُؤْذِيكَ هَوَامُكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَاحْلِقْ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ احْلِقْ. قَالَ: فِيَّ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ (البقرة: ١٩٦) (١٣٧)

ومما لا خلاف فيه أن الحديبية كانت في العام السادس من الهجرة (١٣٨)، وفتح مكة كان لسنة ثمان من الهجرة (١٣٩)، ولم يحج الرحمة المهداة إلا في العام العاشر من الهجرة، ولو كان وجوبه على الفور لما احتمل التأخير منه (١٤٠).

ويجاب: قال ابن القيم: ( فإنها - أي هذه الآية - وإن نزلت سنة ست عام الحديبية، فليس فيها فرضية الحج، وإنما فيها الأمر بإتمامه، وإتمام العمرة بعد الشروع فيهما، وذلك لا يقتضي وجوب الابتداء) (١٤١).

ويناقش: لقد أمر الله تعالى بإتمام الحج، ولم يأمرهم أن يتبدوا حجا قيل: فقد يراد بالإتمام: البناء تارة، والابتداء تارة على أنهم في عام الحديبية كانوا قد أحرموا بعمرة، ولا يجوز أن يؤمر بإتمام العبادة من لم يدخل فيها فعلم أنه أراد إنشاءها، وابتدائها (١٤٢).

(١٣٧) البخاري، محمد، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢: (٤/٤٤٤ ح: ١٨١٥).

(١٣٨) المباركفوري، صفى الرحمن، الرحيق المختوم، مكتبة السنة، ١٩٩٤: (٣١٣/١)؛ ابن هشام، عبد الملك، سيرة ابن هشام، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٠: (٣٠٧/٢).

(١٣٩) ابن هشام، سيرة ابن هشام: (٤٣٦/٢).

(١٤٠) المزني، أبو إبراهيم إسماعيل، مختصر المزني: (٧١/١)، ابن رشد، بداية المجتهد: (٤٤٩/١).

(١٤١) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد: (٩٦/٢).

(١٤٢) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٣/٤).

قال هاشم جميل: إن حمل الآية على هذا المعنى فيه تعسف لا يخفى....فلو سلمنا أن المعنى كما يقول ابن القيم، فإن الآية حينئذ تدل على عكس ما ذهب إليه، ويكون فيه دلالة على أن الحج، والعمرة كانا قد فرضا قبل نزول الآية، وذلك، لأن من ابتدأ عملاً لا يجب عليه إتمامه إلا إذا كان هذا العمل مطلوباً من قبل الشارع، وإذا كان الحج والعمرة مطلوبين آنذاك من قبل الشارع فهذا يعني أنهما مطلوبان على سبيل الوجوب، لأننا لا نعلم أحداً من العلماء قال بأن الحج والعمرة قد شرعا في الإسلام أول الأمر على سبيل الندب ثم فرضا<sup>(١٤٣)</sup>.

كما أن الآية لا دليل فيها على الوجوب ففي مصحف ابن مسعود قرأ علقمة، وإبراهيم النخعي: ﴿وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(١٤٤)</sup>.

وعن عمرو بن حماد، قال: ثنا أسباط، عن السدي، قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦). يقول: أقيموا الحج والعمرة<sup>(١٤٥)</sup>.

وعلى افتراض شذوذ هذه القراءة، فإن الشاذ يصلح للترجيح وإن لم يصلح للقطع كخبر الواحد؛ ولأن الوجوب المطلق يستلزم الإتمام، والإتمام بشرط الشروع لا يستلزم أصل الوجوب<sup>(١٤٦)</sup>.

ويجاب: نقول إذا أحرمت المتنفل في الحج، أو العمرة، فهل يكون الحج واجبا في حقه أو نفلا؟ الجواب: يكون واجبا لا نفلا.

(١٤٣) هاشم جميل، مسائل من الفقه المقارن: (٢٨٧/١).

(١٤٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: (٣٦٩/٢)؛ ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: (٣٥٧/٥).

(١٤٥) البيهقي، معرفة السنن والآثار: (٣٣٨/٧)؛ الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، تحقيق: أحمد شاکر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠: (١٢/٣).

(١٤٦) النيسابوري، تفسير النيسابوري: (٤٦٥/١)؛ النيسابوري، نظام الدين الحسن، غرائب القرآن، تحقيق: زكريا عمران، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦ م، ط ١: (٥٣٦/١).

## (ب) من السنة:

ما روي عن ابن عباس قال: جاء رجل - هو ضمام بن ثعلبة - <sup>(١٤٧)</sup> من بني سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ مسترضعاً فيهم، فقال: يا بن عبد المطلب. قال: «قد أجبتك». قال: أنا وافد قومي ورسولهم، وأنا سائلك ومشتد مسألتي إياك، ومناشدك مشتد مناشدتي إياك فلا تجد علي؟ قال: «نعم».... قال: أتتينا كتبك، وأتتينا رسلك أن نحج البيت في ذي الحجة، ناشدتك بالله أهو أمرك؟ قال: «نعم». قال: هؤلاء خمس فلست أزيد عليهن. فلما قفا قال رسول الله ﷺ: «أما إنه إن فعل الذي قال دخل الجنة» <sup>(١٤٨)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن ضمام بن ثعلبة أتى الرسول ﷺ في رجب سنة خمس، ومعنى ذلك أن الحج وجب في العام الخامس من الهجرة، أو قبل ذلك، لكن ﷺ أخره إلى سنة عشر فدل على أن وجوب الحج على التراخي لا على الفور، فلو كان واجبا على الفور لحج رسول الله ﷺ في العام الخامس من الهجرة <sup>(١٤٩)</sup>.

قال ابن حجر: وكان قدومه - أي ضمام - على ما ذكر الواقدي سنة خمس، وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس، أو وقوعه فيها <sup>(١٥٠)</sup>.

(١٤٧) الهيثمي، علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢: (٣٦٠/١).

(١٤٨) الهيثمي، **مجمع الزوائد**: (٢٦٣/٣)؛ رواه الطبراني في الكبير وقد تقدمت له طرق في الصلاة رواها أحمد وغيره ورجال بعضها رجال الصحيح، وفي هذه الطريق موسى بن أبي جعفر ولم أجد من ذكره. **منبع الفوائد**: (٢٦٣/٣).

(١٤٩) الزيلعي، **نصب الرأية**: (٥/٣).

(١٥٠) ابن حجر، **فتح الباري**: (١٤٩/٥).



وخلاصة الأمر في حديث ضمام : أنه سواء قدم في سنة خمس ، أو ست أو سبع ، أو تسع إلا أن رسول الله ﷺ لم يحج إلا في العاشر من الهجرة ؛ فدل ذلك على جواز التراخي في أداء الحج .

قال الشافعي : إن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة ، وفتح رسول الله ﷺ مكة في رمضان سنة ثمان ، وانصرف عنها في شوال من سنته ، واستخلف عتاب بن أسيد ؛ فأقام الناس الحج سنة ثمان بأمر رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ مقيماً بالمدينة هو وأزواجه وعامة أصحابه ، ثم غزا غزوة تبوك في سنة تسع ، وانصرف عنها قبل الحج ؛ فبعث أبا بكر رضي الله تعالى عنه فأقام الناس الحج سنة تسع ورسول الله ﷺ هو وأزواجه ، وعامة أصحابه قادرين على الحج غير مشغولين بقتال ولا غيره ، ثم حج النبي ﷺ بأزواجه وأصحابه كلهم سنة عشر فدل علي جواز تأخير<sup>(١٥١)</sup>.

ولو كان - أي الحج - كمن ترك الصلاة حتى يخرج وقتها ما ترك رسول الله ﷺ الفرض ولا ترك المتخلفون عنه ولم يحج ﷺ بعد فرض الحج إلا حجة الإسلام وهي حجة الوداع ، وروي عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ أقام بالمدينة تسع سنين ولم يحج ثم حج . قال الشافعي : فوقت الحج ما بين أن يجب عليه إلى أن يموت<sup>(١٥٢)</sup>.

**ويجاب :** إن في تراخي ، وتأخير النبي ﷺ للحج إلى العام العاشر لا بد أن يكون هناك عذرا ، خاصة إذا علمنا أن المبادرة إلى أعمال الخير أفضل من تأجيلها ، وإذا علم أن التعجيل أفضل فإن الرسول ﷺ لا يترك الأفضل إلا لعذر وهذا العذر الآتي :

١ - إن المانع من التأخير هو احتمالية الفوات ولم يكن في تأخير ذلك فوات لعلمه من طريق الوحي أنه يحج قبل موته ، قال الله تعالى : ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ

(١٥١) النووي، المجموع: (٧١/٧).

(١٥٢) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥١/٤)؛ الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: (٢٤/٤).

الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿ (الفتح: ٢٧)، فأزال الحرس (١٥٣).

٢ - كراهية رسول الله ﷺ الاختلاط في الحج بأهل الشرك، لأنهم كانوا يحجون، ويطوفون بالبيت، وحول الكعبة عراة، واستلامهم الأوثان، وإهلالهم بالشرك حيث يقولون: لبيك لا شريك لك إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك<sup>(١٥٤)</sup> إلى أن نزلت الآيات الكريمة من سورة التوبة، والتي تنهى المشركين عن الاقتراب من البيت الحرام، فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج ﷺ فتراخيه لعذر<sup>(١٥٥)</sup>.

٣ - خوفه ﷺ على نفسه، وعلى المدينة من الكفار، والمنافقين، وأن الله أعلمه أنه لا بد أن يحج قبل الموت وفي بعض هذه الأمور نظر وإن صحت فهي عذر في خصوصه ليست عذرا لجميع المسلمين، ولهذا كان يحترس حتى نزل<sup>(١٥٦)</sup>، قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعَصْمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (المائدة: ٦٧).

٤ - أخر النبي ﷺ الحج حتى يتكامل المسلمون؛ فيبين الحج لجميعهم<sup>(١٥٧)</sup>، واشتغاله ﷺ بأمر الجهاد، وتقعيد أصول الدين، وتعليم العبادات<sup>(١٥٨)</sup>.

(١٥٣) الكاساني، بدائع الصنائع: (١٢٠/٢)؛ سبط ابن الجوزي، إنبار الإنصاف في آثار الخلاف، تحقيق: ناصر العلي الناصر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨: (١٠٠/١).

(١٥٤) ابن تيمية، شرح العمدة: (٢٢٩/٢).

(١٥٥) الشوكاني، نيل الأوطار: (٦/٥).

(١٥٦) ابن تيمية، شرح العمدة: (٢٢٩/٢).

(١٥٧) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٤/٤)؛ الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: (٢٥/٤).

(١٥٨) ابن تيمية، شرح العمدة: (٢٢٩/٢)؛ سبط ابن الجوزي، إنبار الإنصاف في آثار الخلاف: (١٠٠/١).

٥ - ظهور المشركون على مكة، فلما نادى لا يحج البيت بعد العام مشرك حج رسول الله ﷺ (١٥٩).

**ويجاب:** ما نقل إلينا من سيرة رسول الله ﷺ تدفع هذا التأويل، وذاك أن رسول الله ﷺ أحصر عام الحديبية في سنة ست فأحل ثم صالح أهل مكة، على أن يقضي العمرة سنة سبع ويقيم بمكة ثلاثا فقضاهما سنة تسع، ولهذا سميت عمرة القضية، ثم فتح مكة سنة ثمان، فصارت دار الإسلام، وأمر عتاب بن أسيد فحج فيها بالناس: ثم بعث أبا بكر سنة تسع؛ فحج بالناس وتخلف رسول الله ﷺ، غير مشغول بحرب، ولا خائف من عدو، ثم أنفذ علي بن أبي طالب بعد نفوذ أبي بكر، يأمره بقراءة سورة (براءة)، فإن كان معذورا فلم أنفذه؟ وإن كان غير معذور فلم أخره؟ ولو كان رسول الله ﷺ ممنوعا من الحج، لكان ممنوعا من العمرة سنة سبع، ولو كان خائفا على أصحابه لما أنفذهم مع أبي بكر سنة تسع، فسقط ما قالوه (١٦٠).

أما قول من قال أن ﷺ أخر الحج ليتكامل المسلمون فيبين الحج لجميعهم، فهذا معنى يختص به دون غيره، قيل: هذا ظن، قد يجوز أن يكون تأخر للأمرين جميعا، ليبين جواز التأخير، وليبين لهم نسكهم، ويؤيد ما ذكرناه ما روي أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ - أي قدر على أدائه - فَلْيَتَعَجَّلْ» (١٦١) (١٦٢).

ويقول قائل: هب أن الحج شرع في العام التاسع من الهجرة، فلماذا تراخى ﷺ وأرسل أبا بكر في العام ذاته ولم يحج ﷺ إلى في العام العاشر من الهجرة؟

(١٥٩) سبط ابن الجوزي، إنبات الإنصاف: (١٠٠/١).

(١٦٠) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٤/٤)؛ الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: (٢٥/٤).

(١٦١) سبق تخريجه.

(١٦٢) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٤/٤)؛ الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: (٢٥/٤).

**ويناقش:** إن إرسال أبي بكر، وأتبعه بعلي -رضي الله عنهما - كالمقدمة لحجته ﷺ هذا من جهة، الأمر الثاني، أن حجة أبي بكر على طريقة العرب في النسيء؛ إنما كانت في شهر القعدة، وحجته ﷺ وافقت وقتها المحدد شرعاً وفي هذا يقول ﷺ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ»<sup>(١٦٣)</sup> فوقعت حجته ﷺ في وقتها؛ لأن عادة العرب في النسيء تأخير شهر من كل سنة<sup>(١٦٤)</sup>.

قال ابن الجوزي: وكانت العرب قد تمسكت من ملة إبراهيم عليه السلام بتحريم الشهور الأربعة؛ فربما احتاجوا إلى تحليل المحرم لحرب تكون بينهم فيؤخرون تحريم المحرم إلى صفر، ثم يحتاجون إلى تأخير تحريم صفر، ثم كذلك حتى تتدافع الشهور فيستدير التحريم على السنة كلها فكانهم يستنسئون الشهر الحرام ويستقرضونه<sup>(١٦٥)</sup>.

قال النووي: معناه أنهم في الجاهلية يتمسكون بملة إبراهيم عليه السلام في تحريم الأشهر الحرم وكان يشق عليهم تأخير القتال ثلاثة أشهر متواليات وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، فكانوا إذا احتاجوا إلى قتال أخروا تحريم المحرم إلى الشهر الذي بعده وهو صفر، ثم يؤخرونه في السنة الأخرى إلى شهر آخر، وهكذا يفعلون في سنة بعد سنة<sup>(١٦٦)</sup>.

(١٦٣) البخاري، صحيح البخاري: (٣٢٠/١١) ح: (٤٦٦٢).

(١٦٤) الحضير، شرح عمدة الأحكام: (٢٤/١).

(١٦٥) ابن الجوزي، عبد الرحمن، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٧: (٣١٧/١).

(١٦٦) التبريزي، مشكاة المصابيح: (٦٠٣/٩).

**ج) من المعقول:**

إنه لو أخر الحج عن وقت الإمكان، ثم فعله فيما بعد لم يسم قاضيا، ولا نسب إلى التفريط فعلم أن وقته موسع، وأن تأخير جائر ألا ترى أن الصوم لما كان وقته مضيقا سمي من أخر فعله قاضيا، وإن شئت حررت هذا المعنى عليه فقلت: لأنه أتى بالحج في وقت لم يزل عنه اسم الأداء، فوجب أن يكون وقتا له أصله إذا حج عقيب الإمكان، ولأنها عبادة وسع وقت افتتاحها فوجب أن يوسع وقت أدائها كالصلاة<sup>(١٦٧)</sup>.

**ويجاب:** إن الحج عبادة لها وقت معلوم، فينبغي أداؤها على الفور كالصيام؛ لأنه لو مات قبل أداء الحج مات آثما، فلو كان على التراخي لما أثم بتأخيره<sup>(١٦٨)</sup>. وعلى افتراض أنه يجوز للمسلم التراخي في أداء الحج مع المكنة فهل يضمن سلامة العاقبة من مرض، أو موت، أو ذهاب ماله...؟ قال الماوردي: إنما أبيع له التأخير ما أمن الفوات<sup>(١٦٩)</sup>.

**الرأي الراجح:** بعد أن بينا آراء الفقهاء، وأدلتهم، ومناقشتها نرجح القول القائل أن الحج واجب على الفور إذا تحققت شروطه؛ سواء أكان الاستطاعة البدنية، أم المالية أم التنظيمية...؛ وذلك لأن الإنسان لا يعلم الغيب، ولا يدري متى يموت والعبادات لا تؤجل، لأنه إن مات المسلم وهو مستطيع ولم يود حق الله، مات عاصيا، ومستندنا في هذا الترجيح الآتي:

(١٦٧) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٥/٤)؛ الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي: (٤/٢٦).

(١٦٨) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٢/٤).

(١٦٩) الماوردي، الحاوي الكبير: (٥٦/٤).

١ - من المعلوم إذا تحقق شرط الاستطاعة في المكلف ؛ فينبغي المسارعة إلى أداء الحج ، وذلك لأن الإنسان لا يعلم الغيب ، ولا يدري متى يموت ، والعبادات لا تؤجل ، لأنه إن مات وهو مستطيع مات عاصياً. قال الكاساني : إن الأمر بالحج في وقته مطلق يحتمل الفور ويحتمل التراخي ، والحمل على الفور أحوط ؛ لأنه إذا حمل عليه يأتي بالفعل على الفور ظاهراً وغالباً خوفاً من الإثم بالتأخير ؛ فإن أريد به الفور فقد أتى بما أمر به فأمن الضرر ، وإن أريد به التراخي لا يضره الفعل على الفور بل ينفعه لمسارعته إلى الخير ولو حمل على التراخي ربما لا يأتي به على الفور بل يؤخر إلى السنة الثانية والثالثة فتلحقه المضرة إن أريد به الفور وإن كان لا يلحقه إن أريد به التراخي فكان الحمل على الفور حملاً على أحوط الوجهين فكان أولى<sup>(١٧٠)</sup>.

٢ - إنه لو جاز التأخير لكان إما إلى غاية معينة - وهذا خروج عن محل النزاع إذ يصير من المقيّد - أو إلى غاية محدودة بظن المأمور فوات الأمر إن لم يفعل المطلوب ، وهذا قد لا يقع لكثير لغلبة الأمر وهجوم الأجل فيؤدي إلى خروج الواجب عن مقتضاه وهو التحتم ، وإما أن يجوز تأخيره إلى غير غاية<sup>(١٧١)</sup>.

قال ابن عثيمين : الصحيح أنه واجب على الفور ، وأنه لا يجوز للإنسان الذي يستطيع أن يحج بيت الله الحرام أن يؤخره ، وهكذا جميع الواجبات الشرعية ، إذا لم تُقيد بزمان ، أو سبب ، فإنها واجبة على الفور<sup>(١٧٢)</sup>.

٣ - من جهة اللغة : فإن صيغة افعل تدل على الفور ؛ فلو أن سيداً قال لعبده : اسقني ماء فجاءه بالماء بعد أسبوع هل أدى ما عليه ؟ الجواب : لا ولو عاقبه

(١٧٠) الكاساني، بدائع الصنائع: (١١٩/٢).

(١٧١) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، إجابة السائل شرح بغية الآمل، تحقيق: حسين السياعي، وحسن مقبولي،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦: (٢٨١/١).

(١٧٢) ابن عثيمين، فتاوى ابن عثيمين: (١٣/٢١) .

سيده لا يلام ؛ لأنه يفهم من صيغة أفعّل الأمر على الفور وليس الأمر على التراخي ، ولو كان الأمر على الامتناع. له حدا وغاية وهذه الغاية مجهولة لا نعلم نصا حددها ، وهذا من مدعاة القول بالتكليف بالمجهول وهذا لا يصح عند المحققين من علماء الأصول. قول الله عز وجل لإبليس : ﴿ قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ (الأعراف : ١٢) ، فلو كان الأمر على التراخي لقال : أسجد فيما بعد ، ولكنه عوقب بمجرد الامتناع<sup>(١٧٣)</sup>.

٤ - إن الحج إذا لزم الإنسان وأخره حتى مات ، إما أن تقولوا : مات عاصيا ، أو غير عاص ، فإن قلتم : ليس بعاص خرج الحج عن كونه واجبا ، وإن قلتم عاص ، فإما أن يعصي بالموت ، أو بالتأخير ، ولا يمكن أن يعصي بالموت ؛ لأنه لا صنع له فيه ، فيكون عاصيا بالتأخير ، فيثبت أنه على الفور<sup>(١٧٤)</sup>.

٥ - هب أننا سلمنا بأن الحج على التراخي ؛ فالأفضل المسارعة في أدائه لتبرئ ذمتك ، لأن الرسول ﷺ أمر بالمسارعة إليه ، وهو لا يكون إلا في يوم من السنة ؛ فإذا فات هذا اليوم فات حج هذا العام فيصير كالعبادة المؤقتة من بعض الوجوه ، وفي تأخيره للعام الثاني تعريض لتفويته لكثرة العوارض ، والصوارف المحتملة فأداء الحج في أول سني الإمكان أولى!!!.

وأخيرا ينبغي القول إن القائلين بالتراخي لم يقولوا به مطلقا بل قيدوه بشروط : أن لا يخشى المرض ، وأن لا يفوته في العمر....

(١٧٣) مشهور حسن ، الكلمات النيرات في شرح الورقات : (٢٠/٢) ؛ وينظر : عبد الحق البغدادي ، تيسير

الوصول إلى قواعد الأصول : (٢١٧/١) ؛ الفوزان ، شرح الورقات : (٤١/١) .

(١٧٤) عقله ، أحكام الحج والعمرة : (١٨) .

## مسألة: حكم حج من ذهب للعمل ونحوه؛ ثم تمكن من الحج؟

هناك بعض الأشخاص يذهبون إلى المملكة العربية السعودية للعمل، أو الدراسة، أو غير ذلك، ثم تتوافر لهم له سبل الحج، علماً أنهم إذا رجع إلى بلد القدوم لا يستطيع الحج، لوجود قوانين تنظم سير بعثات الحج، واشتراط العمر، أو غير ذلك، فهل يعد حجه صحيحاً؟

الجواب: تعد هذه المسألة من نوازل العصر؛ حيث لم تبحث مثل هذه المسائل عند الفقهاء القدامى، وقد قيض الله سبحانه وتعالى، علماء أفذاذ يدافعون عن دين الله، ويستنبطون الحلول من النصوص الشرعية لكل معضلة، ومنها هذه المسألة، يقول ابن باز: الحج يجزئك عن حجة الإسلام ولو كنت ما قصدته من بلادك، وهذا الذي يقول بعض الناس: لا بد يأتيه الحاج من بلاده بقصد الحج، هذا باطل لا أساس له، المقصود وجود الحج؛ لأن الله يقول: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا كَانَتْ مِّنَ دُخَانٍ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران: ٩٧) ولم يقل من داره ولا من بيته ولا من بلده، فإذا وصل إلى مكة أو جدة أو الطائف للعمل، ثم يسر الله له الحج وحج فحجه صحيح، وكيفيه عن حجة الإسلام، والحمد لله. جزاكم الله خيراً<sup>(١٧٥)</sup>.

ويقول: صالح بن فوزان: إذا تمكن من أداء المناسك من غير إضرار بعمله الذي استؤجر من أجله واستحفظ عليه فإنه يلزمه أن يحج حجة الإسلام، لأنه تمكن من الحج واستطاع الحج بوصله إلى المشاعر المقدسة من غير ضرر على مؤجره أو على عمله الرسمي.

(١٧٥) ابن باز، عبد العزيز، حكم حج من ذهب للعمل في المملكة ثم تمكن من الحج، تاريخ النشر: ٢٨



أما إذا لم يتمكن أن يوفق بين الحج، وأداء العمل الذي قدم من أجله؛ فإنه لا يلزمه الحج في هذه الحالة لأنه معذور، لكن يبقى الحج واجباً في ذمته إلى أن يستطيع بنفسه.

فإن خالفت وحججت والحال ما ذكر وكان في ذلك إضرار بعملك فحجك صحيح، ولكن يلحقك الإثم لتقصيرك في العمل<sup>(١٧٦)</sup>.

وبناء على ما سبق ذكره فإن: أن الجمع بين الحج، والعمل فيه لا يضر، فإذا خرجت من أجل العمل ونحوه، وحججت فذلك جائز لك، لكن ينبغي أن لا يؤدي حجك إلى الإخلال بعملك، أو تعطيله؛ فليس لك أن تحج لأن التزامك بالعمل الذي استؤجرت له واجب ولا يجوز لك خيانة الأمانة التي أوثقت عليها.

### الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث أجملها في النقاط التالية:

١ - إن الحج واجب على الفور لا على التراخي، ويأثم من أخره من غير عذر.

٢ - ينبغي على المسلم عند توافر شروط الاستطاعة: البدنية، والمالية، والتنظيمية... أن يبادر إلى أداء الحج دون تأخير؛ لأنه أصبح من الواجبات الوقتية المضيق. التي يأثم مؤخرها.

(١٧٦) ابن فوزان، صالح، حكم الجمع بين الحج والعمل إذا أدى للإخلال بواجبات وظيفته، ١٤٣١، رقم

الفتوى: ١٣٩٣٢٣، منشورة على الموقع [www.facebook.com/kitab](http://www.facebook.com/kitab)

٣ - لقد اتضح من خلال البحث أن الحج فرض في العام التاسع من الهجرة (على الراجح)، حيث بادر رسول الله ﷺ إلى الحج في العام العاشر خلاف ما قيل أن الحج فرض قبل ذلك، وأخره رسول الله ﷺ لعذر.

والحمد لله رب العالمين

### المصادر والمراجع

- [١] الألباني، محمد ناصر، حجة النبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٣٩٩.
- [٢] الآمدي، سيف الدين أبي الحسن بن أبي علي، الإحكام، ١٩٦٧.
- [٣] أمير بادشاه، محمد أمين، تيسير التحرير، دار الفكر.
- [٤] ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، وآخرون، فتاوى إسلامية، موقع ملتقى أهل الحديث [www.ahlalhdeth.com](http://www.ahlalhdeth.com).
- [٥] البخاري، محمد، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢.
- [٦] البعلي، علي بن محمد، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مكة المكرمة.
- [٧] البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات، عالم الكتب، ١٩٩٦.
- [٨] البهوتي، منصور، كشاف القناع، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، ٤٠٢، بيروت.
- [٩] البوصيري، شهاب الدين، مصباح الزجاجة، دار الجنان، بيروت.

- [١٠] البيهقي، أحمد، سنن البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدرآباد، ط ١، ١٤٣٣هـ.
- [١١] البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- [١٢] البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار.
- [١٣] التبريزي، محمد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣، ١٩٨٥.
- [١٤] التركي، عبد الله، وعدد من أساتذة التفسير، تفسير الميسر، موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف [www.qurancomplex.com](http://www.qurancomplex.com).
- [١٥] الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- [١٦] ابن تيمية، أحمد، شرح العمدة، تحقيق: سعود العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٣.
- [١٧] الجرجاني، أحمد بن علي، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٠.
- [١٨] الجزائري، جابر، أيسر التفاسير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ٣، ٢٠٠٣.
- [١٩] السيوطي، عبد الرحمن، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.
- [٢٠] الجوزي، عبد الرحمن، العلل المتناهية، تحقيق: خليل الميس، ط ١، ١٤٠٣.
- [٢١] الجوزي، عبد الرحمن، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي البواب، دار الوطن، الرياض ١٩٩٧.

- [٢٢] ابن الجوزي، عبداً لرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبداً لرحمن محمد، ط ١، ١٩٦٦.
- [٢٣] الجوهري، إسماعيل، الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠.
- [٢٤] ابن حجر، أحمد، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٩ م.
- [٢٥] ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
- [٢٦] ابن حزم، علي بن علي، الإحكام، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥.
- [٢٧] ابن حزم، علي بن محمد، المحلى، نشر المكتب التجاري، بيروت.
- [٢٨] أبو الحسن، نجم الدين جعفر، شرائع الإسلام، ط ١، النجف.
- [٢٩] الحصيني الدمشقي، محمد، كفاية الأخيار، تحقيق: علي بلطجي و محمد وهبي، دار الخير، ١٩٩٤، دمشق.
- [٣٠] ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- [٣١] الخازن، علي، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الفكر بيروت، ١٩٧٩ م.
- [٣٢] الخطيب البغدادي، أحمد، اقتضاء العلم العمل، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٣٩٧ هـ.
- [٣٣] الرازي، فخر الدين محمد، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٠.
- [٣٤] الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، ط ١، ١٩٩٦، دار عمار، عمان.

- [٣٥] الرحيباني، مصطفى السيوطي، مطالب أولي النهى، المكتب الإسلامي، ١٩٦١م، دمشق.
- [٣٦] رشد، محمد بن، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٣٨٦.
- [٣٧] الزبيدي، محمد، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- [٣٨] الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط ١٤٠١.
- [٣٩] زيد، عبد الله بن أحمد، مختصر تفسير البغوي المسمى: (معالم التنزيل) تقرير: صالح بن فوزان آل فوزان ط ١، دار السلام، الرياض، ١٤١٦هـ.
- [٤٠] الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية، تحقيق: محمد بنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧.
- [٤١] سبط بن الجوزي، إيثار الإنصاف، تحقيق: ناصر العلي، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨.
- [٤٢] السبكي، عبد الوهاب بن علي، رفع الحجاب عن مختصر ابن الحجاب، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- [٤٣] السبكي، محمود محمد خطاب، الدين الخالص، راجعه: أمين محمود خطاب، ط ٣، ١٩٨٠م.
- [٤٤] السرخسي، محمد بن أحمد، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت: ١٩٧٣.
- [٤٥] ابن سعود، محمد بن محمد، تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- [٤٦] السفاريني، محمد بن أحمد، *لوامع الأنوار البهية*، مؤسسة الخافقين ومكتبها، دمشق، ط ٢، ١٩٨٢.
- [٤٧] السمرقندي، *تحفة الفقهاء*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤.
- [٤٨] سيد سابق، *فقه السنة*، دار الفكر، ط ٤، ١٩٨٤، بيروت.
- [٤٩] سيوار، علي، *الحج والعمرة*، دار الآفاق، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٢.
- [٥٠] السيوطي، جلال الدين، *الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير*، تحقيق: يوسف النبهاني دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م، ط ١.
- [٥١] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، *طبقات الحفاظ*، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٤ ط ٢.
- [٥٢] السيوطي، جلال الدين، *الآلعي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة*، دار الكتب العلمية.
- [٥٣] السيوطي، عبد الرحمن، *الدر المنثور*، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.
- [٥٤] السيوطي، عبد الرحمن، *تدريب الراوي*، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- [٥٥] شحود، علي بن نايف، *موسوعة الخطب والدروس*.
- [٥٦] الشرييني، محمد، *مغني المحتاج*، دار الفكر، بيروت.
- [٥٧] الشنقيطي، محمد الأمين، *أضواء البيان في إيضاح القرآن*، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- [٥٨] الشوكاني، محمد بن علي *الدراري المضية*، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٧.
- [٥٩] الشوكاني، محمد بن علي، *نيل الأوطار*، إدارة الطباعة المنيرية.
- [٦٠] الشيرازي، إبراهيم بن علي، *المهذب*، دار الفكر، بيروت.

- [٦١] الصنعاني، محمد بن إسماعيل، إجابة السائل شرح بغية الآمل، تحقيق: حسين السياغي، وحسن مقبولي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
- [٦٢] الطالقاني، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٤ ط١.
- [٦٣] الطبراني، سليمان، المعجم الكبير، ١٩٨٣ تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢.
- [٦٤] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، المحقق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠ م.
- [٦٥] ابن عابدين، محمد أمين، حاشيته رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.
- [٦٦] ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبدالموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٩٨، ط١.
- [٦٧] ابن عاشور، التحرير والتنوير من التفسير، الدار التونسية، تونس: ١٩٨٤.
- [٦٨] عبد الحقّ البغدادي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول.
- [٦٩] عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف، القواعد والضوابط الفقهية، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، السعودية، ط١: (١٤٢٣ هـ).
- [٧٠] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر، أضواء السلف، الرياض، ط١، ٢٠٠٧ م.
- [٧١] عتر، نور الدين، الحج والعمرة في لفته الإسلامي، ط٥، ١٩٩٥.
- [٧٢] ابن عثيمين، فتاوى ابن عثيمين. صدر الكتاب: موقع الشيخ على الإنترنت: www.islamport.com

- [٧٣] ابن عثيمين، محمد بن صالح، الشرح المتمتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي ط١، ١٤٢٨.
- [٧٤] عقلة، محمد، أحكام الحج والعمرة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٩٨١.
- [٧٥] عlish، محمد، شرح منح الجليل، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩.
- [٧٦] ابن عماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب، دار الكتب العلمية.
- [٧٧] العييري، عبد السلام بن صالح، تلخيص أحكام الحج، ١٤٢٤هـ، الدمام.
- [٧٨] الغزالي، محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت.
- [٧٩] الغزالي، محمد، المستصفى، دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عبد الشافي، بيروت، ط١، ١٤١٣.
- [٨٠] ابن فارس، أبو الحسن محمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، ١٩٦٩.
- [٨١] الفاسي، أحمد بن محمد، البحر المديد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ.
- [٨٢] ابن فوزان، عبد العزيز، رسالتان في فضل وأحكام عشر ذي الحجة، موسم التجارة الراجعة.
- [٨٣] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- [٨٤] ابن فوزان، صالح، حكم الجمع بين الحج والعمل إذا أدى للإخلال بواجبات وظيفته، ١٤٣١، رقم الفتوى: ١٣٩٣٢٣، منشورة على الموقع [www.facebook.com/kitab](http://www.facebook.com/kitab).
- [٨٥] الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت.



- [٨٦] ابن قدامة، عبد الله، *الكافي في فقه الإمام الميجل أحمد بن حنبل*، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٨٧] قدامة، عبد الله، *المغني*، ط ١، دار الفكر، بيروت.
- [٨٨] ابن قدامة، موفق الدين، *الشرح الكبير*. نجار، محمد بن أحمد.
- [٨٩] القرطبي، محمد، *الجامع لإحكام القرآن*، تحقيق: محمد قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥.
- [٩٠] قماش، عبد الرحمن بن محمد، *جامع لطائف التفسير*.
- [٩١] ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٠، ١٩٨٦.
- [٩٢] الكاساني، علاء الدين، *بدائع الصنائع*، ط ٢، مطبعة الإمام، القاهرة.
- [٩٣] ابن كثير، إسماعيل، *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق: محمود حسن، دار الفكر ١٩٩٤م.
- [٩٤] ابن النجار، تقي الدين، *مختصر التحرير*، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.: ١٩٥٣.
- [٩٥] ابن ماجة، محمد، *السنن*، تحقيق: : محمد فؤاد، دار الفكر، بيروت.
- [٩٦] الماوردي، أبو الحسن، *الحاوي الكبير*، دار الفكر، بيروت.
- [٩٧] الماوردي، أبو الحسن، *الحاوي في فقه الشافعي*، دار الكتب العلمية، ط ٤، ١٩٩٤.
- [٩٨] المباركفوري، صفى الرحمن، *الرحيق المختوم*، مكتبة السنة، ١٩٩٤.
- [٩٩] المباركفوري، محمد عبد الرحمن، *تحفة الأحوزي*، دار الكتب العلمية، بيروت.

[١٠٠] المتقي الهندي، علي بن حسام الدين، كنز العمال، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٩.

[١٠١] من العلماء والدعاة والمفكرين، مقالات موقع الألوكة، ١٤٢٩، منشور على الموقع الآتي: <http://www.alukah.net>.

[١٠٢] المحلي، ولسيوط، جلال الدين محمد، وجلال الدين عبد الرحمن، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط.١.

[١٠٣] ابن الملقن، عمر، البدر المنير في تخريج الأحاديث، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ٢٠٠٤م.

[١٠٤] محمد بن إبراهيم الحمد، التقريب لتفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١٣١٤هـ.

[١٠٥] المرتضى، أحمد بن يحيى، البحر الزخار، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[١٠٦] المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف، تحقيق: محمد الفقي، دار إحياء التراث بيروت.

[١٠٧] المزني، أبو إبراهيم إسماعيل، مختصر المزني.

[١٠٨] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت.

[١٠٩] مقالات موقع الألوكة المؤلف، مجموعة من العلماء والدعاة والمفكرين: <http://www.alukah.net>، ١٤٢٩.

[١١٠] ابن ملقن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى غيط، وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ٢٠٠٤م.

- [١١١] ابن منظور، جمال الدين، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت.
- [١١٢] *الموسوعة الفقهية الكويتية*، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط ٢، ١٤٢٧، دار السلاسل.
- [١١٣] ابن النجار، تقي الدين، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ٢، ١٩٩٧.
- [١١٤] نظام الدين الحسن، *غرائب القرآن*، تحقيق: زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦ م، ط ١.
- [١١٥] النووي، *المجموع*، دار الفكر، ١٩٩٧ م، بيروت.
- [١١٦] النووي، يحيى بن شرف، *شرح النووي على صحيح مسلم*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢.
- [١١٧] النيسابوري، محمد بن عبدالله، *المستدرک على الصحيحين*، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٩٩٠.
- [١١٨] هاشم، جميل، *مسائل من الفقه المقارن*، ط ١، ١٩٨٩، جامعة بغداد.
- [١١٩] ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، *سيرة ابن هشام*، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٠.
- [١٢٠] ابن همام، كمال الدين محمد، *شرح فتح القدير*، دار الفكر، بيروت.
- [١٢١] الهيثمي، علي بن أبي بكر، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، تحرير الحافظين الجليلين: العراقي دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢.

## **The rule of the delay in the performance of the pilgrimage after the obligatory (Comparative study)**

**Dr. Ali Joma'a al-rawahneh**

Al al-Bayt University- College of Sharia-

Principles of fiqh department

**Abstract.** This research deals with the rule of delay in the performance of the pilgrimage after the obligatory , came in two, where the demands allocated first requirement (preliminary) in the definition of vocabulary study: (pilgrimage, immediately, delay, performance).

And It showed in the second requirement rule of delay in the performance of pilgrimage after the obligatory, Is it the duty immediately or inaction? The research found that the Hajj duty immediately when available conditions and obligatory, whether physical, or financial, or security, or regulatory....

**Key words:** Hajj, immediately, delay, performance.



## «أولاد الصحابة بين نفي أهل النسب وإثباتهم في الأسانيد» «حزام بن حكيم بن حزام» أنموذجاً

د. خالد محمود علي الحايك

أستاذ مساعد

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

**ملخص البحث.** جاءت هناك روايات فيها ذكر لأسماء بعض أولاد الصحابة قد نفى وجودهم أصحاب النسب أو لم يذكرهم في كتبهم! وعدم ذكرهم في هذه الكتب كان دليلاً لنفي وجودهم عند بعض أهل العلم؛ إذ لو كانوا موجودين حقيقة لذكرهم أصحاب الأنساب! ومن هؤلاء شخصية: حزام بن حكيم بن حزام. وحكيم بن حزام صحابي مشهور، وله من الأبناء خالد وهشام وعبدالله، وقد أنكر مصعب الزبيري وجود حزام هذا!

وقد أثبت وجوده كثير من العلماء معتمدين على بعض الروايات التي جاءت فيها تسميته.

فجاء هذا البحث لبيان هل هذا الراوي له حقيقة أم هو وهم؟!

وقد أثبت البحث أن هذه الشخصية وهمية نتجت عن أخطاء في بعض الروايات وكذلك بعض التحريفات والتصحيقات، وقد أخطأ من أثبت وجود هذه الشخصية من أهل العلم اعتماداً على هذه الروايات المعلولة.

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإنّ التصنيف في الرجال من أهم علوم الحديث ، وقد اعتمد العلماء في تثبيت أسماء الرواة على الأسانيد ، وعلى ذكر أهل النسب لهم في كتبهم ؛ إذ قاعدة النسب من أهم الإثباتات التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك ، وقد عني أهل النسب بذكر الصحابة وأولادهم ومن له رواية منهم في هذه الكتب.

وفي الوقت نفسه جاءت هناك روايات فيها ذكر لأسماء بعض أولاد الصحابة ، قد نفى وجودهم أصحاب النسب أو لم يذكروهم في كتبهم ! وعدم ذكرهم في هذه الكتب كان دليلاً لنفي وجودهم عند بعض أهل العلم ؛ إذ لو كانوا موجودين حقيقة لذكرهم أصحاب الأنساب!

ومن حصل الخلاف في وجوده بين أهل العلم ممن صنّف في الرجال : "حزام بن حكيم بن حزام" ، فمن أهل العلم من أنكر وجوده ؛ لعدم ذكره في كتب النسب ، ومنهم من أثبتته اعتماداً على بعض الأسانيد التي رويت من طريقه.

فجاءت هذه الدراسة : («أولاد الصحابة بين نفي أهل النسب وإثباتهم في الأسانيد» - «حزام بن حكيم بن حزام» أنموذجاً) لمحاولة الوصول لنتيجة في ذلك ، واشتملت على أربعة مطالب وخاتمة.

فالمطلب الأول : غناية العلماء بمن ذكره أهل النسب في كتبهم أو لم يذكروه.

والمطلب الثاني : من أثبت وجود "حزام بن حكيم بن حزام" من أهل العلم.

والمطلب الثالث: من أنكر وجوده من أهل العلم.

والمطلب الرابع: الأحاديث التي رويت لحزام بن حكيم بن حزام، ودراستها والحكم عليها.

وأما الخاتمة، فقد أودعت فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

**المطلب الأول: عناية العلماء بمن ذكره أهل النسب في كتبهم أو لم يذكروه**

إن لأهل النسب عناية خاصة في القبائل والبطون والأفخاذ، وهم أهل الاختصاص في ذلك، ومن هنا عني العلماء بذكر رأيهم في كثير من القضايا المختلف فيها، وعادة ما يعبرون عن ذلك بقولهم: "قال أهل النسب"، أو: "أجمع أهل النسب"، أو: "رأى أهل النسب"، أو: "مذهب أهل النسب"، ونحو ذلك.

وقد تفرد أهل النسب والطبقات بذكر بعض الرجال في كتبهم، وعُدَّ ذلك مما يرفع جهالة أعيانهم؛ لأنه لو لم يعرفه لم يذكره في كتابه.

قال الأستاذ أسعد تيم: "يقدم علم الطبقات معلومات قيمة لمسائل الجرح والتعديل، قد تهملها الكتب المصنفة في الجرح والتعديل، فمن ذلك: أنَّ المذكورين في كتب الطبقات يكونون في الغالب ممن ارتفعت جهالة أعيانهم، وعرف المصنف أشخاصهم، وتأكد من هويتهم؛ بينما يذكر مصنفو التواريخ كل من روى حرفاً من العلم ولو كانوا مجاهيلاً أو اختلف في تسميتهم"<sup>(١)</sup>.

ذكر ابن حجر: "أبو رافع رضي الله عنه مولى النبي ﷺ، آخر غير القبطي، ذكره مصعب الزيري<sup>(٢)</sup> فقال: كان أبو رافع عبداً لأبي أحيحة سعيد بن العاص بن أمية..."<sup>(٣)</sup>.

(١) علم طبقات المحدثين: (ص ٤٨).

(٢) العالم النسابة قاضي مكة أبو عبدالله ابن أبي بكر بكار بن عبدالله بن مصعب القرشي الأسدي الزيري المدني المكي، مولده سنة (١٧٢هـ)، وثقه الدارقطني، وقال أبو بكر الخطيب: "كان الزبير ثقة ثباتاً عالماً بالنسب وأخبار المتقدمين، له مصنف في نسب قريش"، وتكلم فيه أحمد بن علي السليمان، توفي سنة (٢٥٦هـ).



وكما أن العلماء اعتمدوا ما ذكره أصحاب الأنساب من رجال في كتبهم، فكذلك نفوا وجود بعض الرجال؛ لعدم إيراد أهل النسب لهم في كتبهم.

قال الحافظ ابن حجر: "عمرو بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، وقع ذكره في مسند سعد بن عبادة رضي الله عنه من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن إسماعيل بن عمرو بن قيس عن أبيه: أنهم وجدوا في كتاب سعد بن عبادة رضي الله عنه: (أنّ النبي صلى الله عليه وآله قضى باليمين مع الشاهد). قلت: وأخرج الشافعي عن الدراوردي عن ربيعة عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة، وهذا لا إشكال فيه، وعمرو بن شرحبيل من رجال التهذيب، وأخرج هذا الحديث أبو عوانة في صحيحه من طريق الحميدي عن الدراوردي عن ربيعة: حدثني ابن سعد بن عبادة أنه وجد فذكره، فظهر من رواية سليمان بن بلال أن المبهمة في رواية الدراوردي: ابن بن سعد وهو عمرو بن قيس، وهي فائدة جليّة، لكنني لم أر في كتب الأنساب لقيس بن سعد بن عبادة ذكر ولد له اسمه عمرو ولا لولده ابن اسمه إسماعيل، وإنما أعرف عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة الذي ذكرته الآن" (٤).

وذكر في الصحابة: "سعيد بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي رضي الله عنه ابن عمّ النبي صلى الله عليه وآله إن ثبت! روى الحاكم في المستدرک من طريق موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل رضي الله عنه أنه قدم الشام، فقالوا له: ما قرابة بينك وبين معاذ؟ قلت: ابن عمي، قالوا: فإنه حدثنا أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: (من لقي الله لا يشرك به شيئاً

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، (١٣٥/٧).

(٤) تعجيل المنفعة: (ص ٣١٤).

دخل الجنة)، قال موسى بن جبير: فحدثت به سلمان الأغبر فقال: أشهد لحدثني سعيد بن الحارث بن عبد المطلب مثله.

قلت: في الإسناد ابن لهيعة وهو ضعيف، ولم أر لسعيد هذا ذكراً في كتب الأنساب، وذكره الدارقطني في كتاب الإخوة وذكر له هذا الحديث، وذكر له حديثاً آخر موقوفاً، ولكن نسبه فيه إلى جدّه فقيل: سعيد بن نوفل<sup>(٥)</sup>.

وذكر أيضاً: "سفيان بن عبد شمس بن أبي وقاص الزهري"، ثم قال: "روى الطبراني من طريق إسماعيل بن راشد أن معاوية بعثه رسولاً إلى عمرو بن العاص، يُخبره بقتل عليّ، وقد تقدم في سفيان بن أمية أنه كان رسولاً إلى الحجاز بمثل ذلك. قال ابن عساكر: لم أر له ذكراً في كتب الأنساب ولا التاريخ"<sup>(٦)</sup>.

وذكره ابن حجر أيضاً في "القسم الثاني" من كتابه، قال: "سفيان بن عبد شمس بن أبي وقاص الزهري: له ذكر في مقتل عليّ، وأنه نعاه إلى أهل الحجاز، وروى الطبراني بسند له عن إسماعيل بن راشد أنه الذي ذهب بنعي علي من معاوية ٥ إلى عمرو بن العاص ٥.

---

(٥) الإصابة: (١٠٠/٣). والحديث أخرجه الحاكم في "المستدرک علی الصحیحین" (٢٧٦/٣) في (ذكر سعيد بن الحارث بن عبد المطلب) من طريق أبي غلثة، قال: حدثنا أبي: حدثنا ابن لهيعة، عن موسى بن جبير، به. قلت: هو حديث ضعيف. فيه ابن لهيعة وهو ضعيف.

(٦) الإصابة: (١٢٥/٣). والحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩٧/١) من طريق عُثْمَان بن عبد الرحمن الطَّائِفِي، قال: حدثنا إِسْمَاعِيلُ بن رَاشِدٍ قال: "كان من حديث ابن مُلْجَمٍ لَعَنَهُ اللَّهُ وَأَصْحَابُهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بن مُلْجَمٍ... وذكر الحديث بطوله".

قلت: هو حديث مرسل. وفيه الطرائفي وهو متكلم فيه. قال ابن حجر في "التقريب" (ص ٣٨٥): "صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن تيمر إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين".

قلت: ذكرته في هذا القسم؛ لأن أباه مات كافراً، ولعله مات قبل الفتح فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الأنساب ولا التواريخ ولا المغازي، فهذا إن لم يكن له صحبة فهو من أهل هذا القسم، والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

وروى ابن ماجة عن الحسن بن علي الخلال، قال: حدثنا بشر بن ثابت البزار، قال: حدثنا نصر بن القاسم، عن عبدالرحيم بن داود، عن صالح بن صهيب، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاث فيهنّ البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع)<sup>(٨)</sup>.

قال ابن حجر: "صالح بن صهيب بن سنان الرّومي: مجهول الحال، من الرابعة."<sup>(٩)</sup>.

قلت: صالح بن صهيب بن سنان لا يُعرف إلا في هذا الحديث! وكأن أهل العلم اعتمدوا عليه في عدّه من الرواة عن صهيب بن سنان. وقد بحثت في كتب الأنساب والطبقات فلم يذكروا أن لصهيب ابناً يُقال له ((صالح)). وقد ذكر له ابن سعد من الأولاد: حمزة، وصيفي، وعمارة<sup>(١٠)</sup> وذكر ابن حبان: حمزة وعبداد، وعمرو، وصيفي، وعثمان<sup>(١١)</sup>.

(٧) الإصابة: (٢٤١/٣).

(٨) أخرجه ابن ماجة في "السنن"، كتاب التجارات، باب الشركة والمضاربة، (٧٦٨/٢).

قلت: الحديث ضعيف. فيه صالح بن صهيب وهو مجهول، وعبدالرحمن بن داود حديثه غير محفوظ كما قال العقيلي، ونصر ابن القاسم، قال البخاري: حديثه موضوع. وهذا المتن ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من طريق صالح بن صهيب به.

(٩) التقریب، ص ٣٢٤.

(١٠) الطبقات الكبرى: (٢٤٥/٥).

(١١) الثقات: (١٩٤/٣)، (٣٥٦/٤)، (٣٨٤)، (١٥٥/٥).

وقد ذكر أبو عبدالله ابن منده له ثمانية أولاد، وكأنه جمعهم من خلال الروايات بصرف النظر عن صحتها!

قال: "صهيب بن سنان أبو يحيى مولى ابن جدعان التيمي، وهو ابن سنان بن عبد عمرو ابن طفيل بن عامر بن جندلة بن سعد بن خزيمه بن كعب بن سعد بن النمر بن قاسط، كناه النبي ﷺ أبا يحيى، وشهد بدرًا، وتوفي في سنة ثمان وثلاثين، وهو ابن سبعين سنة، وكان يخضب بالحناء، روى عنه عبدالله بن عمر، وجابر بن عبدالله، ومن ولده: حمزة، وصيفي، وسعد، وعثمان، وعباد، وحبيب، وصالح، ومحمد" (١٢).

وتبعه على ذلك الحافظ ابن عساكر، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر (١٣). قلت: فإن ثبت أن لصهيب ولداً اسمه ((صالح)) فيكون مجهول الحال، كما قال ابن حجر؛ لأن عينه تكون معروفة حينئذ، ولكن صالحاً هذا لا يُعرف إلا من خلال هذه الرواية، وهي باطلة منكراً! ولم يذكره أهل النسب في كتبهم. **المطلب الثاني: من أثبت وجود "حزام بن حكيم بن حزام" من أهل العلم** أثبت وجوده كثير من العلماء مُعتمدين على بعض الروايات التي جاءت فيها تسميته، ومن هؤلاء:

#### ١- أبو حاتم الرازي وابنه عبدالرحمن

قال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: "حزام بن حكيم بن حزام المديني: روى عن أبيه حكيم بن حزام، روى عنه زيد بن ربيع، سمعت أبي يقول ذلك" (١٤)، وذكر في

(١٢) تاريخ دمشق: (٢٤/٢١٧).

(١٣) المصدر السابق: (٢٤/٢٠٩)، وسير أعلام النبلاء: (٢/١٨)، والإصابة: (٣/٤٥١).

(١٤) الجرح والتعديل: (٣/٢٩٨).

ترجمة «زيد بن رُفيع»، فقال: "زيد بن رُفيع، جزري، روى عن أبي عبيدة بن عبد الله وحزام بن حكيم ابن حزام" (١٥).

## ٢- ابن أبي خَيْثَمَة

قال ابنُ أبي خَيْثَمَة: "وَمِنْ وَلَدِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ: هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ: أدرك النبي ﷺ، وخالد بن حكيم، وحزام بن حكيم".

ثم قال: "وأما حزام بن حكيم بن حزام، فحدَّثنا ابنُ الأَصْبَهَانِيّ وفُضَيْلُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، وهذا لفظ ابنِ الأَصْبَهَانِيّ؛ قالوا: أخبرنا أبو الأحوص، عن عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عن عطاء، عن حزام بن حكيم، قال: قال حكيم بن حزام: ((ابتنعتُ طعاماً من طعامِ الصَّدَقَةِ، فربحتُ فيه قبل أن أقبضهُ، فأردتُ أن أبيعهُ؛ فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فسألته، فقال: لا تبعهُ حتَّى تقبضهُ)).

وقال فُضَيْلُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: عن حزام بن حكيم، عن أبيهِ؛ قال: اشتريتُ طعاماً.

ورَوَى عن حزام بن حكيم هذا: زَيْدُ بْنُ رُفَيْعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الرَّقِّيّ، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عن يَزِيدَ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عن زَيْدِ بْنِ رُفَيْعٍ، عن حزام بن حكيم، عن أبيهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ النِّسَاءَ بِالصَّدَقَةِ وَحَتَّهْمَ عَلَيْهَا، وقال: تَصَدَّقُوا، ثم ذكر الحديث (١٦).

وقال في موضع آخر: "ولحكيم بن حزام ابن آخر لم يلق النبي ﷺ"، ثم قال: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الأحوص، عن عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ،

(١٥) الجرح والتعديل: (٥٦٣/٣).

(١٦) تاريخ ابن أبي خَيْثَمَة: (٩٨٩/٢). وسيأتي تخريج هذا الحديث والحكم عليه في المطلب الرابع.

عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ حِزَامِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : اشْتَرَيْتُ طَعَامًا مِنْ طَعَامِ الصَّدَقَةِ ، فَأَرْبَحْتُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : لَا تَبْغُهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ<sup>(١٧)</sup> .

### ٣- ابن حبان

ذكره في «الثقات» ، فقال : "حزام بن حكيم بن حزام : يروي عن أبيه ، روى عنه زيد ابن ربيع الجزري وعطاء بن أبي رباح"<sup>(١٨)</sup> .

### ٤- الطبراني

ذكره في الرواة عن أبيه في «المعجم الكبير» ، فقال : "حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه" ، ثم أورد له ثلاثة أحاديث<sup>(١٩)</sup> .

### ٥- الأمير ابن ماکولا

قال في «الإكمال» : "وأما حزام - بكسر الحاء المهملة وبالنزاي - فهو حزام بن حكيم بن حزام بن خويلد ، يحدث عن أبيه حكيم بن حزام ، روى حديثه عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن ربيع عنه<sup>(٢٠)</sup> .

### ٦- الذهبي

قال في كتاب «الكاشف» : "حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه ، وعنه عطاء وزيد بن ربيع"<sup>(٢١)</sup> ، وذكره في أولاد حكيم في كتاب «السیر» أيضاً<sup>(٢٢)</sup> .

(١٧) تاريخ ابن أبي خيثمة: (٢/٦٤٠) . وسيأتي تخريج الحديث والحكم عليه في المطلب الرابع .

(١٨) كتاب الثقات: (٤/١٨٨) .

(١٩) المعجم الكبير: (٣/١٩٦) .

(٢٠) الإكمال: (٢/٤١٥) .

(٢١) الكاشف: (١/٣١٩) .

(٢٢) سير أعلام النبلاء: (٣/٤٤٤) .

## ٧- المزي

ذكر في «التحفة»: "حزام بن حكيم بن حزام الأسديُّ، عن أبيه حكيم بن حزام"، ثم ذكر له "حديث: ابتعتُ طعاماً من طعام الصدقة، فربحت فيه قبل أن أقبضه، فأتيت رسول الله ﷺ، فذكرتُ ذلك له، فقال: لا تبعه حتى تستوفيه، (س) في البيوع عن سليمان بن منصور، عن أبي الأحوص، عن عبدالعزيز بن ربيع، عن عطاء بن رباح، عنه به. رواه ابن جريج [س (اليوسع)]، عن عطاء، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام؛ وعن عطاء، عن صفوان بن موهب، عن عبدالله بن محمد بن صيفي، عن حكيم ابن حزام" (٢٣).

وقال في «تهذيب الكمال»: "(س) حزام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشيّ الأسديّ المدنيّ أخو هشام بن حكيم بن حزام. روى عن أبيه (س) روى عنه زيد بن ربيع الجزري، وعطاء بن أبي رباح (س) روى له النسائي حديثاً واحداً في النهي عن بيع الطعام حتى يُستوفى" (٢٤).

## ٨- ابن حجر

نقل كلام المزي في «تهذيب التهذيب» ثم قال: "قلت: وذكره ابن حبان في الثقات" (٢٥).

وقال في «التقريب»: "حزام، بكسر أوله ثم زاي، ابنُ حكيم بن حزام بن خويلد الأسديّ، بفتحيتين، القرشيّ، حجازيٌّ: مقبول، من الثالثة. (س)" (٢٦).

(٢٣) تحفة الأشراف، رقم (٣٤٢٤).

(٢٤) تهذيب الكمال: (٥/٥٨٧).

(٢٥) تهذيب التهذيب: (٢/٢١٢).

(٢٦) تقريب التهذيب: (ص ٩٧).

قلت: لم أجد للمحققين المعاصرين (كالشيخ شعيب الأرنؤوط، وحمدي السلفي، وبشار معروف، وغيرهم) ممن حققوا كتب هؤلاء العلماء الذين أشرت إليهم لم أجد لهم أي إشارة إلى وجود حزام بن حكيم أو عدمه! وهم موافقون لهم في أن حزاماً هذا روى عن أبيه.

وقال الشيخ شعيب أثناء كلامه على صحيح ابن حبان: "وحزام بن حكيم لم يوثقه غير المؤلف" <sup>(٢٧)</sup>، يعني ابن حبان.

### المطلب الثالث: من أنكر وجوده من أهل العلم

أنكر مصعب الزبيري نسبة العرب أن يكون لحكيم بن حزام ولد اسمه "حزام". قال البخاري في «التاريخ الكبير»: "حزام بن حكيم بن حزام: أنكر مصعب أن يكون لحكيم ابن يقال له حزام" <sup>(٢٨)</sup>.

قلت: ترجمه البخاري ليبيّن أنه ليس له وجود، واحتج بما قاله مصعب، ولم يذكر في ترجمته إلا ما سبق، ولا يفهم من ترجمة البخاري له أنه يثبت وجوده.

وذكر الخطيب في «التلخيص» عن ابن الغلابي قال: "وأنكر الزبيري حزام بن حكيم بن حزام هو وغيره من علماء بني أسد أشد الإنكار، وقالوا: لم يكن لحكيم ابن يقال له حزام، صغير ولا كبير!" <sup>(٢٩)</sup>.

وذكر الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» قال: "حزام بن حكيم بن حزام، يحدث عن أبيه حكيم بن حزام. روى حديثه عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن رُفيع عن حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه أن النبي ﷺ قال: ((يا معشر النساء تصدقن)). وروى أبو الأحوص سلام بن سليم، عن عبدالعزيز بن رُفيع، عن

(٢٧) صحيح ابن حبان: (٥٢١/١٦).

(٢٨) التاريخ الكبير: (١١٦/٣).

(٢٩) التلخيص: (٤٠٣/١).



عطاء، عن حزام بن حكيم، عن أبيه في البيوع. وقال مصعب الزبيري: لم يكن لحكيم بن حزام ابن يُقال له: حزام<sup>(٣٠)</sup>.

قلت: فكأن رأيَه عدم وجوده لنقله لكلام مصعب، وكذا فعل مغلطاي في «إكمالِه» فإنه قال: "خرج الحاكم حديثه في «صحيحه»، وذكره ابن حبان في «جملة الثقات». وذكر الخطيب في كتاب «التلخيص»: أنكره الزبيري وغيره من علماء بني أسد أشد الإنكار، وقالو: لم يكن لحكيم ابن صغير ولا كبير يقال له: حزام<sup>(٣١)</sup>.

قلت: لم يذكر أصحاب كتب الأنساب والطبقات، ومن صنّف في الصحابة حزام بن حكيم هذا! بل ذكر ابن السكن في ترجمة «حكيم بن حزام» قال: "كان له من الولد: خالد وهشام ويحيى أسلموا". وقال الطبراني: "كان لحكيم من الولد: عبدالله وخالد ويحيى وهشام، أدركوا كلهم النبي ﷺ وأسلموا يوم الفتح<sup>(٣٢)</sup>".

ولم يذكره أصحاب كتب الإخوة والأخوات، وإنما ذكروا: "هشام بن حكيم بن حزام، وخالد بن حكيم بن حزام".

وحَكِيمُ بن حَزَامِ بن خُوَيْلِدِ بن أَسَدِ بن عبد العُزَّى بن قُصَيِّ بن كِلَابِ يُكْنَى أَبَا خَالِدٍ، وَأُمُّهُ صفية بنتُ زُهَيْرِ بن الحارثِ بن أَسَدٍ، وَأُمُّهَا سَلْمَى بنتُ عبد مَنَافِ بن عبد الدَّارِ، وإِسْلَامُهُ يومَ الفَتْحِ، وكانَ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ أَعْطَاهُ النبي ﷺ مائةَ بَعِيرٍ من غَنَائِمِ حُنَيْنٍ، مات سنة أربع وخمسين، وهو ابن مائة وعشرين سنة، عاشَ في الجَاهِلِيَّةِ سِتِّينَ، وفي الإِسْلَامِ سِتِّينَ، ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة، ومات بالمدينة<sup>(٣٣)</sup>.

(٣٠) المؤلف والمختلف: (٥٧٦/٢). وسيأتي الكلام على هذا الحديث في المطلب الرابع.

(٣١) إكمال تهذيب الكمال: (٤٨/٤).

(٣٢) الإصابة في تمييز الصحابة: (٢٣٠/٢).

(٣٣) انظر: المستدرک للحاکم: (٥٤٩/٣)، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم: (٤١٩/١).

قال الواقدي: "وشهد حكيم بن حزام مع أبيه الفجار، وقتل أبوه حزام بن خويلد في الفجار الأخير، وكان حكيم يكنى أبا خالد، وكان له من الولد: عبدالله وخالد ويحيى وهشام، وأمهم زينب بنت العوام بن خويلد بن عبد العزى بن قصي، ويقال: بل أم هشام بن حكيم مليكة بنت مالك بن سعد من بني الحارث بن فهر، وقد أدرك ولد حكيم بن حزام كلهم النبي ﷺ، وأسلموا يوم الفتح، وصحبوا رسول الله ﷺ، وكان حكيم بن حزام فيما ذكر قد بلغ عشرين ومائة سنة"<sup>(٣٤)</sup>.

وقال ابن حبان في ترجمة حكيم: "وله أولاد ثلاثة: هشام وخالد وعبدالله بنو حكيم"<sup>(٣٥)</sup>.

قلت: فيها هم أهل النسب والطبقات، لم يذكروا لحكيم ولداً اسمه حزام، وإنما اتفقوا على أن له ثلاثة أولاد: "خالد وهشام وعبدالله"، وزاد الواقدي: "يحيى". ومصعب الزبيري من أعلم الناس بالأنساب، فقلوله هو وعلماء بني أسد المعتمد في هذه المسألة، فلا وجود لهذا الابن أبداً، وإنما أثبتته بعض أهل العلم؛ لأنه جاء في بعض الروايات هكذا، وسيأتي في المطلب الآتي الكلام على هذه الروايات.

#### المطلب الرابع: الأحاديث التي رويت لحزام بن حكيم بن حزام،

##### ودراستها والحكم عليها

رُويت بعض الأحاديث جاء فيها ذكر حزام بن حكيم، وهي عمدة من أثبت وجوده:

(٣٤) المستدرک: (٣/٥٤٩-٥٥٠).

(٣٥) الثقات: (٣/٧١).

الحديث الأول: ما رواه أبو الأحوص سَلَامُ بن سُلَيْمٍ الحنفيّ، عن عبد العزيز بن رُفَيْعٍ، عن عطاء بن أبي رباح، عن حزام بن حكيم، قال: قال حَكِيمُ بن حزام: ((ابْتَعْتُ طَعَامًا مِنْ طَعَامِ الصَّدَقَةِ فَرَبِحْتُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ))<sup>(٣٦)</sup>.

قلت: هذا الحديث مداره على أبي الأحوص، وجاء في بعض الروايات: "عن حزام بن حكيم، قال: قال لي حكيم"، وفي بعضها: "عن حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه"، وفي رواية أخرى: "عن حزام بن حكيم بن حزام، يعني: عن حكيم بن حزام".

وهذا الإسناد لا يصحّ، وأصله عن عطاء عن حكيم بن حزام، ليس فيه "حزام بن حكيم"!

فقد رواه جرير بن عبد الحميد عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء ابن أبي رباح، عن حكيم بن حزام، قال: اشتريت طعاماً من طعام الصدقة الحديث<sup>(٣٧)</sup>.  
وتابع عبد العزيز عليه - كما رواه عنه جرير - : خالد الحذاء: فرواه خالد عن عطاء بن أبي رباح عن حكيم بن حزام قال: كنت أشتري الطعام وأبيعه، فنهاني النبي ﷺ أن أبيع ما ليس عندي<sup>(٣٨)</sup>.

(٣٦) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٦/٤) عن أبي الأحوص به، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٧/٤) عن سليمان بن منصور، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٧/٣) من طريق مسدد وعثمان بن أبي شيبة، وابن حبان في «صحيحه» (٣٦١/١١) من طريق منصور بن أبي مزاحم، كلهم عن أبي الأحوص، به.

(٣٧) أخرجه المحاملي في «أماله» (ص ٢٩٤).

(٣٨) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٠٤/٣).

فتبين أن أبا الأحوص أخطأ فيه ، والمحفوظ عن عطاء بهذا الإسناد دون ذكر "حزام". وكان الوهم دخل على أبي الأحوص بأنه انقلب عليه اسم «حكيم بن حزام»، فأصبح عنده: «حزام بن حكيم» وحكيم معروف أنه صحابي، فأصبح الإسناد: «حزام بن حكيم قال: قال حكيم بن حزام» ويؤكد هذا القلب أنه جاء في رواية «حزام بن حكيم» فقال أبو الأحوص بعدها: «يعني عن حكيم بن حزام»، وما جاء في الروايات الأخرى: «قال لي حكيم» و«حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه»، إنما هو خطأ نشأ عن هذا القلب.

وأبو الأحوص وإن كان ثقة إلا أن رواية جرير مقدمة على روايته.

قال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "شريك وأبو عوانة وجرير بن عبد الحميد كلهم أحب إلي من أبي الأحوص" (٣٩).

وكان النسائي من خلال تخريجه أراد التنبيه إلى هذا الخطأ في هذا الإسناد، فإنه أخرج الحديث في «سننه الكبرى» (٤٠) من طريق ابن جريج، قال: أخبرني عطاء، عن صفوان بن موهب: أنه أخبره عن عبدالله بن محمد بن صيفي، عن حكيم بن حزام. ثم أخرجه أيضاً من طريق ابن جريج، قال: وأخبرني عطاء، عن عبدالله بن عصمة الجشمي، عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ.

ثم أخرج حديث أبي الأحوص.

فذكر النسائي الخلاف على عطاء في هذا الحديث، ويبدو أن عطاء كان يضطرب فيه! والحديث رواه أيضاً يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن

(٣٩) الجرح والتعديل: (٢٥٩/٤).

(٤٠) السنن الكبرى: (٣٦-٣٧/٤).

حكيم، وروي من طرق كثيرة عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام دون واسطة<sup>(٤١)</sup>.

وعبدالله بن محمد بن صيفي المخزومي هو والد يحيى الذي روى له الجماعة، ولا يوجد لعبدالله إلا هذا الحديث، فإن كان هذا الإسناد محفوظاً فهو لا بأس به، وقد يكون عبدالله هذا هو ابن عصمة؛ لأن الحديث مشهور عنه، فيكون عطاء اضطرب فيه! وقد ذكروا أن صفوان بن موهب الراوي، عن عبدالله بن محمد بن صيفي يروي أيضاً عن عبدالله بن عصمة<sup>(٤٢)</sup>، فإله أعلم.

وكذلك عبدالله بن عصمة، فإنه ليس له إلا هذا الحديث، وقد وثقه بعضهم، وجهله آخرون<sup>(٤٣)</sup>، والصواب أنه ثقة، وقد خلط بعضهم بينه وبين عبدالله بن عصمة النصيبّي الضعيف!

(٤١) انظر: المعجم الكبير: (١٩٤/٣-١٩٦)، وجامع الترمذي: (٥٣٤/٣).

(٤٢) ذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٧/٤): "صفوان بن موهب: سمع مسلم بن عقيل. روى عنه عمرو بن دينار وعطاء. يروي عن عبدالله بن محمد بن صيفي".

قلت: بناءً على مذهب الإمام البخاري في السماع فإنه أثبت أن صفوان سمع من مسلم بن عقيل، ولم يثبت أنه سمع عبدالله بن محمد بن صيفي، ولهذا أخر هذا القول في نهاية الترجمة، وقال: "يروي عن عبدالله"، ولو كان سماعه منه ثابتاً لذكره مع مسلم بن عقيل.

قال أبو حاتم الرازي: "صفوان بن موهب، مكّي: روى عن مسلم بن عقيل وعبدالله بن عصمة الجشمي، روى عنه عمرو بن دينار" (الجرح والتعديل: ٤٢٣/٤).

قلت: فلم يذكر أبو حاتم أن صفوان روى عن عبدالله بن محمد بن صيفي، ولكنه ذكر أنه يروي عن عبدالله بن عصمة.

(٤٣) قال الذهبي في «الميزان» (١٤٦/٤): "لا يُعرف". وقال في «الكاشف» (٥٧٤/١): "ثقة".

ورواه ابن حبان في «صحيحه» من طريق همام بن يحيى، قال: حدثنا ابن أبي كثير أن يعلى بن حكيم حدثه: أن يوسف بن ماهك حدثه: أن عبدالله بن عصمة حدثه: أن حكيم بن حزام حدثه قال... الحديث.

قال ابن حبان: "هذا الخبر مشهور عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام، ليس فيه ذكر عبدالله بن عصمة، وهذا خبر غريب" (٤٤).

قال عبدالحق الإشبيلي في «أحكامه»: "وقد رواه قاسم بن أصبغ في «كتابه» عن همام، قال: حدثنا يحيى أن يعلى بن حكيم حدثه: أن يوسف حدثه: أن حكيم بن حزام حدثه فذكره، هكذا ذكر يعلى سماع يوسف بن ماهك من حكيم بن حزام، وهشام الدستوائي يرويه عن يحيى، فدخل بين يوسف وحكيم: عبدالله بن عصمة، وكذلك هو بينهما في غير حديث، وعبدالله بن عصمة ضعيف جداً".

وقال ابن القطان الفاسي في «كتابه»: "هكذا رواه قاسم بن أصبغ، وأنا أخاف أن يكون سقط من الإسناد ابن عصمة، ورواية الدارقطني تبين ذلك، قال: وذكر ابن حزم في كتابه رواية قاسم بن أصبغ، وقال: إن يعلى بن حكيم ثقة، وقد ذكر سماع يوسف من حكيم فيصير سماع يوسف من ابن عصمة عن حكيم لغواً؛ لأنه إذا سمعه من حكيم فلا يضره أن يسمعه من غير حكيم عن حكيم".

وقال صاحب «التتقيق»: "قال ابن حزم: عبدالله بن عصمة مجهول، وصحح الحديث من رواية يوسف نفسه عن حكيم؛ لأنه صرح في رواية قاسم بن أصبغ بسماعه منه، والصحيح أن بين يوسف وحكيم عبدالله بن عصمة، وهو الجشمي حجازي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عبدالحق في أحكامه بعد ذكره هذا الحديث عبدالله بن عصمة ضعيف جداً، وتبعه على ذلك ابن القطان وكلاهما مخطئ

في ذلك ، وقد اشتبه عليهما عبدالله بن عصمة هذا بالنصيبي أو غيره ممن يسمى عبدالله بن عصمة<sup>(٤٥)</sup>.

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير»: "وزعم عبد الحق أن عبدالله بن عصمة ضعيف جداً ، ولم يتعقبه ابن القطان ، بل نقل عن ابن حزم أنه قال: "هو مجهول" ، وهو جرح مردود فقد روى عنه ثلاثة ، واحتج به النسائي<sup>(٤٦)</sup>.

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار»: "وما أعلم لعبد الله بن عصمة جرحه إلا أنه لم يرو عنه إلا رجل واحد ، فهو مجهول عندهم ! إلا أنني أقول: إن كان معروفاً بالثقة والأمانة والعدالة ، فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد<sup>(٤٧)</sup>.

وقد روى الحديث البيهقي في «سننه» بالواسطة بين يوسف وحكيم ، ثم قال: "هذا إسناد حسن متصل"<sup>(٤٨)</sup>.

وتعقبه ابن التركماني في «الجواهر النقي» فقال: "قلت: كيف يكون حسناً وابن عصمة متروك ، كذا قال صاحب المحلى ، وفي الأحكام لعبدالحق: ضعيف".

قلت: ما قاله البيهقي هو الصواب ، وأخطأ ابن التركماني باتباعه ابن حزم وعبدالحق ؛ لأنهما خلطا بين عبدالله بن عصمة الجشمي الثقة ، وبين الآخر النصيبي الضعيف.

وأما ما ذهب إليه ابن حبان ، ومن قبله الترمذي بتصحيح إسناد يوسف عن حكيم دون واسطة ، ففيه نظر! فلا يعلم أن يوسف سمع من حكيم ، وهو يرويه عنه

(٤٥) نقل هذا كله عنهم الزيلعي في «نصب الراية»: (٣٢/٤).

(٤٦) التلخيص الحبير: (٥/٣).

(٤٧) الاستذكار: (٣٧٥/٦).

(٤٨) السنن الكبرى: (٣١٣/٥).

بواسطة عبدالله بن عصمة ، وقد أنكر الإمام أحمد سماع يوسف من حكيم وقال :  
"مرسل"<sup>(٤٩)</sup>.

والأشبه أن يوسف سمعه من عبدالله بن عصمة ، فحدث عنه ، وكان أحياناً يرويه عن حكيم مباشرة دون واسطة عبدالله ، وهذا منه ؛ لأن الإرسال كان منتشرًا في ذلك العصر ، فكانوا يحدثون مباشرة دون ذكر الواسطة ؛ لعدم وجود الكذب ، وكيفما كان الأمر فالحديث حسنٌ إن شاء الله تعالى ، وهو مشهور عن حكيم بن حزام ، ولكن لا يوجد له ابن اسمه "حزام" يرويه عنه.

**الحديث الثاني:** ما رواه عبيد الله بن عمرو ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن زيد بن رُفيع ، عن حزام بن حكيم بن حزام ، عن أبيه قال : ((خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ النِّسَاءَ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَوَعظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَالطَّاعَةِ لِأَزْوَاجِهِنَّ ، وَأَنْ يَتَصَدَّقْنَ ، وَقَالَ : وَإِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ - وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ - وَجُلُّكُمْ حَطَبُ جَهَنَّمَ ، فَفَرَّقَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : لِأَنَّكُمْ تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ ، وَتُسَوِّقْنَ الْخَيْرَ))<sup>(٥٠)</sup>.

قلت : هكذا رواه زيد بن أبي أنيسة ، وخالفه معمر بن راشد فرواه عن زيد بن رُفيع عن حزام بن معاوية ، عن النبي ﷺ مرسلًا ، كما نبّه إليه الإمام البخاري حيث

(٤٩) جامع التحصيل: (ص ٣٠٥).

(٥٠) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١٣/٨) و (٥٢٠/١٦) من طريق عبدالله بن جعفر وعبيد بن جناد الحلبي - مفرقًا- ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٦/٣) من طريق عُبيد بن جناد الحلبي، كلاهما (ابن جعفر وعبيد) عن عبيد الله بن عمرو، به (بنحوه).

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣١٤/٤) وقال: "رواه الطبراني، وفيه زيد بن رُفيع، وهو ضعيف"، ثم أورده في (٣٩٤/١٠) وقال: "رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات!!"



قال في باب: من اسمه «حَرَام»: "حَرَام بن معاوية عن النبي ﷺ، مرسل، قاله مَعمر عن زيد بن ربيع" (٥١).

وتبعه أبو حاتم الرازي. قال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: "حرام بن معاوية، روى عن النبي ﷺ، مرسل، روى عن عمر كلامه، روى معمر عن زيد بن ربيع عنه، وروى عبيدالله بن عمرو عن زيد بن ربيع، فقال: عن حزام بن حكيم بن حزام، سمعت أبي يقول ذلك" (٥٢).

قلت: كذا في المطبوع! سقط منه: "زيد بن أبي أنيسة"! والصواب أنه مرسل، وقد أخطأ فيه زيد بن أبي أنيسة، وهو ثقة، ولكن في حديثه بعض النكارة، كما قال الإمام أحمد (٥٣).

---

(٥١) التاريخ الكبير: (١٠٢/٣).

وقد تبه الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٣/٧) إلى وهم لزيد بن أبي أنيسة من هذا النوع أيضاً، فروى عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن ربيع عن علقمة بن يزيد، قال: "كتب إلينا عمر بن الخطاب: أدبوا الخيل ولا يجاورنكم الخنازير"، وخالفه معمر، فرواه عن زيد بن ربيع عن حرام بن معاوية قال: كتب إلينا عمر مثله، وهذا هو الصواب.

ولم يحسن أبو حاتم الرازي في التعامل مع هذا الخطأ، فإنه قال: "علقمة بن يزيد، ويقال حرام بن معاوية، قال: كتب إلينا عمر: لا يجاورنكم الخنازير. روى عنه زيد بن ربيع"، قال ابن أبي حاتم: وسألت عنه؟ فقال: "ليس بمشهور" (الجرح والتعديل: ٤٠٦/٦).

قلت: ذكر علقمة خطأ من زيد بن أبي أنيسة، فلا يحسن أن يترجم لعلقمة، ولا القول بأن زيد بن ربيع روى عنه! وقد أخطأ ابن حبان في ذكره في «الثقات» (٢١١/٥) حيث قال: "علقمة بن يزيد كتب إليه عمر بن الخطاب، روى عنه زيد بن ربيع"! فالذي كتب إليه عمر هو حرام بن معاوية كما قال البخاري، ولكن ذكره ابن حبان مرة ثانية في «الثقات» (٢١٢/٥) فقال: "علقمة بن يزيد، يروي عن عمر، روى عنه زيد بن أبي أنيسة"! فاسم علقمة هنا خطأ، فترجمه ابن حبان مرتين، وهذا ما يؤخذ عليه من توثيقه المجاهيل!

(٥٢) الجرح والتعديل: (٢٨٢/٣).

(٥٣) نقله ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٠٨/١).

وقال المروزي: وسألته - يعني أحمد - عن زيد بن أبي أنيسة، كيف هو؟ فحرّك يده، وقال: "صالح، وليس هو بذاك" (٥٤).

قلت: كأن الخطأ دخل على زيد بن أبي أنيسة أن «حرام» - بالمهملة - ظنها «حزام» - بالمعجمة - ؛ ولأن الحديث أصلاً مرسل، فظن أن حزاماً هذا هو ابن حكيم، فرواه عنه عن أبيه، أو كان عنده: «حرام بن حكيم» فظّنه «حزام بن حكيم» ؛ لأن «حرام بن حكيم» يُقال إنه هو «حرام بن معاوية»، والله أعلم.

وهذا يقودنا إلى التحقيق في «حرام بن معاوية» هل هو نفسه «حرام بن حكيم»؟ ذهب البخاري إلى التفريق بينهما، فترجم في «تاريخه»: "حرام بن حكيم الدمشقي: عن عمّه عبدالله بن سعد، ومحمود بن ربيعة، وأبي هريرة، روى عنه: العلاء بن الحارث، وزيد بن واقد، وعبدالله بن العلاء".

ثمّ ترجم: "حرام بن معاوية عن النبي ﷺ مرسل، قاله معمر عن زيد بن ربيع" (٥٥).

وتبعه في ذلك أبو حاتم الرازي وابنه (٥٦).

وكذلك فعل ابن حبان، فإنه ترجم في «الثقات»: "حرام بن حكيم الدمشقي: يروي عن أبي هريرة. روى عنه: زيد بن واقد، والعلاء بن الحارث" (٥٧).

(٥٤) العلل ومعرفة الرجال: (ص ٦٥).

وقد صحح هذا الحديث الشيخ شعيب، أثناء تحقيقه لصحيح ابن حبان (٥٢٠/١٦) فقال: "حديث صحيح. زيد بن ربيع مختلف فيه، قال أحمد: ما به بأس، وقال أبو داود: جزري ثقة... وضعفه الدارقطني، وقال النسائي: ليس بالقوي".

قلت: هذا الإسناد الذي عند ابن حبان ليس بصحيح! والمشكلة ليست في زيد بن ربيع.

(٥٥) التاريخ الكبير: (١٠١/٣-١٠٢).

(٥٦) الجرح والتعديل: (٢٨٢/٣).

(٥٧) الثقات: (١٨٥/٤).

ثمّ ترجم: "حرام بن معاوية: يروي المراسيل، روى عنه زيد بن ربيع".  
وكذلك فعل الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»، والعسكري في «تصحيفات المحدثين»<sup>(٥٨)</sup>.

وَمَنْ جعلهما واحداً، الإمام الخطيب في «الموضح»، وهَمَّ من فرّق بينهما، فنقل تراجم البخاري، ثم قال: "وقد وهم البخاري في فصله بين حرام بن حكيم، وحرام بن معاوية؛ لأنه رجلٌ واحدٌ يختلف على معاوية بن صالح في اسم أبيه، وكان معاوية يروي حديثه عن العلاء بن الحارث عنه، عن عمّه عبدالله بن سعد، وقيل: إنه يرسل الرواية عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد ذكر أبو الحسن الدارقطني في كتاب «المؤتلف والمختلف» هذا الرجل، كما ذكره البخاري، وأظنه اعتمد على قوله، ونقله من تاريخه، والله أعلم"<sup>(٥٩)</sup>.

وتبعه في ذلك ابن ماكولا في «تهذيب مُستمر الأوهام»<sup>(٦٠)</sup>.  
وإلى هذا - أيضاً - ذهب المزي في «تهذيب الكمال»، فنقل كلام الخطيب، ثم قال: "ثم روى له - أي الخطيب - أحاديث سُمي في بعضها حرام بن حكيم، وفي بعضها حرام بن معاوية، وفي بعضها مرة هكذا ومرة هكذا"<sup>(٦١)</sup>.  
وأما ابن حجر، فقد تردد فيه في بعض كتبه، ثم جزم في «التقريب» بأنهما واحد.

قال في «الإصابة»: "حرام بن معاوية الأنصاري، وقيل العنسي نزيل دمشق: أرسل حديثاً، فذكره عبدان في «الصحابة»! قال ابن أبي حاتم والبخاري والدارقطني

(٥٨) تصحيفات المحدثين: (٥٦٠/٢).

(٥٩) موضح أوهام الجمع والتفريق: (١٠٩/١).

(٦٠) تهذيب مُستمر الأوهام: (ص ١٨١).

(٦١) تهذيب الكمال: (٥١٧/٥).

وابن حبان: أحاديثه مراسيل، يروي عنه زيد بن ربيع، وزعم الخطيب أن حرام بن معاوية هذا هو حرام بن حكيم الذي روى عن عمّه عبد الله بن سعد، وأخرج حديثه أصحاب «السنن»، وقد فرق بينهما البخاري والدارقطني والعسكري وغيرهم، وعلى كلّ حال فهو تابعي<sup>(٦٢)</sup>.

وقال في «تهذيب التهذيب» بعد أن نقل كلام المزي والخطيب: "قلت: وقد تبع البخاريّ ابنُ أبي حاتم وابن مأكولا وأبو أحمد العسكري وغيرهم، وفي «الثقات» لابن حبان: حرام بن حكيم المذكور في التابعين، وذكر أبو موسى المديني حرام بن معاوية في «الصحابة»، وأورد له حديثه المرسل، ونقل بعض الحفاظ<sup>(٦٣)</sup> عن الدارقطني أنه وثّق حرام بن حكيم، وقد ضعفه ابن حزم في «المحلّى» بغير مستند! وقال عبدالحق عقب حديثه: "لا يصح هذا"، وقال في موضع آخر: "حرام ضعيف"، فكأنه تبع ابن حزم، وأنكر عليه ذلك ابن القطان الفاسي فقال: "بل مجهول الحال"، وليس كما قالوا، بل ثقة كما قال العجلي وغيره<sup>(٦٤)</sup>.

وقال في «التقريب»: "حَرَام، بمهملتين مفتوحتين، ابن حكيم بن خالد بن سعد الأنصاريّ، ويُقال: العنسي، بالنون، الدمشقيّ، وهو حرام بن معاوية، كان معاوية بن صالح يقوله على الوجهين، ووهم من جعلهما اثنين، وهو ثقة من الثالثة"<sup>(٦٥)</sup>.

قلت: الخلاف نتج من الاختلاف في تسميته في رواية معاوية بن صالح، فإنه اختلف عليه! فروى محمد بن إسماعيل بن عُلية، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن

(٦٢) الإصابة في تمييز الصحابة: (٢٠٨/٢).

(٦٣) ذكر مُعْلَطَاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢٠/٤) أن الذي نقل هذا عن الدارقطني هو: الغساني في كلامه على «سننه».

(٦٤) تهذيب التهذيب: (١٩٥/٢).

(٦٥) تقريب التهذيب: (ص ٩٥).

معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن حرام بن معاوية، عن عمّه عبدالله بن سعد، قال: سألت النبي ﷺ عن مؤكلة الحائض؟ فقال: ((واكلها)).

كذا رواه بNDAR والفضل بن موسى البصري عن ابن مهدي.

وخالفهم القواريري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فرووه عن ابن مهدي، وقالوا: حرام بن حكيم، وكذلك قال عبدالله بن وهب وعبدالله بن صالح المصريان عن معاوية بن صالح، وكذلك رواه الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث<sup>(٦٦)</sup>.

وقد روى أحمد الحديث المختلف فيه في «المسند» عن ابن مهدي بالإسناد نفسه، فقال مرة: «حرام بن حكيم»، ومرة: «حرام بن معاوية»<sup>(٦٧)</sup>.

قلت: اضطرب معاوية بن صالح في تسمية حرام، فكان يسميه مرة: «حرام بن حكيم»، ومرة: «حرام بن معاوية»! ولا يمكن اعتماده في جعلهما واحداً! بل إن ابن مهدي راوي هذا الحديث، كان يقول فيمن اسمه حرام بن معاوية: "هو وهم"<sup>(٦٨)</sup>، أي من سماه حرام بن معاوية، فقد وهم فيه، والصواب أنه: «حرام بن حكيم»، ولو كان ابن حكيم يعرف بابن معاوية، لما خفي ذلك على أهل الشام، فإنهم رروا حديثه، وحديثه عندهم، ولم يسمه أحد منهم بحرام بن معاوية، وهم مجمعون على

(٦٦) روى أحاديثهم ابن عساكر في «تاريخه»: (٤٩/٢٩).

(٦٧) مسند أحمد: (٣٤٢/٤).

(٦٨) انظر: «تاريخ دمشق» (٣٠٧/١٢). وقد نقل مغلطاي في «الإكمال» (٢١/٤): "قال أبو القاسم: والذي قاله ابن مهدي وهم!"

قلت: أبو القاسم ابن عساكر لم يوهم ابن مهدي، وإنما قال ابن عساكر: "وقال ابن مهدي فيمن اسمه حرام بن معاوية هو وهم"، فلا أدري هل هناك خطأ في النسخة المطبوعة من إكمال مغلطاي أم لا! وهي نسخة سقيمة جداً، وتحققها سيء، والله المستعان.

اسمه ونسبه، فالوهم من معاوية بن صالح، ولا يُعتمد عليه في جعلهما واحداً، ومعاوية فيه كلام.

قال ابن عدي فيه في «الكامل»: "ما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات!"<sup>(٦٩)</sup>.

وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"<sup>(٧٠)</sup>.

قلت: وهذا من إفراداته وأوهامه.

ومما يؤيد أن معاوية بن صالح وَهَم فيه أن الهيثم بن حميد، روى هذا الحديث عن العلاء بن الحارث فسمى أبا حرام حكيماً، كما أخرجه الخطيب من طريق أبي داود، عن هارون بن محمد بن بكار، عن مروان بن محمد، عن الهيثم بن حميد، قال: حدثنا العلاء ابن الحارث، عن حرام بن حكيم، عن عمه أنه سأل رسول الله ﷺ ما يحلّ لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: ((لك ما فوق الإزار)) وذكر مؤاكلة الحائض أيضاً، وساق الحديث<sup>(٧١)</sup>.

والصواب أنهما اثنان، كما ذهب إليه البخاري ومن تبعه.

أما حرام بن حكيم الدمشقي:

(٦٩) الكامل في الضعفاء: (٤٠٦/٦).

(٧٠) تقريب التهذيب: (ص ٤٧٠).

(٧١) موضح أوهام الجمع والتفريق: (١١٢/١). والغريب أن الخطيب روى هذه الرواية، وأصرّ على أنهما واحداً! وبعض المحققين المعاصرين لم ينتبهوا إلى هذا الخلاف في تسمية حرام! فأتناء كلام محقق كتاب «الآحاد والمثاني» د. باسم الجوابرة على هذا الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم (١٤٥/٢) من طريق معاوية بن صالح، أثبت المحقق في الأصل: «حرام بن حكيم» ثم خرّج الحديث في الهامش ثم قال: "جاء في الأصل معاوية - يعني حرام بن معاوية- والتصويب من المصادر السابقة". فكان الشيخ يرى أن ما في الأصل خطأ، وليس كذلك، ولم ينتبه للخلاف على معاوية بن صالح في تسميته!

فقال عبدالرحمن بن إبراهيم - دُحيم - ، وأحمد بن عبدالله العجلي :

"ثقة" (٧٢) .

وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»<sup>(٧٣)</sup> بعد أن ذكر له حديثاً : "قال أبو محمد عبدالحق : "لا يصح هذا" ، وعليه مؤاخذه في ذلك ؛ فإنه يقبل رواية المستور ، وحرام قد وثق ، وحدّث عنه زيد بن واقد ، وعبدالله بن العلاء أيضاً ، وروى أيضاً عن أبي هريرة ، فحديثه مع غرابته يقتضي أن يكون حسناً".

وأما حرام بن معاوية ، فله بعض المراسيل ، وحديثه يدلّ على صدقه ، وهو لا بأس به إن شاء الله تعالى.

**الحديث الثالث:** ما رواه عُثْمَانُ بن عبدالرحمن الطرائفيّ ، عن صَدَقَةَ ، عن زَيْدِ بن وَاقِدٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بن الْحَارِثِ ، عن حَزَامِ بن حَكِيمِ بن حَزَامٍ ، عن أبيه ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قال : ((إِنَّكُمْ قَدْ أَصَبَحْتُمْ فِي زَمَانٍ ، كَثِيرٍ فَقَهَاؤُهُ ، قَلِيلٍ خُطْبَاؤُهُ ، كَثِيرٍ مُعْطَوْهُ ، قَلِيلٍ سُؤْلُهُ ، الْعَمَلُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْعِلْمِ . وَسَيَأْتِي زَمَانٌ : قَلِيلٌ فَقَهَاؤُهُ ، كَثِيرٌ خُطْبَاؤُهُ ، كَثِيرٌ سُؤْلُهُ ، قَلِيلٌ مُعْطَوْهُ ، الْعِلْمُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ))<sup>(٧٤)</sup> .

(٧٢) انظر: تهذيب الكمال: (٥١٧/٥). قال العجلي في «معرفة الثقات» (ص ٢٩٠): "حرام بن حكيم:

مصريّ تابعي ثقة". فتعقبه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٠٧/١٢) وقال: "كذا قال! وهو دمشقي، لا مصري".

قلت: يبدو أن الوهم وقع للعجلي بسبب أنه وقع له حديث حرام عند المصريين، فظن أنه مصري، والله أعلم.

(٧٣) ميزان الاعتدال: (٢٠٩/٢).

(٧٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٧/٣) عن الْحُسَيْنِ بن إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيّ عن عَمْرُو بن هِشَامٍ أَبِي

أُمَيَّةَ الْحَرَّانِيّ عن عُثْمَانَ بن عبدالرحمن، به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» وقال: "رواه الطبراني في الكبير، وفيه عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، وهو ثقة إلا أنه قيل فيه يروي عن الضعفاء، وهذا من روايته عن صدقة بن خالد، وهو من رجال الصحيح" (٧٥).

قلت: هذا حديث باطل بهذا الإسناد! لم يحدث به العلاء بن الحارث، عن حزام بن حكيم! وإنما يروى هذا الحديث من طريق حرام بن حكيم - كما سيأتي إن شاء الله -، فقلب إلى حزام بن حكيم، وجعل "عن أبيه حكيم"!!

وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي الحراني، ضعفه البخاري، وكذّبه ابنُ ثُمير، ووثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: "صدوق"، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء، وقال: "يحول منه" (٧٦).

وقال ابن عدي: "وصورة عثمان بن عبد الرحمن أنه لا بأس به، كما قال أبو عروبة إلا أنه يحدث عن قوم مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين، وهو في أهل الجزيرة كبقية في أهل الشام، وبقية أيضاً يحدث عن مجهولين بعجائب، وهو في نفسه ثقة، لا بأس به صدوق، ما يقع فيه حديثه من الإنكار، فإنما يقع من جهة من يروي عنه" (٧٧).

وقال ابن حبان في «المجروحين»: "كان معلماً يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلّسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز عندي

(٧٥) مجمع الزوائد: (١٢٧/١).

(٧٦) الجرح والتعديل: (١٥٧/٦). وانظر: التاريخ الكبير للبخاري: (٢٣٨/٦).

(٧٧) الكامل: (١٧٤/٥).



الاحتجاج بروايته كلها على حال من الأحوال ؛ لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات" (٧٨).

وقد ردّ الذهبي كلام ابن حبان، فقال في «الميزان»: "والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع، وكذا أسرف فيه محمد بن عبدالله بن غير فقال: كذاب" (٧٩). قلت: عثمان الطرائفي ليس بالقوي في الحديث، وهو لا يعتمد الكذب، ومن يروي عن الضعفاء والمجاهيل المنكرات، يُعرض نفسه للتهمة! وحديثه يُكتب، ولا يُحتج به.

وإن سلّمنا أن العهدة ليست عليه في هذا الحديث، فهي على شيخه صدقة، وهو ابن عبدالله السمين، لا كما قال الهيثمي بأنه صدقة بن خالد! وصدقة السمين، منكر الحديث.

وقد أخرج الحديث الطبراني في «مسند الشاميين» عن عبدالله بن محمد بن سَعِيد بن أَبِي مَرْيَم، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ التَّنِيسِيُّ، قال: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قال: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ حَرَامِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٨٠).

وهذا الحديث تفرد به عن زيد: صدقة السمين، وهو منكر الحديث، ليس بشيء.

(٧٨) كتاب المجروحين: (٩٧/٢).

(٧٩) الميزان: (٦٠/٥).

(٨٠) مسند الشاميين: (٢٢١/٢).

ثم إن زيد بن واقد، لم يسمع من حرام بن حكيم<sup>(٨١)</sup>، وقد رُوي من طريق آخر عن الهيثم بن حميد الغساني الشامي، قال: حدثنا العلاء بن الحارث، عن حرام بن حكيم - ونسب حرام بن حكيم بن خالد بن سعد رجل من قریش - عن عمه أن رسول الله ﷺ<sup>(٨٢)</sup>.

قلت: وهذا إسناد صحيح، والعلاء بن الحارث ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: "يُعتبر حديثه من رواية الثقات عنه"<sup>(٨٣)</sup>، والهيثم بن حميد صدوق. وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث ابن مسعود ﷺ، رواه عنه جماعة من أصحابه، قال ابن مسعود ﷺ: ((إنكم في زمان كثير فقهاؤه، قليل خطباؤه، قليل سؤاله، كثير معطوه، العمل فيه قائد للهوى، وسيأتي من بعدكم زمان قليل فقهاؤه، كثير

---

(٨١) قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٠٧/٣): "زيد بن واقد، سمع مغيث بن سمي الشامي، وخالد بن عبدالله بن حسين، وبسر بن عبيد الله، وعن حرام بن حكيم والقاسم بن مخيمرة ومكحول...".

قلت: فهذا من البخاري إشارة إلى أن زيد بن واقد، روى عن حرام، ولكن لم يثبت سماعه منه.

(٨٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٤٤/٢) عن عبدالرحمن بن عمرو أبي زرة عن محمد بن عائذ الكاتب عن الهيثم، به، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» من طريق محمود بن أبي زرة عن أبيه (٢٢٥/٣٣)، وفي (٣٠٣/٥٤) من طريق عبدالرحمن بن عمر البجلي عن عبدالرحمن بن عمرو أبي زرة الدمشقي، عن محمد بن عائذ الكاتب.

(٨٣) الثقات: (٢٦٤/٧). وقد نقل الذهبي في «الميزان» (١٢١/٥) في ترجمة «العلاء بن الحارث»: "قال البخاري: منكر الحديث"، وكذا نقل في «المغني» (٤٣٩/٢)! وتبعه في ذلك صاحب «الكواكب النيرات» (ص ٦٥)، وصاحب كتاب «من زُمي بالاختلاط» (ص ٦٣).

قلت: ولعل هذا وهم من الذهبي فإن البخاري أورد في ترجمة «العلاء بن الحارث» (٥١٣/٦) أثرًا للعلاء عن مكحول عن وائلة، وأشار إلى أن العلاء بن كثير رواه عن مكحول عن وائلة فرفعه، فقال البخاري: "ولا يصح؛ لأن العلاء بن الحارث منكر الحديث". فهذا القول من البخاري في العلاء بن كثير، لا في العلاء بن الحارث كما نقله الذهبي، وقد ترجم البخاري للعلاء بن كثير في «تاريخه» (٥٢٠/٦): "العلاء بن كثير عن مكحول: منكر الحديث".

خطبائه، كثير سؤاله، قليل معطوه، الهوى فيه قائد للعمل، اعلموا أن حسن الهدي في آخر الزمان، خير من بعض العمل<sup>(٨٤)</sup>.

قلت: وهذا وإن كان موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه إلا أن له حكم الرفع، فهو يخبر عن أشياء ستحصل في المستقبل، فلا بد أن يكون سمع ذلك منه رضي الله عنه، وابن مسعود رضي الله عنه معروف بوقف كثير من الأحاديث التي سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم - كما وجدت ذلك بالاستقراء -، وكان يفعل ذلك ورعاً منه رضي الله عنه.

وله شاهد آخر عن أبي ذر رضي الله عنه: رواه الإمام أحمد في «المسند» عن مؤمل، قال: حدثنا حماد، قال: حدثنا حجاج الأسود - قال مؤمل: وكان رجلاً صالحاً<sup>(٨٥)</sup> - قال: سمعت أبا الصديق يحدث ثابتاً البناني، عن رجل، عن أبي ذر رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ((إنكم في زمانٍ علماؤه كثيرٌ، خطبائه قليلٌ، من ترك فيه عشير ما يعلم هوى - أو قال: هلك -، وسيأتي على الناس زمانٌ يقلُّ علماؤه، ويكثرُ خطبائه، من تمسك فيه بعشير ما يعلم نجا))<sup>(٨٦)</sup>.

(٨٤) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٧٥) من طريق زيد بن وهب، ومالك في «الموطأ» (ص ١٧٣) عن يحيى بن سعيد، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٣٨٢/٢) من طريق أبي الأحوص، وأبي خيثمة في كتاب «العلم» (ص ٢٧) من طريق كميل بن زياد، والحاكم في «المستدرک» (٥٢٩/٤) من طريق هزيل بن شرحبيل، خستهم (زيد، ويحيى، وأبو الأحوص، وكميل، وهزيل) عن ابن مسعود رضي الله عنه بنحوه، إلا في رواية كميل فمختصراً.

قال ابن عبد البر في «الاستدكار» (٣٦٣/٢): "هذا الحديث قد روي عن ابن مسعود من وجوه متصلة حسان متواترة. وفيه من الفقه: مدح زمانه لكثرة الفقهاء فيه، وقلة القراء، وزمانه هذا هو القرن الممدوح على لسان النبي صلى الله عليه وسلم".

(٨٥) قال الذهبي في «السير» (٧٦/٧): "حجاج الأسود القسملي، ويقال له حجاج زق العسل، وهو حجاج بن أبي زياد: حدث عن شهر بن حوشب، وأبي نضرة وجماعة، بصري صدوق، روى عنه: جعفر بن سليمان وعيسى بن يونس وروح، وكان من الصلحاء، وثقه ابن معين. مات سنة بضع وأربعين ومئة".

(٨٦) مسند أحمد: (١٥٥/٥).

قلت: رواه البخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(٨٧)</sup> عن إسحاق، قال: حدثنا المؤمل سمع حماد بن سلمة، سمع حجاج الأسود يحدث ثابتاً<sup>(٨٨)</sup> عن أبي الصديق عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: ((إنكم في زمان من ترك))، نحوه.

ورواه أيضاً عن إبراهيم بن موسى الفراء الرازي، قال: أخبرنا عيسى بن يونس - هو ابن أبي إسحاق السبيعي -، سمع الحجاج بن أبي زياد الأسود، قال: حدثني أبو نضرة أو أبو الصديق الناجي - شك الحجاج - عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

قلت: في حديث أحمد من رواية مؤمل أن الذي حدث ثابت البناني هو أبو الصديق، حدثه عن رجل عن أبي ذر رضي الله عنه، وفي رواية البخاري من طريق مؤمل أيضاً أن الذي حدث ثابتاً هو حجاج الأسود، حدثه عن أبي الصديق عن أبي ذر رضي الله عنه، ويؤيد هذه الأخيرة، رواية عيسى بن يونس، فإن الحجاج رواه عن أبي الصديق أو أبي نضرة.

---

(٨٧) التاريخ الكبير: (٣٧٤/٢).

(٨٨) حجاج لا يحدث عن ثابت، قال الذهبي في «الميزان» (١٩٩/٢): "حجاج بن الأسود عن ثابت البناني نكرة، ما روى عنه فيما أعلم سوى مستلم بن سعيد، فأني بخبر منكر عنه عن أنس رضي الله عنه في ((أن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون)) رواه البيهقي. انتهى. فتعقبه ابن حجر في «اللسان» (١٧٥/٢) فقال: "وإنما هو حجاج بن أبي زياد الأسود، يعرف بزق العسل، وهو بصري، كان ينزل القسامل، روى عن ثابت وجابر بن زيد وأبي نضرة وجماعة، وعنه جرير بن حازم وحماد بن سلمة وروح بن عباد وآخرون، قال أحمد: ثقة ورجل صالح، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: حجاج بن أبي زياد الأسود من أهل البصرة كان ينزل القسامل، روى عن أبي نضرة وجابر بن زيد، روى عنه عيسى بن يونس وجرير بن حازم، وهو الذي يحدث عنه حماد بن سلمة فيقول حدثني حجاج بن الأسود، وقال عبد الغني بن سعيد في «إيضاح الإشكال»: هو حجاج بن حجاج الباهلي لكن فرق بينهما ابن أبي حاتم وغيره".

قلت: والحديث الذي أشار إليه الذهبي رواه الحسن بن قتيبة الخزازي المدائني عن مستلم عن حجاج، والحسن بن قتيبة هالك.

ولكن في سماع أبي الصديق (ت ١٠٨هـ)، وأبي نضرة العبدي (ت ١٠٩هـ) من أبي ذر رضي الله عنه نظر! فأبو الصديق وأبو نضرة سمعا من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (ت ٦٣هـ)، ولم يدركا أبا ذر رضي الله عنه (ت ٣٢هـ)! فتكون رواية مؤمل التي فيها الرجل المبهمة أقرب للصواب، والله أعلم.

**الحديث الرابع:** ما رواه عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي عن أبي رزين الأسدي مسعود، قال: سمعت حزام بن حكيم بن حزام يقول: كان النبي ﷺ إذا خاف أن يصيب شيئاً بعينه، قال: ((اللهم بارك فيه ولا تضره))<sup>(٨٩)</sup>.

قلت: هذا حديث منكرٌ جداً! فكيف يصيب النبي ﷺ بعينه، وهو نبيٌّ وكلُّ ما يتمناه يجده إذا تمناه، فكيف يحسد غيره؟!

وعثمان كما بينت سابقاً عيب عليه روايته عن المجاهيل والهلکی، وأبو رزين هذا متهم.

وذكر التّووي الحديث في «الأذكار» وعزاه لابن السني عن سعيد بن حكيم<sup>(٩٠)</sup>، وكذا قال السيوطي في «الجامع الصغير»، والزرقاني في «شرحه»<sup>(٩١)</sup>.

وبهذا يكون الذي في مطبوع كتاب ابن السني مُحَرَّفٌ<sup>(٩٢)</sup>، تحرّف «سعيد بن حكيم» إلى «حزام بن حكيم»<sup>(٩٣)</sup>.

(٨٩) أخرجه ابنُ السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» (ص ٥٨).

(٩٠) كتاب الأذكار: (ص ٧٩٣).

(٩١) فيض القدير شرح الجامع الصغير: (١٢١/٥). قال المناوي الشارح: "سعيد بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري البصري أخو بهز". شرح الزرقاني: (٤٠٦/٤).

(٩٢) الطبعة الهندية/حيدرآباد، ١٣٥٨هـ.

(٩٣) روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٩/٢) حديثاً عن ابن المبارك عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ ((في كل إبل سائمة الحديث)). فتصحف «بهز» إلى «حزام» فصار: «حزام بن حكيم عن أبيه عن جدّه»!

وجاء في بعض النسخ: «عن حرام بن حكيم، عن سعيد بن حكيم»<sup>(٩٤)</sup>.  
وعلى هذا، فإن الحديث معضلٌ، وكيفما كان الإسناد فإن هذا الحديث لا  
يصحّ بحال! وهو منكر.  
وبهذا يتبين لنا أن كلّ الأسانيد التي جاء فيها ذكر "حزام بن حكيم" معلولة لا  
تصح.

### الخاتمة

توصلت في هذا البحث بحمد الله إلى النتائج الآتية:  
أولاً: اعتنى أهل العلم بما أورده أصحاب الأنساب من أولاد الصحابة في كتبهم  
فأثبتوها، وما لم يذكروه في كتبهم فإنهم نفوا وجودهم!  
ثانياً: أثبت كثير من أهل العلم وجود ولد لحكيم بن حزام اسمه «حزام بن  
حكيم» منهم: أبو حاتم الرازي وابنه عبدالرحمن، وابن أبي خيثمة، وابن حبان،  
والطبراني، وابن ماکولا، والذهبي، والمزي، وابن حجر.  
ثالثاً: أنكر مصعب الزبيري، عالم النسب أن يكون لحكيم ابن يقال له: «حزام  
بن حكيم»، وأيده البخاري والدارقطني.

رابعاً: أن «حزام بن حكيم بن حزام» شخصية وهمية، لا وجود لها حقيقة،  
وإنما وجدت نتيجة التصحيف في بعض الأسانيد، وكذلك الخطأ في بعضها من قبل  
بعض الرواة، ويؤيد عدم وجود هذه الشخصية، إنكار علماء النسب أن يكون لحكيم

(٩٤) هكذا وقع في مطبوعة عبدالقادر عطا (ص ٨٧)، دار الطباعة المحمدية/القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م. ووقع  
في بعض النسخ: «عثمان بن عبدالرحمن عن ابن زبر»، وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ»  
(٧٥٩/٢٦٣) من طريق محمد بن شعيب عن ابن زبر عن حكيم بن حزام". وهذا تحريف أيضاً.

ولد يسمى حزام، وكذلك أصحاب كتب الطبقات؛ لأنهم يحرصون على ذكر أبناء الصحابة في الطبقة.

خامساً: يجب التنبيه إلى التحريف والتصحيف الذي يقع في النسخ أو الكتب المطبوعة؛ لأن ذلك يؤدي إلى إثبات شخصيات لا وجود لها في الخارج. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

### ثبت المصادر والمراجع

- [١] الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق د. باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٩٩١ م.
- [٢] الأدب المفرد، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- [٣] الاستذكار، يوسف بن عبدالله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- [٤] الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.
- [٥] الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الأمير ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، تحقيق: المعلمي اليماني، نشر محمد أمين دمج، بيروت، ط ١.
- [٦] الأمالي، الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت ٣٣٠هـ)، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم.

- [٧] *التاريخ الكبير*، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: المعلمي اليماني، دار الفكر، بيروت.
- [٨] *التاريخ الكبير*، أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، دار الفاروق.
- [٩] *تاريخ مدينة دمشق*، علي بن الحسن ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق محب الدين العمري، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.
- [١٠] *تصحيفات المحدثين*، أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت ٣٨٢هـ)، المطبعة العربية الحديثة.
- [١١] *تقريب التهذيب*، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ط ١، ١، تحقيق محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.
- [١٢] *التلخيص الحبير*، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم المدني، المدينة النبوية، ط ١، ١٩٦٤م.
- [١٣] *تلخيص المشابه في الرسم*، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- [١٤] *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، الحافظ المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.
- [١٥] *تهذيب التهذيب*، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- [١٦] *الثقات*، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٤٥هـ)، طبعة حيدرآباد الدكن/الهند، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- [١٧] *كتاب الجامع*، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق الشيخ أحمد شاكر وآخري ن، دار إحياء التراث، ط ١.



- [١٨] جامع التحصيل في رواة المراسيل، أبو سعيد بن خليل كيكليدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
- [١٩] الجرح والتعديل، عبدالرحمن ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي.
- [٢٠] سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، ط ١.
- [٢١] سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط ١.
- [٢٢] السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- [٢٣] سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.
- [٢٤] الصحيح، ابن حبان (ت ٣٤٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- [٢٥] الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق مصطفى البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط ١، ١٩٨٧م.
- [٢٦] العلل المتناهية، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- [٢٧] العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- [٢٨] عمل اليوم والليلة، ابن السني (ت ٣٦٤هـ)، دار القبة.

- [٢٩] فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى.
- [٣٠] الكاشف، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط ١، ١٩٩٢م.
- [٣١] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م.
- [٣٢] لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعظمي، بيروت، ١٩٨٦م.
- [٣٣] المجروحون، محمد بن حبان (ت ٣٤٥هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
- [٣٤] مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد، دار الريان، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- [٣٥] المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
- [٣٦] المسند، الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، ط ١.
- [٣٧] مسند الشاميين، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، مؤسسة الرسالة.
- [٣٨] المصنف، عبدالله بن محمد بن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال الحوت، الرياض: دار الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- [٣٩] المصنف، عبدالرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.

- [٤٠] المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط ٢، ١٩٨٣م.
- [٤١] المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط ١.
- [٤٢] موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- [٤٣] ميزان الاعتدال، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- [٤٤] نصب الراية، عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، مصر، ط ١، ١٣٥٧هـ.

**«Companions sons between the exiled people ratios Athbathm in grounds»  
«Hizam Ben Hakim Ben Hizam» model**

**Dr. Khalid M. Al-Hayek**

Ass. Prof.

College of Shari'a & Islamic Studies In AL-Ahsaa  
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

**Abstract.** Sometimes some scholars attributed to a famous narrator who is a known unknown son, and the presence of this son do not exist in the outside, As Hizam ben Hakim Ben Hizam.

Hakim ben Hizam is a famous sahabi (companion of the Prophet PBUH), and he has sons: Hisham, Khalid, and Abdullah. Musab Azzubairi has denied that Hakim has a son called: "Hizam".

Some scholars has proved his existence relying on some narration that his name was called in it.

This research came to indicate whether the narrator (Hizam) is real or is it an illusion?

The research proved that this personal and fictitious resulted from errors in name reports as well as some (Tahrif and Tashif), has been proved wrong by the presence of the scholars based on these (ma'lal'h narratives).



## الترجيح بين الوسائل مسالكه، وضوابطه، وفوائده

### د. قطب الريسوي

أستاذ الفقه وأصوله المشارك بكلية الشريعة بجامعة الشارقة

**ملخص البحث.** تتوخى هذه الدراسة صياغة معايير محكمة للترجيح بين الوسائل في مورد التعدد والتزاحم، وتأصيل ضوابط رافدة لهذا الترجيح، تعدد بمثابة السياج الحامي لصنيع المريجّح، مع استجلاء أثر ذلك كله في استقامة منزع الاجتهاد، ومراعاة الأولويات في محلّها، وقطع ذرائع الفساد، واستيفاء المقاصد كاملة، عاجلة، ميسورة. ومن المعايير المعتمدة في هذا المسلك الترجيحيّ: المعيار النصّي، والمعيار المقاصديّ المآليّ، ومعيار قوّة الإفضاء، ومعيار الاتفاق، ومعيار السهولة.

وقد تأدّت هذه الدراسة فيما تأدّت إليه من نتائج: أن مبحث تفاضل الوسائل ومسالك الترجيح بينها، من أنفس مباحث الاجتهاد المقاصديّ، وأبعدها غوراً؛ إذ لا يخوض فيها خوض الحاذق إلا عارفاً بالأصول، رياناً من المقاصد، قائم على فقه الموازنات، خبير في الواقع وسياقه، ولذلك كان الجانب التطبيقيّ فيه معترفاً اجتهدائياً صعباً تتجاذب فيه الآراء والأذواق، وكل ينفق مما عنده من خبرة، وعلم، وفقه نفس.

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد :

فما زال (فقه الوسائل) \_ على ما أنفق فيه من كرائم الجهد والوقت والرأي \_ طريّ العود، فجّ الثمرة، إذا قيسَ بشقيقه الأكبر (فقه المقاصد) الذي استوى على سوقه يعجب الزراع، وتطاول بنيانه \_ على تراخي الأعصار العلمية \_ حتّى أصبح كعبة المجتهدين النظّار، والفقهاء الكمّلة، يتجاذبون على سمته، ويستمدّون من بحره، تأصيلاً وتنزيلاً وإفتاءً.

ولا جرم أن الوسائل ترتبط بالمقاصد ارتباط العلة بالمعلول في نسب جلب المصالح ودرء المفاسد، وأصرة الاجتهاد في تحقيق المناط وتنزيل الأحكام على محالّها، وإن كان يُغتفر في الأولى ما لا يُغتفر في الثانية، ويُعطى من الصدارة للثانية ما لا يُعطى للأولى، تقديماً للمتبوع على التابع، وللقائد على المقود.

والناس أحوج ما يكون \_ في غمرة الاشتباه وانطماس الرؤية \_ إلى البصر بحقيقة الوسائل، وتفاضل مراتبها، وقواعد الحكم عليها، ومسالك الترجيح بينها إذا تزامت على محلّ واحد، حتى تُقطع مادة التحيل وذرائع الفساد، ويستقيم التوسّل في الميزان الشرعيّ، وتُستوفى مقاصد الشرع راسخةً، ميسورةً، عاجلةً.

ولعل من أنفس مباحث فقه الوسائل، وأبعدها غوراً، وألصقها بالاجتهاد المقاصديّ : مبحث تفاضل الوسائل ومسالك الترجيح بينها عند التزامها؛ إذ يحتاج فيه إلى آلة الأصوليّ المتبصّر بمقاصد الشريعة، المتضلع من فقه الموازنات. وإن الجانبَ التطبيقيّ في هذا المبحث معتركٌ اجتهدائيّ صعبٌ، والعتار فيه واردٌ، وتشعّبُ الرأي فيه

مقبول، فلا تثريب على المخالف، ولا تحجير على المجتهد؛ وإنما العبرة بالراجح، والمدار على الدليل، ندور معه حيث دار، والعلم بدلائله لا بأقوال رجاله. قال محمد الطاهر بن عاشور: (وهذا مجال متسع ظهر فيه مصداق نظر الشريعة إلى المصالح، وعصمتها من الخطأ والتفريط، ولم أر من نبه على الالتفات إليه، وأحسب أن عظماء المجتهدين لم يغفلوا عن اعتباره، ويجب أن يكون تتبع أساليب مراعاة الشريعة لهذا الأصل من أكبر ما يهتم به المجتهدون والفقهاء في الاستنباط والتشريع، وتعليل الشريعة، وما يهتم به القضاة والولاة في تنفيذ الشرائع، فإنه متشعب متفنن<sup>(١)</sup>).

#### ١ - إشكال الدراسة ونطاقها البحثي

تروم هذه الدراسة إمطة اللثام عن إشكال بارز في فقه الوسائل، وهو تعددها وتزاحمها على محل واحد، وكيفية الترجيح بينها إذا تعدت الجمع بينها في المباشرة والتوسل. ومن هنا عني الباحث بالجواب عن أسئلة جوهرية تجلي نطاق الدراسة وجوهر إشكالها:

(أ) هل تتفاضل الوسائل فيما بينها في الأهمية والرتبة وقوة الإفضاء إلى المقصود؟

(ب) هل ثمة مسالك متعينة للترجيح بين الوسائل عند تعددها وتزاحمها؟

(ج) هل ثمة ضوابط شرعية تُراعى في الترجيح بين الوسائل المتزاحمة؟

(د) ما عوائد الترجيح بين الوسائل، وما أثرها في استقامة منزع الاجتهاد؟

#### ٢ - الدراسات السابقة والإضافة المعرفية

إن أول من طرق موضوع الترجيح بين الوسائل، ووطأ سبله، الباحث الدكتور مصطفى بن كرامة الله مخدوم في كتابه القيم: (قواعد الوسائل في الشريعة

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، ص ١٤٩.



الإسلامية<sup>(٢)</sup>؛ إذ أفرد فصلاً للحديث عن تفاضل الوسائل، ومسالك الترجيح بينها، لكنه قصر في استقراء هذه المسالك، وإشباع القول فيها تأصيلاً وتمثيلاً<sup>(٣)</sup>، ولم يراع فيها الترتيب بحسب الأهمية، ثم ساق كلاماً عن ضوابط الترجيح يشبه التّبذ المهضوم، واللّمة الضئيلة، وقد جاء استدراكي عليه من هذا الباب، فضلاً عن إضافتي لمبحث لم أسبق لمعالجته \_ فيما أعلم \_ وهو عوائد الترجيح بين الوسائل، وأثر ذلك في استقامة الاجتهاد. ومع ذلك فإن للباحث سبقاً محموداً، وريادةً فضلى، وحسبه أنه وطأ الطريق، وأرسى الصّوى، ودلّ الرّكب على كنزٍ دفينٍ وخيرٍ مذكور.

وإن عجبت فأعجب أن يُؤلف كتاب عن (نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية)<sup>(٤)</sup>، ولا يُعقد فيه مبحث عن مسالك الترجيح بين الوسائل وضوابطه، مع أن التأصيل لفقه الوسائل لا يقوم على ساقه إلا بذلك. وقد حامت الباحثة حول الحمى حين تحدّثت عن تفاضل الوسائل وشروط اعتبارها، لكنها لم تَرِد، ورمّت ولم تقرطس كما يقولون.

وقد اجتهدت ما وسعني الاجتهاد في حصر مسالك الترجيح بين الوسائل، وترتيبها بحسب الأهمية، وصياغة عنوانٍ جامعٍ لكل مرجّح، ثم عنيت باستجلاء ضوابط الصناعة الترجيحية في هذا الباب، وبعضها مغفولٌ عنه في دراساتٍ سابقة، وبعضها الآخر مبثوثٌ في مظانٍ متفرّقة، يُحتاج إلى جلبه من مصدره، ونظمه في

(٢) منشورات دار إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

(٣) من المسالك المغفول عنها في هذا الباب: الترجيح بمقيار النظر إلى تضمّن الوسيلة في ذاتها المصالح والمفاسد أو تجرّدها عن ذلك، والترجح بمقيار قرب الوسيلة من المقصد.

(٤) تأليف: نائلة محمد العيد بركاني، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

سياقه. أما عوائد الترجيح فلم يعن باستيفاء القول فيه باحث في حدود علمي القاصر، والله أعلم.

### ٣- منهج الدراسة

إن المنهج الذي ترسمته في أطوار هذه الدراسة لا يشدّ عن منحيين :

— الأول : الاستقراء ؛ إذ استقرت في مظان أهل الأصول وكتب شيوخ المقاصد الإشارات المتفرقة عن مسالك الترجيح بين الوسائل ، ثم نظمتها في سياقها، وأفردت كل مرجح بعنوان مستقل.

— الثاني : التفاصيل ؛ إذ عنيت بتأصيل ضوابط الترجيح بين الوسائل ، وهي معالم نظرية هادية على طريق الترجيح ، ومعضدة لمسالك وطرقه. ومما يلتئم بالمنهج الشكلي للدراسة عزو النقول إلى مظانها ، وتخريج الأحاديث تخريجاً مستوفياً ، وشرح غريب المصطلح إتماماً للبيان وتوفية للفائدة.

### ٤- خطة الدراسة

نضدت الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة :

— المقدمة : في بيان بواعث اختيار موضوع الدراسة ، ونطاقها البحثي ، وإضافتها المعرفية المنشودة ، وخطتها ومنهجها المرسوم.

— التمهيد : في بيان مفردات العنوان.

— المبحث الأول : في بيان تفاضل الوسائل ومسالك الترجيح بينها.

— المبحث الثاني : في بيان ضوابط الترجيح بين الوسائل.

— المبحث الثالث : في بيان فوائد الترجيح بين الوسائل.

ـ **الخاتمة:** في بيان خلاصة جامعةٍ لنتائج الدراسة وأثرها في استكمال لبنات التأصيل لفقه الوسائل.

والله نسأل أن يرزق عملنا حسن القبول، وثواب الآخرة، ويجعله مفتاحاً للخير، مغلاقاً للشر، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

### تمهيد: بيان مفردات العنوان

تعدّ الإحاطة بمفردات العنوان تعريفاً وبياناً خطوةً منهجيةً موفقةً لافتتاح موضوع الدراسة، وتحليةً سياقها الاصطلاحي<sup>(٥)</sup>، ودرءً الالتباس عن مفاهيمها الكلية، وكلّما قرّ المصطلح في نصابه، إلا وأمن الدسّ، والزغل، والتحريف، وقطعت ذرائع الخلاف العقيم.

وقد تصدرّ عنوان الدراسة مصطلحان أصليان هما : (الترجيح) و (الوسائل)، وثلاثة مصطلحات فرعية هي : (المسالك) و (الضوابط) و (العوائد)، ومن البدهيّ أن تتفاوت هذه المصطلحات في أهميتها الدلالية داخل نسيج الدراسة بتفاوت مستويات ارتباطها بالمفاهيم الكلية، فضلاً عن أن الأصليّ مقدّم على الفرعيّ رتبةً وحكماً.

وسنعنى في هذا التمهيد بصياغة تعريفٍ للمصطلحات الخمسة، مع ربطه بالسياق العامّ للدراسة، ومقاصدها المرسومة :

### ١- الترجيح

الترجيح لغةً من التميل والتغليب والتقوية<sup>(٥)</sup>، واصطلاحاً هو : (بيان اختصاص الدليل بمزيد قوّة عن مقابله ليُعمل بالأقوى)<sup>(٦)</sup>، ويؤخذ من هذا التعريف

(٥) لسان العرب لابن منظور، ٣ / ١٥٨٦، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، ١ / ٢٢١.

(٦) البحر المحيط للزركشي، ٦ / ١٣٠.

شرط اشتراك الدليلين المتقابلين في الوصف محلّ التفاوت، فلا يقع التعارض ومن ثمّ الترجيح إلا بعد وقوع الاشتراك، وإلا أهمل أحد الدليلين رأساً، وأسقط تحكماً. يقول الشاطبي: (إن الترجيح بين الأمرين إنما يقع بعد الاشتراك في الوصف الذي تفاوتا فيه، وإلا فهو إبطال لأحدهما، وإهمال لجانبه رأساً، ومثل هذا لا يسمّى ترجيحاً)<sup>(٧)</sup>. وقد اختلف في الترجيح هل هو من صنيع المجتهد أم أنه وصف قائم في الدليل الراجح؟ وترتب على ذلك اختلاف في صياغة تعريفه، وضبط حدّه، والمسألة لا ينبغي عليها عملٌ، ولا يتولّد عنها أثر فقهيٌّ، ولذلك عمدت إلى اصطفاء التعريف المناسب ل (الترجيح)، وضربت صفحاً عن إيراد الخلاف فيه.

وإذا استقام تعريف (الترجيح)، واستبان مفهومه، فإن اجتلابه من حيّز الأدلة المتعارضة إلى حيّز الوسائل المتعارضة، ليس بالأمر الغريب نظراً وأصولاً، لأن مجال التعارض فسيحٌ، وصوره متعدّدة، فقد يقع بين الدلائل، والقرائن، والوجوه، والاحتمالات، والمصالح، والمفاسد، والوسائل، وهلمّ جراً وسحباً.. والترجيح هو المخرج الصحيح من ضائقة التزاحم والاشتباه، إذا أعوز الجمع، واستبهم سبيله. ومن ثمّ فإن المراد ب (الترجيح بين الوسائل) في سياق هذه الدراسة هو: بيان اختصاص الوسيلة بمزيد قوّة عن مقابلها لُبّاشر الأقوى والأصلح من الوسائل عند التزاحم.

## ٢- الوسائل

الوسائل جمع وسيلة، والوسيلة لغةً: ما يُتوصَّل به إلى الشيء ويُتقَرَّب به<sup>(٨)</sup>، وهي تتضمن معنى الرغبة، فتكون من هذا الوجه أخصَّ من الوسيلة. وقد تدلَّ الوسيلة في تصاريف اللسان العربيَّ على الدرجة، والمنزلة، والقربة<sup>(٩)</sup>.

والوسيلة في اصطلاح الأصوليين: (الطرق المفضية إلى المقاصد التي هي المصالح أو المفاسد)<sup>(١٠)</sup>، ويؤخذ من هذا التعريف أن الوسائل لا تقصد ذاتها؛ بل لتحصيل غيرها على الوجه الأكمل، إذ بفواتها يفوت المقصود أو يقع مختلاً ناقصاً. فالضرب في الأرض وسيلة إلى الجهاد، أو الحج، أو العمرة، وهذه الأفعال هي التي تتضمن المصالح المتوسَّل إلى تحقيقها.

ومن ثم فالتلازم وثيقٌ بين الوسائل والمقاصد؛ إذ لا مقصد يُستوفى بدون وسيلة، ولا وسيلة تُباشر من غير مقصد تفضي إليه، فالوسائل مع مقاصدها كالتابع مع المتبوع، والمقود مع القائد، ولذلك قيل: (للوسائل أحكام المقاصد)<sup>(١١)</sup>. بيد أن للوسيلة إطلاقين بمعناها الخاص: الأول: (ما يُتوصَّل به إلى المقاصد)<sup>(١٢)</sup>، والثاني: (الوسيلة الجائزة المؤدية إلى محظور)<sup>(١٣)</sup>، أو ما يسمى ب (ذريعة الحرام).

(٨) لسان العرب لابن منظور، ١١ / ٧٢٤، وأساس البلاغة للزمخشري، ص ٤٩٩، والمصباح المنير للفيومي، ص ٦٦٠.

(٩) أساس البلاغة للزمخشري، ص ٤٩٩، والمفردات للراغب الأصفهاني، ص ٨٧١.

(١٠) ترتيب الفروق للبقوري، ١ / ٣٢٠.

(١١) الفروق للقرافي، ٢ / ٣٣، وإعلام الموقعين لابن القيم، ٣ / ١٣٥.

(١٢) انظر تعريف الوسيلة بالمعنى الخاص في تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى، ص ٢٥٣.

(١٣) إحكام الفصول للباجي، ص ١٧٤.

### ٣- المسالك

المسالك جمع مسلك، والمسلك لغةً: الطريق والسييل، ومنه قولهم: (خذ في مسالك الحق) <sup>(١٤)</sup>،

والمراد ب (المسالك) في سياق هذه الدراسة: طرق الترجيح بين الوسائل، والمناحي التي ينتجها المجتهد في المفاضلة والتغليب في مورد التزاحم.

### ٤- الضوابط

الضوابط جمع ضابط، والضابط لغةً: مأخوذ من الضبط، وهو لزوم الشيء وحبسه، وضبط الشيء حفظه بالحزم حفظاً بليغاً، ورجل ضابط أي: حازم قوي في عمله <sup>(١٥)</sup>.

والضابط في اصطلاح الفقهاء: (ما اختصّ بباب، وقُصد به نظم صور متشابهة) <sup>(١٦)</sup>، وربما أطلق على الشرط، والقيد، والقاعدة <sup>(١٧)</sup>.

وتستعمل (الضوابط) في لسان الدراسات الشرعية المعاصرة بمعنى القواعد الكلية، والقيود التي تحدّد نطاق الموضوع، وتحجز الشيء عن الالتباس بغيره <sup>(١٨)</sup>.

والمراد ب (الضوابط) في سياق هذه الدراسة: القواعد والشروط التي تُراعى في الترجيح بين الوسائل، وتدرأ الاختلال عنه تأصيلاً وتنزيلاً.

(١٤) لسان العرب لابن منظور، ٤ / ٢٠١٢، ومختار الصحاح للرازي، ص ٣١٠.

(١٥) لسان العرب لابن منظور، ٢ / ٥٠٩، والنهية في غريب الحديث والأثر، ٣ / ٧٢.

(١٦) الأشباه والنظائر للسبكي، ص ٤٥.

(١٧) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٢٥١، وضوابط المصلحة للبوطي، ص ١١٨.

(١٨) الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي، ٩ / ٥٩، وضوابط المصلحة للبوطي ص ١٠٩.

## ٥- الفوائد

الفوائد جمع فائدة، والفائدة لغةً : ما يُستفاد من علمٍ أو عملٍ أو ربحٍ في المعاملات المادية <sup>(١٩)</sup>. والمقصود بـ (الفوائد) في سياق هذه الدراسة : العوائد والثمار التي تترجى من الترجيح بين الوسائل، والآثار والمآلات التي تترتب على تقديم أفضل الوسائل إلى المقاصد في مجالات الاجتهاد، والفتوى، والدعوة.

## المبحث الأول: تفاضل الوسائل ومسالك الترجيح بينها

قد تتعدّد الوسائل وتتراحم على محلٍّ واحدٍ، ولا يشدّ أمرها عن صورتين :  
 \_ الأولى : أن تكون متساويةً في الإفضاء إلى المقصود، فيتخيّر منها المكلف ما شاء، ولا يلزمه تحصيل وسيلة بعينها ؛ إذ الوسائل ليست مقصودةً لذاتها.  
 \_ الثانية : أن تكون متفاوتةً في الإفضاء إلى المقصود، فيلزم المكلف أن يلتبس الأقوى منها، تحصيلًا للمقصود على وجه الكمال <sup>(٢٠)</sup>.

وإنما تفاوت الوسائل وتفاضل في الصورة الثانية، وهي معقد الاجتهاد، ومناط الترجيح، وفيها تتجلّى عارضة المجتهد، وذوقه من المصالح، وبصره بمراتب الأشياء، ومآلات الأمور، وربما تفاوتت التراحيح في هذا الباب، وتشاجرت الآراء فيها، تبعاً لتفاوت طبقات المجتهدين علماً، وفهماً، وفقه نفسٍ.

ومن استقرى موارد الشريعة وجزئيات أحكامها لا يرتاب قيد أغلّة في أن الوسائل تتفاضل فيما بينها، فالوسائل الواجبة أكد في الطلب والتحصيل من الوسائل المندوبة، والوسائل المحرّمة أكد في الترك والاجتناب من الوسائل المكروهة ؛ بل إن

(١٩) مختار الصحاح للرازي، ص ٥١٦، والمعجم الوسيط، ٢ / ٧٣١.

(٢٠) الوسائل وأحكامها في الشريعة لعبد الله التهامي، مجلة البيان، العدد : ١٠٦، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م، ص

الوسائل الواجبة تتفاضل فيما بينها، فليس السعي إلى الجهاد كالسعي إلى الجمعات، وليس السعي إلى الجمعات كالسعي إلى الجماعات في الصلوات المكتوبة، وكذلك الوسائل المحرمة تتفاضل فيما بينها، فليس وسائل الشرك الأكبر كوسائل الشرك الأصغر<sup>(٢١)</sup>. وهذا التفاضل إنما يوزن بالنظر إلى خصائص كل وسيلة، وما يكون عنها من مآلات، وما يُنط بها من مقاصد.

ومن ثم فإن الوسائل إذا تعددت وتفاوتت في الإفضاء إلى المقصود، فلا بد من مباشرة الأقوى والأصلح منها، تحصيلاً للمقصد المتوسل إليه كاملاً مستوفى، ولا يتأتى ذلك إلا بانتحاء هذه المسالك الترجيحية :

### ١ - الترجيح بمعيار النص

تفاضل الوسائل باعتبار التنصيص عليها أو السكوت عنها؛ ذلك أن الوسائل المنصوص على مشروعيتها مقدّمة على الوسائل المسكوت عنها؛ ووجه ذلك أن ما نُصّ عليه لا يحتمل الخطأ والتفريط، بخلاف ما سُكت عنه؛ فإن احتمال خطئه وانحرام مشروعيته واردٌ، والأخذ بالأحوط مرجحٌ معتبرٌ عند الجمهور في مورد التزاحم والاشتباه، وقد نصّ الأصوليون على أن العلة المنصوص عليها أولى من العلة المستنبطة لانقطاع احتمال الخطأ، والوسائل أشبه ما تكون بالعلل في هذا الباب<sup>(٢٢)</sup>.

ومن شواهد هذا المعيار الترجيحي: أن النصّ القرآنيّ أرشد إلى وسائل في علاج الشقاق الزوجي، كالوعظ، والهجر، وتنصيب الحكّمين، فتقدّم هذه الوسائل المنصوص عليها على غيرها مما سلّمه العقل، أو أقرّته التجربة، أو جرت به العادة؛

(٢١) قواعد الأحكام للزبيدي، ج ١، ١٠٤.

(٢٢) إرشاد الفحول للشوكاني، ص ٢٧٩، وقواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية لمصطفى بن كرامة الله مخدم،



ذلك أن الشارع أعلم بطبائع النفوس البشرية، وأبصر بطرق تقويمها : ﴿لَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (٢٣)، واتباع المعصوم أولى من اتباع غير المعصوم شرعاً وعقلاً. وقد أرشدت السنّة الشريفة إلى وسائل شيوخ المحبة واستحكام الألفة بين الناس، ومنها : التهادي وإفشاء السلام، والتبسم، فتقدّم هذه الوسائل على غيرها مما جرّب الناس نفعه، وأقرّت العقول حسنه ؛ لأن ما قرّره الشرع المعصوم من مداخل البرّ، والخير، والصلاح، أعظم نفعاً وأثراً مما قرّره أهل العقول القاصرة. ويجدر الإلماح هنا إلى أن الناس أسرفوا في هذا الباب، وانجروا إلى طرفي الإفراط والتفريط، فمنهم من آثر الجمود على الوسائل المنصوص عليها، وأبى الركون إلى الوسائل المستحدثة مهما ظهر بالتجربة نفعها، وثبت بالبرهان خلوّها من المحذور الشرعيّ، ومنهم من توسّع في التوسّل بالجديد المستحدث، وأعرض عن الثابت المعتبر بدعوى تقادمه وعفاء الزمن عليه. وقلّ في الناس الرشيد الذي ألهم (التوسّط بين الأمرين، والجمع بين الحسنين) (٢٤)، والبصر بمكامن النفع في المنصوص عليه والمسكوت عنه.

ومما يلتزم بهذا المعيار الترجيحيّ قاعدة تقديم الوسيلة المرسلّة المسكوت عنها على الوسيلة الملغاة المنهي عنها، فالمرسلّ وجه اعتباره الجريّ على قواعد الشرع ومقاصده، واستيفاء المصلحة الراجحة فيه، والمنهيّ عنه ظاهر الفساد، بادّي العوار، والشارع إنما يسوق التّهيّ للصدّ عن المفسد، والنأي عن حماها، ويسكت عن أشياء رحمةً بالناس، وتوسيعاً عليهم في معاشهم. ومن شواهد هذه القاعدة أن ركوب

---

(٢٣) الملك : ١٤ .

(٢٤) أحكام الوسائل عند الأصوليين لمحمد الجيزاني، موقع الملتقى الفقهي الإلكتروني، بإشراف الشيخ عبد العزيز فوزان الفوزان.

الجلالة<sup>(٢٥)</sup> منهي عنه في الحديث الصحيح<sup>(٢٦)</sup>، فتقدم على هذه الوسيلة ما سواها من وسائل الركوب المباحة التي لم يرد فيها نص بالمنع.

## ٢- الترجيح بمعيار المقاصد والمآلات

إن النظر إلى فضل المقاصد المتوسل إليها معياراً ترجيحياً ناهضاً عند تعدد الوسائل وتزاحمها؛ ذلك أن الوسيلة تابعة في الفضل والرتبة لمقصدها، أي : المصالح والمفاسد المترتبة على التوسل، فكلما ارتقى المقصد في مراتب الفضل إلا وارتقت وسيلته المفضية إليه، وكلما تدنى المقصد في مراتب الفضل، إلا وتدنت وسيلته المفضية إليه، وهذا التلازم بين المقصد وسيلته ملحوظ في محله عند شيوخ المقاصد، ومقعد له في قولهم : (لوسائل أحكام المقاصد)<sup>(٢٧)</sup>، بل إن العزّ بن عبد السلام صاغ معيار الترجيح بمكانة المقاصد لكل وسيلة في قاعدة ذهبية هي : (فضل الوسائل مرتّب على فضل المقاصد)<sup>(٢٨)</sup>، وعقد فصولاً في كتابه (قواعد الأحكام) لبيان رتب الوسائل إلى المصالح، ورتب الوسائل إلى المفاسد، وإغا مقصوده من هذا البيان شدّ معاهد هذه القاعدة بالتمثيل، وتجليّة نطاقها الرحيب في أحكام الشريعة ومواردها.

فلا بدع - إذن - أن يتفاوت ثواب وسائل العبادات والطاعات والقربات بتفاوت فضائل المقاصد ومصالحها، فالتوسل إلى معرفة العقائد أفضل من التوسل إلى

(٢٥) الجلالة : الناقة أو البعير الذي يقتات على العذرة. انظر : جامع الأصول لابن الأثير ، ٣ / ٥٩٧.

(٢٦) أخرجه أبو داود في كتاب الأشربة، باب الشراب من في السقاء برقم : ٣٧١٩ عن ابن عباس مرفوعاً :

(نهي رسول الله عليه وسلم عن الشرب من في السقاء ، وعن ركوب الجلالة والجمجمة)، وصححه الألباني في

(صحيح سنن أبي داود) ، ٢ / ٤٢٩ ، برقم : ٣٧١٩.

(٢٧) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، ١ / ٤٦، وذكرها القرافي بصيغة : (الوسائل تتبع المقاصد في

أحكامها). انظر : الذخيرة، ٤ / ٢٦٠.

(٢٨) القواعد الصغرى للعز بن عبد السلام، ص ١٠٥.

معرفه الأحكام ، والتوسل إلى معرفه الأحكام أفضل من التوسل إلى معرفه الآيات الكونية ، والسعي إلى الجهاد أفضل من السعي إلى الجمعات ، والسعي إلى الجمعات أفضل من السعي إلى الجماعات في الصلاة المكتوبة ، والسعي إلى الصلوات المكتوبات أفضل من السعي إلى النوافل والمندوبات ، وهكذا يكون الفضل والثواب بقدر ما يكون عن الفعل المأمور به من المصلحة ، فمن أمر بتوحيد الله تعالى ، ليس كمن أمر بفرائضه ، ومن أمر بفرائضه ، ليس كمن أمر بنوافله ، ولهذا قيل : (الوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل ، والوسيلة إلى أرذل المقاصد أرذل الوسائل ، ثم تترتب الوسائل تترتب المصالح والمفاسد)<sup>(٢٩)</sup>.

ومن هذا الوجه قُدمت الوسائل المفضية إلى المصالح العامة المتعدية ، على الوسائل المفضية إلى المصالح الخاصة القاصرة ؛ لأن ما يكون عن الأولى من النفع شاملٌ لمجموع الأمة أو أغلبية الناس ، وما يكون عن الثانية من النفع قاصر على الأفراد أو الفئة المحدودة ، وعناية الشرع بمصلحة العموم أكد من عنايته بمصلحة الخصوص كما هو مشهودٌ في موارد أمره ونهيه. ولذلك تفاوتت رتب الولايات الشرعية ، فقدم ما كان مفضياً إلى تنصيب الخليفة على ما كان مفضياً إلى تنصيب القاضي ؛ إذ الولاية العظمى رأس الولايات ، لما ينشأ عنها من عموم جلب المصالح ودرء المفاسد ، وتعدّي أثر ذلك إلى الأمة بقضئها وقضيضها.

وهكذا الشأن في وسائل المفاسد ، فإنها تتفاوت درجةً ومرتبةً بحسب ما يكون عنها من الضرر قدراً وأثراً ، فالتوسل إلى الزنا أرذل من التوسل إلى العناق والتقبيل ، والتوسل إلى العناق والتقبيل أرذل من التوسل إلى المصافحة ، والتوسل إلى المصافحة

(٢٩) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، ١ / ٧٤ ، ١ / ١٦٥ .

أرذل من التوسل إلى النظر بشهوة.. ومن هنا (يختلف وزان وسائل المخالفات باختلاف رذائل المقاصد ومفاسدها، فالوسيلة إلى أرذل المقاصد أرذل من سائر الوسائل)<sup>(٣٠)</sup>.  
ومن ثم فإن الوسائل تتفاوت فضلاً ومرتبته بتفاوت ما يكون عنها من المقاصد والمآلات، وهي إما مصالح مجتلبة، أو مفاسد مستدفة، فالوسيلة المتضمنة للمصلحة في ذاتها أولى بالتقديم والتحصيل من الوسيلة المرسله عنها، والوسيلة المتضمنة للمفسدة في ذاتها أولى بالدرء والاجتناب من الوسيلة الخالية عنها، وشاهد هذا المعيار الترجيحي ومصادقه: أن من قصد غشيان مجلس من مجالس العلم، وكان الوصول إليه من طريقين: طريق مخوف بالمنكرات كمجالسة أهل البدع، أو مخالطة المتبرجات، أو وطء القبور، وطريق خالٍ من ذلك، تعيّن سلوك الطريق الخالي من كل منكرٍ أو مخالفة، لسلامة العاقبة فيه، وانتفاء المحذور، إلا أن يكون المارّ قاصداً تغيير المنكر باليد أو اللسان، فيتعيّن في حقّه آنذاك المرور بطريق المنكرات حسماً لمادتها، وإعزازاً لدين الله تعالى.

والضابط هنا أن التوسل ينبغي أن يلتفت فيه إلى الغيب والمآل؛ إذ الغرض منه (تحصيل مصلحة المقصد المتوسّل إليه، وهذه المصلحة متى ترتّب على تحصيلها مفسدة أعظم منها أو مثلها كان تحصيلاً للمفسدة، أو من قبيل تحصيل الحاصل، وكلا الأمرين باطل، ومعلوم أن سدّ الذرائع أصلٌ معتبرٌ، وأن أعظم الضررين يدفع بأقلّهما)<sup>(٣١)</sup>.

(٣٠) نفسه، ١ / ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣١) الوسائل وأحكامها في الشريعة الإسلامية لعبد الله التهامي، مجلة البيان، العدد: ١٠٦، ١٤١٧ هـ /

١٩٩٦ م، ص ١٣ - ١٤ .

### ٣- الترجيح بمعيار قوّة الإفضاء

من البدهي أن تتفاوت الوسائل قوّة في تحصيل المقصود والإفضاء إليه ، تبعاً لتفاوتها في المكنات والخصائص ، وتباين المحالّ التي تباشر فيه زماناً ومكاناً وحالاً ، وكلما كانت الوسيلة أقوى في تحصيل مقصودها ، وأسرع إلى استيفائه ، إلا وتعيّن تقديمها عند التعدّد والتفاضل ، كالأدوية التي تنفع لعلاج مرض ما ، ينتقي منها الطبيب الحاذق أقدرها على حسم مادة المرض ، وأسرعها في جلب الشفاء. قال العز بن عبد السلام : ( وكلّما قويت الوسيلة في الأداء إلى المصلحة كان أجرها أعظم من أجر ما نقص عنها )<sup>(٣٢)</sup>. وقد رأيت من عضدّ هذه القاعدة بحديث الترمذي في سننه عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ارموا واركبوا ، ولأن ترموا أحبّ إليّ من أن تركبوا.. )<sup>(٣٣)</sup> ، ولو صحّ الحديث لكان نصّاً في تفاضل وسائل الحرب في قوّة إفضاؤها إلى نكاية العدو ، وكسر شوكته ؛ لكنه ضعيف لإرساله ، فضلاً عن عنعنة ابن إسحاق<sup>(٣٤)</sup> ، إلا أنه ثبت في الصحيح فضل الرمي في الحرب ، وتقديمه على غيره من الوسائل ، ومن هذا الباب حديث : ( ألا إن القوّة الرمي )<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٢) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ، ١ / ١٠٤ .

(٣٣) أخرجه الترمذي في فضائل الجهاد ، برقم : ١٦٣٧ ، وضعفه الألباني في (ضعيف سنن الترمذي) ص ١٥٧ ، برقم : ١٦٣٧ .

(٣٤) أخرجه الترمذي في فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله تعالى ، برقم : ١٦٣٧ . وضعفه الألباني في (ضعيف سنن الترمذي) برقم : ١٦٣٧ . وقد احتج به الباحث الدكتور مصطفى بن كرامة الله مخدوم في كتابه (قواعد الوسائل) ، ص ١٤٥ في سياق الحديث عن تفاوت الوسائل في قوّة الإفضاء إلى المقصود ، وهو ضعيف لا يقوم له ساق .

(٣٥) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ، باب فضل الرمي والحثّ عليه ، برقم : ١٩١٧ .

ومن تطبيقات هذا المعيار التَّرجيحي<sup>٣٦</sup> : أن المفتي إذا أُتيح له من وسائل الإفتاء : البثّ الصحفيّ، والبثّ الإذاعيّ، والبثّ الفضائيّ، ولم يتسع دُرعه أو وقته لمباشرة هذه الوسائل جميعاً، تعيّن عليه انتقاء أقواها إفضاءً إلى مقصود إعلاء كلمة الله تعالى، وتبليغ دينه، وهو الإفتاء الفضائيّ لقوّة نفوذه الإعلامي، وبعد أثره في الجمهور، فلا يُعدل عنه لغيره، وإلا أفضى التوسّل إلى مقاصد مختلّة، أو ناقصة، أو مرجأة الوقوع والتحقّق ! يقول ابن عاشور : (وقد تعدّد الوسائل إلى المقصد، فتعتبر الشريعة في التكليف بتحصيلها أقوى تلك الوسائل تحصيلاً للمقصد المتوسّل إليه، بحيث يحصل كاملاً راسخاً، عاجلاً ميسوراً، فتقدّمها على وسيلة هي دونها في هذا التحصيل)<sup>(٣٦)</sup>.

بيد أن قوّة الإفضاء قضية نسبية<sup>(٣٧)</sup> تتناصى فيها الأنظار والأذواق، وتحقيق المناط فيها عسير من جهتين : الأولى : أن الوسائل تتفاوت في قوة إفضائها إلى المقصود بحسب الأحوال، والأشخاص، والأمكنة، والأزمنة، فقد تكون الوسيلة في يد شخص قوية مكيّنة، فتصبح في يد غيره ضعيفة مختلّة، وقد تكون الوسيلة في زمن ناهضة باستيفاء مقصودها على وجه الكمال والرّسوخ، ثم يأتي زمن آخر تتناقص فيه قوتها، وتختلّ موازينها، فتؤخّر عن رتبة صدارتها ! وهنا لا بدّ أن يراعي المجتهد هذه الاقتضاءات التبعية المقارنة للواقع عند التَّرجيح بين الوسائل. والثانية : أن الوسائل متفاوتة بالنظر إلى درجة إفضائها إلى المقصود، ولا تخرج \_ في جملتها \_ عن خمسة أقسام : وسائل قطعيّة الإفضاء، ووسائل غالبية الإفضاء، ووسائل كثيرة الإفضاء، ووسائل محتملة الإفضاء، ووسائل نادرة الإفضاء. ولا يذهب عنك أن الأنظار الاجتهادية تتجاذب في تحديد درجات الإفضاء، وقياس مقادير قوته ؛ فما يعدّه مجتهدٌ

(٣٦) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، ص ١٤٩.

(٣٧) الوسائل وأحكامها في الشريعة الإسلامية لعبد الله التهامي، مجلة البيان، العدد : ١٠٥، ١٤١٧ هـ /

قطعيّ الإفضاء إلى المقصود، يعدّه عديله غالب الإفضاء فقط، والشواهد على هذا التجاذب متكاثرة في اجتهادات فقهاء الأمة، وهو تجاذب مشروع يسوّغه تعلق هذا الباب من النظر بالاستشراف المستقبليّ، والاجتهاد الماليّ، والفقه التنزيليّ. والصورة الذهنية المجردة قد تتغير ملاحظتها عند المناظرة بالواقع والتنزيل عليه، وهو الحلبة الكبرى لتزاحم المآلات وتمييز الصحيح منها، الجاري على مقاصد الشريعة.

ومن قواعد هذا الباب أن الوسيلة كلما كانت أقرب إلى المقصود وأعلق به، إلا وتعيّن تقديمها على غيرها عند التزاحم على محلّ واحد؛ إذ الوسيلة المباشرة مقدّمة على وسيلة الوسيلة باعتبار القرب والتأني وسرعة الإفضاء إلى المقصود؛ وشاهد ذلك أن علوم الشرع أجدر بالتصدير والتقديم من علوم اللغة<sup>(٣٨)</sup>؛ لكون الأولى وسيلة مباشرة إلى التبليغ والتمكين لدين الله تعالى، والثانية وسيلة الوسيلة إلى هذا المقصود؛ ذلك أنها تسعف على فهم خطاب الشارع، واكتناه أسرارها البيانية.

#### ٤- الترجيح بمعيار الاتفاق

لا ارتياب في أن الوسائل تنقسم (باعتبار الاتفاق والاختلاف إلى قسمين : الأول : وسائل متفق عليها، والثاني : وسائل مختلف فيها)<sup>(٣٩)</sup>، والغالب الشائع أن ينعقد الاتفاق على المنصوص عليه، المشهود له بالاعتبار في السنة أو الأثر أو عمل السلف الصالح، ويتشقق الخلاف حول المسكوت عنه لتضارب الأنظار في شأن صلاحه أو فساد. ومن السائع شرعاً وعقلاً أن تقدّم الوسيلة المتفق عليها على الوسيلة المختلف فيها عند التعارض؛ لأن الأولى ينقطع فيها احتمال الخطأ والتقصير، والثانية مظنة ذلك، والقاعدة تقضي بترجيح ما لا يحتمل على ما يحتمل، والاهتبال بها

(٣٨) انظر هذا المثال في أحكام الوسائل عند الأصوليين لمحمد الجيزاني، موقع الملتقى الفقهي الإلكتروني، بإشراف عبد العزيز فوزان الفوزان.

(٣٩) قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية لمخدوم، ص ١٧٥.

ملحوظ في أنظار الأصوليين ؛ إذ قدّموا النصّ على الظاهر، والعلة المجمع عليها على العلة المختلف فيها، وهكذا دواليك..<sup>(٤٠)</sup>، يقول العز بن عبد السلام : (فالسعيد من فعل ما اتفق على صلاحه، وترك ما اتفق على فساده، وأسعد منه من ضمّ إلى ذلك فعل ما اختلف في صلاحه، وترك ما اختلف في فساده)<sup>(٤١)</sup>.

ومن شواهد هذا المعيار الترجيحيّ أن الداعية قد تتاح له وسيلتان من وسائل الدعوة، ولا مجال لتعاطيهما معاً : وسيلة متفق عليها كالوعظ في المساجد، ووسيلة مختلف فيها كالوعظ في منبر محفوف بالمحاذير والشبهات، فالقاعدة هنا الركون إلى الوسيلة المتفق عليها ؛ لخلوها من الشبهة، ونأيتها عن الخلاف، وقربها من السلامة والعافية.

#### ٥- الترجيح بمعيار السهولة واليسر

من المعلوم أن الوسائل تتفاوت من حيث المشقة واليسر في المباشرة، وإن أفضت إلى مقصود واحد، فثمة وسائل لا تُبأشر إلا بكّد النفس، وحملها على ما تكره، وثمة وسائل لا حرج ولا عنت في ركوبها مع سلاسة إفضاؤها إلى المقصود إلا أن تكون المشقة معتادة محتملة. فأَيّ نوع من هذه الوسائل يُقدّم عند التزاحم والتعارض؟ وبعبارة أوضح: إذا تعيّن للرجل طريقان إلى الحجّ: طريقٌ وعراً، وطريقٌ ميسوراً، فهل يسلك الوعر باعتبار أن الأجر على قدر النّصب، أو يسلك الميسور باعتبار أن الحرج مدفوعٌ شرعاً ؟

والذي تقتضيه ظواهر النصوص ومقاصدها تقديمُ الوسيلة السهلة الميسورة على غيرها لعموم الأدلة المتواترة القاضية بالتيسير كقوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي

(٤٠) نفسه، ص ١٥٨ \_ ١٥٩.

(٤١) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، ١ / ٤٩.



﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(٤٢)</sup>، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾<sup>(٤٤)</sup>؛ بل إن ما ثبت من قول عائشة رضي الله عنها : (ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين قطّ، إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً)<sup>(٤٥)</sup> نصٌّ في تفضيل الوسائل الميسورة المفضية إلى المقصود من أيسر طريقٍ وأوسع بابٍ. وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم أحرص الناس على الأجر والثواب، وأنشطهم لاغتنام المبرات، فكيف يؤثر اليسير وثوابُ مقابله أوفر وأجزل؟!

ومع هذا فإن الشارع راعى أحوال المكلفين وتفاوت حظوظهم من الصبر، والتحمل، ومدافعة دسائس الهوى، عند إلقاء التكاليف، وألزم أهل الفتوى بتنزيل فتاويهم على مقتضى ذلك، فربّ رجل يُحمل على الشدّة إذا غلب عليه الانحلال ورقّة الدين، وربّ رجل يُحمل على اليسر إذا غلب عليه التتّطّع، وخيف من مجانبته القصد. وقد يشغّب بعض أهل العلم على التّرجيح بمعيار السهولة واليسر بقاعدة : (الأجر على قدر النّصب)<sup>(٤٦)</sup>، وهي مستقاة من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : (قلت يا رسول الله : يصدر الناس بنسكين، وأصدر بنسك واحد؟ قال : انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلى التّعيم فأهليّ منه، ثم ائتينا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك أو نصيبك)<sup>(٤٧)</sup>.

(٤٢) الحج : ٧٨.

(٤٣) البقرة : ١٨٥.

(٤٤) النساء : ٢٨.

(٤٥) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، برقم : ٣٥٦٠، وفي كتاب الأدب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " يسروا ولا تعسروا"، برقم : ٦١٢٦، ومسلم في كتاب الفضائل باب مباحثته للأثام، برقم : ٢٣٢٧.

(٤٦) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ١٥٩.

(٤٧) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب أجر العمرة على قدر النصب، برقم : ١٧٨٧.

ولتقف أولاً وقفةً عند حديث عائشة رضي الله عنها ؛ لأنه تكأة القاعدة ومتعلّقها، والجواب عنه من وجهين :

— الأول : أن حديث عائشة رضي الله عنها ظنيّ الدلالة على المراد ؛ إذ الراوي شكّ في محلّ الشاهد وهو : (قدر نفقتك أو نصبك)، ولا تُعارض الأدلة المتواترة القطعية الفاضية بالتيسير ورفع الحرج بحديث ظنيّ.

— الثاني : لو سلم محلّ الشاهد من الشكّ، واستقامت العبارة على هذا النحو : (ولكنها \_ أي المثوبة \_ على قدر نصبك)، فإن النّصب ينبغي أن يحمل على وجهين : الأول : أن المقصود تحمّل النّصب لا عين النّصب، وهو الوجه الذي ارتضاه العزّابن عبد السلام ونصره في كتابه : (قواعد الأحكام)<sup>(٤٨)</sup>، والثاني : أن النّصب المقصود ما يقع في طريق العبادة من غير قصد، ولا يذمّه الشارع بوجه من الوجوه. وبهذين الوجهين يلتئم شمل الأدلة، وينتفي التعارض بينها.

أما قاعدة : (الأجر على قدر النّصب)، وقد علمت ما علمت من أمر مستندها، فلا يقوم لها ساقٌ من وجوه :

— الأول : أن أدلة القاعدة لا تسلم من تطرّق الاحتمالات، وتزاحم التأويلات، وبعضها لا يلبس الشكّ في روايته، فكيف تنهض معارضاً راجحاً أو مساوياً للمتواتر القطعيّ المجمع عليه ؟!

— الثاني : لو كان الأجر على قدر النّصب للزم القول : إن التقرب إلى الله تعالى بالنوافل الكثيرة في جوف الليل أوفر أجراً من التقرب إليه بالفرائض المكتوبة، واللازم

(٤٨) قواعد الأحكام للعزّابن عبد السلام، ١ / ٣١.

باطل لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (قال الله تعالى : .. وما تقرّب إليّ عبدي بشيء أحبّ إليّ من أداء ما افترضت عليه)<sup>(٤٩)</sup>.

— الثالث : لقد ثبت التفاوت في الأجر بين الأعمال المتساوية في النَّصب ، ولو كان الأجر الكثير منوطاً بالنَّصب للزم التساوي في الأجر عند التساوي في المشقّة ، والتفاوت في الأجر عند التفاوت في المشقّة ، فيعظم الأجر بعظم المشقّة ؛ وآية ذلك أن العمل في ليلة القدر خير من العمل في ألف شهر مع تساوي العاملين في المشقّة<sup>(٥٠)</sup>.

— الرابع : أن الشارع قد يثيب على العمل القليل الخفيف ما لا يثيب على الكثير الثقيل ؛ وشاهد ذلك أن قول : (لا إله إلا الله) أعظم أجراً من إمطة الأذى عن الطريق ، والإمطة أشقّ من مجرد التلفّظ ، والإيمان أعظم أجراً من الجهاد على ما فيه من المصابرة والمصاولة في الميدان ، وبذل المهج والأرواح. قال ابن القيم في سياق تأصيله لقاعدة : (المشقة لا تستلزم التفضيل في الدرجة) : (فأفضل الأعمال الإيمان بالله، والجهاد أشقّ منه ، وهو تاليه في الدرجة)<sup>(٥١)</sup>.

— الخامس : أن الأعمال تتفاضل بشرفها وخطورتها ، وما يكون عنها من المصلحة والمآل ؛ أما المشاقّ فليست مقصودة فيما شرّع الشارع ؛ ولا يتقرّب بها إلى الله تعالى على وجه التعظيم والتوقير ؛ وإنما يثاب المرء على تحمّله المشاقّ لا على عين المشاقّ. يقول العز بن عبد السلام : (من الأعمال ما يكون شريفاً بنفسه ، وفيما رتب عليه من جلب المصالح ودرء المفاسد ، فيكون القليل منه أفضل من الكثير من غيره ، والخفيف

(٤٩) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب التواضع، برقم : ٦٥٠٢.

(٥٠) المشقة تجلب التيسير ليعقوب الباسين، ص ٢٦٥. وفي هذا الكتاب القيم نقضُ مستوفى لقاعدة : (الأجر على قدر المشقة)، فليراجع للفائدة.

(٥١) مدارج السالكين، لابن القيم، ١ / ٤٧١.

منه أفضل من الشاق من غيره، ولا يكون الثواب على قدر النصب في مثل هذا الباب كما ظن بعض الجهلة؛ بل ثوابه على قدر خطره في نفسه<sup>(٥٢)</sup>.

ومنخول الكلام في هذه المسألة: إن الترجيح بالسهولة واليسر معيار ناهض شرعاً وعقلاً، لما ثبت في موارد الشريعة من نصوص معضدة له، وتصرفات شاهدة عليه، ومقاصد محتفة به، فضلاً عما سلم به العقلاء الأسوياء من مشروعية التأني عن مظان المشقة والعنت، وإيثار اليسر والتخفيف في الأمر كله. بيد أن الترجيح بين الوسائل بمعيار السهولة واليسر لا يلزم منه أن تفضل كل وسيلة سهلة على كل وسيلة شاقة، (فقد يعرض للمفضل باعتبار أمر يجعله فاضلاً باعتبار آخر، والفضيلة المقيدة لا تستلزم الفضيلة المطلقة)<sup>(٥٣)</sup>، كما قال ابن القيم:

الفضل منه مطلق ومقيّد      وهما لأهل الفضل مرتبتان  
والفضل ذو التقييد ليس بموجب      فضلاً على الإطلاق من إنسان  
لا يوجب التقييد أن يقضى له      بالاستواء فكيف بالرجحان<sup>(٥٤)</sup>

ولا مشاحة في أن أسباب التفاضل وأوصاف الرجحان لا يأتي عليها عد أو إحصاء، وإنما ذكرت منها في باب الترجيح بين الوسائل ما يُعدّ جوامع ناظمة، وأصولاً كلية، وربما تتفرّع عنها مرجّحات أخرى، والمدار على المعاني والقرائن والأمارات التي تزكّي الظن بالرجحان، وللمجتهد الرّيان من القواعد والمقاصد يدّ طولاً في الفحص عنها والاهتبال بها. قال العلوي الشنقيطي:

وقد خلت مرجّحات فاعتبر      واعلم بأنّ كلّها لا ينحصر  
قطب رحاها قوّة المظنّه      فهي لدى تعارضٍ منته<sup>(٥٥)</sup>

(٥٢) قواعد الأحكام للعر بن عبد السلام، ١ / ٢٩.

(٥٣) قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية لمخدوم، ص ١٥٦.

(٥٤) النونية لابن القيم، ص ٢١٦.

### المبحث الثاني: ضوابط الترجيح بين الوسائل

إن الترجيح بين الوسائل لا يستوي على سوقه إلا بمراعاة جملة من الضوابط، تعدّ - بحق - السياج الحامي لصنيع المرجح، والرافد المكمل لمعايير الترجيح، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

#### ١- تعدّر الجمع بين الوسائل

لا يُصار إلى الترجيح بين الوسائل إلا بعد التحقق من وقوع التعارض ؛ أي :  
تعدّر الجمع بينها، ومباشرتها جميعاً، وهذا التحقق لا ندحه عنه للمجتهد في هذا الباب<sup>(٥٦)</sup> ؛ وإلا تعجّل الترجيح قبل أوانه، وأهمل ما حقه الأعمال ؛ ذلك أن القاعدة في الوسائل المشروعة أو المباحة الأعمال لا الإهمال، وكلّما تأتت مباشرتها جميعاً إلا وكان ذلك أدعى إلى استيفاء المقصود كاملاً راسخاً ميسوراً. فالمفتي الذي تتاح له منابر شتى من الإفتاء كالمسجد، والصحيفة، والإذاعة، والقناة الفضائية، ولا ينهض مانع من الجمع بينها، فالأصل أن يأخذ بهذه الوسائل المشروعة برمتها لتضافرها على نشر العلم الشرعي، وتبصير الناس بأحكام دينهم، ومتى أهمل وسيلة - مع تأتت أعمالها - فإنه يخلّ بجزء من المقصود، أو يُنقص من عائدة توسّله ! إلا أن يجبر - أي المفتي - على انتقاء وسيلة واحدة، فيضطرّ للترجيح بين الوسائل بما تقرّر من المعايير المبسوطة عند أهل الصناعة.

(٥٥) نشر البنود للشنقيطي، ٢ / ٣٠٨.

(٥٦) يعدّ الدكتور مصطفى بن كرامة الله مخدم أول باحث تبه على هذا الضابط في كتابه القيم : (قواعد

الوسائل في الشريعة الإسلامية)، ص ١٦١.

## ٢- تقديم الأهم فالأهم من معايير الترجيح

إن المرجحات متفاوتة في رتبها وفضلها، فما كان مأخذه النص لا يساوي ما كان مأخذه التجربة أو العادة، ولهذا تُقدّم بعض الأوصاف والمعاني في باب الترجيح، وتؤخر أخرى، التفاتاً إلى مراتب القوة التي تعضد الظن بالرجحان.

وفي باب الترجيح بين الوسائل يُقدّم معيار النصّ على الوسيلة على معيار قوة الإفضاء؛ لأن ما ثبتت مشروعيته نصّاً يكون التوسّل به مضمون العائد، محقق الصلاح؛ إذ الشارع أعلم بمصالح عباده عاجلها وآجلها، ولا ينفك شرعاً شرعه تشريع مقاصد أو وسائل عن مصلحة راجحة علمها من علمها، وجهلها من جهلها! أما قوة الإفضاء فتدرك بالتجربة، والعادة، والاستقراء، واستشراق النظر، ولذلك تختلف عقول المجتهدين في تقدير درجات الإفضاء في مسألة واحدة، ويتباين فقهم فيها تحقيقاً وتنزيلاً؛ لاختلاف حظوظهم من دقة النظر، وجودة القريحة، وفقه النفس.

ويقدم معيار قوة الإفضاء على معيار السهولة واليسر؛ لأن المدار في التوسّل على حصول المقصود تاماً عاجلاً، وهو مكفول باختيار الوسيلة الأقوى إفضاءً، والأسرع إنجازاً، أما معيار السهولة واليسر فهو آخر مواطىء الترجيح؛ لأن المدار فيه على تخفيف مؤنة التوسّل، وانتحاء سبيل التيسير ما أمكن، وإلا فالمقصود قد يُستوفى بالوسيلة السهلة أو الوسيلة الشاقة.

## ٣- امتناع الترجيح بالأوصاف الطردية

يُمتنع الترجيح بين الوسائل بالأوصاف الطردية<sup>(٥٧)</sup>، وكل معنى فاسدٍ في ذاته خالٍ من الملاءمة والتأثير؛ لأن ما كان طردياً في أصله لا مناسبة فيه، ولا تأثير له في

(٥٧) الوصف الطردى هو: (ما علم من الشارع إلغاؤه وعدم إنباطه بالحكم). انظر: نشر البنود للشنقيطي،

الحكم، ولا يصلح التعليل والتغليب به، كأن يُقال تقدّم هذه الوسيلة على غيرها لأنها جديدة محدثة، أو لأن صاحبها فلان، فأبي رجحان لهذا الوصف أو ذاك؟ وأي أثر له في صحّة التوسّل وقوّة الإفضاء؟! وإنما يرجح بالأوصاف المؤثرة المعبرة التي تصلح أن تكون منطاً للتمايز والتفاضل. قال الدكتور مصطفى بن كرامة الله مخدوم: (والحق أن الوسيلة الجديدة لا تفضل على غيرها لمجرد الجدة والحداثة، فإنها من جنس الأوصاف الطردية؛ وإنما ينظر إليها من جهة مقصودها ومدى قوّة أدائها إليه، ونحو ذلك من الصفات المعبرة) <sup>(٥٨)</sup>.

#### ٤- الموازنة بين الكليات والجزئيات

إن ما بسطته في مبحث معايير الترجيح بين الوسائل نظراً تأصيليًّا مجملًا، لا ينبغي أن يجمد عليه المجتهد المرجح في كل زمان ومكان وحال؛ ذلك أن ما يكون مرجوحاً (في ميزان النظر المجمل، قد يعرض له أمرٌ يجعله راجحاً في ميزان النظر المفصّل، كما لو اقترن به دليلٌ خاصٌ يجعله راجحاً) <sup>(٥٩)</sup>، وهذا يقتضي تحقيق المناط في شأن كل وسيلة من حيث خصائصها، وممكناتها، واحتمالات تغييرها بحسب الزمان، والمكان، والحال، والشخص، وهنا لا يغني الاقتصار على المرجّحات المجملّة العامة؛ بل لا بد من عقد موازنات بين الكليات والجزئيات، أي: ما تقتضيه الأصول الترجيحية العامة باقتضائها الحكمي الصارم، وما تقتضيه الجزئيات الخاصة، وهو الاقتضاء التبعي الذي يلبس محلّ التطبيق، فيجعل من وسيلةٍ مرجوحةٍ وسيلةً راجحةً أو العكس باعتبار عرفٍ طارئ، أو زمنٍ متغيّر، أو حالة إنسانية مخصوصة. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (لا بدّ أن يكون مع الإنسان أصول كلية تُردّ إليها الجزئيات

(٥٨) قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية لمخدوم، ص ١٦٠.

(٥٩) نفسه، ص ١٦٤.

لنتكلّم بعلمٍ وعدلٍ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت ؟ وإلا فيبقى في كذب وجهلٍ في الجزئيات، وجهل في الكليات، فيتولّد فساد عظيم<sup>(٦٠)</sup>.

### ٥- ملاحظة المصالح ومآلات الأفعال

إن الوسائل لا تستقرّ على حالها من الصلاح والأفضلية، (فربّ وسيلة تكون أفضل في وقت دون وقت، وربّ وسيلة تكون أفضل في مكان دون مكان، وربّ وسيلة تكون أفضل بالنسبة لشخص دون شخص آخر)<sup>(٦١)</sup>، وهنا لابدّ من مراعاة الاقتضاءات التبعية التي تحتفّ بالواقع، فترفع من شأن وسيلة أو تحفضها، وتصيّر الفاضل مفضولاً، والمفضول فاضلاً، والضابط هنا أن يدور المرجّح مع المصالح المعتبرة حيث دارت، ويعتدّ بمآلات الأعمال والأفعال، فمتى كانت الوسيلة مفضيةً إلى مصلحةٍ راجحةٍ فهي الأجدر بالتقديم والتصدير، ولا تُقدّم عليها وسيلةٌ أخرى إلا أن تربو عليها في ميزان المصالح، وهكذا يجلب الأفضل فالأفضل من الوسائل، ويدرأ الأردل فالأردل بميزان ما يكون عن التوسّل من المآلات. ويؤنس لهذا المعنى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجيب كل أحد من سائله عن أفضل الأعمال بما يليق بحاله، وظرفه، ووقت السؤال، مبتغياً من وراء ذلك مصلحة الدين والوسائل معاً.

### المبحث الثالث: فوائد التّرجيح بين الوسائل

إن التّرجيح بين الوسائل إن استوفى شروطه، وصادف محله، أثّر فوائد جمّة ذات أثرٍ حسنٍ في استقامة الاجتهاد، وترتيب الأولويات، وتنزيل مرادات الشرع على

(٦٠) مجموع الفتاوى لابن تيمية، ١٩ / ٢٠٣.

(٦١) قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية لمخدوم، ص ١٦٥.



الواقع، وإيثار المصالح العامة للأمة بالتقديم والاعتبار. ويمكن بيان هذه الفوائد مفصلةً في المطالب الآتية :

### ١ - بلوغ المقاصد كاملةً عاجلةً ميسورةً

إن الترجيح بين الوسائل يفضي إلى تمييز الوسيلة الأفضل والأصلح التي تفضي إلى مقصودها كاملاً عاجلاً ميسوراً. أما الكمالُ فتنتج غرضه معاييرُ متضافرةٌ كالمعيار النصي، والمعيار المقاصدي، والمعيار المالي؛ إذ نصوص الشارع أحرص على مصالح الخلق في معاشهم ومعادهم، وأخبر بمواضع الجلب والدرء، فإذا انضم إلى ذلك رعي المقاصد والمآلات تصوّراً وتنزيلاً، فإن التوسّل يستوفي مقاصده كاملة غير منقوصة.

وأما سرعتهُ الإنجاز فمبلوغةٌ برفدٍ معيار قوة الإفضاء؛ إذ الوسيلة الأقوى تجلب مقصودها بتأت، وسلاسة، ويسر، فيقع عاجلاً غير آجل، أما ما دونها قوةٌ فقد يقع بها المقصود متأخراً ونابياً عن محله، فإذا هو في حكم المعلوم حقيقةً وشرعاً !

وأما اليسرُ فمكفولٌ بتطبيق معيار السهولة في المباشرة، فكلما كانت الوسيلة سهلةً خاليةً من الصعاب والمكاره، إلا وكان المقصود من المتوسّل على طرفِ الثمام، وكان التماسه من أيسر سبيلٍ وأفسحه.

ولم أقف \_ حسب اطلاعي \_ على عالم أصولي نبّه على هذا الأثر الجليل للترجيح بين الوسائل إلا ابن عاشور حين قال : (وقد تتعدّد الوسائل إلى المقصد الواحد، فتعتبر الشريعة \_ في التكليف بتحصيلها \_ أقوى تلك الوسائل تحصيلاً للمقصد المتوسّل إليه بحيث يحصل كاملاً، راسخاً، عاجلاً، ميسوراً، فتقدّمها على وسيلة هي دونها في هذا التحصيل) (٦٢).

(٦٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، ص ١٤٩ .

## ٢- درء التعارض بين المقاصد والوسائل

لقد تضافر شاهد الشرع وقاضي العقل على أن الأفضل من المقاصد يختار له الأفضل من الوسائل، فإذا بشرف الوسيلة من شرف مقصدها، وحكمها حكم ما أفضت إليها، التفتاً إلى التلازم الشرعي والواقعي بين التوسل ومقصدية، وهو تلازم محتفى به في قواعد أهل الصناعة، كقولهم: (الوسائل لها أحكام المقاصد) <sup>(٦٣)</sup>، و(الوسائل تسقط بسقوط المقاصد) <sup>(٦٤)</sup>.

فإذا تمّ اختيار أرذل الوسائل لأفضل المقاصد عن جهل بأسباب المفاضلة وأصول الترجيح، فإن الوسائل تكرّر على مقاصدها بالإبطال، لتباعد الهوة وانحرام المناسبة، وإذا سقطت المقاصد سقط ما أفضى إليها. قال الشاطبي: (وقد تقرّر أن الوسائل من حيث هي وسائل غير مقصودة لأنفسها؛ وإنما هي تبع للمقاصد، حيث لو سقطت المقاصد سقطت الوسائل) <sup>(٦٥)</sup>.

فلو تصوّرنا أن إنجاب الولد وهو مقصد شريف يُتوسّل إليه بوسيلة محظورة كاستئجار الرحم، فإن المناسبة تختلّ بين الوسيلة ومقصودها؛ بل إنها \_ أي الوسيلة \_ تعود على مقصد الإنجاب وبناء الأسرة بالإبطال، اعتداداً بما يجرّ إليه هذا الضرب من الاستئجار من مفسد جمّة كاختلاط الأنساب وضياع الأمومة، فتأمل كيف عارضت الوسيلة مقصودها، وكوّنت عليه بالبطلان!

وإذا انهد هذا الكلام تأصيلاً وتمثيلاً، ندرك على نحو غاية في الوضوح والجلاء أثر الترجيح بين الوسائل في درء التعارض بين الوسيلة ومقصودها، وحفظ المناسبة

(٦٣) قواعد الأحكام للعر بن عبد السلام، ١ / ١٧٧.

(٦٤) نفسه، ١ / ١٠٦.

(٦٥) الموافقات للشاطبي، ٢ / ٢١٢.

بينهما ؛ ذلك أن الوسائل المساعدة على الإنجاب كثيرة، والانتقاء منهما ينبغي أن يجري على معايير الترجيح باعتبار المصلحة والمآل وقوة الإفضاء.

### ٣- مراعاة الأولويات في محلّها

إذا قُدِّم من الوسائل الأفضل فالأفضل استهداءً بقوانين الترجيح والمفاضلة، فإن الأولويات تقرّ في نصابها، فتقدّم وسائل المقاصد الضرورية على وسائل المقاصد الحاجية، ووسائل المقاصد الحاجية على وسائل المقاصد التحسينية، ووسائل المصالح العامة على وسائل المصالح الخاصة، والوسائل المتفق عليها على الوسائل المختلف فيها، وهكذا دواليك.. ومن هنا يكون للترجيح بين الوسائل \_ عند توافر دواعيه وشروطه \_ أثرٌ حسنٌ في الحفاظ على مراتب الأعمال الشرعية، والموازنة بين الكليات والجزئيات، ودرء أسباب الاختلال عن الاجتهاد التنزيليّ بمراحله المتعدّدة.

ولا أخالني متحرّفاً عن مكان الحقّ إذا قلت : إن من مظاهر انحراف فقه الأولويات في حياتنا المعاصرة (الأخذ بالوسائل المفضولة، مع القدرة على المفاضلة غير موجب شرعي<sup>(٦٦)</sup>)، وهذا الشطط المنهجيّ ينبئك عن خللٍ في قانون الترجيح، أو إهدارٍ له بالكلية، مع أن نوااميس الكون جارية على سنة التفاوت والتفاضل، والشرع مرشدٌ في مصادره وموارده إلى تحصيل الأفضل فالأفضل، ودرء الأردل فالأردل، حرصاً على أعلى رتب الخيرية والصلاح.

### ٤- حسم مادة التحيل وذرائع الفساد

قد يكون العدول عن الوسائل الراجحة إلى الوسائل المرجوحة مقصوداً من أرباب الحيل، للتذرّع بالمرجوح إلى أغراضٍ مشبوهة، واتخاذ مطيّةً للتحايل على الشرع، كمن تتاح له وسيلتان إحداها منصوص عليها والأخرى مسكوت عنها،

(٦٦) قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية، لمخدوم، ص ١١١.

وكلتاها مفضية إلى مقصود واحد، فيصّر على مباشرة الوسيلة المسكوت عنها تخفيفاً من الكلفة، أو استعجالاً للثمرة، مع أن المفسدة المترتبة عليها أعظم من المصلحة المحتملة منها. وهنا يُهتضم معيارٌ ناهضٌ من معايير الترجيح بين الوسائل وهو المعيار المَالِيّ، أي: ما يكون عن التوسّل من مآلات تقضي بصحّته أو فساد.

فلا بدع، إذن، أن يكون الترجيح عند تعدّد الوسائل وتزاحمها على محلّ واحد، معواناً على حسم مادة التحيّل، وقطع ذرائع الفساد، فلا يُفتح الباب لترك الأفضل والأصلح إلا أن يقتضي ذلك دليل خاصّ ينقدح في ذهن المجتهد، ويرى فيه مسوغاً للخروج عن الأصل الكليّ. وكذلك كان الترجيح \_ عند أهل الاجتهاد والنظر على كرّ العصور \_ ضابطاً عاصماً من التحكّم، والتشهي، وموافقة أغراض النفس !

#### ٥- الاحتفاء بالمصالح العامة للأمة

إن من آثار المفاضلة بين الوسائل، واختيار الأصلح منها في المباشرة، الاحتفاء بالمصالح العامة للأمة، ويلوح هذا الأثر جلياً في كل مناطٍ أو واقعة تُقدّم فيه وسائل المصلحة العامة على وسائل المصلحة الخاصة عند التعارض، ولا تعوزنا الشواهد على هذا التقديم في فقه السلف الصالح، ومن هذا الباب: أنهم ضمّنوا الصّناع لما استشرى فيهم خراب الذمم، واختلال الأمانة، لكون التضمين وسيلة إلى حفظ أموال الناس، وسدّ الذريعة إلى التلاعب بها، مع أن يدهم يد أمانة إلا أن يثبت التعدي والتفريط بيّنة. أما عدم التضمين فوسيلة إلى حفظ مصالح الصّناع، وهم أفراد قليلون إذا قيسوا بالجمهور الغفير من الناس. قال الشاطبي: (إن الخلفاء الراشدين قضوا بتضمين الصّناع، قال علي رضي الله عنه: " لا يُصلحُ النَّاسَ إلا ذاك" <sup>(٦٧)</sup>، ووجه المصلحة فيه: أن الناس لهم حاجة إلى الصّناع، وهم يغيبون عن الأمتعة في غالب الأحوال،

(٦٧) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الإجارة، باب ما جاء في تضمين الأجراء، برقم: ١٢٠٠٠ .

والأغلب عليهم التفريط وترك الحفظ، فلو لم يثبت تضمينهم مع مسيس الحاجة إلى استعمالهم لأفضى ذلك إلى أحد أمرين: إما إلى ترك الاستصناع بالكلية، وذلك شاقٌّ على الخلق، وإما أن يعملوا ولا يضمنوا ذلك بدعواهم الهلاك والضياع، فتضيع الأموال، ويقل الاحتراز، وتتطرق الخيانة، فكانت المصلحة التضمنين<sup>(٦٨)</sup>.

فتأمل كيف رجّحت وسيلة التضمنين بما يكون عنها من عموم المصلحة وتعدّيها، وإلى هذا المعنى كان ينظر الفقهاء في قولهم: (يتحمّل الضرر الخاص لدفع الضرر العام)<sup>(٦٩)</sup>.

ولا جرم أن أثر الترجيح بين الوسائل في مضامير الاجتهاد والفتوى والدعوة والسياسة الشرعية، لا يحيط به مبحث مهما اتّسعت فيه منادح القول، واطردت مجاري الكلام، وحقّه دراسة مستقلة برأسها تستوفي معالمه وتطبيقاته في مجالات شتى، لكن المقام هنا لا يحتمل مدّ الباع وشفاء الغليل، ولكل مقام مقال.

### خاتمة

بعد هذه الجولة التأصيلية المثمرة في رحاب الموضوع، نخلص إلى رقم النتائج الآتية:

١ - إن الوسائل عند التعدّد والتزاحم لا يشدّ أمرها عن صورتين: الأولى: أن تكون متساوية في الإفضاء إلى المقصود من كل وجه، فيتخيّر المكلف منها ما شاء، ولا يلزمه تحصيل وسيلة بعينها. والثانية: أن تكون متفاوتة في الإفضاء إلى المقصود، فيلزم المكلف التماس الأصلح والأفضل منها تحصيلاً للمقصود على وجه الرّسوخ والكمال.

(٦٨) الاعتصام للشاطبي، ٢ / ١٠٢.

(٦٩) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ١ / ٨٨.

٢ - يستقيم الترجيح بين الوسائل بمعايير شتى : كالمعيار النصي، والمعيار المقاصدي، والمعيار المالي، ومعيار قوة الإفضاء، ومعيار الاتفاق، ومعيار السهولة..بيد أن المسالك الترجيحية لا يحيط بها عدو أو إحصاء، فقد يستقل كل مجتهد في هذا المهيع بنصيه في الاستقراء والتأصيل والصياغة، ويجهد نفسه في التفرع على الأصول الكلية والنواظم الجامعة، ويظفر بما لم يظفر به غيره، والمدار في نهاية المطاف على المعاني والقرائن والأمارات التي تزكي الظن بالرجحان.

٣ - إن الوسائل لا تستقر على حالها في الصلاح والأفضلية، فرب وسيلة تكون أفضل في زمن دون زمن، ومكان دون مكان، وحال دون حال، ومن هنا يغدو لزماً على المجتهد المرجح ملاحظة الاقتضاءات التبعية الني تحتف بالواقع، وترفع من شأن وسيلة أو تحفضها، فتصير الفاضل مفضولاً، والمفضول فاضلاً، والعبرة بمآلات التوسل، فمتى أفضت الوسيلة إلى مصلحة راجحة فهي الأجدر بالتقديم والتصدير.

٤ - يعقب الترجيح بين الوسائل عوائد جمّة ذات أثر حسن في استقامة الاجتهاد، وحفظ الأولويات، وبلوغ المقاصد كاملة، راسخة، عاجلة، وقطع ذرائع الفساد، ودرء التعارض بين التوسل ومقصديته، إلى غير هذا وذاك مما نلمس أثره جلياً في ميادين الاجتهاد، والفتوى، والدعوة، والسياسة الشرعية، بل وفي مجالي الحياة العامة وأسبابها الدائرة.

٥ - يعدّ مبحث تفاضل الوسائل ومسالك الترجيح بينها من أنفس مباحث الاجتهاد المقاصدي، وأبعدها غوراً؛ إذ لا يخوض فيه خوض الحاذق إلا عارف بالأصول، ربّان من المقاصد، قائم على فقه الموازنات، خبير في الواقع وسياقه. ولذلك كان الجانب التطبيقي لهذا المبحث معتركاً اجتهدياً صعباً، تتناصى فيه الآراء، وتتجاذب الأذواق، وكل ينفق مما عنده من خبرة، وعلم، وفقه نفس. ولا تثريب في

النهاية على المخالف، ولا تحجير على المجتهد إلا أن يشدّ عن الأصول القطعية، والقواعد الصريحة، ويأتي بمطروح من القول، ورديّ من الكلام !

وقبل أن أنفضّ اليد من كتابة هذه الخاتمة أحبّ أن أوصي بإعداد معجم لقواعد الوسائل تُستصفى مادته من كتب أهل الصناعة وتفاريق كلامهم في المقاصد والوسائل، على أن تشدّ معاهد هذه المادة بتطبيقات قديمة ومعاصرة، وعلى هذا النحو يخطو البحث العلميّ خطوةً نحو وضع لبنة جديدة في صرح فقه الوسائل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

### فهرس المصادر والمراجع

- [١] إرشاد الفحول لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق : محمد سعيد البدر، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- [٢] أساس البلاغة لجار الله الزمخشري، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- [٣] الأشباه والنظائر، لابن نجيم، تحقيق : محمد الحافظ، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
- [٤] الأشباه والنظائر، لتاج الدين السبكي، تحقيق : عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
- [٥] الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، مطبعة الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٨ هـ.
- [٦] الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق : سليم الهلالي، دار ابن عفان، مصر، ط ١، ١٤١٢ هـ.

- [٧] إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- [٨] البحر المحيط، لبدر الدين الزركشي، تحرير: عبد القادر العاني، وراجعة: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
- [٩] ترتيب الفروق، لمحمد البقوري، تحقيق: عمر بن عباد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٤ م.
- [١٠] جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق وتخرّيج: عبد القادر الأرناؤوط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.
- [١١] الجامع الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري، بيروت، دار إحياء التراث، ط ٢، ١٩٨١ م.
- [١٢] الذخيرة، لشهاب الدين القرافي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.
- [١٣] السنن، لابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، (د. ت.).
- [١٤] السنن، لأبي داود السجستاني، تعليق: عزت الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، ط ١، ١٣٩٣ هـ.
- [١٥] السنن، لأبي عيسى الترمذي، تعليق: عزت الدعاس، المكتبة الإسلامية، (د. ت.).



- [١٦] شرح تنقيح الفصول، لشهاب الدين القرافي، تحقيق : طه عبد الرؤوف، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٣ هـ.
- [١٧] صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، اختصر أسانيده وعلق عليه وفهرسه : زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- [١٨] صحيح مسلم، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩٧٢ م.
- [١٩] ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، لمحمد سعيد البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٢ هـ.
- [٢٠] علم المقاصد الشرعية، لنور الدين الخادمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
- [٢١] الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق : محمد عطا ومصطفى عطا، دار الفكر، عمان، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.
- [٢٢] الفروق، لشهاب الدين القرافي، فهرسة : محمد قلعجي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- [٢٣] الفقه الإسلامي وأدلته، لوهبة الزحيلي، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٤ م.
- [٢٤] قاعدة : المشقة تجلب التيسير، ليعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- [٢٥] القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م.

[٢٦] قواعد الأحكام في مصالح الأناس، للعز بن عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

[٢٧] القواعد الصغرى، للعز بن عبد السلام، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة السنة، ط ١، ١٤١٤ هـ.

[٢٨] قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية، لمصطفى بن كرامة الله مخدوم، دار إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

[٢٩] القواعد، لمحمد المقرئ، تحقيق: أحمد بن عبد الله حميد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ت).

[٣٠] لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، (د.ت).

[٣١] مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد قاسم، مكتبة المعارف، الرباط، (د.ت).

[٣٢] مختار الصحاح، لمحمد الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، ١٩٨٨ م.

[٣٣] مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ.

[٣٤] المصباح المنير، لأحمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، (د.ت).

[٣٥] معجم المقاييس، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٨٩.

[٣٦] المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين، دار الفكر، (د.ت).

[٣٧] مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن قيم الجوزية، تحقيق: حسان عبد المنان الطيبي وعصام فارس الحريستاني، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.

[٣٨] مفردات القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق : صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢ هـ.

[٣٩] مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحمد الطاهر بن عاشور، تونس، ١٣٦٦ هـ.

[٤٠] الموافقات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق : عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، (د. ت.).

[٤١] نشر البنود على مراقبي السعود، لعبد الله العلوي الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ.

[٤٢] نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية، لأم نائل بركاني، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

[٤٣] نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، لعبد الرحمن الإسنوي، عالم الكتب، بيروت، (د. ت.).

[٤٤] النونية، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، (د. ت.).

## Method of preference in Selection of legal Devices The ways, Dictates and Advantages

**Dr. Qtab Raïssouni**

Associate Professor Islamic Law  
College of Sharia of Islamic Studies  
University of Sharjah

**Abstract.** This study intend to formulate precise standards to preference between the means in sources diversity and overcrowding, and rooting controls transom for this preference, servers as a fence protector of the preferred acts, with inquiry the effect of all this in the integrity of Ijtihad,taking into account the priorities in place, cut off the means to evil, and meet the objectives in full, urgent affordable.The criteria adopted in this course weighted : the standard script, the standard objectives, the standard result, the standard agreement, and the standard easy.

This study reached to : that the section of differential, and means of preferences routes are the souls of standard objectives sections , no one go into it except the one who well know to the principle of Usul, full of objective of Shari"ah, based on the jurisprudence of balancing, an expert in reality and context, therefore, the practical side was difficult to attract each other of views and tastes, and all spend what they have of experience, and science.



## أثر التيمم في رفع الحدث دراسة فقهية

د. محمد بن عبد الله المحميد

الأستاذ المشارك بقسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة القصيم

**ملخص البحث.** الحمد لله، وبعد: فهذا بحث بعنوان (أثر التيمم في رفع الحدث) يهدف الباحث من خلاله إلى الإجابة على سؤال يهم كل مسلم وهو: هل التيمم يأخذ حكم الماء في رفع الحدث، أو أنه يميز فقط فعل ما تشترط له الطهارة مع بقاء الحدث؟، وتأتي أهمية هذا البحث من كون هذه المسألة أصلاً يُبنى عليه الكثير من مسائل التيمم؛ فقد اختلف الفقهاء في عدد من المسائل في باب التيمم بناءً على الاختلاف في هذه المسألة؛ حصرت منها في هذا البحث ثمانية عشرة مسألة وقد جاء هذا البحث بعد المقدمة في مبحثين.

**المبحث الأول: في تعريف الأثر، والتيمم، والحدث، وبيان مشروعية التيمم.**

ويشتمل على أربع مسائل هي:

**المسألة الأولى:** تعريف الأثر.

**المسألة الثانية:** تعريف التيمم.

**المسألة الثالثة:** تعريف الحدث.

**المسألة الرابعة:** مشروعية التيمم.

**المبحث الثاني: في حكم رفع التيمم للحدث، وأثر اختلاف الفقهاء فيه.**

ويشتمل على مسألتين:

**المسألة الأولى:** في حكم رفع التيمم للحدث.

المسألة الثانية: أثر اختلاف الفقهاء في رفع التيمم للحدث.  
الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع

والله الموفق

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وقائد الغر المحجلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. وبعد / فمما اختص الله به هذه الأمة، وأكرمها وفضلها به على سائر الأمم قبلها أن رخص لها في التطهر بالأرض والصلاة عليها؛ فأينما أدركت المسلم الصلاة تطهر بالماء إن تيسر له، وإن تعذر أو تعسر عليه استعماله تيمم وصلى؛ فعن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغنم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة "متفق عليه<sup>(١)</sup>، وقد اجتهد بعض العلماء في وضع ضوابط، وشروط لهذه الرخصة خالفهم فيها علماء آخرون.

وحيث إن جُل هذه الضوابط والشروط قد بني على أصل مختلف فيه بين العلماء وهو مسألة: ( أثر التيمم في رفع الحدث ).

ولأن هذه المسألة -حسب علمي- لم تعط ما تستحقه من البحث والتحقيق، فقد استعنت بالله على أفراد هذه المسألة ببحث مستقل؛ أجمع فيه أقوال العلماء فيها، وأعرض أدلتهم، وأوجه الاستدلال منها، وما ورد عليها من مناقشات أو اعتراضات، والإجابات عليها، ومن ثم بيان الراجح من هذه الأقوال؛ ملتزما **منهج البحث العلمي المتبع**، وقد قسمت هذا البحث إلى:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التيمم (١/ ٧٤)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا (١/ ٣٧٠).



- المقدمة.

- المبحث الأول : في تعريف الأثر، والتيمم، والحدث، وبيان مشروعيتها التيمم؛

ويشتمل على أربع مسائل هي :

المسألة الأولى : تعريف الأثر.

المسألة الثانية : تعريف التيمم.

المسألة الثالثة : تعريف الحدث.

المسألة الرابعة : مشروعية التيمم.

- المبحث الثاني : في حكم رفع التيمم للحدث ، وأثر اختلاف الفقهاء فيه.

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : في حكم رفع التيمم للحدث.

المسألة الثانية : أثر اختلاف الفقهاء في رفع التيمم للحدث.

- الخاتمة.

- فهرس المصادر والمراجع

أسأل الله أن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه الكريم ، نافعا لعباده المؤمنين ، إنه

جواد كريم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وسلم

## المبحث الأول: في تعريف الأثر، والتيمم، والحدث، وبيان مشروعية التيمم

ويشتمل على أربع مسائل هي :

المسألة الأولى : تعريف الأثر.

المسألة الثانية : تعريف التيمم.

المسألة الثالثة : تعريف الحدث.

المسألة الرابعة : مشروعية التيمم.

### المسألة الأولى : تعريف الأثر

الأثر في اللغة : يطلق على عدد من المعاني منها : رسم الشيء الباقي ، وتقديم الشيء ، وذكر الشيء.

جاء في مقاييس اللغة : ((أثر) الهمزة والشاء والراء ، له ثلاثة أصول : تقديم الشيء ، وذكر الشيء ، ورسم الشيء الباقي)<sup>(٢)</sup>.

وفي تاج العروس : (أثر : (الأثر، محركة: بقية الشيء. ج {آثار} وأثور)، الأخير بالضم. وقال بعضهم: الأثر ما بقي من رسم الشيء)<sup>(٣)</sup>.

والأثر في الاصطلاح :

جاء في كتاب التعريفات : (الأثر: له ثلاثة معان: الأول، بمعنى: النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، والثاني بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء)<sup>(٤)</sup>.

أما عند الفقهاء فلم أجده ولكن من خلال استعمالهم له لا يخرج عن معانيه اللغوية، وإن كان أكثر ما يستعملونه للدلالة على بقية الشيء، أو ما يترتب على

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٥٣).

(٣) تاج العروس (١٠/ ١٢).

(٤) كتاب التعريفات (ص: ٩).

الشيء ؛ قال في البحر الرائق : ( فعلم به أن المسح بالأرض لا يطهر إلا بشرط ذهاب أثر النجاسة وإلا لا يطهر )<sup>(٥)</sup>.

وقال في مواهب الجليل : ( ينظر إلى الصبية اثنتان من النساء فإن شهدتا أن بها أثر البلوغ مضى نكاحها )<sup>(٦)</sup>.

وقال في إعانة الطالبين : ( فله أن يتيمم أولا عن العليل ثم يغسل الصحيح من ذلك العضو وهو الأولى ليزيل الماء أثر التراب )<sup>(٧)</sup>.

وقال في المغني : ( إذا ثبت هذا فيحتمل أن ترك غسل الشهيد لما تضمنه الغسل من إزالة أثر العبادة المستحسنة شرعا )<sup>(٨)</sup>.

#### المسألة الثانية: تعريف التيمم

التيمم في اللغة : القصد والتعمد والتوخي.

قال في إصلاح المنطق : ( أصل التيمم : القصد ، يقال : تيممته إذا قصدت له )<sup>(٩)</sup>.

وقال في مقاييس اللغة : ( التيمم يجري مجرى التوخي ، يقال له : تيمم أمرا حسنا وتيمموا أطيب ما عندكم تصدقوا به ، والتيمم بالصعيد من هذا المعنى ، أي : توخوا أطيبه وأنظفه وتعمدوه )<sup>(١٠)</sup>.

(٥) البحر الرائق ج ١/ص ٢٣٥.

(٦) مواهب الجليل ج ٥/ص ٥٩.

(٧) إعانة الطالبين ج ١/ص ٥٨.

(٨) المغني ج ٢/ص ٢٠٤.

(٩) إصلاح المنطق (ص: ٢٢٥).

(١٠) مقاييس اللغة (١/ ٣٠).

وقال في اللسان: (يقال أَمَمْتُهُ وَأَمَمْتُهُ وَتَأَمَّمْتُهُ وَتِيمَمْتُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَيْ تَوَخَّيْتُهُ وَقَصَدْتُهُ)<sup>(١١)</sup>.

وقال في تاج العروس: (التيمم..: أصله التعمد والتوخي)<sup>(١٢)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(١٣)</sup> أي: (لا تعمدوا الرديء من أموالكم في صدقاتكم فتصدقوا منه، ولكن تصدقوا من الطيب الجيد)<sup>(١٤)</sup>، ومنه قول الشاعر:

وما أدري إذا يممت أرضاً... أريد الخير أيهما يليني  
أألخير الذي أنا مبتغيه... أم الشر الذي هو مبتغيني<sup>(١٥)</sup>

وفي الاصطلاح:

عرفه الحنفية بأنه: القصد إلى الصعيد الطاهر للتطهر<sup>(١٦)</sup>.

وعرفه المالكية بأنه: (طهارة صعيدية مشتملة على مسح الوجه واليدين بنية).<sup>(١٧)</sup>

وعرفه الشافعية بأنه: (مسح الوجه واليدين مع المرفقين بالتراب بضربتين أو أكثر).<sup>(١٨)</sup>

وعرفه الحنابلة بأنه: (مسح الوجه واليدين بشيء من الصعيد).<sup>(١٩)</sup>

(١١) لسان العرب (١٢ / ٢٣).

(١٢) تاج العروس (٣١ / ٢٢٨).

(١٣) سورة البقرة / ٢٦٧.

(١٤) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٥ / ٥٥٩).

(١٥) كشاف القناع عن متن الإقناع (١ / ١٦٠).

(١٦) المبسوط للسرخسي (١ / ١٠٦)، العناية شرح الهداية (١ / ١٢١).

(١٧) منح الجليل شرح مختصر خليل (١ / ١٤٣).

(١٨) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (١ / ١٨١)، المجموع شرح المذهب (٢ / ٢١٠).

(١٩) المغني لابن قدامة (١ / ١٧٢).

وهذه التعاريف وإن كان مؤداها معنى واحداً غير أن أكثرها اشتمل على قيود تطيل لفظ التعريف ، وتثقل هذه العبادة على الرغم من افتقار كثير منها إلى دليل صحيح ؛ ولذا فأجمع وأمنع هذه التعاريف فيما يظهر لي : تعريف من قال بأنه (طهارة صعيدية مشتملة على مسح الوجه واليدين بنية )

كما عرفه المالكية ؛ وذلك لموافقته لظاهر الآية وسلامته من القيود والشروط التي ذكرها بعض الفقهاء دون دليل قوي ، يليه تعريف من قال بأنه ((مسح الوجه واليدين بشيء من الصعيد) ؛ كما عرفه الحنابلة ، وسبب تأخير تفضيل هذا التعريف قوله (بشيء) وهذا يستلزم عندهم اشتغال الصعيد على غبار يعلق في اليد مما لم يدل عليه دليل صحيح. والله أعلم.

#### المسألة الثالثة: تعريف الحدث

الحدث لغة : الإبداء<sup>(٢٠)</sup> ، قال في مقاييس اللغة : (حدث) الحاء والذال والشاء أصل واحد ، وهو كون الشيء لم يكن. يقال حدث أمر بعد أن لم يكن<sup>(٢١)</sup> ولللفظ الحدث استعمالات متعددة ؛ فالحدث من أحداث الدهر : شبه النازلة ، وشاب حدث : فتي السن<sup>(٢٢)</sup> ، وحدث أمر ، أي وقع ، وأحدث الرجل ، من الحدث<sup>(٢٣)</sup> ؛ يقال أحدث الرجل : وقع منه ما ينقض طهارته<sup>(٢٤)</sup> ، وهو المراد هنا.

(٢٠) لسان العرب (٢/ ١٣٤).

(٢١) مقاييس اللغة (٢/ ٣٦).

(٢٢) تهذيب اللغة (٤/ ٢٣٤).

(٢٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٧٨).

(٢٤) المعجم الوسيط (١/ ١٥٩).

والحدث اصطلاحاً: اختلف الفقهاء في تعريفه ؛ فعند الحنفية : وصف شرعي يحل في الأعضاء يزيل الطهارة<sup>(٢٥)</sup>.

وعند المالكية :

عرف بأنه : الوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء ، أو المنع المترتب على الأعضاء كلها أو بعضها<sup>(٢٦)</sup>.

وعند الشافعية :

عرف بأنه : أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص<sup>(٢٧)</sup>.

وعند الحنابلة :

عرف بأنه : الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها<sup>(٢٨)</sup>.

وهذه التعاريف وإن اختلفت عباراتها إلى أنها تعود في النهاية إلى معنى واحد وأحسن هذه التعاريف فيما يظهر لي أنه :

**(الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها)**

كما عرفه الحنابلة ؛ لكونه جامعاً مانعاً مختصراً.

ويقسم الفقهاء الحدث إلى قسمين :

حدث أصغر : وهو ما يوجب الوضوء ، وحدث أكبر : وهو ما يوجب الغسل.

(٢٥) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المختار) (١ / ٨٥)

(٢٦) الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (١ / ٣٣).

(٢٧) غاية البيان شرح زيد ابن رسلان (ص: ٢٦)، السراج الوهاج (ص: ٨).

(٢٨) الروض المربع شرح زاد المستقنع (ص: ٧)، كشف القناع عن متن الإقناع (١ / ٢٤).

## ورفع الحدث معناه :

زوال الوصف القائم بالبدن، المانع من الصلاة ونحوها<sup>(٢٩)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتجلى المقصود بالعنوان وهو :

هو البحث عن النتيجة المترتبة على مسح الوجه واليدين بالصعيد بنية التطهر، هل يأخذ ذلك حكم الماء في رفع حكم الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها مما تشترط له الطهارة، أو أنه يميز فقط فعل ما تشترط له الطهارة مع بقاء حكم الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها.

## المسألة الرابعة: مشروعية التيمم

التيمم للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر إذا تعذر عليه استعمال الماء، إما لفقده، أو التضرر باستعماله، أو العجز عن استعماله مشروع بالكتاب والسنة؛ فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايِطِ أَوْ لَمْ تُسَمِّ الْمَسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ۝﴾<sup>(٣٠)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايِطِ أَوْ لَمْ تُسَمِّ الْمَسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ۝﴾<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٩) قال في كشف القناع ج ١/ص ٢٤: (ارتفاع الحدث أكبر كان أو أصغر: أي زوال الوصف المانع من الصلاة ونحوها).

(٣٠) سورة النساء: ٤٣.

اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣١﴾

ومن السنة أحاديث كثيرة منها ؛ ما رواه عبد الرحمن بن أبيزي ، قال : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال : إني أجنبت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتممعتك فصليت ، فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما كان يكفيك هكذا » فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ، ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه ) متفق عليه <sup>(٣٢)</sup> .

وهو من خصائص هذه الأمة ؛ لأن الله تعالى لم يجعله طهورا غيرها ، توسعة عليها وإحسانا إليها ؛ فعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أعطيت خمسا لم يعطهن نبي من الأنبياء قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ... » متفق عليه <sup>(٣٣)</sup> .

### المبحث الثاني: في حكم رفع التيمم للحدث، وأثر اختلاف الفقهاء فيه

ويشتمل على مسألتين :

- المسألة الأولى : في حكم رفع التيمم للحدث.

- المسألة الثانية : أثر اختلاف الفقهاء في رفع التيمم للحدث.

(٣١) سورة المائدة/٦ .

(٣٢) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب: التيمم هل ينفخ فيهما؟ (١/ ٧٥)، صحيح مسلم، كتاب الطهارة،

باب التيمم (١/ ٢٨٠)

(٣٣) سبق تخريجه .



## المسألة الأولى: في حكم رفع التيمم للحدث

اختلف العلماء في التطهر بالتيمم هل يرفع الحدث كالتطهر بالماء، أو يبيح ما تشترط له الطهارة؟ على ثلاثة أقوال:

### القول الأول: أن التيمم مبيح لا رافع للحدث.

وهذا قول جمهور العلماء، ومنهم الأئمة؛ مالك، والشافعي، وأحمد - رحمهم الله - في المشهور من مذهبه<sup>(٣٤)</sup>

وهو مروي عن علي وابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - والنخعي وقتادة والشعبي ومكحول وربيعه ويحيى الأنصاري والليث وإسحاق<sup>(٣٥)</sup>، كما روي عن شريك بن عبد الله - رحمهم الله<sup>(٣٦)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾<sup>(٣٧)</sup>

(٣٤) حاشية الدسوقي ج ١/ص ١٥٥، مغني المحتاج شرح منهاج الطالبين ١ / ٩٧ - ٩٨ ط دار الفكر، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (١ / ٢٩٦).

(٣٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١ / ٢١٥)، مصنف ابن أبي شيبة (١ / ١٤٧ - ١٤٨)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢ / ٥٦)

(٣٦) مختصر اختلاف العلماء (١ / ١٤٧).

(٣٧) المائدة آية (٦).

### ووجه الدلالة :

أن التيمم لو كان رافعا للحدث لما احتاج للأمر به عند كل صلاة؛ وبيان ذلك أن الأصل في الطهارة مبدئيا (إذا قمتم فاغسلوا) و (إذا قمتم) تقتضي التكرار، أي: كلما قمتم فاغسلوا، وهي الطهارة الأساسية المائية، فقد كان الأمر في البداية إفراد كل صلاة بوضوء، ثم خفف ذلك وجازت عدة صلوات بوضوء واحد، وقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى عدة صلوات بوضوء واحد، كما في حديث عمر في فتح مكة، ولكن لم يأت في التيمم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاتين بتيمم واحد، فيبقى الوضوء في طريقه ما لم يحدث: (إذا توضأ صلى ما شاء ما لم يحدث)، ويبقى التيمم في طريقه عند عدم وجود الماء، وعدم الوجود يكون بعد الطلب، والطلب يكون بعد دخول الوقت<sup>(٣٨)</sup>.

وناقش هذا الاستدلال ابن حزم -رحمه الله - بقوله :

( بأن الآية لا توجب شيئا مما ذكرتم، ولو أوجبت ذلك لأوجبت غسل الجنابة على كل قائم إلى الصلاة أبدا، وإنما حكم الآية في إيجاب الله تعالى الوضوء والتيمم والغسل إنما هو على المجنبن والمحدثين فقط، بنص آخر الآية المبين لأولها، لقول الله تعالى فيها: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ولا يختلف اثنان من الأمة في أن ههنا حذف دل عليه العطف وإن معنى الآية: وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط، فبطل ما شغبوا به، بل لو قال قائل إن حكم تجديد الطهارة عند القيام إلى الصلاة إنما هو بنص الآية إنما هو على من حكمه الوضوء

(٣٨) الخلى بالآثار (١/ ٣٥٨-٣٥٩)، البيان والتحصيل (١/ ٢٠٣)، شرح بلوغ المرام لعطية سالم (٣٧/ ٩،

بتقييم الشاملة آليا).

لا على من حكمه التيمم، لكان أحق بظاهر الآية منهم، لأن الله تعالى لم يأمر قط بالتيمم في الآية إلا من كان محدثاً فقط، لا كل قائم إلى الصلاة أصلاً، وهذا لا مخلص لهم منه ألبتة، فبطل تعلقهم في إيجاب تجديد التيمم لكل صلاة بالآية وصارت الآية موجبة لقولنا، ومسقطه للتيمم إلا عمن كان محدثاً فقط، وأن التيمم طهارة صحيحة بنص الآية؛ فإذا الآية موجبة لذلك فقد صح أنه يصلي بتيمم واحد ما شاء المصلي من صلوات الغرض في اليوم واللييلة وفي أكثر من ذلك ومن النافلة، ما لم يحدث أو يجنب أو يجد الماء بنص الآية نفسها والحمد لله رب العالمين<sup>(٣٩)</sup>.

٢ - عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال: كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم، وإنا أسرينا حتى كنا في آخر الليل، وقعنا وقعة، ولا وقعة أحلى عند المسافرين منها، فما أيقظنا إلا حر الشمس، وكان أول من استيقظ فلان، ثم فلان، ثم فلان - يسميهم أبو رجاء فنسي عوف ثم عمر بن الخطاب الرابع - وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ، لأننا لا ندرى ما يحدث له في نومه، فلما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس وكان رجلاً جليداً، فكبر ورفع صوته بالتكبير، فما زال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي صلى الله عليه وسلم، فلما استيقظ شكوا إليه الذي أصابهم، قال: «لا ضير - أو لا يضير - ارتحلوا»، فارتحل، فسار غير بعيد، ثم نزل فدعا بالوضوء، فتوضأ، ونودي بالصلاة، فصلى بالناس، فلما انفتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: «ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم؟» قال: أصابتنى جنابة ولا ماء، قال: «عليك بالصعيد، فإنه يكفيك»، ثم سار النبي صلى الله عليه وسلم، فاشتكى إليه الناس من العطش، فنزل فدعا فلاناً - كان يسميه أبو رجاء

نسيه عوف - ودعا عليا فقال: «اذهبا، فابتغيا الماء» فانطلقا، فتلقيا امرأة بين مزادتين - أو سطيحتين - من ماء على بغير لها، فقالا لها: أين الماء؟ قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونفرنا خلوف، قالا لها: انطلقني، إذا قالت: إلى أين؟ قالوا: إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالت: الذي يقال له الصابئ، قالوا: هو الذي تعنين، فانطلقني، فجاءا بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وحدثاه الحديث، قال: فاستنزلهما عن بغيرها، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم بإناء، ففرغ فيه من أفواه المزادتين - أو سطيحتين - وأوكأ أفواههما وأطلق العزالي، ونودي في الناس اسقوا واستقوا، فسقى من شاء واستقى من شاء وكان آخر ذاك أن أعطى الذي أصابته الجنابة إناء من ماء، قال: «اذهب فأفرغه عليك».. متفق عليه<sup>(٤٠)</sup> وفي رواية مسلم في هذا الحديث "وغلطنا صاحبنا"، يعني الجنب المذكور.

#### وجه الدلالة من الحديث :

أن قوله صلى الله عليه وسلم : ( اذهب فأفرغه عليك )، وقول الراوي في رواية مسلم "وغلطنا صاحبنا" نصوص صحيحة في أن تيممه الأول لم يرفع جنابته.<sup>(٤١)</sup>

ونوقش: بأن الحديث ليس فيه أنه تيمم، ويحتمل أنه - عليه الصلاة والسلام - عاجله بالماء قبل التيمم، أو أنه - عليه الصلاة والسلام - أمره بالاغتسال استحباباً لا وجوباً<sup>(٤٢)</sup>.

(٤٠) صحيح البخاري، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، كتاب التيمم، باب: الصعيد الطيب وضوء المسلم، يكتفيه من الماء (١/ ٧٦)، صحيح مسلم، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها (١/ ٤٧٥).

(٤١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٣٦٤).

ويمكن الإجابة عن الاحتمال الثالث أنه صلى الله عليه وسلم أمره بالاعتسال استحبابا :

بعء التسليم ؛ لوجب الاعتسال على الجنب إذا وجد الماء بعء تيممه ؛ قال في الاستذكار : (وقء غلط بعض الناس في هذا المعنى عن ابن مسعود فزعم أنه كان يرى الجنب إذا تيمم ثم وجد الماء لم يغتسل ولا وضوء عليه حتى يحدث ، وهذا لا يقوله أحد من علماء المسلمين ولا روى عن أحد من السلف ولا الخلف - فيما علمت - إلا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - رحمه الله )<sup>(٤٣)</sup>.

٣ - عن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - قال احتلمت في ليلة بارءة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال « يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ». فأخبرته بالذي منعني من الاعتسال وقلت إنني سمعت الله يقول (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما) فضحك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يقل شيئا<sup>(٤٤)</sup>.

---

(٤٢) البناية شرح الهداية (١ / ٥٤٠).

(٤٣) الاستذكار (١ / ٣٠٤).

(٤٤) سنن أبي داود (١ / ٩٢)، سنن الدارقطني (١ / ٣٢٩)، السنن الصغير للبيهقي (١ / ٩٦)، و قال الألباني :

صحيح؛ كما رواه البخاري معلقا بصيغة التمريض في صحيحه (١ / ٧٧)، باب: إذا خاف الجنب على

نفسه المرض أو الموت، أو خاف العطش، مسند أحمد ط الرسالة (٢٩ / ٣٤٧)،

انظر : صحيح وضعيف سنن أبي داود - (١ / ٣٣٤)

### ووجه الدلالة من هذا الحديث :

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - في قوله لعمرؤ : " صليت بأصحابك وأنت جنب " ، قد أثبت بقاء جنبته مع التيمم حيث سماه صلى الله عليه وسلم جنباً بعد تيممه.<sup>(٤٥)</sup>

ونوقش هذا من وجهين :

الأول : أنه - صلى الله عليه وسلم - قال له : " وأنت جنب " ، قبل أن يعلم عذره بخوفه الموت إن اغتسل ، والتيمم من غير عذر مبيح جنب قطعاً ، وبعد أن علم عذره المبيح للتيمم الذي هو خوف الموت أقره وضحك ، ولم يأمره بالإعادة ، فدل على أنه صلى بأصحابه وهو غير جنب ، وهذا ظاهر الوجه.

الثاني : أنه أطلق عليه اسم الجنابة نظراً إلى أنها لم ترتفع بالكلية ، ولو كان في وقت صلاته غير جنب ، كإطلاق اسم الخمر على العصير في وقت هو فيه ليس بخمر في قوله : ﴿إِنِّي أَرِنِي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾<sup>(٤٦)</sup> ، نظراً إلى مآله في ثاني حال ، والعلم عند الله تعالى.<sup>(٤٧)</sup>

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ( وقوله في حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه {أصليت بأصحابك وأنت جنب} ؟ " استفهام. أي هل فعلت ذلك؟ فأخبره عمرو رضي الله عنه أنه لم يفعله بل تيمم خوفاً : أن يقتله البرد. فسكت عنه وضحك. ولم يقل شيئاً. فإن قيل : إن هذا إنكار عليه : أنه صلى مع الجنابة. فإنه يدل على أن الصلاة مع الجنابة لا تجوز. فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر ما هو منكراً فلما أخبره : أنه صلى بالتيمم. دل على أنه لم يصل وهو جنب. فالحديث حجة على من احتج به

(٤٥) التحرير شرح الدليل - كتاب الطهارة (ص: ١٨٠).

(٤٦) سورة يوسف الآية ٣٦

(٤٧) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - (١ / ٣٦٨).

وجعل التيمم جنبا ومحدثا. والله يقول: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ فلم يجز الله له الصلاة حتى يتطهر. والتيمم قد تطهر بنص الكتاب والسنة. فكيف يكون جنبا غير متطهر؟، لكنها طهارة بدل. فإذا قدر على الماء بطلت هذه الطهارة وتطهر بالماء حينئذ. لأن البول المتقدم جعله محدثا. والصعيد جعله مطهرا إلى أن يجد الماء. فإن وجد الماء فهو محدث بالسبب المتقدم لا أن الحدث كان مستمرا. (١؟) (٤٨).

وقال ابن القيم - رحمه الله - : ( وأجاب من نازعهم في ذلك بثلاثة أجوبة :  
أحدها : أن الصحابة لما شكوه قالوا : صلى بنا الصبح وهو جنب ، فسأله النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك ، وقال : " صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ " استفهما واستعلما ، فلما أخبره بعذره وأنه تيمم للحاجة أقره على ذلك.  
الثاني : أن الرواية اختلفت عنه ، فروي عنه فيها أنه غسل مغابنه ، وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم صلى بهم ، ولم يذكر التيمم ، وكأن هذه الرواية أقوى من رواية التيمم ، قال عبد الحق وقد ذكرها وذكر رواية التيمم قبلها ، ثم قال : وهذا أوصل من الأول ؛ لأنه عن عبد الرحمن بن جبير المصري ، عن أبي القيس مولى عمرو بن عمرو. والأولى التي فيها التيمم ، من رواية عبد الرحمن بن جبير ، عن عمرو بن العاص ، لم يذكر بينهما أبا قيس.

الثالث : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أراد أن يستعلم فقه عمرو في تركه الاغتسال ، فقال له : " صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ " فلما أخبره أنه تيمم للحاجة علم فقهه ، فلم ينكر عليه ، ويدل عليه أن ما فعله عمرو من التيمم - والله

أعلم - خشية الهلاك بالبرد، كما أخبر به، والصلاة بالتيمم في هذه الحال جائزة غير منكر على فاعلها، فعلم أنه أراد استعلام فقهه وعلمه. والله أعلم<sup>(٤٩)</sup>.

٤ - عن أبي ذر - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير).<sup>(٥٠)</sup>

### ووجه الدلالة منه :

أن قوله صلى الله عليه وسلم: " فإذا وجد الماء فليمسه بشرته " ؛ ظاهر الدلالة أن الجنابة لو كان التيمم رفعها، لما احتيج إلى إمساس الماء البشرية. ويمكن أن يناقش : بأننا نوافقكم على أن التيمم لا يرفع الجنابة رفعاً كلياً، وإنما مؤقتاً إلى أن يجد الماء.

٥ - ماروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: ( من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة، ثم يتيمم للصلاة الأخرى )<sup>(٥١)</sup>.

### ووجه الدلالة :

أنه لو كان رافعا للحدث لصح أن يصلي به المتيمم ما لم يحدث، وهذا وإن كان من قول ابن عباس - رضي الله عنهما - إلا أن قول الصحابي من السنة له حكم الرفع على الصحيح عند المحدثين، والأصوليين.<sup>(٥٢)</sup>

(٤٩) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣ / ٣٤٢)

(٥٠) مسند أحمد ط الرسالة (٣٥ / ٢٩٨)، سنن أبي داود (١ / ٩٢)، سنن الترمذي ت شاكر (١ / ٢١٢)، المستدرک على الصحيحين للحاكم (١ / ٢٨٤)، وقال: ( هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه)، وقال الألباني صحيح أبي داود - (٢ / ١٤٩) : (قلت: حديث صحيح، وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح "، والحاكم: " حديث صحيح "، ووافقه الذهبي والنووي، وصححه أيضا أبو حاتم وابن حبان والدارقطني).

(٥١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١ / ٢١٤)، مصنف ابن أبي شيبة (١ / ١٤٧)، سنن الدارقطني (١ /

٣٤١)، السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٣٣٩)



ونوقش : بأنه ضعيف لم يثبت عن ابن عباس - رضي الله عنهما. (٥٣)

(٥٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - (١ / ٣٧٠).  
(٥٣) قال ابن حزم - رحمه الله - في المحلى بالآثار (١ / ٣٥٨) : (الرواية عن ابن عباس ساقطة لأنها من طريق الحسن بن عمار وهو هالك وعن رجل لم يسم).

وقال النووي - رحمه الله - في خلاصة الأحكام (١ / ٢٢١) : (ضعفه الدارقطني، والبيهقي)،  
وقال ابن الملقن - رحمه الله - في البدر المنير (٢ / ٦٧٤) : (هذا الأثر رواه الدارقطني من حديث الحسن بن عمار - بضم العين - عن (الحكم)، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: «من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى». ثم قال: (الحسن) بن عمار ضعيف. ثم رواه من حديث أبي يحيى الحماني، عن الحسن بن عمار أيضا، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: «لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة»، ورواه البيهقي في «سننه» من هذين الطريقين، وقال ابن الجوزي في «تحقيقه» : أبو يحيى الحماني، والحسن بن عمار متروكان. قلت: أما إطلاق الترك على الحسن بن عمار فهو كما قال في حقه...،

وقال الشنقيطي - رحمه الله - في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١ / ٣٦٩) : (أخرج هذا الحديث الدارقطني، والبيهقي من طريق الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عنه، والحسن ضعيف جدا قال فيه ابن حجر في «التقريب» : متروك، وقال فيه مسلم، في مقدمة صحيحه: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود قال: قال لي شعبة: اتت جرير بن حازم، فقل له: لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عمار، فإنه يكذب).

وقال البيهقي - رحمه الله - لما ساق هذا الحديث في سننه: الحسن بن عمار لا يحتج به، اهـ. وهو أبو محمد البجلي مولاهم الكوفي قاضي بغداد).

وقال الألباني - رحمه الله - في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١ / ٦١٢) : (موضوع؛ أخرجه الطبراني (٣ / ١٠٧ / ٢) من طريق الحسن بن عمار، عن الحكم بن عيينة، عن مجاهد، عن ابن عباس قال... فذكره، وكذلك أخرجه الدارقطني (ص ٦٨) ومن طريقه البيهقي (١ / ٣٣١ - ٣٣٢) وقال الدارقطني: والحسن بن عمار ضعيف، قلت: بل هو شر من ذلك، فقد قال فيه شعبة: يكذب، وقال ابن المديني: كان يضع الحديث، وقال أحمد: أحاديثه موضوعة، وقال شعبة أيضا: روى أحاديث عن الحكم، فسلأنا الحكم عنها؟ فقال: ما سمعت منها شيئا، وقول الصحابي: من السنة كذا في حكم المرفوع عند العلماء، ولهذا أورده، وقد رواه البيهقي (١ / ٢٢٢) عن الحسن بن عمار بإسناده السابق عن ابن عباس مرفوعا بلفظ: " لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة " وقال: والحسن بن عمار لا

٦ - ما أثر عن علي<sup>(٥٤)</sup> وابن عمر<sup>(٥٥)</sup> وعمر بن العاص<sup>(٥٦)</sup> - رضي الله عنهم - موقوفا عليهم قالوا : يتيمم لكل صلاة ، ولا يعلم لهم مخالف فكان إجماعا سكوتيا وهو حجة عند أكثر العلماء.<sup>(٥٧)</sup>

**ووجه الدلالة منه كسابقه:**

أنه لو كان رافعا للحدث لصح أن يصلي به المتيمم ما لم يحدث.

ونوقش الاستدلال به من وجهين :

الأول : من جهة التخريج ؛ وذلك أن ما أثر عن علي وعمر بن العاص - رضي الله عنهما - لم يختلف أهل الدراية في الحديث على ضعفهما<sup>(٥٨)</sup> ، وأما ما روي عن ابن عمر فقد اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه ؛

يحتج به. قلت: فلا يصح إذن عن ابن عباس مرفوعا ولا موقوفا، بل قد روى عنه خلافة، كما ذكره ابن حزم في " المحلى " ( ٢ / ١٣٢ )..).

(٥٤) مصنف ابن أبي شيبة (١ / ١٤٧)، سنن الدارقطني (١ / ٣٤٠)، معرفة السنن والآثار (٢ / ٣٤)،

(٥٥) سنن الدارقطني (١ / ٣٤١)، السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٣٣٩) وقال البيهقي: (إسناده صحيح).

(٥٦) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١ / ٢١٥)، سنن الدارقطني (١ / ٣٤٠)، معرفة السنن والآثار (٢ / ٣٤)، وأخرجه-أيضا- البيهقي في السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٣٣٩) وقال : هذا مرسل).

(٥٧) الخلافات للبيهقي ٤٦٦/٢، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١ / ٣٦٩).

(٥٨) أما أثر علي : فقد قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١ / ٣٨٢) : (رواه البيهقي، وإسناده ضعيف).

وقال ابن الملقن في البدر المنير (٢ / ٦٧٥) : ( أما أثر علي فرواه الدارقطني من حديث حجاج، عن أبي إسحاق،

عن الحارث، عن علي قال: «يتيمم لكل صلاة». حجاج (هو) ابن أروطة النخعي الفقيه ضعيف. وقال

ابن خزيمة: لا أحتج به إلا فيما قال: أنا وسمعت. قلت: وقد عدما في هذه الرواية، والحارث هو الأعور

وهو مختلف فيه، ونسبه ابن المديني إلى الكذب).

وقال الحافظ ابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١ / ٦٩ - ٧٠) : (وعن ابن عمر يتيمم لكل صلاة

وإن لم يحدث؛ أخرجه البيهقي بإسناد صحيح موقوف، وعن علي مثله بإسناد ضعيف)،

وقال الشنقيطي في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١ / ٣٦٩ - ٣٧٠) : ( وأما علي فرواه عنه الدارقطني

أيضا بإسناد فيه حجاج بن أرطاة والحارث الأعور، قاله ابن حجر أيضا، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» بالإسناد الذي فيه المذكوران، أما حجاج بن أرطاة، فقد قال فيه ابن حجر في «التقريب»: «كذبه الشعبي في صدوق، كثير الخطأ، والتدليس، وأما الحارث الأعور فقال فيه ابن حجر في «التقريب»: «كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وقال فيه مسلم في مقدمة صحيحه: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جابر عن مغيرة عن الشعبي، قال: حدثني الحارث الأعور الحمداي، وكان كذابا، حدثنا أبو عامر عبد الله بن براد الأشعري، حدثنا أبو أسامة عن مفضل عن مغيرة، قال: سمعت الشعبي يقول: حدثني الحارث الأعور وهو يشهد أنه أحد الكذابين، وقد ذكر البيهقي هذا الأثر عن علي في التيمم، في باب: «التيمم لكل فريضة» وسكت عن الكلام في المذكورين، أعني حجاج بن أرطاة، والحارث الأعور، لكنه قال في حجاج في باب «المنع من التطهير بالنبذ»: لا يحتج به، وضعفه في باب: «الوضوء من لحوم الإبل»، وقال في باب: «الدية أرباع»: مشهور بالتدليس، وأنه يحدث عمن لم يلقه، ولم يسمع منه، قاله الدارقطني، وضعف الحارث الأعور في باب: «منع التطهير بالنبذ أيضا»، وقال في باب: «أصل القسامة»، قال الشعبي: كان كذابا).

-وأما أثر عمرو بن العاص: فقد تقدم في هامش ٥ من الصفحة السابقة قول البيهقي: أنه مرسل. وقال الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة لابن حجر (١٢ / ٤٨٢) حديث (قط): أن عمرو بن العاص كان يتيمم لكل صلاة. موقوف، قط في الطهارة: ثنا أبو عمر القاضي، ثنا الحسن بن أبي الربيع، ثنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن قتادة: أن عمرو بن العاص... فذكره. وهو منقطع. ثنا إسماعيل هو ابن علي، ثنا إبراهيم هو الحربي، ثنا أبو بكر هو ابن أبي شيبه، ثنا ابن مهدي (هو عبد الرحمن) عن همام، عن عامر الأحول، أن عمرو بن العاص، قال: يتيمم لكل صلاة. وهو منقطع أيضا).

وقال الحافظ-أيضا- في التلخيص الحبير ط العلمية (١ / ٤٠٩): (رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمرو بن العاص كان يتيمم لكل صلاة وبه كان يفتي قتادة وهذا فيه إرسال شديد بين قتادة وعمرو).

وقال الشنقيطي في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١ / ٣٦٩): (وأما عمرو بن العاص فرواه عنه الدارقطني، والبيهقي، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة، أن عمرو بن العاص كان يتيمم لكل صلاة، وبه كان يفتي قتادة، وهذا فيه إرسال شديد بين قتادة وعمرو، قاله ابن حجر في «التلخيص»، والبيهقي في «السنن الكبرى» وهو ظاهر).

فقال البيهقي -رحمه الله - عنه : (إسناده صحيح)<sup>(٥٩)</sup>، وقال أيضا :  
(وأصح حديث في الباب : حديث ابن عمر، وبه تقع الكفاية، إذا لا يعرف له عن  
الصحابه مخالف. والله أعلم)<sup>(٦٠)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله - : (أخرجه البيهقي بإسناد صحيح  
موقوف)<sup>(٦١)</sup>.

بينما قال ابن حزم -رحمه الله - : (وأما الرواية عن عمرو بن العاص فإنما  
هي عن قتادة عن عمرو بن العاص، وكتادة لم يولد إلا بعد موت عمرو بن العاص،  
والرواية في ذلك عن علي وابن عمر -أيضا - لا تصح)<sup>(٦٢)</sup>.

وقال الشنقيطي -رحمه الله - : (أثر ابن عمر هذا الذي صححه البيهقي،  
وسكت ابن حجر على تصحيحه له في «التلخيص»، «الفتح»، تكلم فيه بعض أهل  
العلم بأن عامرا الأحوال ضعفه سفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، وقيل : لم يسمع  
من نافع، وضعف هذا الأثر ابن حزم)<sup>(٦٣)</sup>.

الوجه الآخر : من جهة الاستدلال ؛ فإنه على فرض صحته قد نوقش  
الاستدلال به بحجة عدم وجود المخالف من الصحابة -رضي الله عنهم - بما يلي :  
١ - أنه نقل خلافه عن ابن عباس<sup>(٦٤)</sup> -رضي الله عنهما -، قال ابن  
حجر -رحمه الله - في «الفتح» : (وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسألة حديث

(٥٩) السنن الكبرى (١ / ٣٣٩).

(٦٠) الخلافيات ٤٦٦/٢

(٦١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١ / ٦٩ - ٧٠)

(٦٢) المحلى بالآثار (١ / ٣٥٨)

(٦٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١ / ٣٦٩)

(٦٤) المحلى بالآثار (١ / ٣٥٨).

صحيح من الطرفين قال لكن صح عن ابن عمر إيجاب التيمم لكل فريضة ولا يعلم له مخالف من الصحابة وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب<sup>(٦٥)</sup>.

قلت: قال ابن المنذر - رحمه الله - ومن حديث محمد بن يحيى، عن يزيد بن هارون، عن إسرائيل، عن أبي عمر، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: يجزي المتيمم أن يصلي الصلوات بتيمم واحد<sup>(٦٦)</sup>.

كما نقل خلافة عن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه -؛ قال محمد بن الحسن أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثنا عمران بن أبي الفضل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه أخبره عن محمد بن المنكدر أن عبد الرحمن بن عوف ابتغى ماء فلم يجد فتسمح بالتراب دركته المسجد<sup>(٦٧)</sup> فصلاها ولم يتوضأ وقال أنا طاهر يؤم صلاة أخرى لم أبال أن أصلي بتيممي من التراب الذي تمسحت به إلا أن أحدث شيئاً فاتوضأ<sup>(٦٨)</sup>.

٢ - أنه محمول على الاستحباب لا الوجوب؛ قال صاحب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (وما صح عن ابن عمر أنه يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث، محمول على الاستحباب، ولا ينافيه قول البيهقي، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، بل يعضده قول ابن عباس - وإن ضعف سنده - من السنة أن لا يصلي بتيمم واحد إلا فريضة واحدة، ثم يجدد للثانية تيمماً، وما قيل: إن قول الصحابة من السنة كذا في حكم المرفوع على الصحيح، محله أنه لا مجال للرأي فيه مع أنه مع رفعه يدل على السنية لا على الفرضية، وإلا يلزم أن الحدث الواحد أوجب طهارتين<sup>(٦٩)</sup>).

(٦٥) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٤٧)

(٦٦) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢/ ٥٨)

(٦٧) قلت: هكذا في الأصل (دركته المسجد)، ولعل الصواب: (فأدركته في المسجد).

(٦٨) الحجة على أهل المدينة ج ١/ ص ٥١

(٦٩) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ٤٨٣)، وانظر: تحفة الأحوذى (١/ ٣٢٨)،

قلت : ويعضده ما أثر عن ابن عمر أنه كان يتوضأ لكل صلاة ؛ فقد حدث محمد بن يحيى ابن حبان ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال : قلت له : أرأيت وضوء عبد الله بن عمر لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر عمن هو؟ قال : حدثه أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الغسيل حدثها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر ، فلما شق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة ، ووضع عنه الوضوء إلا من حدث «وكان عبد الله يرى أن به قوة على ذلك ففعله حتى مات»<sup>(٧٠)</sup>.

٧ - أن الطهارة بالتيمم طهارة ناقصة طهارة ضرورة والضرورة تقدر بقدرها ؛ بدليل إجماع المسلمين على بطلانها بوجود الماء وإن لم يحدث وليس كذلك الطهارة بالماء<sup>(٧١)</sup> ، ألم تر أنه لو وجد الماء لزمه استعماله لرفع الحدث الذي كان قبل التيمم ، إن كان جنبا ، أو محدثا ، أو امرأة حائضا ، ولو رفع الحدث لاستوى الجميع ؛ لاستوائهم في الوجدان<sup>(٧٢)</sup>.

ونوقش : إن كان المراد بقولكم أن طهارة التيمم طهارة ضرورة فتقدر بقدرها أن لا يفعل إلا عند تعذر الماء فهو مسلم. وإن كان المراد أنه لا يجوز التيمم إلا إذا كان التيمم واجبا فقد غلط. فإن هذا خلاف السنة وخلاف إجماع المسلمين بل يتيمم

---

(٧٠) مسند أحمد مخرجا (٣٦ / ٢٩٢)، صحيح ابن خزيمة (١ / ١١)، المستدرک على الصحيحين للحاكم (١ / ٢٥٨) وقال الذهبي : «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح (١ / ١٣٣).

(٧١) التمهيد لابن عبد البر - (١٩ / ٢٩٥)، المغني المطبوع مع الشرح الكبير ١ / ٢٥٢ ط الكتاب العربي.

(٧٢) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ١ / ٢٥٢ ط الكتاب العربي

للوأجب ويقيم للمستحب كصلاة التطوع وقراءة القرآن المستحبة ومس المصحف المستحب. (٧٣).

٨ - القياس على طهارة المستحاضة في عدم رفع الحدث بجامع عدم جوازهما قبل الوقت (٧٤).

ونوقش : بعدم التسليم بعدم جواز طهارة المستحاضة قبل الوقت ، وعلى فرض التسليم بذلك فالفرق بينهما أن طهارة المستحاضة قد وجد ما ينافيها وهو سيلان الدم ، والتيمم إذا لم يوجد له رافع بعده من حدث أو وجود الماء فيبقى على ما كان كالمسح على الخفين بل أقوى ؛ لأن المسح مؤقت بمدة قليلة والشارع جوز التيمم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء (٧٥).

### القول الثاني: أنه يرفع الحدث رفعا كلياً

وروي هذا القول عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف - رحمهم الله - (٧٦). وحجته :

أن التيمم طهارة صحيحة فإذا ذلك كذلك فلا ينقضها إلا ما ينقض الطهارات ، وليس وجود الماء حدثاً ، فوجود الماء لا ينقض طهارة التيمم (٧٧).

وهذا القول مردود بالسنة والإجماع

أما السنة فما مر معنا من حديث عن عمران بن الحصين - رضي الله عنه - قال «كنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سفر فذكر الحديث وفيه أن

(٧٣) مجموع الفتاوى (٢١ / ٤٣٧-٤٣٨).

(٧٤) الحاوي الكبير (١ / ٢٤٣).

(٧٥) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (١ / ١٦٤).

(٧٦) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢ / ٦٥)، المحلى بالآثار (١ / ٣٥١).

(٧٧) المحلى بالآثار (١ / ٣٥١).

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلى بالناس ، فلما انفتل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من صلاته إذ هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم؟ قال : أصابتنى جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك» ثم ذكر في حديثه ذلك أمر الماء الذي أحدثه الله تعالى آية لنبيه - عليه السلام - قال : " وكان آخر ذلك أن «أعطى الذي أصابته الجنابة إناء من ماء ، وقال : اذهب فأفرغه عليك».

وأما الإجماع فقد قال ابن المنذر :

(أجمع عوام أهل العلم على أن من تيمم ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة أن طهارته تنقض وعليه أن يتطهر ويصلي إلا حرف روي عن أبي سلمة فإنه فيما بلغني عنه أنه قال في الجنب يتيمم ثم يجد الماء قال : لا يغتسل..)<sup>(٧٨)</sup>.

قال ابن عبد البر :

(أجمع العلماء على أن طهارة التيمم لا ترفع الجنابة ولا الحدث إذا وجد الماء وأن المتيمم للجنابة أو الحدث إذا وجد الماء عاد جنبا كما كان أو محدثا)<sup>(٧٩)</sup>.

(٧٨) قال في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢ / ٦٥)

(٧٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩ / ٢٩١)



### القول الثالث: أنه يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً إلى القدرة على الماء<sup>(٨٠)</sup>

وإليه ذهب الحنفية<sup>(٨١)</sup>، والإمام مالك - رحمه الله - في إحدى الروايتين<sup>(٨٢)</sup>،  
والإمام أحمد - رحمه الله - في رواية عنه وعليها بعض أصحابه<sup>(٨٣)</sup>، وأهل  
الظاهر<sup>(٨٤)</sup>.

وروي عن ابن عباس و عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهم - ،  
والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهري وعطاء وإبراهيم النخعي<sup>(٨٥)</sup> والثوري  
والليث والحسن بن حي<sup>(٨٦)</sup> - رحمهم الله.

(٨٠) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في مجموع الفتاوى (٢١ / ٤٣٦) : ( وقيل: بل التيمم يقوم مقام الماء مطلقاً يستبىح به كما يستباح بالماء و يتيمم قبل الوقت كما يتوضأ قبل الوقت ويبقى بعد الوقت كما تبقى طهارة الماء بعده. وإذا تيمم لناقلة صلى به الفريضة كما أنه إذا توضأ لناقلة صلى به الفريضة. وهذا قول كثير من أهل العلم وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية. وقال أحمد: هذا هو القياس).

(٨١) قال في البحر الرائق ج ١ / ص ١٦٤ : ( فقال أصحابنا هو بدل مطلق عند عدم الماء وليس بضروري ويرتفع به الحدث إلى وقت وجود الماء لا أنه مبيح للصلاة مع قيام الحدث )

(٨٢) قال القرطبي في الذخيرة (١ / ٣٦٦) : ( وقد اشتهر نكير صاحب القبس وإنه لمعذور قال رفع التيمم للحدث هو الذي يفهم من قول مالك فإن الموطأ كتابه الذي كان يعنى به ويقرأ عليه طول عمره حتى لقي الله وهو القائل فيه يؤم التيمم المتوضئين لأن المتيمم قد أطاع الله وليس الذي وجد الماء بأظهر منه ولا أتم صلاة...).

(٨٣) قال في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (١ / ٢٩٦) : ( وعنه أنه رافع. فيصلح به إلى حدثه، اختاره أبو محمد بن الجوزي، والشيخ تقي الدين، وابن رزين، وصاحب الفائق. فيرفع الحدث إلى القدرة على الماء).

(٨٤) المحلى بالآثار (١ / ٣٥٦).

(٨٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١ / ٢١٥-٢١٦)، مصنف ابن أبي شيبة - (١ / ١٤٧-١٤٨)، الحجة ج ١ / ص ٥١.

(٨٦) المحلى بالآثار (١ / ٣٥٦)، مختصر اختلاف العلماء (١ / ١٤٧).

واستدلوا بما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾<sup>(٨٧)</sup>.

وجه الدلالة : أن الله تعالى نص على أن التيمم مطهر كالماء سواء...، يجعل صاحبه طاهرا كما يجعل الماء مستعمله في الطهارة طاهرا إن لم يكن جنبا ولا محدثا. فمن قال : إن التيمم جنب أو محدث فقد خالف الكتاب والسنة. بل هو متطهر...، والله يقول : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ فلم يجز الله له الصلاة حتى يتطهر. والتيمم قد تطهر بنص الكتاب والسنة. فكيف يكون جنبا غير متطهر؟! لكنها طهارة بدل. فإذا قدر على الماء بطلت هذه الطهارة وتطهر بالماء حينئذ. لأن البول المتقدم جعله محدثا. والصعيد جعله مطهرا إلى أن يجد الماء. فإن وجد الماء فهو محدث بالسبب المتقدم لا أن الحدث كان مستمرا<sup>(٨٨)</sup>.

٢ - حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ،

(٨٧) المائدة آية (٦).

(٨٨) المحلى بالآثار (١/ ٣٥٦)، مجموع الفتاوى (٢١/ ٤٠٣-٤٠٤).

وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل..)  
متفق عليه<sup>(٨٩)</sup>.

**ووجه الدلالة :** أن النبي صلى الله عليه وسلم سماه طهورا وهو من أبنية المبالغة ؛ يريد به مطهرا كاملا ، وإلا لما تحققت الخصوصية ؛ لأن طهارة الأرض بالنسبة إلى سائر الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام - ثابتة ، وإذا كان مطهرا فتبقى طهارته إلى وجود غايتها من وجود الماء أو ناقض آخر<sup>(٩٠)</sup>.

٣ - عن أبي ذر - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
(إن الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، فإن ذلك خير)<sup>(٩١)</sup>.

**ووجه الدلالة :** أن النبي صلى الله عليه وسلم سماه طهورا وهو من أبنية المبالغة ؛ يريد به مطهرا كاملا ، وإذا كان مطهرا فتبقى طهارته إلى وجود غايتها من وجود الماء أو ناقض آخر<sup>(٩٢)</sup>.

٤ - أن الله تعالى أطلق التيمم وجعله قائما مقام الوضوء والغسل وبدلا عنه عند عدم الماء ؛ والقاعدة الشرعية أن البديل له حكم المبدل ، وهذا يقتضي أن يكون

(٨٩) صحيح البخاري، كتاب التيمم، (١/ ٧٤)، صحيح مسلم، كتاب المساجد (١/ ٣٧٠).

(٩٠) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (١/ ١٦٤)، فيض القدير ج ١/ ص ٥٦٥.

(٩١) مسند أحمد ط الرسالة (٣٥/ ٢٩٨)، سنن أبي داود (١/ ٩٢)، سنن الترمذي ت شاكر (١/ ٢١٢)،

المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢٨٤)، وقال : (هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه)، وقال الألباني

صحيح أبي داود - (٢/ ١٤٩) : (قلت: حديث صحيح، وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح "

والحاكم: " حديث صحيح "، ووافقه الذهبي والنووي، وصححه أيضا أبو حاتم وابن حبان والدارقطني).

(٩٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (١/ ١٦٤)، فيض القدير ج ١/ ص ٥٦٥.

حُكْمُهُ حُكْمَهُ ، إلا فيما اقتضى الدليل خلافه فإذا كانت طهارة الماء ترفع الحدث ، فكذلك التيمم يرفع الحدث<sup>(٩٣)</sup> .

٥ - أن التيمم لو لم يكن رافعا للحدث لما أثر في إبطاله طروء الحدث ، فلما بطل بالحدث الطارئ دل على أنه كان رافعا للحدث الأول<sup>(٩٤)</sup> .

٦ - القياس على مسح الخفين ؛ فإن الماسح على الخفين يرتفع حدثه ويصلى ما شاء من الصلوات مالم يحدث فينبغي أن يكون التيمم كذلك ؛ لأن التيمم رخصة وبديل عن الغسل مثله مثل المسح على الخفين بل التيمم أقوى فإن الشارع وقت المسح بيوم وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها وجعل التيمم بالتراب طهورا ولو إلى عشر حجج<sup>(٩٥)</sup> .

٧ - أن القول بأنه مبيح وليس رافعا للحدث فيه تحريج للأمة ؛ والله قد جعله طهورا للمسلمين عند عدم الماء فلا يجوز لأحد أن يضيق على المسلمين ما وسع الله عليهم وقد أراد رفع الحرج عن الأمة فليس لأحد أن يجعل فيه حرجا<sup>(٩٦)</sup> .

**الترجيح:**

من خلال ما سبق يظهر - والله أعلم - رجحان قول القائلين بأن التيمم يرفع الحدث رفعا مؤقتا إلى القدرة على الماء ، وأنه يقوم مقام التطهر بالماء لا يبطله إلا ما يبطل الوضوء ؛ ويؤكد ذلك أن المسلم إذا تيمم فقد انعقدت طهارته على وجه صحيح متيقن بالكتاب والسنة والإجماع وما انعقد على هذا الوجه لا يجوز إبطاله إلا بدليل صحيح مسلم فيه من حيث الثبوت والدلالة ؛ قال ابن المنذر - رحمه الله - :

(٩٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ١٩٣) .

(٩٤) الحاوي الكبير (١/ ٢٤٣) .

(٩٥) تبين الحقائق ج ١/ ص ٤٢ .

(٩٦) مجموع الفتاوى؛ ابن تيمية (٢١/ ٤٣٩) .

(الطهارة المجمع عليها لا يجوز نقضها إلا بسنة أو إجماع)<sup>(٩٧)</sup>، ولا يوجد دليل سالم من النقد يدل على بطلانه بغير ما يبطل به الوضوء أو إمكان استعمال الماء، وما ورد من أدلة فهي محل شك إما من جهة ثبوتها أو من جهة دلالتها، والقاعدة المسلمة أن اليقين لا يزول بالشك.

وقد رجح هذا القول كثير من العلماء المحققين؛ منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٩٨)</sup>، وابن القيم<sup>(٩٩)</sup>، والصنعاني<sup>(١٠٠)</sup>، وصديق حسن خان<sup>(١٠١)</sup>،

---

(٩٧) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢/ ٥٩).

(٩٨) قال-رحمه الله- في مجموع الفتاوى (٢١/ ٤٣٦): (وقيل: بل التيمم يقوم مقام الماء مطلقا يستبيح به كما يستباح بالماء وتيمم قبل الوقت كما يتوضأ قبل الوقت ويبقى بعد الوقت كما تبقى طهارة الماء بعده. وإذا تيمم لنافلة صلى به الفريضة كما أنه إذا توضأ لنافلة صلى به الفريضة. وهذا قول كثير من أهل العلم وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية. وقال أحمد: هذا هو القياس. وهذا القول هو الصحيح وعليه يدل الكتاب والسنة والاعتبار؛ فإن الله جعل التيمم مطهرا كما جعل الماء مطهرا..، فمن قال إن التراب لا يطهر من الحدث فقد خالف الكتاب والسنة. وإذا كان مطهرا من الحدث امتنع أن يكون الحدث باقيا مع أن الله طهر المسلمين بالتيمم من الحدث فالتيمم رافع للحدث مطهر لصاحبه لكنه رفع موقت إلى أن يقدر على استعمال الماء فإنه بدل عن الماء فهو مطهر ما دام الماء متعذرا كما أن الملتقط يملك اللقطة ما دام لم يأتها صاحبها وكان ملك صاحبها ملكا موقتا إلى ظهور المالك فإنه كان بدلا عن المالك فإذا جاء صاحبها خرجت عن ملك الملتقط إلى ملك صاحبها. وما ثبت بنص أو إجماع لا يطلب له نظير يقاس به وإنما يطلب النظر لما لا نعلمه إلا بالقياس والاعتبار. فيحتاج أن نعتبره بنظير وأما ما شرعه الله ورسوله فعلينا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نطلب لذلك نظيرا مع أن الاعتبار يوافق النص. كما قال أحمد القياس أن يجعل التراب كالماء).

(٩٩) قال-رحمه الله- في زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ١٩٣): (لم يصح عنه التيمم لكل صلاة، ولا أمر به، بل أطلق التيمم وجعله قائما مقام الوضوء، وهذا يقتضي أن يكون حكمه حكمه، إلا فيما اقتضى الدليل خلافه).

والشنقيطي<sup>(١٠٢)</sup>، والألباني<sup>(١٠٣)</sup>، وعبد العزيز بن باز<sup>(١٠٤)</sup>، ومحمد بن عثيمين<sup>(١٠٥)</sup>  
-رحمهم الله -.

(١٠٠) قال-رحمه الله- في سبيل السلام (١/ ١٤٣) : ( والحق أن التيمم يقوم مقام الماء، ويرفع الجنابة رفعاً مؤقتاً إلى حال وجدان الماء، أما أنه قائم مقام الماء فلا لأنه تعالى جعله عوضاً عنه عند عدمه، والأصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه، فلا يخرج عن ذلك إلا بدليل).

(١٠١) قال-رحمه الله- في الروضة الندية شرح الدرر البهية ط المعرفة (١/ ٥٩) : ( حكم التيمم مع العذر المسوغ له حكم الوضوء لمن لم يكن جنباً وحكم الغسل لمن كان جنباً يصلي به ما يصلي المتوضئ بوضوئه ويستبيح المغتسل بغسله فيصلح به الصلوات المتعددة ولا ينتقض بفرغ من صلاة ولا بالاشتغال بغيره ولا بخروج وقت على ما هو الحق والخلاف في ذلك معروف والأدلة الواردة لمشروعية التيمم عند عدم الماء ثابتة كتاباً وسنة).

(١٠٢) قال-رحمه الله- في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٣٦٦-٣٦٧) : ( قال مقيده - عفا الله عنه - : الذي يظهر من الأدلة تعيين القول الثالث ؛ لأن الأدلة تنتظم ولا يكون بينهما تناقض والجمع واجب متى أمكن، قال في " مراقي السعود " : والجمع واجب متى ما أمكن... إلا فلأخير نسخ بينا والقول الثالث المذكور هو : أن التيمم يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً لا كلياً، وهذا لا مانع منه عقلاً ولا شرعاً، وقد دلت عليه الأدلة ؛ لأن صحة الصلاة به الجمع عليها يلزمها أن المصلي غير محدث، ولا جنب لزوماً شرعياً لا شك فيه، ووجوب الاغتسال أو الوضوء بعد ذلك عند إمكانه الجمع عليه أيضاً يلزمه لزوماً شرعياً لا شك فيه، وأن الحدث مطلقاً لم يرتفع بالكليّة، فيتعين الارتفاع المؤقت. هذا هو الظاهر..).

(١٠٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٦١٣).

(١٠٤) قال-رحمه الله- في مجموع الفتاوى (١٠/ ١٩٠) : ( ويقوم التيمم مقام الماء في رفع الحدث على الصحيح، فإذا تيمم صلى بهذا التيمم النافلة والفريضة الحاضرة والمستقبل، ما دام على طهارة حتى يحدث، أو يجد الماء إن كان عادماً له، أو حتى يستطيع استعماله إذا كان عاجزاً عن استعماله، فالتيمم طهور يقوم مقام الماء، كما سماه النبي صلى الله عليه وسلم طهوراً).

(١٠٥) قال في الشرح المتمتع على زاد المستقنع (١/ ٣٧٥) : ( وهل هو رافع للحدث، أو مبيح لما تجب له الطهارة؟ اختلف في ذلك: فقال بعض العلماء: إنه رافع للحدث، وقال آخرون: إنه مبيح لما تجب له الطهارة.

والصواب هو القول الأول).

## المسألة الثانية: أثر اختلاف الفقهاء في حكم رفع التيمم للحدث

تعد المسألة محل البحث من أصعب<sup>(١٠٦)</sup> مسائل التيمم وأهمها؛ بل هي أصل يبنى عليه الكثير من مسائل التيمم؛ فقد اختلف الفقهاء في عدد من المسائل في باب التيمم بناء على الاختلاف في هذه المسألة؛ ومن هذه المسائل:

### ١- هل دخول الوقت شرط لصحة التيمم؟

قال في المبدع: ( فلا يجوز لفرض قبل وقته في الصحيح من المذهب لأن القائم إلى الصلاة أمر بالوضوء فإن لم يجده تيمم وهذا يقتضي أن لا يفعله إلا بعد قيامه إليها وإعوازه الماء والوضوء إنما جاز قبل الوقت لكونه رافعا للحدث بخلاف التيمم فإنه طهارة ضرورة فلم يحز قبل الوقت كطهارة المستحاضة وعنه يجوز قبل الوقت<sup>(١٠٧)</sup>.

### ٢- هل يبطل التيمم بخروج الوقت؟

قال في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: ( ويبطل التيمم بخروج الوقت لأن التيمم مبيح لا رافع، وهو صحيح، وهو المذهب، نص عليه<sup>(١٠٨)</sup>.

### ٣- هل يشترط لصحة التيمم أن ينوي ما يتيمم له من فريضة أو نافلة؟

قال في المجموع: ( التيمم لا يرفع الحدث وإنما يستباح به الصلاة فلا يستباح به الفرض حتى ينويه بخلاف الوضوء فإنه يرفع الحدث فاستباح به الجميع<sup>(١٠٩)</sup>.

---

(١٠٦) قال الشنقيطي - رحمه الله - في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - ( ١ / ٣٦٤ ) : ( هل يرفع التيمم الحدث أو لا ؟ وهذه المسألة من صعاب المسائل لإجماع المسلمين على صحة الصلاة بالتيمم عند فقد الماء، أو العجز عن استعماله، وإجماعهم على أن الحدث مبطل للصلاة، فإن قلنا : لم يرتفع حدثه، فكيف صحت صلاته، وهو محدث ؟ وإن قلنا : صحت صلاته، فكيف نقول : لم يرتفع حدثه ؟ .. ) .

(١٠٧) المبدع ج ١/ص ٢٠٦.

(١٠٨) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ( ١ / ٢٩٦ ) .

(١٠٩) المجموع ج ٢/ص ٢٥٣.

٤- هل يشترط لصحة التيمم نية ما يتيمم عنه من الحدث الأصغر أو الأكبر؟

قال شرح منتهى الإرادات: (الخامس تعيين نية استباحة ما يتيمم له كصلاة أو طواف فرضاً أو نفلاً أو غيرهما من متعلق باستباحة حدث أصغر أو أكبر جنابة أو غيرها أو نجاسة بدن ويكفيه لها تيمم واحد وإن تعددت مواضعها فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه لأنه مبيح لا رافع لأنه طهارة ضرورة فلا يكفي من هو محدث وبيدنه نجاسة التيمم لأحدهما عن الآخر ولا يكفي من هو محدث وجنب التيمم عن غسله لحديث<sup>(١١٠)</sup>).

٥- إذا تيمم لفريضة فهل يصح أن يتنفل قبلها؟

قال في مواهب الجليل: (في شرح المدونة من تيمم للفريضة فصل في نافلة قبلها إنه يعيد التيمم؛ وجهه أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما تستباح به الصلاة عند الحاجة إلى فعلها)<sup>(١١١)</sup>.

٦- هل يشترط اتصال التيمم بالفرض أو النفل واتصال بعضها ببعض، أولاً يشترط؟

قال في الشرح الكبير: (ويشترط اتصاله بالفرض أو النفل واتصال بعضها ببعض لا إن طال أو خرج من المسجد)<sup>(١١٢)</sup>.

(١١٠) شرح منتهى الإرادات ج ١/ص ٩٨.

(١١١) مواهب الجليل ج ١/ص ٣٤٣.

(١١٢) الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (١/ ١٥٢).



## ٧- هل يكفي التيمم لجواز الوطء بعد الحيض أو لا بد من الغسل؟

قال في الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني : ( الوطء فأفاد هنا أنه ولو انقطع الحيض لا يجوز له الوطء ولو بالتيمم وإنما امتنع الوطء على المشهور لأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما هو مبيح للصلاة فقط)<sup>(١١٣)</sup>.

## ٨- هل يبطل التيمم بالردة أو لا يبطل كالوضوء؟

قال في المجموع : ( وإن تيمم ثم ارتد بطل تيممه لأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما تستباح به الصلاة والمرتد ليس من أهل الاستباحة)<sup>(١١٤)</sup>.

## ٩- هل تصح إمامة المتيمم بالمتوضيء ؟

قال في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (١ / ١٦٠) : ( ويجوز للمتيمم أن يؤم المتوضيء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله. وقال محمد رحمه الله : لا يجوز ، وهو قول علي رضي الله عنه ، حجته : أن التيمم طهارة ضرورية ، وطهارة الماء أصلية فلا يجوز بناء الأصلي على الضروري)<sup>(١١٥)</sup>.

## ١٠- أيهما أولى بالإمامة المتوضيء أو المتيمم؟

قال في كشف القناع عن متن الإقناع : ( ومتوضئ أولى من متيمم ؛ لأن الوضوء رافع للحدث بخلاف التيمم فإنه مبيح)<sup>(١١٦)</sup>.

(١١٣) الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص : ٨١).

(١١٤) المجموع ج ٢ / ص ٣٢٤.

(١١٥) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (١ / ١٦٠).

(١١٦) كشف القناع عن متن الإقناع (١ / ٤٧٤).

### ١١- إذا نوى التيمم عن عبادة هل يستتبع به ما فوقها؟

قال في كشاف القناع: ( لا يستتبع من نوى شيئاً أعلى منه فمن نوى النفل لا يستتبع الفرض ، أنه ليس سويلاً لا صريحاً ولا ضمناً فإن نوى نفلاً لم يصل إلا نفلاً<sup>(١١٧)</sup> .

### ١٢- من عليه فوائت وهو جنب وأراد قضاءها؛ فهل يلزمه أن ينوي الأكبر في تيممه لكل صلاة؟

قال في حاشية الدسوقي ج ١/ص ١٥٥ : ( كمن عليه فوائت وهو جنب وأراد قضاءها فإنه يلزمه أن ينوي الأكبر في تيممه لكل صلاة بناء على أن التيمم لا يرفع الحدث فبفراغه من كل صلاة يعود جنباً ، وقيل لا يلزمه نية الأكبر إلا عند التيمم الأول بناء على أن التيمم يرفع الحدث<sup>(١١٨)</sup> .

### ١٣- هل يصح أن يصلي أكثر من صلاة فريضة بتيمم واحد؟

قال ابن عابدين : ( عندنا بدل مطلق عند عدم الماء ويرتفع به الحدث إلى وقت وجود الماء وليس ببدل ضروري مبيح مع قيام الحدث حقيقة كما قال الشافعي فلا يجوز قبل الوقت ولا يصلي به أكثر من فرض عنده<sup>(١١٩)</sup> .

---

(١١٧) كشاف القناع عن متن الإقناع (١/ ١٧٦ ، وقال في الكافي في فقه ابن حنبل ج ١/ص ٦٤ : ( وإن نوى نفلاً أو صلاة مطلقة لم يبح له الفرض لأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما تستباح به الصلاة فلا يستتبع به الفرض حتى ينويه) .

(١١٨) حاشية الدسوقي ج ١/ص ١٥٥ .

(١١٩) حاشية ابن عابدين ج ١/ص ٢٤١ .

١٤- إذا تيمم قبل البلوغ لفريضة ثم بلغ قبل أن يصليها فهل يصح أن يصليها بهذا التيمم؟

قال في الإنصاف للمرداوي : ( لو تيمم صبي لصلاة فرض ثم بلغ لم يجز له أن يصلي بتيممه فرضاً لأن ما نواه كان نفلاً )<sup>(١٢٠)</sup>.

١٥- إذا تيمم ولبس الخفين، فهل يجوز المسح عليهما في الوضوء بعد ذلك قال في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : ( إذا تيمم ولبس الخفين، فعلى أن التيمم يرفع الحدث يجوز المسح عليهما في الوضوء بعد ذلك، والعكس بالعكس )<sup>(١٢١)</sup>.

١٦- من تيمم ثم استنجى هل يلزمه إعادة التيمم أم لا؟

قال في المجموع شرح المذهب : ( ويستنجي قبل أن يتوضأ فإن توضأ ثم استنجى صح الوضوء وإن تيمم ثم استنجى لم يصح التيمم وقال الربيع فيه قول آخر أنه يصح : قال أبو إسحاق هذا من كيسه : والأول هو المنصوص عليه في الأم ووجهه أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما تستباح به الصلاة من نجاسة النجوة فلا تستباح مع بقاء المانع ويخالف الوضوء فإنه يرفع الحدث فجاز أن يرفع الحدث والمانع قائم )<sup>(١٢٢)</sup>.

١٧- هل يصح التيمم على تراب قد استعمل في تيمم؟

قال في المجموع : ( التراب المستعمل فيه صور : إحداها أن يلصق بالعضو ثم يؤخذ منه فالمشهور في المذهب أنه لا يجوز التيمم به وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور كالماء المستعمل وذكر الشيخ أبو حامد والماوردي وإمام الحرمين والغزالي

(١٢٠) الإنصاف للمرداوي ج ١/ص ٢٩٤.

(١٢١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٣٦٨)، البيان والتحصيل (١/ ١٧٤).

(١٢٢) المجموع شرح المذهب (٢/ ٩٧).

وغيرهم فيه وجهين أحدهما هذا والثاني يجوز لأن التيمم لا يرفع الحدث فلا يصير مستعملاً بخلاف الماء<sup>(١٢٣)</sup>.

### ١٨- هل يصح أن يقدم التيمم للصلاة قبل الاجتهاد لتحديد القبلة؟

قال في المنهج القويم : (والثامن : أن يجتهد في القبلة قبله فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على الأوجه ويفارق ستر العورة بما مر وإنما صح طهر المستحاضة قبله مع أنه للإباحة لأنه أقوى إذ الماء يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب)<sup>(١٢٤)</sup>.

### الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله ومن والاه وبعد :  
فقد يسر الله إتمام بحث موضوع (أثر التيمم في رفع الحدث)؛ ويقصد به البحث عن النتيجة المترتبة على مسح الوجه واليدين بالصعيد بنية التطهر، هل يأخذ ذلك حكم الماء في رفع حكم الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها مما تشترط له الطهارة، أو أنه يميز فقط فعل ما تشترط له الطهارة مع بقاء حكم الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها؟

وقد وقف الباحث على ثلاثة أقوال للفقهاء في هذه المسألة، أرجحها؛ قول القائلين: بأن التيمم يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً إلى حين القدرة على الماء، وأنه يقوم مقام التطهر بالماء لا يبطله إلا ما يبطل الوضوء، كما ظهر للباحث أن هذه المسألة تعد من أصعب مسائل التيمم وأهمها؛ بل هي أصل يبنى عليه الكثير من مسائل التيمم؛

(١٢٣) المجموع ج ٢/ص ٢٤٩

(١٢٤) المنهج القويم ج ١/ص ١١٧.

فقد اختلف الفقهاء في العديد منها بناء على الاختلاف في هذه المسألة، أورد الباحث منها ثمانية عشرة مسألة.

هذا وما كان فيه من صواب فبتوفيق الله سبحانه وله الحمد والمنة، وما كان فيه من نقص فمن نفسي والشيطان والله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - منها بريئان، أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به عباده المؤمنين. وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

### فهرس المصادر والمراجع

- [١] الإجماع؛ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفي : ٣١٩هـ)، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- [٢] إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين؛ أبو بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدمياطي (المتوفي: بعد ١٣٠٢هـ)، دار الفكر، ط الأولى، ١٤١٨ هـ.
- [٣] إصلاح المنطق؛ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفي: ٢٤٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ.
- [٤] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن؛ محمد الأمين الشنقيطي (المتوفي : ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ.
- [٥] الإنصاف في معرفة راجح من الخلاف؛ للمرداوي، علي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث، بيروت.
- [٦] الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف؛ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفي: ٣١٩هـ)، دار طيبة، الرياض، السعودية، الأولى - ١٤٠٥ هـ.

- [٧] البحر الرائق شرح كنز الدقائق؛ زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، ط الثانية.
- [٨] البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفي: ٨٠٤هـ)، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- [٩] البناءة شرح الهداية؛ أبو محمد محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفي: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤٢٠هـ.
- [١٠] البيان والتحصيل؛ أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفي: ٥٢٠هـ)، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط الثانية، ١٤٠٨ هـ.
- [١١] التحرير شرح الدليل؛ أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف الميناوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط الأولى، ١٤٣٢ هـ.
- [١٢] التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
- [١٣] التلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفي: ٨٥٢هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- [١٤] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ أبو عمر بن عبد البر (المتوفي: ٤٦٣هـ)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

- [١٥] *الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني*؛ صالح بن عبد السميع الآبي الأزهري (المتوفي: ١٣٣٥هـ)، المكتبة الثقافية - بيروت.
- [١٦] *الحاوي الكبير*؛ أبو الحسن علي بن محمد، الشهير بالماوردي (المتوفي: ٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- [١٧] *الحجة على أهل المدينة*؛ أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفي: ١٨٩هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣.
- [١٨] *الخلافات*، للبيهقي؛ دار الصمعي، ط الأولى.
- [١٩] *الدراية في تخريج أحاديث الهداية*؛ أبو الفضل أحمد حجر العسقلاني (المتوفي: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- [٢٠] *الذخيرة*، شهاب الدين القرافي، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤م
- [٢١] *الروض المربع*؛ منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (المتوفي: ١٠٥١هـ)، دار المؤيد - مؤسسة الرسالة.
- [٢٢] *الروضة الندية شرح الدرر البهية*؛ أبو الطيب محمد صديق خان البخاري القنوجي (المتوفي: ١٣٠٧هـ) ط المعرفة.
- [٢٣] *السلسلة الضعيفة*، للألباني، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.
- [٢٤] *السنن الصغرى*؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مكتبة الرشد - السعودية/ الرياض، ١٤٢٢هـ.
- [٢٥] *الشرح الكبير*، أحمد الدردير، دار الفكر بيروت
- [٢٦] *الشرح الممتع على زاد المستقنع*؛ محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفي: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- [٢٧] *الصحيح في اللغة*، إسماعيل الجوهري، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.
- [٢٨] *الكافي في فقه الإمام أحمد*، لابن قدامة، عبد الله بن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٢٩] *المبدع في شرح المقنع*؛ إبراهيم بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفي: ٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- [٣٠] *المبسوط*، شمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- [٣١] *المجموع*، النووي، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٧٤.
- [٣٢] *المحلى*، لابن حزم؛ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- [٣٣] *المحيط البرهاني في الفقه النعماني*؛ أبو المعالي محمود بن أحمد بن مازة البخاري الحنفي (المتوفي: ٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- [٣٤] *المستدرك على الصحيحين*، للحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤١١ هـ.
- [٣٥] *المغني المطبوع مع الشرح الكبير*، ١ / ٢٥٢ ط الكتاب العربي..
- [٣٦] *المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية*، المكتبة الشاملة.
- [٣٧] *تاج العروس من جواهر القاموس*؛ محمد بن محمد بن عبد الرزاق الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفي: ١٢٠٥هـ)، دار الهداية.
- [٣٨] *تبيين الحقائق*، عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي القاهرة ط ١٣١٣.
- [٣٩] *تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي*؛ أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفي: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.



- [٤٠] تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) ؛ محمد بن جرير ، أبو جعفر الطبري (المتوفي : ٣١٠هـ) ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ.
- [٤١] تهذيب اللغة ؛ محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ، أبو منصور (المتوفي : ٣٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة : الأولى ، ٢٠٠١ م.
- [٤٢] حاشية الدسوقي ، محمد بن عرفة الدسوقي ، دار الفكر ، بيروت.
- [٤٣] حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) ؛ ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر الدمشقي (المتوفي : ١٢٥٢هـ) ، دار الفكر - بيروت ، ط الثانية ، ١٤١٢ هـ.
- [٤٤] حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، أبو بكر الشاشي القفال ، مؤسسة الرسالة ، دار الأرقم ، بيروت ، عمان ، ١٩٨٠ م
- [٤٥] خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام ؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي (المتوفي : ٦٧٦هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط الأولى ، ١٤١٨ هـ.
- [٤٦] زاد المعاد في هدي خير العباد ؛ محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفي : ٧٥١هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة : السابعة والعشرون ، ١٤١٥ هـ.
- [٤٧] سبل السلام ؛ محمد بن إسماعيل الصنعاني ، المعروف كأسلافه بالأمر (المتوفي : ١١٨٢هـ) ، دار الحديث.
- [٤٨] سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار الفكر ، بيروت ،
- [٤٩] سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ١٤١٤ هـ.
- [٥٠] سنن الترمذي ، محمد بن عيسى الترمذي ، دار إحياء التراث ، بيروت.
- [٥١] سنن الدارقطني ، علي بن عمر الدارقطني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ

- [٥٢] شرح بلوغ المرام، لعطية سالم (المكتبة الإلكترونية الشاملة).
- [٥٣] شرح منتهى الإرادات؛ منصور بن البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ)، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- [٥٤] صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار إشبيلية، الرياض.
- [٥٥] صحيح ابن خزيمة؛ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، (المتوفى: ٣١١هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت.
- [٥٦] صحيح مسلم؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- [٥٧] صحيح وضعيف سنن أبي داود؛ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، مركز نور الإسلام بالإسكندرية.
- [٥٨] فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
- [٥٩] فيض القدير شرح الجامع الصغير؛ زين الدين محمد المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط الأولى، ١٣٥٦هـ.
- [٦٠] كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، دار الفكر بيروت، ط ١٤٠٢هـ.
- [٦١] لسان العرب محمد بن مكرم بن منظور المصري، الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة الأولى

[٦٢] *مجموع الفتاوى*، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ط الثانية ١٢،

[٦٣] *مجموع فتاوى ابن باز*؛ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (المتوفي: ١٤٢٠هـ).

[٦٤] *مختصر اختلاف العلماء*؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (المتوفي: ٣٢١هـ)، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.

[٦٥] *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*؛ علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن الملا الهروي القاري (المتوفي: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.

[٦٦] *مسند الإمام أحمد*، أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية ١٤٢٠هـ.

[٦٧] *مشكاة المصابيح*؛ محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (المتوفي: ٧٤١هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥.

[٦٨] *مصنف ابن أبي شيبة*، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى ١٤٠٥.

[٦٩] *مصنف عبد الرزاق*، أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الثانية ١٤٠٣هـ.

[٧٠] *معجم مقاييس اللغة*؛ أحمد بن فارس القزويني الرازي، (المتوفي: ٣٩٥هـ)، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ.

[٧١] *معرفة السنن والآثار*؛ أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفي: ٤٥٨هـ)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

[٧٢] *مغني المحتاج شرح مناهج الطالبين*؛ محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفي: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

- [٧٣] منح الجليل شرح مختصر خليل؛ محمد بن أحمد بن محمد عlish، المالكي (المتوفي: ١٢٩٩هـ)، دار الفكر - بيروت، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ.
- [٧٤] مواهب الجليل، أبو عبد الله؛ محمد بن عبد الرحمن المغربي الخطاب، دار الفكر بيروت، ط ١٣٩٨، ٢هـ.

## **Tayammum impact in raising (removing) the event (impurity resulting from the emission of semen)**

**Dr. Ahmed bin Abdullah Mohaimeed**

Associate Professor in the Department of Fiqh, Faculty of Sharia  
Islamic Studies, Qassim University

**Abstract.** Great thankful be for ALLAH, so: This research titled as "Tayammum impact in raising (removing) the event (impurity resulting from the emission of semen)"

Through this research the researcher aims to answer an important question for every Muslim which is:

Does Tayammum have the same rule which the water has in raising (removing) the event (impurity resulting from the emission of semen)?, Or Tayammum permits only doing what purity requires with the survival of the event (impurity resulting from the emission of semen)?.

And the importance of this research is coming from the fact said that: "this issue is an origin where a lot of Tayammum issues were built upon it".

The scholars differed in a number of issues relating to Tayammum chapter based on these differences in this issue. For so, I confined (through this research) a number of eighteen issues.

After the presentation of this research, the main topic of this research was written into two issues as shown below:

The first issue: Preliminary multiple demands which included three demands:

a- The first demand: The main title intended.

b- The second demand: Legality of Tayammum.

c- The third demand: The impact of the dispute about the research issue in scholars different about other Tayammum issues

The second issue: Tayammum impact in raising (removing) the event (impurity resulting from the emission of semen), where the researcher reviewed the scholars opinions in this issue and their arguments, and guessed that Tayammum looks like the water in raising (removing) the event (impurity resulting from the emission of semen), but it is a temporarily raising (removing) till the ability to get the water.

ALLAH blesses that is good

## الأحاديث الجياد عند ابن كثير من خلال تفسيره من بداية الكتاب إلى آخر كلامه على سورة البقرة (جمعًا وتخريجًا ودراسةً)

د. إبراهيم بن عبد الله بن صالح الدويش

أستاذ مشارك في السنة النبوية وعلومها، جامعة القصيم،

كلية العلوم والآداب بمحافظة الرس، قسم الدراسات الإسلامية

**ملخص البحث.** هذا بحث جمع الأحاديث التي حكم عليها ابن كثير في ( تفسير القرآن العظيم ) -من بداية الكتاب حتى نهاية سورة البقرة- بأن أسانيدھا (جياد)، وهي عشرون حديثًا، وسبقت هذا الجمع دراسة مختصرة لمعنى مصطلح (الجيد)، واستعمالات العلماء له، فتبين من خلالها أنهم استخدموا هذا المصطلح لأربعة معان: ١- بمعنى المقبول ضده المردود. ٢- وبمعنى الصحيح. ٣- وبمعنى الحسن. ٤- وأنه مرتبة فوق الحسن لذاته ودون الصحيح.

وبعد دراسة أسانيد الأحاديث العشرين على ضوء أصول وقواعد علم المصطلح مستأنسًا بكلام أئمة الشأن توصل البحث إلى أن استخدام ابن كثير لمصطلح (الجيد) ليس ثابتًا على معنى واحد، فقد استخدمه لثلاثة معان:

أ ) أحيانًا بمعنى المقبول ضد المردود؛ بدليل أنه قد قرن بين الجيد وبين القوي في حكمه على بعض الأحاديث.

ب ) وأحيانًا سوى بينه وبين الصحيح؛ ويؤيد هذا أنه يقرن بينه وبين الصحيح، أو يحكم على الحديث بأنه على شرط الشيخين.

ج ) وأحيانًا يستخدمه مرادفًا للحسن.

وتعيين المعنى المراد بهذا المصطلح عنده يكون حسب القرائن والسياق، أو بدراسة السند. والله أعلم. وأيضًا تبين من خلال البحث أن ابن كثير مجتهد في حكمه، قد يصيب وقد يخطئ، حيث حكم على سبعة أحاديث

بأن أسانيدها جيد مع أن أسانيدها ضعيفة. وأما الأحاديث المتبقية وعددها ثلاثة عشر (١٣) فأسانيدها على هذا التفصيل:

ثلاثة أحاديث أسانيدها صحيحة، وحديث على شرط الشيخين، وحديث على شرط مسلم، وحديث صحيح لغيره، وثلاثة أحاديث أسانيدها حسنة. وحديث سنده حسن لغيره، وحديث مرسل وسنده صحيح، وحديثان موقوفان سنداهما صحيحان.

## مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه.  
وبعد : فلما كان النبي ﷺ أعلم الخلق بمراد الله اهتتم المفسرون بسنته وأولوها عنايتهم في بيان معاني الآيات ، ومن برز في هذا الميدان الحافظ ابن كثير ، فقد احتوى تفسيره على زبدة التفسير المأثور عن النبي ﷺ وعن صحبه الكرام والتابعين ، بل إنه توسع في تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة بشكل بز فيه من سبقه ولم يلحق شأوه من لحقه. ومما استخدمه في حكمه على الأحاديث مصطلح (الجيد) ، حيث اتضح لي بعد بحث أولي في الحاسوب أنه يفوق كثيراً مائة موضع ، فقمت بجمع واستقراء الأحاديث التي حكم عليها بأنها جياد أو أن أسانيدھا جياد من بداية الكتاب إلى آخر سورة البقرة ، ودراسة أسانيدھا على ضوء قواعد علم المصطلح ، والحكم عليها حسب ما تقتضيه الصناعة خدمة للسنة ولتفسير ابن كثير وقرائه ، وبيان استخداماته لهذا المصطلح بالاستقراء الذي هو أفضل طريقة للمعرفة. الله أسأل أن يسدني فيما أكتب ، وأن يجنبني الزلل.

### أ ( أهمية الموضوع

- ١ - كونه يخدم المصدرين الأساسيين للشرع الحنيف : الكتاب والسنة.
- ٢ - أنه يكشف استخدامات ابن كثير لهذا مصطلح (الجيد) في تفسيره.
- ٣ - أنه يخدم تفسيراً سلفياً كتب له القبول.

### ب ( أسباب اختيار الموضوع

- ١ - ما سبق في أهمية الموضوع.
- ٢ - احتواء تفسيره على الكثير من الأحاديث والآثار من مصادر شتى ، بعضها مخطوط أو مفقود ، كتفسير ابن مردويه ، وعبد بن حميد ، وغيرهما.
- ٣ - عنايته بمناقشة أسانيد ومتون الأحاديث والآثار ، وحذقه وتميزه في النقد.



٤ - استخدام ورود مصطلح الجيد بكثرة في تفسيره كما سبق في المقدمة.

### ج ( منهج البحث وخطواته الإجرائية

ويتلخص ذلك في النقاط الآتية :

١ - سلكت منهج الاستقراء والتحليل ، حيث قمت باستقصاء وحصر كافة الأحاديث التي حكم عليها ابن كثير بأنها جياذ أو أن أسانيدھا جياذ ، من بداية تفسيره إلى نهاية كلامه على سورة البقرة ، ودرست أسانيدھا على ضوء قواعد علم المصطلح ، والحكم عليها حسب ما تقتضيه الصناعة.

٢ - نقل أحكامه نقلاً نصياً ، وإعطاؤها رقماً تسلسلياً ، معتمداً في ذلك على طبعة المحقق : سامي بن محمد سلامة.

٣ - إثبات الفروقات في المادة عند ابن كثير وبين المصادر المعزوة إليه ، إن وجد ذلك.

٤ - تخريج الأحاديث تخريجاً علمياً ، والمنهج المتبع في ذلك : إن كان الحديث في الصحيحين - أو أحدهما - فأكتفي بهما ، وإن لم يكن في أحدهما فأخرجه على بقية كتب السنة المعتمدة المتداولة.

٥ - ألتزم بالحكم على الأحاديث ، وأدعمه بكلام أهل هذا الشأن.

٦ - الإجابة على الإشكالات التي قد ترد على بعض الأحاديث.

٧ - عزو الآيات الواردة في البحث إلى سورھا مع ذكر أرقامھا.

٨ - شرح الكلمات الغريبة.

### د ( خطة البحث

يشتمل البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وفصل ، وخاتمة.

المقدمة فيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطته، والدراسات السابقة.

والتمهيد للموضوع: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في ترجمة لابن كثير - رحمه الله - بإيجاز.

المطلب الثاني: في التطور التاريخي لمعنى (الجيد).

المطلب الثالث: في معنى (الجيد) في اللغة والاصطلاح.

وأما الفصل - الذي هو صلب الموضوع - فقد جمعت فيه الأحاديث التي حكم ابن كثير في القسم المحدد من تفسيره بأن أسانيدھا جياد، وقمت بتخريجھا ودراسة أسانيدھا والحكم عليها معتمداً على كلام أهل الاختصاص. والخاتمة فيها نتائج البحث، وقائمة المصادر.

#### الدراسات السابقة

هناك دراسات كثيرة تناولت حياة الإمام ابن كثير ومؤلفاته ومنهجه في تفسيره، وهذه إشارة إلى ما يخص هذا البحث من تلك الدراسات:

#### ١ - "منهج الحافظ ابن كثير في نقد الرواة والمرويات من خلال تفسيره" رسالة

نال بها الباحث: يوسف عبد اللاوي درجة الدكتوراه من جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية بجمهورية الجزائر. وما يخص بحثنا من هذه الدراسة هو: "المبحث الأول: حكمه نفسه على الحديث بالصحة" من الفصل الثالث: "منهجه (أي: ابن كثير) في الحكم على الحديث بالصحة". حيث تناول في هذا المبحث الأحكام التي أصدرها ابن كثير بنفسه وبعباراته للتعبير عن صحة الأحاديث من خلال أربعة مطالب، ويهمننا منها: "المطلب الثالث: ما حكم عليه بجودة الحديث أو جودة إسناده"، ففي هذا المطلب ذكر نماذج من الأحاديث التي حكم عليها ابن كثير بجودتها أو جودة أسانيدھا،

وذكر الباحث أن حكم ابن كثير على الأحاديث أو أسانيدھا بالجودة قد يكون مفرداً مثل: (حديث جيد، أو سند جيد)، وقد يكون مركباً كقوله: (جيد قوي صحيح، وجيد قوي حسن، وجيد حسن قوي، وجيد وقوي، وجيد حسن، وجيد مستقيم)، وذكر الباحث لكل واحد من هذه الألفاظ المفردة والمركبة نموذجاً واحداً؛ تناوله بالدراسة والتحليل تدليلاً على أن أمثاله تأخذ نفس الحكم<sup>(١)</sup>.

وخرج من كل هذا بنتيجة مفادھا: أن ضابط ابن كثير في الجودة فيما يتعلق بالمصطلحات المركبة هو أن يبدأ العبارة بلفظ "جيد" ثم يسوق بعده الألفاظ الأخرى التي تدعمه، كقوله: "جيد قوي صحيح"، و"جيد قوي حسن"، و"جيد حسن قوي" و"جيد متصل حسن"، و"جيد قوي"، و"جيد حسن"، و"جيد مستقيم".

وأن هذه المركبات المتعلقة بالجودة لا تعني بالضرورة تأكيداً على جودة الحديث فقط، وإنما منها ما يكون كذلك، ومنها ما أراد أن يعبر به على منتهى الصحة؛ خصوصاً إذا جمع بين الجودة والقوة والصحة، أو حتى بين الجودة والقوة في غالب الأحيان، فليست هناك قاعدة مطردة في هذه المسألة، بل لا بد من النظر في المثال ودراسته.

وذكر أن الضابط العام في التفريق عنده بين المصطلحات الثلاثة (الصحيح) و(الحسن) و(الجيد) في حال كونها مصطلحات مفردة هو: مدى توفر شروط التوثيق في الراوي، فمن توفرت فيه شروط العدالة والضبط فهو صحيح الحديث. وأن من خفت فيه تلك الشروط - بحيث لا تنزل إلى رتبة الضعفاء، أو كان فيه راو ضعفه محتمل وتعددت مخارج حديثه - فيحكم على حديثه بالحسن أو الجودة مع مراعاة شروط الصحيح الأخرى المعروفة في بابها.

(١) انظر: منهج الحفاظ ابن كثير في نقد الرواة والمرويات (ص: ٥٨٣ - ٥٨٤، ٥٨٩ - ٥٩٠، ٦٠٠ - ٦١٥).

وأشار الباحث إلى أنه لم يقف على أي فرق بين الحسن والجيد في منظور ابن كثير على المستوى النظري أو العملي، والغالب أنهما إن كانا مفردين من حيث التركيب، يدل أحدهما ما يدل عليه الآخر<sup>(٢)</sup>. إذاً النتيجة أن ابن كثير يعني بالجيد حال الأفراد الحسن.

على ما سبق يتبين أن الفرق بين الدراسة المذكورة وبين هذا البحث أنها تناولت أحاديث منتقاة من تفسير ابن كثير كأمثلة، وتناولتها بالدراسة والتحليل، ولم تتوسع في تخريج هذه الأحاديث.

**٢ - "تخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير"، وهو مشروع علمي**  
استهدف تخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير، لم أقف عليه بعد بحث وتنقيب، وقام به باحثان برسالتين علميتين، ونالا بهما درجة الماجستير من جامعة محمد الخامس. الرسالة الأولى (تتضمن على ٧٢٧ حديث)، والباحث: حميد العبادي، الدرجة العلمية: ماجستير، اسم الجامعة: جامعة محمد الخامس. التخصص: الآداب - تطوان - الدراسات الإسلامية. السنة: ١٩٩٥ م. واسم المشرف: المكي أفلانية.  
والرسالة العلمية الثانية (تتضمن على ١٣٣٨ حديث)، الباحث: الحسن أفقيرن، الدرجة العلمية: ماجستير، اسم الجامعة: جامعة محمد الخامس، التخصص: الآداب - تطوان - الدراسات الإسلامية، السنة: ١٩٩٥ م، اسم المشرف: المكي أفلانية.

**٣ - "الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة"، بحث محكم للدكتور عبدالرحمن عبدالكريم الزيد، ومنشور في مجلة الأحمديّة الصادرة من دائرة البحوث الإسلامية.**

(٢) انظر: المرجع السابق (ص: ٦٨٠ - ٦٨١).

وهذا البحث له نوع تعلق ببحثنا باعتباره يبحث عن معنى الجيد عند أصحاب السنن الأربعة، وقد درس الباحث ستة عشر حديثاً - وهي مجموع الأحاديث التي حكم أصحاب السنن الأربعة على أنها أو أسانيداً جياد - وخرج بنتيجة بينها بقوله: "فالذي يترجح لي مما سبق أنهم يعنون بالجيد: الحسن بنوعيه، هذا هو الغالب في استعمالهم كما ترى في الدراسة السابقة، ويحتمل أن يكون كما قال البلقيني: تردد في بلوغه الصحيح لأمر ما في السند أو المتن، لكن الأول أقوى، فليس كما ذكر السيوطي<sup>(٣)</sup> أن المراد به الصحيح، ومما يدل على أنهم لا يريدون بالجيد الصحيح إضافة لما سبق حكم النسائي - رحمه الله - على الحديث العاشر بالجودة - كما سبق - مع أنه ذكر أنه منقطع"<sup>(٤)</sup>.

### التمهيد

#### المطلب الأول: في ترجمة ابن كثير - رحمه الله - بإيجاز<sup>(٥)</sup>

هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع القرشي البُصْروِي<sup>(٦)</sup> الدمشقي الشافعي، الإمام الفقيه، الحافظ المفسر المؤرخ. ولادته

(٣) انظر كلام البلقيني والسيوطي في (ص: ١٣).

(٤) انظر بحث: (الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة) (ص: ٥٢) المطبوع بالحاسوب.

(٥) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ٢٠١)، والرد الوافر لابن ناصر الدين (ص: ٩٢)، والدرر الكامنة (١ / ٤٤٥)، وإنباء الغمر كلاهما لابن حجر (١ / ٣٩)، والمنهل الصافي (٢ / ٤١٤)، والنجوم الزاهرة (١١ / ١٢٣) كلاهما لابن تغري بردي، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٣٤)، وطبقات المفسرين للدوادري (١ / ١١١ - ١١٣)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢٦٠)، وشذرات الذهب (٨ / ٣٩٧)، والبدر الطالع (١ / ١٥٣).

سنة (٧٠١هـ) على ما نص عليه نفسه<sup>(٧)</sup>، أو سنة (٧٠٠هـ) على ما ذكره غيره<sup>(٨)</sup>، وفي كلامه ما يشير إليه - أيضاً<sup>(٩)</sup>. وتوفي بعد أن كف بصره في آخر عمره بدمشق يوم الخميس منتصف شعبان، وقيل: السادس والعشرين منه<sup>(١٠)</sup> سنة (٧٧٤هـ) عن أربع وسبعين سنة قضاها في طلب العلم والتدريس والفتوى، وكانت جنازته حافلة مشهودة، ودُفن بوصية منه في تربة شيخ الإسلام ابن تيمية بمقبرة الصوفية خارج باب الصغير من دمشق<sup>(١١)</sup>، فرحمه الله، وأسكنه فسيح جناته. وقد رثاه بعض طلبته:

لفقدك طلاب العلوم تأسفوا      وجادوا بدمع لا يبيد غزير  
ولو مزجوا ماء المدامع بالدمما      لكان قليلاً فيك يا ابن كثير<sup>(١٢)</sup>.

**المطلب الثاني: التطور التاريخي لمعنى (الجيد)**<sup>(١٣)</sup>

يبدو - والله أعلم - من تتبع استعمالات المحدثين الأوائل للفظ (الجيد) أنهم كانوا يستخدمونه بمعناه اللغوي العام ليفيد توثيقاً عاماً أكثر من استعماله كمصطلح

(٦) نسبة إلى (بُصْرَى) مدينة حوران، وهي في منتصف المسافة بين عمان ودمشق، وهي اليوم آثار قرب مدينة «درعة» التي احتلت محلها حتى ظن بعض الناس أنها هي. انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (١/ ٢٥٣)، ومعجم البلدان (١/ ٤٤١)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ٤٣).

(٧) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٥). وجزم به الحسيني في ذيل تذكرة الحفاظ (ص: ٣٨)، والتقي الفاسي في ذيل التقييد (١/ ٤٧٢)، وابن قاضي شعبة في الطبقات (٣/ ٨٥)، وابن تغري بردي في المنهل الصافي (٢/

٤١٥)، والداودي في طبقات المفسرين (١/ ١١٢).

(٨) جزم به السيوطي في طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٣٤).

(٩) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٣٧).

(١٠) انظر: أنباء الغمر (١/ ٤٠)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ١١١)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٢٣).

(١١) انظر: أنباء الغمر (١/ ٤٠)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٢٣). والمنهل الصافي (٢/ ٤١٥).

(١٢) المنهل الصافي (٢/ ٤١٥)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٢٤).

(١٣) هذا المطلب جدير بأن يُفرد بدراسة مستقلة نظراً لأهميته وطوله، ولذا اكتفيت هنا به مختصراً فهو ليس موضوع البحث أصلاً.

حديثي يفيد توثيقاً خاصاً، ومن ذلك ما جاء في طبقات ابن سعد قال: "أُخْبِرْتُ عَنْ مجالد، عن الشعبي قال: "كان ابن عمر جَيِّدَ الحديث ولم يكن جَيِّدَ الفقه" (١٤). يعني بالجودة هنا -والله أعلم - : الاهتمام الكبير بالحديث وحفظه ؛ بدليل أن هذا الكلام جاء تدليلاً على مزيد اهتمام ابن عمر وحفظه لألفاظ الأحاديث، إذ جاء متصلاً بعد قول ابن سعد: "لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إذا سمع من رسول الله ﷺ حديثاً أَحْذَرَ أن لا يزيد فيه ولا يُنْقِصَ منه ولا ولا ... من عبد الله بن عمر بن الخطاب" (١٥).

وكان ابن عمر شديد الاحتياط، والتوقي لدينه في الفتوى، وكل ما تأخذ به نفسه، ولم يقاتل في شيء من الفتن، ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه حين أشكلت عليه، ثم كان بعد ذلك يندم على ترك القتال معه (١٦).  
ومنه -أيضاً - وصف ابن المبارك لحديث: "إن الله لَيَكْفُرُ عن المؤمن من خطاياها كلها بحمى ليلة" (١٧) بعد أن رواه: "هذا من جيد الحديث"، أي جيد معناه، وإلا فهو مرسل ضعيف.

---

(١٤) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٨٥).

(١٥) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٢٨٤) قال: أخبرنا الفضل بن دكين أبو نعيم، أخبرنا زهير بن معاوية، عن محمد بن سوقة، عن أبي جعفر، فذكره.

(١٦) انظر: أسد الغابة (٣/ ٣٣٦).

(١٧) مرسل ضعيف، رواه ابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ح: ٢٨) قال: حدثنا أبو يعقوب التميمي، حدثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني، عن عبد الله بن المبارك، عن عمر بن المغيرة الصغاني، عن حوشب، عن الحسن، يرفعه، وعمر بن المغيرة المصيصي، قال عنه أبو حاتم: شيخ. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن المديني: لا أعرفه. انظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٣٦)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٢٤)، ولسان الميزان (٤/ ٣٣٢). وقال العراقي في طرح التثريب (٣/ ٢٣٨): "مرسلات الحسن غير محتج بها عند أهل الحديث". وقال الألباني في الضعيفة (ح: ٦١٤٤): "منكر".

ومنه قول أحمد بن حنبل: "لا أعلم في هذا الباب (أي: التسمية في الوضوء) حديثاً له إسناد جيد" (١٨).

ثم كثر استعماله في كلام النقاد والمحدثين كمصطلح يفيد توثيق راوٍ، أو كون السند أو المتن مقبولاً قبولاً عاماً يدخل فيه الصحيح فما دونه ما لم يصل إلى درجة الضعف، فمثلاً عند النسائي نجد أنه ذكره في (الكبرى والمجتبى) في تسعة مواضع (١٩)، ثلاثة منها وصفاً للمتن، ومنها قوله في الكبرى، كتاب الصلاة: "هذا حديث جيد" (٢٠). وقوله -أيضاً- في الكبرى، كتاب الصلاة، في حديث ابن مسعود: "أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، والحديث جيد" (٢١). وقوله -أيضاً- في المجتبى، كتاب آداب القضاء: "هذا الحديث جيد جيد" (٢٢). وستة منها وصفاً للسند، ومنها قوله في الكبرى، في كتاب القضاء: "إسناد هذا الحديث جيد" (٢٣). وقوله في الكبرى -أيضاً- في كتاب التفسير: "إسناده جيد غاية صحيح" (٢٤).

(١٨) ذكره الترمذي بعد حديث "لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ"، كتاب الطهارة، باب في التسمية عند الوضوء (ح: ٢٥).

(١٩) يراجع للمزيد بحث: "الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة"، ومنه استفدت كثيراً في هذا المبحث.

(٢٠) باب ذكر الاختلاف على ابن عباس في صلاة الكسوف (ح: ٥١١).

(٢١) باب الصف بين القدمين (ح: ٩٦٩).

(٢٢) بعد حديث (ح: ٥٣٩٧).

(٢٣) باب الشيء يدعيه الرجلان وليس لكل واحد منهما بينة (ح: ٥٩٥٥)، ونقل ابن حجر رحمه الله في بلوغ المرام حكم النسائي: (إسناده جيد).

(٢٤) كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١] (ح: ٥٥٨٤).

الموضع الثالث: قوله في السنن الكبرى، كتاب الحدود، باب قذف المملوك (ح: ٧٣٥٢): "هذا حديث جيد".

الموضع الرابع: قوله في المجتبى، كتاب الصلاة، باب كم صلاة الليل (ح: ٤٧٢): "هذا إسناد جيد، ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا علياً الأزدي خالفه سالم ونافع وطاووس".

الموضع الخامس: قوله في السنن الكبرى، (ح: ٥٣٩٣): "هذا إسناد جيد".



وذكره الترمذي في سننه في خمسة مواضع ، أربعة منها وصفاً للحديث ، ومنها قوله : " وحديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن " (٢٥) . وموضع واحد وصفاً للسند ، وهو قوله في كتاب الطلاق واللعان : " حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، غريب من هذا الوجه ، وإسناده جيد " (٢٦) .

وذكر أبو داود الجيد وصفاً للسند في موضع واحد من سننه ، وهو قوله في كتاب الصلاة :

" وهذا حديث غريب ، إسناده جيد " (٢٧) .

وذكره ابن ماجه وصفاً للحديث في موضع واحد ، وهو قوله نقلاً عن غيره في كتاب الجنائز : " حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : كان عبد الله بن عثمان يقول : حديث جيد ورجل ثقة " (٢٨) .

الموضع السادس: قوله في المجتبى، كتاب القضاء، باب الحكم باليمين مع الشاهد (ح: ٦٠١١): " هذا إسناده جيد وسيف ثقة، وقيس ثقة " .

(٢٥) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة (ح: ٦٠) .

الموضع الثاني: في البر والصلة، باب ما جاء في الصدق والكذب. بعد حديث رقم (١٩٧٢) قال: " هذا حديث حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، تفرد به عبد الرحيم بن هارون " .

الموضع الثالث: في البر والصلة، باب ما جاء في التشيع بما لم يعط. بعد حديث رقم (٢٠٣٥) قال: " هذا حديث حسن جيد غريب لا نعرفه من حديث أسامة بن زيد إلا من هذا الوجه " .

الموضع الرابع: في الطب، باب ما جاء في الحمية، بعد حديث رقم: (٢٠٣٧) قال: " هذا حديث جيد غريب " .

(٢٦) ما جاء في مداراة النساء (ح: ١١٨٨) .

(٢٧) باب رفع اليدين في الاستسقاء (ح: ١١٧٣) . وقد نقل المزي في تحفة الإشراف (١٢ / ٢٢٥) قوله هذا .

(٢٨) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في خلع النعلين في المقابر (ح: ١٥٦٨) ، وعبد الله بن عثمان هو: البصري صاحب شعبة، قال النسائي: ثقة ثبت. وقال الدارقطني: هو أجل من روى عن شعبة وأضبظهم ومات قبل شعبة. وذكر ابن حجر في ترجمته قوله هذا الذي ذكره ابن ماجه. (تهذيب التهذيب

وأما تحديد معنى مصطلح (الجيد) فمن الصعوبة الجزم بأنه يفيد توثيقاً كاملاً مطلقاً، أو أنه يفيد توثيقاً نسبياً في كل المواضع والسياقات، أو لدى جميع المحدثين والنقاد، وذلك أن لكل منهم عرفة ومنهجه الخاص، وأن الجيد يختلف معناه من ناقد إلى ناقد، ومن سياق إلى سياق، ومن جملة إلى جملة، والقرائن هي الفيصل، وهي التي تبين المراد، أو بدراسة وجمع كلامهم يتضح المقصود ويتعين، وهذا ما تبين لي من خلال جمع كلام عدد منهم، كما سيأتي في المطلب التالي بعد بيان معنى الجيد في اللغة.

فمثلاً: سليمان بن أبي مسلم الأحول: قال عنه أحمد في رواية الميموني: "ثقة، جيد الحديث، وقد روى عنه ابن عيينة"<sup>(٢٩)</sup>. فمثل هذا يفيد توثيقاً كاملاً، بل هو بدرجة تكرار التوثيق: ثقة ثقة، بدليل أن الإمام نفسه وصفه بهذا -أيضاً- كما في التقريب<sup>(٣٠)</sup>، ومثله ما قال عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم: "معاوية بن سلام جيد الحديث ثقة"<sup>(٣١)</sup>. بخلاف ما إذا استخدموا (الجيد) في سياق قولهم: "محله الصدوق، وشيخ وسط، وصويلح، ولا بأس به، ونحو ذلك" فإنهم يعنون بها -والله أعلم- عدم الضعف المطلق وأدنى درجات التوثيق. قال الذهبي في ديباجة كتابه الميزان: "ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق، فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق،

(٢٩) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص: ٦٩).

(٣٠) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).

(٣١) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٨٦).

وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك" (٣٢).

### المطلب الثالث: في معنى (الجيد) في اللغة والاصطلاح

**الجيد في اللغة:** الحسن، وهو: نقيض الرديء، وأصله جيود، قلبت الواو ياء لانكسارها ومجاورتها الياء ثم أدغمت الياء الزائدة فيها. وجمعه جياذ وجيادات وجيائد. والجيد من كل شيء هو أطيبه وأفضله وأنفسه. والجيد: الرفيع في علو شأنه (٣٣).

وبعد تتبع كلام جمع من العلماء والمحدثين اتضح لي أنهم استخدموا (الجيد) لمعان مختلفة:

١ - منهم من يأتي (الجيد) عنده في مقام المقبول الذي ضد المردود، فيشمل الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، مثل: القوي، والثابت، والصالح، والمعروف.. (٣٤). وهذا المعنى قريب جداً من المعنى اللغوي العام للجيد. يقول الحافظ ابن حجر: "وقد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظاً يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها، وهي: الثابت، والجيد، والقوي، والمقبول، والصالح" (٣٥).

(٣٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٣-٤). وانظر: الرفع والتكميل (ص: ١٠٧-١٠٩).

(٣٣) انظر: تهذيب اللغة (٧/ ١٥٤)، ومجمل اللغة (ص: ٧١٣)، والفروق اللغوية للعسكري (ص: ١٨٥)، والمخصص (٤/ ٤٦)، والقاموس المحيط (ص: ٢٧٥)، وتاج العروس (٧/ ٥٢٦).

(٣٤) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٣٨٢)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٤-١٩٥)، والبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣/ ١٢٥٤-١٢٥٦).

(٣٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٩٠). وقال السيوطي نحوه في تدريب الراوي (١/ ١٩٤).

٢ - ومنهم من يرى أنه لا مغايرة بين (الجيد) وبين الصحيح. وإلى هذا ذهب كثير من المحدثين<sup>(٣٦)</sup>، قال ابن المبارك: "ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال"<sup>(٣٧)</sup>. وعن الحسن بن سلام قال: كان عبد الله بن داود، إذا حدثنا بحديث جيد، قال: «هذا الحديث كالجواهر، هذا لم يتغير»<sup>(٣٨)</sup>. وعن يحيى بن سعيد، قال: «كان الأعمش إذا جاء بإسناد جيد تهلل وجهه وإذا جاء بذلك الآخر، فالله أعلم»<sup>(٣٩)</sup>. وقد بوب الخطيب البغدادي لهذه الآثار وغيرها بقوله: "اختبار جياد الأحاديث وعيونها التي لا يدخل عليها التعليل في أسانيدنا ولا متونها"<sup>(٤٠)</sup>. وهذا يبين أن مراد الأعمش بالجيد: الصحيح.

ومنه ما رواه الحاكم - في معرض كلامه عن اختلاف أئمة الحديث في أصح الأسانيد - عن حجاج بن الشاعر قال: "اجتمع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني في جماعة معهم اجتمعوا فذكروا أجود الأسانيد الجياد، فقال رجل منهم: «أجود الأسانيد شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم

---

(٣٦) كابن الصلاح والزرکشي والبلقيني والسخاوي وغيرهم. انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزرکشي (١/ ٣٨٢)، والنكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (١/ ٩٩)، ومحاسن الاصطلاح المطبوع على هامش مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥٤)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٣)، والبحر الذي زخر (٣/ ١٢٥٥)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٥).

(٣٧) رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ١٩٠، ٢٧٦)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠١/ ٢)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص: ٥٧).

(٣٨) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاضل (ص: ٣١٦)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠١/ ٢).

(٣٩) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاضل (ص: ٣١٦)، ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١٠١/ ٢).

(٤٠) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠١/ ٢).

سلمة، عن أم سلمة». وقال علي بن المديني: "أجود الأسانيد ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي". وقال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: «أجود الأسانيد الزهري، عن سالم، عن أبيه»، وقال يحيى: "الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة" انتهى<sup>(٤١)</sup>.  
يعنون بأجود الأسانيد هنا: أصحابها.

قال السخاوي: "ولا فرق بين اللفظين (يعني: الصحيح والجيد) اصطلاحاً"<sup>(٤٢)</sup>.  
وعندما حكى ابن الصلاح قول الإمام أحمد السابق في أصحاب الأسانيد فاستنتج منه بعض العلماء أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، قال السيوطي: "فأما الجيد: فقال شيخ الإسلام"<sup>(٤٣)</sup> في الكلام على أصحاب الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحابها: الزهري، عن سالم، عن أبيه: عبارة أحمد أجود الأسانيد، كذا أخرجه الحاكم"<sup>(٤٤)</sup>. قال: وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، كذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك. من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة"<sup>(٤٥)</sup>. وفي "جامع الترمذي" في الطب: هذا حديث جيد حسن"<sup>(٤٦)</sup>، وكذا قال غيره لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم"<sup>(٤٧)</sup>.

(٤١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٥٤)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠ / ٥٩).

(٤٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١ / ٢٣).

(٤٣) يعني به: الحافظ ابن حجر. وكلامه هذا في نكتة الكبرى غير المطبوع، وأما المطبوع فهي النكت الصغرى. انظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣ / ١٢٥٤).

(٤٤) في معرفة علوم الحديث (ص: ٥٤). وفي ذلك يقول العراقي في (ألفيته مع شرح السخاوي، ص: ١٤):

وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِيِّ \* عَنْ سَالِمٍ أَيْ عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ

(٤٥) انظر: محاسن الاصطلاح للبلقيني المطبوع على هامش مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥٤).

(٤٦) هكذا في المطبوع من التدريب بزيادة كلمة (حسن)، وهي غير موجودة عند الترمذي كما سبق أن ذكرتها في في هامش رقم (١٧)، ولفظ الترمذي: "هذا حديث جيد غريب"، وهو الموافق لنسخة مخطوطة لجامع الترمذي، هي نسخة الكروخي (ت: ٥٤٨هـ)، وأيضاً لطبعة دار السلام بإشراف الشيخ صالح آل الشيخ، =

وقال الزركشي: "وقع في عبارة بعضهم (الجيد) كالترمذي في الطب من جامعه<sup>(٤٨)</sup>، ومراده الصحيح"<sup>(٤٩)</sup>.

٣ - ومنهم من يرى (الجيد) أنه مرتبة فوق الحسن لذاته، ودون الصحيح. وهو الحديث الذي بلغ درجة (الحسن لذاته)، إلا أن المحدث متردد في بلوغه إلى درجة الصحيح لذاته. وهذا يعزى إلى الجهد المتفطن من المحدثين<sup>(٥٠)</sup>.

قال السخاوي: "الوصف بـ(جيد) عند الجهد أنزل رتبة من الوصف بصحيح"<sup>(٥١)</sup>.

وقال السيوطي: "الجهد منهم لا يعدل عن (صحيح) إلى (جيد) إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القوي"<sup>(٥٢)</sup>.

٤ - ومنهم من يرى (الجيد) بأنه الحسن مطلقاً. وهذا ما يفهم من كلام العراقي الذي نقله عنه السيوطي في ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التعديل: "جيد

وثلاث نسخ اعتمد عليها د. بشار عواد معروف في تحقيقه لجامع الترمذي، ورمز إليها (م، ي، س) الأولى: نسخة أحمد شاكر وأتمت بعده، والثانية نسخة مطبوعة في دهلي سنة (١٣٥٣هـ)، وأعدت طبعها بطريقة التصوير دار الكتاب العربي ١٩٨٤م ببيروت. والثالثة هي نسخة مطبوعة بطريقة حجرية في لكونو من البلاد الهندية سنة (١٣١٠هـ)، وقد قوبلت على عدة نسخ. وهو موافق لنقل البلقيني عنه (انظر: النكت الوفية بما في شرح ألفية للبقاعي، ١/ ١٠١).

(٤٧) تدريب الراوي (١/ ١٩٤ - ١٩٥). وانظر: محاسن الاصطلاح (ص: ٨٥) المطبوع على هامش مقدمة ابن الصلاح.

(٤٨) في كتاب الطب، باب ما جاء في الحمية، بعد حديث رقمه (٢٠٣٧) ولفظه: "هذا حديث جيد غريب".

(٤٩) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٣٨٢).

(٥٠) انظر: تدريب الراوي (١/ ١٩٤ - ١٩٥)، والبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣/ ١٢٥٤).

(٥١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/ ٢٣).

(٥٢) انظر: تدريب الراوي (١/ ١٩٥). وانظر: البحر الذي زخر (٣/ ١٢٥٤ - ١٢٥٦).

الحديث، حسن الحديث<sup>(٥٣)</sup>. نرى هنا أن العراقي قد قرن بين الحسن والجيد، فجعلهما مترادفين.

ووجدت في كلام البيهقي أنه أطلق (الجيد) على الحسن لغيره حيث قال في سننه الكبرى: "..حديث مسح الذراعين -أيضاً - جيد بالشواهد التي ذكرناها"<sup>(٥٤)</sup>. والذي يحتاج للشواهد هو: الحسن لغيره<sup>(٥٥)</sup>.

هذا ما وقفت عليه في معنى (الجيد) في الاصطلاح، ولا شك أن الموضوع بحاجة لبسط أوسع في بحث مستقل وجمع وتحليل أكثر، وأما استخدامات ابن كثير لهذا المصطلح في تفسيره فهذا ما سيكشف عنه البحث بعد استقراء استعمالاته للجيد من بداية تفسيره إلى آخر كلامه على سورة البقرة، علماً أن النتيجة الأصوب لا تكون إلا بعد الاستقراء لجميع الكتاب في هذا الباب، والله أسأل أن يمدني بالعمر والصحة وبركة في الوقت فيوفقني لإكمال هذا المبحث في التفسير كله، أو لعل الله أن يكتب لغيري من يُتمه خدمةً لحديث نبينا ﷺ وسنته.

## فصل في تخريج ودراسة الأحاديث

### التي حكم عليها ابن كثير بأن أسانيدها جيد

١ - قال ابن كثير - في معرض كلامه عن أحسن طرق التفسير<sup>(٥٦)</sup> - :  
"والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله

(٥٣) تدريب الراوي (١/ ٤٠٧). وانظر: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٢/ ٣٥٧).

(٥٤) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣٢٥).

(٥٥) انظر: "الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة" للدكتور عبدالرحمن الزيد (ص: ٥٤) المطبوع بالحاسوب.

(٥٦) تفسير ابن كثير (١/ ٤١) وهذا المبحث نقله المصنف من كلام شيخه ابن تيمية في أصول التفسير. وهو مطبوع ضمن مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٢٩ وما بعدها)، ومطبوع مستقلاً أيضاً.

ﷺ لِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «بِمَ تَحْكُمُ؟» قَالَ: يَكْتَابُ اللَّهُ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: يَسْتَنِّي رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ بِرَأْيِي. قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِهِ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ» (٥٧).

#### (٥٧) إسناده ضعيف.

رواه أبو داود في الأفضية، باب اجتهد الرأي في القضاء (ح: ٣٥٩٣)، والترمذي في الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (ح: ١٣٢٨)، وقال: "إسناده ليس بمتصل". والطيايسي في مسنده (ح: ٥٦٠)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٤٣٨/٣، ٦٤)، وأحمد (ح: ٢٢٠٠٧)، وعبد بن حميد (المنتخب من مسنده، ح: ١٢٤)، والدارمي (ح: ١٦٨)، ووكيع في أخبار القضاة (١/ ٩٧)، والطحاوي في شرح المشكل (ح: ٣٥٨٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢١٥)، والطبراني في الكبير (ح: ٣٦٢)، والبيهقي في سننه (١٠/ ١١٤)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٨٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (ح: ١٥٩٣)، (١٥٩٤) من طرق عن شعبة، عن أبي العون، عن الحارث بن عمرو، عن أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ بن جبل، وقد جاء عند الطبراني رواية الحارث بن عمرو عن معاذ بدون واسطة.

**وقد اختلف أهل العلم في هذا الحديث اختلافاً كبيراً؛ فضعفه جماعة؛ وصححه آخرون، ومن صححه: أبو بكر الرازي، وابن العربي، والخطيب، وابن القيم، وغيرهم. وادعوا بأنه حديث مشهور يرويه شعبة بن الحجاج، ورواه عنه جماعة من الأئمة، والحارث بن عمرو الهذلي من كبار التابعين وهو ليس بمجهول، وقد وثقه ابن حبان (الثقات، ١٧٣/٦). وادعوا - أيضاً - : أن أصحاب معاذ ليسوا بمجهولين. وأن الأمة قد تلقتهم بالقبول. قال الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٨٩): "إن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم - ثم ذكر أحاديث فيها خلاف، ثم قال: وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غُتُوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غُتُوا عن طلب الإسناد له". وانظر: إعلام الموقعين (١/ ١٥٥ - ١٥٦).**

وأما الذين ضعفوه فهم أكثر، منهم: البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني وابن حزم وابن الجوزي والذهبي والسبكي وابن حجر.. وقالوا: الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون. قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٢٧٣): "هذا حديث لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف؛ لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته". وقال ابن الملقن في البدر =



وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد، كما هو مقرر في موضعه<sup>(٥٨)</sup>.

٢ - قال ابن كثير<sup>(٥٩)</sup>: "قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٦٠)</sup>: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ -مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ - أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو -يَعْنِي ابْنَ الْعَاصِ -: إِنَّمَا هِيَ كَذَا وَكَذَا، يَغْيِرُ مَا قَرَأَ الرَّجُلُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: هَكَذَا أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتِيَاهُ، فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ، فَلَا تَمَارُوا فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّ مِرَاءً فِيهِ كُفْرٌ»<sup>(٦١)</sup>»<sup>(٦٢)</sup> اهـ.

المنير (٩/ ٥٣٤): "هذا الحديث كثيرًا ما يتكرر في كتب الفقهاء والأصولين والمحدثين ويعتمدون عليه، وهو حديث ضعيف بإجماع أهل النقل فيما أعلم". انظر أقوال الفريقين إضافة إلى المصادر السابقة في التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٧٧)، وعلل الدارقطني (٦/ ٨٩)، والأبائيل والمناكير للجورقاني (١/ ٢٤٤)، وعارضة الأحوذى (٦/ ٧٢)، ونصب الراية (٤/ ٦٣)، والتلخيص الحبير (٤/ ٤٤٥)، وتحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير (ص: ١٢٥)، والضعيفة (ح: ٨٨١).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف؛ لأن مداره على الحارث بن عمرو وهو مجهول، عن رجال من أهل حمص، لا يدرى من هم، ويبدو أن ابن كثير إنما حكم عليه بالجودة اعتمادًا على كلام شيخه ابن تيمية كما أشرنا سابقًا حيث نقله عنه بنصه، ويدل على هذا أنه اكتفى في تخريجه في تحفة الطالب (ص: ١٢٥) بقوله: "قال البخاري: لا يصح هذا الحديث. وقال الترمذي: ليس إسناده عندي بمتمصل".

(٥٨) هذا الحكم على الحديث منقول بنصه من كلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٤).

(٥٩) تفسير ابن كثير (١/ ٤١).

(٦٠) هو: القاسم بن سلام الهروي، الإمام الحافظ المجتهد، ثقة فاضل، توفي سنة (٢٢٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠)، والتقريب (ص: ٤٥٠).

(٦١) الظاهر أن معنى المراء هنا: الشك فيه. والشك في كونه كلام الله كفر. وقيل معناه: التدارؤ فيه، وهو أن يروم تكذيب القرآن بالقرآن ليدفع بعضه ببعض. وقيل: هو المراء في قراءته بأن ينكر بعض القراءات المروية. انظر: معالم السنن (٤/ ٢٩٧)، والنهاية (٤/ ٣٢٢)، وفيض القدير (٦/ ٢٦٥).

(٦٢) إسناده الحديث حسن، ومثنته صحيح.=

وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ بِهِ نَحْوُهُ، وَفِيهِ: «فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ أَوْ إِنَّهُ الْكُفْرُ بِهِ» (٦٣).

رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٣٣٧). ومن طريقه: الداني في جامع البيان في القراءات السبع (١/ ٩٧، ح: ٤٠)، وفي الأحرف السبعة للقرآن (ص: ١٦، ح: ٥).

رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين إلا عبد الله بن صالح الجهني المصري، كاتب الليث، وهو مقبول، -ولذا الحديث حسن- روى له البخاري تعليقاً وأصحاب السنن إلا النسائي. قال الحافظ في التقریب (ص: ٣٠٨): "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة". وأحاديثه صالحة عند البخاري وهو من ألزم الناس للثبوت، لزمه عشرين سنة، ولم يتفرد به، فرواه أحمد (ح: ١٧٨١٩) والبيهقي في الشعب (ح: ٢٠٧٠)، من طريق: عبد الله ابن جعفر يعني المخرمي والدرارودي، كلاهما عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو بن العاص.

والليث هو ابن سعد المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. انظر: التقریب (ص: ٤٦٤). قال الحافظ في الفتح (٩/ ٢٦): "إسناده حسن". وقال الألباني في الصحيحة (٤/ ٢٦) "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم".

وأخرجه ابن أبي شيبة (ح: ٣٠١٦٥) قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعد، مولى عمرو بن العاص، قَالَ: تَشَاجَرُ رَجُلَانِ فِي آيَةٍ، فَارْتَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَمَارَوْا فِيهِ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ». قال أبو حاتم في العلل (٢/ رقم ١٧٨٢): "هذا وهم، إنما رواه يزيد بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التيمي، عن بُسْرِ بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن النبي -ﷺ-". والحديث نقله ابن كثير عن أبي عبيد في فضائل القرآن أيضاً بالسند نفسه (ص: ١١٨) ثم قال: "هذا أيضاً إسناد جيد". وفي جامع المسانيد (ح: ٨٣٢٥)، والمتقي في كنز العمال (ح: ٣٠٧٢).

(٦٣) سنده صحيح على شرط مسلم.

رواه أحمد (ح: ١٧٨٢١). ورجال ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن جعفر، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم وأصحاب السنن. قال الحافظ في التقریب (ص: ٢٩٨): "ليس به بأس"، وأبو سلمة الخزاعي هو: منصور بن سلمة ثقة ثبت حافظ. (التقریب ص: ٥٤٧). صورة الحديث صورة المرسل، لكن الحديث السابق يبين أن أبا قيس رواه عن عمرو بن العاص مرفوعاً.

وهذا -أيضاً- حديث جيد"اهـ.

٣ - قال ابن كثير<sup>(٦٤)</sup>: "وقد حكى القرطبي عن أبي بكر بن الأنباري<sup>(٦٥)</sup> في كتاب الرد<sup>(٦٦)</sup> أنه قال: فمن آخر سورة مقدمة أو قدم أخرى مؤخرة كمن أفسد نظم الآيات وغير الحروف والآيات<sup>(٦٧)</sup>. وكان مستنده اتباع مصحف عثمان رضي الله عنه، فإنه مرتب على هذا النحو المشهور. والظاهر أن ترتيب السور فيه منه ما هو رجع إلى رأي عثمان<sup>(٦٨)</sup>، وذلك ظاهر في سؤال ابن عباس له في ترك البسملة في أول براءة، وذكره الأنفال من الطول<sup>(٦٩)</sup>. والحديث في الترمذي وغيره بإسناد جيد وقوي<sup>(٧٠)</sup>»<sup>(٧١)</sup>.

(٦٤) تفسير ابن كثير (١/ ٤٨).

(٦٥) هو: الإمام ذو الفنون محمد بن القاسم (٢٧٢-٣٢٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٤).

(٦٦) مفقود، انظر بحثاً للدكتور غانم قدوري في مجلة الحكمة، العدد التاسع (ص: ٢٣١)، حول الكتاب.

(٦٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ٩٦ - ٩٧).

(٦٨) في ترتيب السور ثلاثة أقوال: توقيفي، اجتهاد من الصحابة، والقول الوسط الذي تجتمع عليه الأدلة أن منه ما هو توقيفي وهو الأكثر، ومنه حسب اجتهاد الصحابة، وحصل إجماعهم عليه.

انظر: فتح الباري (٩/ ٤٠)، والبرهان (١/ ٢٥٧)، والإنتقان (١/ ١٧٠).

(٦٩) جمع: الطول، والسبع الطول هي: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف ويونس. وقيل:

الأنفال مع براءة. وقد طعن عثمان رضي الله عنه أنهما سورة واحدة، فلذلك وضعهما في السبع الطول، ولم يكتب

بينهما البسملة. وكانتا تدعيان في زمن رسول الله ﷺ القرينتين. انظر: تفسير الطبري (١/ ٩٧)، وجمال

القرء وكمال الإقراء (١/ ١٨٥).

(٧٠) وكذا قال ابن كثير في فضائل القرآن (ص: ١٤٣).

(٧١) إسناده ضعيف.

رواه الترمذي في تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة (ح: ٣٠٨٦) قال: حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا يحيى

ابن سعيد، ومحمد بن جعفر، وابن أبي عدي، وسهل بن يوسف، قالوا: حدثنا عوف بن أبي جميلة قال:

حدثنا يزيد الفارسي قال: حدثنا ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى

الأنفال... فذكر الأثر.=

ورواه أبو داود في الصلاة، باب من جهر بها (ح: ٧٨٦، ٧٨٧)، وأحمد (ح: ٣٩٩، ٤٩٩)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ١٠١٥)، والبزار في البحر الزخار (ح: ٣٤٤)، والنسائي في الكبرى (ح: ٧٩٥٣)، وفضائل القرآن (ح: ٣٢)، وابن أبي داود في المصاحف (ح: ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢)، والطحاوي في شرح المشكل (ح: ١٣١، ١٣٧٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٧٢، ح: ٢٨٢)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان، ح: ٤٣)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٦٣، ح: ٢٣٧٦)، كلهم من طرق عن عوف بن أبي جميلة، بالإسناد السابق.

قال الترمذي: "حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس". وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

ولعل هذا الحكم منهما بناء على أن يزيد الفارسي هو ابن هرمز أبو عبد الله المدني، الثقة الذي أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (التقريب، ص: ٦٠٦)، وقد جزم يحيى بن سعيد القطان وابن أبي حاتم أنه ليس هو. وقال المزي -وتبعه ابن كثير وابن حجر-: "وهو الصحيح". ويزيد الفارسي مقبول كما في التقريب (ص: ٦٠٦) أي: حيث يُتابع، وإلا فلين الحديث، وقال ابن أبي حاتم: "لا بأس به"، وقال أحمد شاکر في تحقيقه للمسنَد (١/ ٣٣٣): "يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولاً، حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره". وقال الأرنؤوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسنَد (١/ ٤٦٠): "يزيد الفارسي هذا لم يرو عنه هذا الحديث غير عوف بن أبي جميلة، وهو في عداد المجهولين، وقد انفرد بروايته". انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٣ - ٢٩٤)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٢٧٠ - ٢٨٧)، والتقريب (ص: ٦٠٦)، وضعيف أبي داود للألباني (١/ ٣٠٦).

قال البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٣٦٧) وفي الضعفاء (ص: ١٢٢): "قال لي علي -يعني ابن المديني-: قال عبد الرحمن -يعني ابن مهدي-: يزيد الفارسي هو ابن هرمز، قال: فذكرته ليحيى لم يعرفه، قال: وكان يكون مع الأمراء.

وقال أحمد شاکر: "في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له"، واستند في حكمه على الحديث -بأنه لا أصل له- لعدة أمور، هي باختصار:

أ - ضعف سنده؛ حيث فيه جهالة يزيد الفارسي الذي انفرد بروايته.

ب - نكارة متنه؛ إذ فيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف.

ج - أن فيه تشكيكاً في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان رضي الله عنه كان يثبتها برأيه، وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك. ثم قال: "فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث... إلى أن قال: - فلا عبرة بعد هذا كُله في هذا الموضوع بتحسين الترمذي ولا بتصحيح =

٤ - قال ابن كثير<sup>(٧٢)</sup>: "جاء في حديث رواه ابن ماجه بسند جيد عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَلَّهِ أَشَدُّ أَدْنًا»<sup>(٧٣)</sup> إِلَى الرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ، مِنْ صَاحِبِ الْقِيَنَةِ<sup>(٧٤)</sup> إِلَى قِيَنَتِهِ»<sup>(٧٥)</sup>.

الحاكم ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرة للخبجة والدليل". انظر كلامه في تحقيقه للمسند (١/ ٣٩٩)، ونقل فيه أن رشيد رضا ضعف الحديث.

وضعف الحديث - أيضاً - الألباني في ضعيف أبي داود (١/ ٣٠٦)، وقال شعيب الأرنؤوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسند (١/ ٤٦٠، ٥٣٠): "إسناده ضعيف ومثله منكر". وقال أبو إسحاق الحويني في تحقيقه لفضايا القرآن لابن كثير (ص: ٧٢): "حديث منكر".

(٧٢) تفسير ابن كثير (١/ ٥٩).

(٧٣) أي: استماعاً. انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ١٦٢). والنهاية (١/ ٣٣ - ٣٤).

(٧٤) هي: الأمة عُنْتُ أو لم تُعَرِّ، وكثيراً ما تُطلق على المغنية من الإماء. انظر: النهاية (٤/ ١٣٥).

(٧٥) سنده ضعيف.

رواه ابن ماجه في إقامة الصلوات، باب في حسن الصوت بالقرآن (ح: ١٣٤٠). قال: حدثنا راشد بن سعيد الرملي قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي قال: حدثنا إسماعيل بن عبيد الله، عن ميسرة، مولى فضالة، عن فضالة بن عبيد... فذكره.

ورواه أحمد (ح: ٢٣٩٥٦)، والطبراني في الكبير (٣٠١/ ١٨)، ح: ٧٧٢ كلاهما من طريق علي بن بحر. ورواه البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٢٤، ح: ٥٥٦) من طريق صدقة. وفي خلق أفعال العباد (ص: ٦٨) معلقاً. ومحمد بن نصر في قيام الليل (مختصر قيام الليل، ص: ١٣٧) من طريق زياد بن أيوب. وابن حبان (الإحسان، ح: ٧٥٤) من طريق عبد الله بن محمد بن سَلَم، عن عبد الرحمن بن إبراهيم. جميعهم عن الوليد بن مسلم، بالإسناد السابق.

وأخرجه أحمد أيضاً في (ح: ٢٣٩٤٧)، من طريق: إبراهيم بن إسحاق الطالقاني. والحاكم (١/ ٧٦٠) من طريق دُحيم عبد الرحمن بن إبراهيم. والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤٦٥، ح: ١٩٥٧) من طريق العباس بن الوليد، كلهم عن الوليد بن مسلم، بالإسناد السابق إلا أنهم أسقطوا ميسرة من بين إسماعيل بن عبيد الله وفضالة بن عبيد، وصار السند منقطعاً؛ إذ إسماعيل لم يدرك فضالة. ولذا لما صحح الحاكم الحديث بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، تعقبه الذهبي في ملخصه فقال: "بل هو منقطع".

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (ح: ١٣٠) مرسلاً عن مولى لفضالة بن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ =

٥ - قال ابن كثير<sup>(٧٦)</sup> - في سياق كلامه عن معني التغني بالقرآن<sup>(٧٧)</sup> - : "أن السلف - رضي الله عنهم - إنما فهموا من التغني بالقرآن: إنما هو تحسين الصوت به، وتخزينه، كما قاله الأئمة - رحمهم الله - ويدل على ذلك - أيضاً - ما رواه أبو داود حيث قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْسَجَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»<sup>(٧٨)</sup>.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٥٨): "هذا إسناد حسن لقصور درجة ميسرة مولى فضالة وراشد بن سعيد عن درجة أهل الحفظ والضبط".

**والخلاصة:** إسناد الحديث ضعيف؛ لأن ميسرة مولى فضالة مجهول، قال الذهبي في الميزان (٤ / ٢٣٢)، "ما حدث عنه سوى إسماعيل بن عبيد الله". ولم يوثقه أحد غير ابن حبان على قاعدته في توثيق المجهولين، ولذلك لم يتابعه الحافظ في توثيقه؛ قال في التقريب (ص: ٥٥٥): مقبول، يعني: عند المتابعة، وإلا فلين الحديث، ولا يعلم أن أحداً تابعه عليه بهذا اللفظ، فهو ضعيف. انظر: الثقات لابن حبان (٥ / ٤٢٥)، والضعيفة للألباني (٦ / ٥١١). والوليد بن مسلم هو: القرشي أبو العباس الدمشقي، ثقة، كثير التدليس والتسوية إلا أنه صرح بالتحديث هنا. انظر: التقريب (ص: ٥٨٤).

ويعني عنه حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لَمْ يَأْذِنْ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَدْنَى لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» رواه البخاري في فضائل القرآن، باب من لم يتغنَّ بالقرآن (ح: ٥٠٢٣)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن (ح: ٧٩٢).

(٧٦) تفسير ابن كثير (١ / ٦٢).

(٧٧) وهو قوله ﷺ: «أَنْتُمْ مِمَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» رواه البخاري في التوحيد (ح: ٧٥٢٧).

(٧٨) **سنده صحيح.**

رواه أبو داود في الوتر، باب استحباب الترتيل في القراءة (ح: ١٤٦٨).

وإسناد الحديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عبد الرحمن بن عوسجة، فقد روى له أصحاب السنن والبخاري في الأدب المفرد، وخلق أفعال العباد. قال العجلي في الثقات (ص: ٢٩٧): "كوفي، تابعي، ثقة"، وانظر: تهذيب الكمال (١٧ / ٣٢٣)، والتقريب (ص: ٣٤٧).

والأعمش: هو سليمان بن مهران، وطلحة هو: ابن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب اليامي =

وأخرجه النسائي وابن ماجه من حديث شعبة عن طلحة، وهو: ابن مصرف به<sup>(٧٩)</sup>. وأخرجه النسائي من طريق آخر عن طلحة<sup>(٨٠)</sup>. وهذا إسناد جيد.

ورواه النسائي في الافتتاح، تزيين القرآن بالصوت (ح: ١٠١٥)، قال: أخبرنا علي بن حجر، والمروزي في قيام الليل (مختصر قيام الليل، ص: ١٣٧) قال: حدثنا إسحاق، كلاهما (ابن حجر وإسحاق) عن جرير، به. والنسائي في الكبرى (ح: ١٠٨٩، ٧٩٩٦، ١٠٩٠) وابن أبي شيبه في مصنفه (ح: ٨٧٣٧، ٢٩٩٣٦)، وأحمد (ح: ١٨٤٩٤، ١٨٧٠٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (ح: ٣٩١١)، والبيهقي في الكبرى (ح: ٢٤٢٦)، والسنن الصغير (ح: ٩٩١) من طرق، عن الأعمش، به. وابن ماجه في الإقامة، باب في حسن الصوت بالقرآن (ح: ١٣٤٢)، النسائي (ح: ١٠١٦)، والطيلسي في مسنده (ح: ٧٧٤)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ١٦٠) وابن خزيمة في صحيحه (ح: ١٥٥١) كلهم من طريق شعبة، عن طلحة، به. وعبد الرزاق (ح: ٤١٧٦) والدارمي (ح: ٣٥٤٣) والرويان في مسنده (ح: ٣٥٢)، وابن حبان (الإحسان، ح: ٧٤٩) من طريق منصور، كلهم عن طلحة، به. وعلقه البخاري بصيغة الجزم -مبوءاً عليه- في كتاب التوحيد، باب: (الماهر بالقرآن مع الكرام البررة). ووصله في خلق أفعال العباد (ص: ٦٨) من طريق جرير عن منصور، عن طلحة، به. وفي (٦٨-٦٩) من طريق الأعمش وشعبة، عن طلحة، به. وابن الأعرابي في معجمه من طرق (ح: ٧٩٣، ٩٦٥، ١٠٠٥، ١٥٧١)، والحاكم في المستدرک (١/ ٧٦١) من طرق كثيرة، والبيهقي في الشعب (ح: ١٩٥٤) من طريقين، وابن حجر في تعليق التعليق (٥/ ٣٧٥) من طريق الطيلسي، كلهم عن طلحة، به. وابن الجعد في مسنده (ح: ٢٠٧٧) قال: حدثنا محمد بن بكار، نا قيس، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن عوسجة، به.

وابن الأعرابي في معجمه (ح: ١٥٧١) من طريق قنّان بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَة، به. والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٥/ ٢٠٨) فقال: "إسناده صحيح، وصححه ابن حبان، والحاكم، والذهبي، وابن كثير". وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة، رواه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٦٩) معلقاً، وابن حبان في صحيحه بسند صحيح (الإحسان، ح: ٧٥٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (ح: ٣٨٩٢)، وزاد نسبه السيوطي في الجامع الكبير (ح: ٥٣٩) لأبي نصر السجزي في الإبانة. وانظر: تعليق (٥/ ٣٧٦).

(٧٩) انظر: هامش رقم (٧٨).

وقد وثق النسائي وابن حبان عبد الرحمن بن عوسجة هذا<sup>(٨١)</sup>، ونقل الأزدي<sup>(٨٢)</sup> عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: سألت عنه بالمدينة، فلم أرهم يحمّدونه<sup>(٨٣)</sup>.

٦ - قال ابن كثير<sup>(٨٤)</sup>: "وقال ابن ماجه: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٨٥)</sup> الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَابِطِ الْجُمَحِيِّ، يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ<sup>(٨٦)</sup> قَالَتْ: أَبْطَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ بَعْدَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ جِئْتُ فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتِ؟» قُلْتُ: كُنْتُ أَسْتَمِعُ قِرَاءَةَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِكَ لَمْ أَسْمَعْ مِثْلَ قِرَاءَتِهِ وَصَوْتِهِ مِنْ أَحَدٍ، قَالَتْ: فَقَامَ وَقُمْتُ مَعَهُ حَتَّى اسْتَمَعَ لَهُ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ: «هَذَا سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي أُمَّتِي مِثْلَ هَذَا»<sup>(٨٨)</sup>. إسناده جيد".

(٨٠) انظر: هامش رقم (٧٨).

(٨١) انظر: الثقات لابن حبان (٧/ ٣٤٤)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٢٢)، والكاشف (١/ ٦٣٨).

(٨٢) هو: محمد بن الحسين أبو الفتح الموصل، ضعيف، ضعفه البرقاني، وقال عبد الغفار الأرموي: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ولا يعدّونه شيئاً. وقال الخطيب: في حديثه مناكير. وقال الذهبي: عليه في كتابه في (الضعفاء) مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم. مات سنة (٣٧٤هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٤٧).

(٨٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٤٤).

(٨٤) تفسير ابن كثير (١/ ٦٣). وانظر: فضائل القرآن لابن كثير (ص: ١٩٢).

(٨٥) في المطبوع من سنن ابن ماجه وفي (مصباح الرجا، ١/ ١٥٨): (عثمان) بدل (عبد الرحمن).

(٨٦) في المطبوع من سنن ابن ماجه هنا إضافة: (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ).

(٨٧) في المطبوع من سنن ابن ماجه هنا إضافة: (عَهْد).

(٨٨) الحديث صحيح لغيره.

رواه ابن ماجه في الإقامة، باب في حسن الصوت بالقرآن (ح: ١٣٣٨). =



رجال السند ثقات، العباس بن عثمان الدمشقي روى عنه جمع من الثقات. وثقه ابن حبان، وقال: ربما خالف، كما وثقه الذهبي، وقال الحافظ: "صدوق يخطئ". انظر: تهذيب الكمال (١٤ / ٢٣٤)، والكاشف (١ / ٥٣٦)، والتهذيب (٥ / ١٢٤)، والتقريب (ص: ٢٩٣).

والوليد بن مسلم هو: القرشي، ثقة من رجال الشيخين إلا أنه كثير التدليس والتسوية. قال الحافظ في هدي الساري (ص: ٤٥٠): "مشهور متفق على توثيقه في نفسه وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية" إلا أنه صرح بالتحديث في كل طبقات السند.

وحنظلة بن أبي سفيان هو: بن عبد الرحمن الجمحي المكي، ثقة حجة، روى له الشيخان. التقريب (ص: ١٨٣). وعبد الرحمن بن سابط الجمحي، ويقال: ابن عبد الله بن سابط، وهو الصحيح، ويقال: ابن عبد الله بن عبد الرحمن. روى له مسلم، وهو ثقة كثير الإرسال إلا أنه متابع. انظر: التقريب (ص: ٣٤٠). ورواه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (مختصره للمقري، ص: ١٣٨)، والحاكم (٣ / ٢٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (١ / ٣٧١)، والبيهقي في الشعب (ح: ١٩٦١)، من طريق الوليد بن مسلم بهذا الإسناد. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

ورواه أحمد (ح: ٢٥٣٢٠)، والفاكهي في أخبار مكة (ح: ١٧٢٩)، من طريق ابن نمير، حدثنا حنظلة، عن ابن سابط، عن عائشة.

وأخرجه ابن المبارك في الجهاد (ح: ١٢٠) عن حنظلة بن أبي سفيان، عن ابن سابط أن عائشة، اُخْتَبِسَتْ.... قال الحافظ في الإصابة (٣ / ١٣) بعد أن ذكر الحديث: "وابن المبارك أحفظ من الوليد، ولكن له شاهد، أخرجه البزار عن الفضيل بن سهل، عن الوليد بن صالح، عن أبي أسامة، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة بالمتن دون القصّة، ولفظه: قالت: سمع النبي ﷺ سلماً مولى أبي حذيفة يقرأ من الليل فقال: «الحمد لله الذي جعل في أمّتي مثله». ورجاله ثقات" انتهى. وهذا الشاهد أخرجه البزار في البحر الزخار (١٨ / ٢١٥، ح: ٢١٥) وقال: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا أبو أسامة ولم نسمعه إلا من الفضل، عن الوليد بن صالح، عن أبي أسامة". وذكره الهيثمي في كشف الأستار (ح: ٢٦٩٤)، وفي المجمع (٩ / ٣٠٠) وقال: "رواه البزار ورجاله رجال الصحيح". قلت: وفيه ابن جريج، وهو مدلس مشهور، وقد عنعن.

قال العراقي في تخرّيج أحاديث الإحياء (ص: ٣٣١): "ورجال إسناده ثقات".

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٥٨): "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات".

وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند: "حديث حسن لغيره". وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١ / ٢٢٣). وانظر: الصحيحة (ح: ٣٣٤٢).

٧ - قال ابن كثير<sup>(٨٩)</sup>: "كَمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، حَدَّثَنَا حَبَانُ بْنُ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ الْمُنْذِرِ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ»<sup>(٩٠)</sup> قَالَ: فَكَانَ يَقْرَأُهُ حَتَّى تُؤْفِي<sup>(٩١)</sup>." .

(٨٩) تفسير ابن كثير (١/ ٨٢). وذكره أيضًا في فضائل القرآن (ص: ٢٥٢).

(٩٠) يفيد الحديث أن ختم القرآن يكون في ثلاث بينما تفيد روايات أخر أنه يكون في سبع (مسند أحمد: ح: ٦٥١٦، ٦٨٧٢)، وقد حمل ابن حجر في الفتح (٩/ ٩٧) تعدد الروايات بتعدد القصة. وقال النووي: والاختيار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر، استحبه له أن يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبر، واستخراج المعاني، وكذا من كان له شغل بالعلم، أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة، يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يخل بما هو فيه، ومن لم يكن كذلك، فالأولى له الاستكثار من غير خروج إلى الملل، ولا يقرؤه هذرمة". انظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي (ص: ٦١)، وتعليق الأرئوط وزملائه على المسند (١١/ ٥٢).

(٩١) حسن لغيره.

المسند (٣٩/ ٤٤٧). ورواه ابن المبارك في الزهد (ح: ١٢٧٤) ومن طريقه: أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (ح: ٩٣٧). ورواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ١٧٩)، والطبراني في الكبير (٦/ ٥١، ح: ٥٤٨١)، والذاني في البيان في عد أي القرآن (ص: ٣٢٦)، ثلاثتهم من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير. ورواه الفريابي في فضائل القرآن (ص: ٢١٧، ح: ١٢٨) عن قتيبة بن سعيد. وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/ ١٢٦٤، ح: ٣١٨٣) من طريق الحسن بن سفيان، عن قتيبة. كلهم (أي: ابن المبارك، ويحيى، وكتيبة) عن ابن لهيعة، به. غير أن الطبراني أسقط (عن أبيه واسع بن حبان) بين حبان بن واسع وابن المنذر.

في سند الحديث ابن لهيعة، وهو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي، قال الذهبي في الكاشف (١/ ٥٩٠): "العمل على تضعيف حديثه". وقال الحافظ في: "صدوق من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرها، روى له مسلم بعض شيء مقروناً، وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. التقريب (ص: ٣١٩). إلا أن تدليسه قد أُمِنَ بتصريحه بالسماع، ولذا قوى الحديث ابن كثير وحسنه وجود إسناده حيث قال -رحمه الله-: "وابن لهيعة إنما يُخشى من تدليسه أو سوء حفظه، وقد صرح هُنا بالسماع، وهو من أئمة العلماء بالديار المصرية" اهـ. وهذا الجواب يزيل كونه متهمًا بالتدليس، وأما قوله (هو من أئمة العلماء) فلا يزيل كونه متهمًا بسوء الحفظ؛ لأنه =

وهذا إسناد جيد قوي حسن، فإن حسن بن موسى الأشيب ثقة متفق على جلالته، روى له الجماعة<sup>(٩٢)</sup>. وابن لهيعة إنما يخشى من تديسه وسوء حفظه، وقد صرح هاهنا بالسماع، وهو من الأئمة العلماء بالديار المصرية في زمانه<sup>(٩٣)</sup>، وشيخه حبان بن واسع بن حبان وأبوه، كلاهما من رجال مسلم، والصحابي<sup>(٩٤)</sup> لم يخرج له أحد من أهل الكتب الستة، وهذا على شرط كثير منهم<sup>(٩٥)</sup>.

---

لا يعني أنه حافظ ثبت، فكم من عالم فقيه لم يقبل العلماء روايته لخفة ضبطه. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٤): "ولم يكن على سعة علمه بالمتقن".

وقال الحفاظ في الإصابة (٣/ ٧٢): "ذكره البخاري (أي في التاريخ الكبير، ٤/ ٥٠) وقال: روى حديثه ابن لهيعة، ولم يصح. قلت: وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ح: ١٢٧٤) عن أبي لهيعة، قال: حدثني واسع بن حبان، عن أبيه، عن سعد بن المنذر الأنصاري ...، وأخرجه الحسن بن سفيان، والبعوي من طريق ابن لهيعة عن حبان" اهـ. انظر: معجم الصحابة للبعوي (٣/ ٣١).

وذكره الهيثمي في المجمع (٢/ ٢٦٨) وقال: "رواه أحمد والطبراني في الكبير إلا أنه قال: "نعم إن استطعت"، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام". وقال أيضًا في نفس المصدر (٧/ ١٧١): "رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف". قلت: يتقوى سند الحديث برواية ابن المبارك فيصير حسنًا لغيره، قال الألباني في الصحيحة (٤/ ١٧) بعد أن ذكر رواية ابن المبارك: "وهذا إسناد جيد رجاله ثقات، وابن لهيعة وإن كان سيئ الحفظ، فذاك إن كان من رواية غير العبادلة عنه، وهذا من رواية عبد الله بن المبارك عنه كما تراه".

وللحديث شواهد منها حديث عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ لَمْ يَفْقَهُهُ" رواه الطيالسي (ح: ٢٢٧٥)، وأبو داود (ح: ١٣٩٠)، وأحمد (ح: ٦٥٣٥) وغيرهم. وهو حديث إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٩٢) انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٧)، وتهذيب الكمال (٦/ ٣٢٨)، والتقريب (ص: ١٦٤).

(٩٣) انظر: التاريخ الكبير (٥/ ١٨٢)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٣٥)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١١). وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٣)، والتقريب (ص: ٣١٩).

(٩٤) انظر ترجمته في: معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (٣/ ٣١)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٢٦٤)، والاستيعاب (٢/ ٦٠٥)، وأسد الغابة (٢/ ٤٦٤)، والإصابة (٣/ ٧٢).

(٩٥) وقال نحو هذا الكلام في فضائل القرآن أيضًا (ص: ٢٥٢).

٨ - قال ابن كثير<sup>(٩٦)</sup>: "قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا هَاشِمٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْبَرِيدِ -، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ، فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ. قَالَ: فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، وَأَنَا خَلْفُهُ حَتَّى دَخَلَ رَحْلَهُ، وَدَخَلْتُ أَنَا الْمَسْجِدَ، فَجَلَسْتُ كَثِيبًا حَزِينًا، فَخَرَجَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَطَهَّرَ، فَقَالَ: «عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» ثُمَّ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ بِأَخِيرِ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟" قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "اقْرَأْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، حَتَّى تَخْتِمَهَا"<sup>(٩٧)</sup>.

(٩٦) تفسير ابن كثير (١ / ١٠٥).

(٩٧) سنده حسن، وملكته شواهد.

رواه أحمد (ح: ١٧٥٩٧). ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣ / ١٦١٠، ح: ٤٠٥٥) قال: حدثنا أبو بكر بن مالك، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، به. وأيضاً الضياء في المختارة (٩ / ١٢٩، ح: ١١٢) قال: أخبرنا أبو طاهر المبارك بن المعطوش أن هبة الله أخبرهم أبنا الحسن أبنا أحمد أبنا عبد الله حدثني أبي (أي أحمد بن حنبل)، به.

ورواه البيهقي في الشعب (ح: ٢١٥٢) من طريق علي بن هاشم، عن أبيه هاشم بن البريد، به. سند الحديث حسن لأجل عبد الله بن محمد بن عقال، وهو سيء الحفظ، قال الترمذي في جامعه (بعد حديث: ٣): "هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقال، قال محمد (أي البخاري): وهو مقارب الحديث". وقال ابن عدي في الكامل (٥ / ٢٠٩): "روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، وهو خير من ابن سمعان، ويكتب حديثه". وقال الحافظ في التقریب (ص: ٣٢١): صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بآخره". انظر: تهذيب الكمال (١٦ / ٨٤)، والتهذيب (٦ / ١٣-١٥). =

هذا إسناده جيد، وابن عقيل تحتج به الأئمة الكبار<sup>(٩٨)</sup>، وعبد الله بن جابر هذا هو الصحابي<sup>(٩٩)</sup>، ذكر ابن الجوزي أنه هو العبدي<sup>(١٠٠)</sup>، والله أعلم.

ومحمد بن عبيد هو: ابن أبي أمية ثقة يحفظ روى له الجماعة. التقريب (ص: ٤٩٥). وهاشم بن البريد ثقة إلا أنه رمي بالتشيع. التقريب (ص: ٥٧٠).

وذكر الحديث الهيثمي في المجمع (٣١٠/٦) وقال: "وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو سيئ الحفظ، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات". والسيوطي في الفتح الكبير (ح: ٤٧٣١)، وفي الدر (١/ ١٤) وقال: "إسناده جيد". والشوكاني في تحفة الذاكرين (ص: ٣٩٦) وقال: "وفي إسناده ابن عقيل وحديثه حسن وبقية رجاله ثقات".

وصححه الألباني في صحيح الجامع (ح: ٢٥٩٢). وقال الأرئوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسنَد: "إسناده حسن في المتابعات والشواهد من أجل عبد الله بن محمد بن عقيل، وباقي رجال الإسناد ثقات". كما حسنه طرهوني في موسوعة فضائل سور وآيات القرآن (١/ ٣٨ - ٣٩).

ومن شواهد الحديث في عدم رده ﷺ السلام وهو محدث، ما رواه مسلم (ح: ٣٦٩) عن عبد الرحمن بن هرمز، عن عمير مولى ابن عباس، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجَهْمِ: «أَقْبَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ، فَلَقِينَهُ رَجُلًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». وروى - أيضاً - عن ابن عمر (٣٧٠) «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ».

وأما كون الفاتحة أخير سورة في القرآن فيشهد له حديث أبي سعيد بن المعلى في البخاري (ح: ٤٧٠٣، ٥٠٠٦) وحديث أبي هريرة، عن أبي بن كعب عند أحمد (ح: ٩٣٤٥)، والترمذي (ح: ٢٨٧٥) وغيرهما، وحديث أنس بن مالك عند النسائي في فضائل القرآن (ح: ٣٦)، وفي الكبرى (ح: ٨٠١١)، وصححه ابن حبان (الإحسان، ح: ٧٧٤)، والحاكم (١/ ٧٤٧).

(٩٨) كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والْحَمِيدِي. انظر: الحاشية السابقة.

(٩٩) أيا كان الصحابي، لا يضر الخلاف في تعيينه؛ لكون الصحابة كلهم عدول ثقات.

(١٠٠) هو: عبد الله - وقيل: عبد الرحمن - بن جابر العبدي، من عبد القيس، أحد وفد عبد القيس، كان مع أبيه حين وفد على النبي ﷺ ولم يكن من الوفد وإنما كان صغيراً مع أبيه، وسكن البحرين ثم انتقل إلى البصرة، وعاش إلى أن شهد الجمل. انظر: الاستيعاب (٣/ ٨٧٧)، وأسد الغابة (٣/ ١٩٣)، والإصابة (٤/ ٣٣). وتعجيل المنفعة (١/ ٧٢٧).

ويقال: إنه عبد الله بن جابر الأنصاري البياضي<sup>(١٠١)</sup>، فيما ذكره الحافظ ابن عساكر<sup>(١٠٢)</sup>.

٩ - قال ابن كثير - بعد أن ذكر حديث أسيد بن حضير في تنزل الملائكة في الظلة لصوته بقراءة البقرة<sup>(١٠٣)</sup> - : "وقد وقع نحو من هذا<sup>(١٠٤)</sup> لثابت بن قيس بن شماس<sup>رضي الله عنه</sup>، وذلك فيما رواه أبو عبيد القاسم: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدٍ<sup>(١٠٥)</sup> أَنَّ أَشْيَاخَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَدَّثُوهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِيلَ لَهُ: أَلَمْ تَرَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ، لَمْ تَزَلْ دَارُهُ الْبَارِحَةَ تَزْهَرُ مَصَابِيحَ؟ قَالَ: «فَلَعَلَّهُ قَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ». قَالَ: فَسُئِلَ ثَابِتٌ، فَقَالَ: قَرَأْتُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ<sup>(١٠٦)</sup>. وهذا إسناد جيد، إلا أن فيه إبهاماً، ثم هو مرسل، والله أعلم."

(١٠١) بياضة بطن من الأنصار، ذكره البخاري في الصحابة، وقال ابن حبان: له صحبة. روى عنه عقبة بن أبي عائشة. انظر: الاستيعاب (٣/ ٨٧٧)، وأسد الغابة (٣/ ١٩٢)، والإصابة (٤/ ٣٣).

(١٠٢) هذا ما رجحه ابن حجر في تعجيل المنفعة (١/ ٧٢٧) حيث قال في ترجمة العبدى: "الحديث الذي في فضل قراءة الحمد هو حديث البياضي المذكور قبل هذا، وهو الذي أخرجه له أحمد، وأما العبدى فحديثه عند أحمد من رواية نفيس عنه".

(١٠٣) تفسير ابن كثير (١/ ١٥٢).

(١٠٤) أي: نحو حديث أسيد بن حضير في معناه. وحديث أسيد أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن (ح: ٥٠١٨).

(١٠٥) في المطبوع من فضائل القرآن لأبي عبيد: (عَنْ عَمْرِو جَرِيرِ بْنِ يَزِيدٍ).

(١٠٦) مرسل ضعيف.

رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٢٢٩). ومن طريقه: المستغفري في فضائل القرآن (ح: ٧٠٨) قال: أخبرنا أحمد، أخبرنا علي، أخبرنا أبو عبيد، حدثنا عباد بن عباد، به.

وذكره - أيضاً - ابن كثير في فضائل القرآن (ص: ١٦٩) وعزاه لأبي عبيد. والحافظ في الفتح (٩/ ٥٧) وعزاه لأبي داود، وقال: "من طريق مرسل". والسيوطي في الدر المنثور (١/ ٥٢) وعزاه لأبي عبيد.

وسند الحديث ضعيف لإبهام أشياخ أهل المدينة، ومرسل - أيضاً - كما قال ابن كثير. ويشهد لمعناه حديث أسيد بن حضير في البخاري (ح: ٥٠١٨)، ومسلم (ح: ٧٩٦).

١٠ - قال ابن كثير<sup>(١٠٧)</sup>: "قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ يَعْنِي: شَيْبَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقُلُوبُ أَرْبَعَةٌ: قَلْبٌ أَجْرَدٌ<sup>(١٠٨)</sup> فِيهِ مِثْلُ السَّرَاجِ يَزْهَرُ، وَقَلْبٌ أَغْلَفٌ<sup>(١٠٩)</sup> مَرْبُوطٌ عَلَى غِلَافِهِ، وَقَلْبٌ مَنكُوسٌ<sup>(١١٠)</sup>، وَقَلْبٌ مُصَفَّحٌ<sup>(١١١)</sup>، فَأَمَّا الْقَلْبُ الْأَجْرَدُ: فَقَلْبُ الْمُؤْمِنِ سِرَاجُهُ فِيهِ نُورُهُ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْأَغْلَفُ: فَقَلْبُ الْكَافِرِ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْمَنكُوسُ: فَقَلْبُ الْمُنَافِقِ الْخَالِصِ<sup>(١١٢)</sup> عَرَفَ ثُمَّ أَنْكَرَ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْمُصَفَّحُ: فَقَلْبٌ فِيهِ إِيْمَانٌ وَنِفَاقٌ، وَمِثْلُ<sup>(١١٣)</sup> الْإِيْمَانِ فِيهِ كَمِثْلِ الْبُقْلَةِ يَمُدُّهَا الْمَاءُ الطَّيِّبُ، وَمِثْلُ النِّفَاقِ فِيهِ كَمِثْلِ الْقُرْحَةِ يَمُدُّهَا الْقَيْحُ وَالْدَّمُ، فَأَيُّ الْمَدَّتَيْنِ غَلَبَتْ عَلَى الْأُخْرَى غَلَبَتْ عَلَيْهِ»<sup>(١١٤)</sup>. وهذا إسناد جيد حسن.

(١٠٧) تفسير ابن كثير (١/ ١٩٣). وانظر أيضًا: (٦/ ٦١).

(١٠٨) أي: ليس فيه غل ولا غش فهو على أصل الفطرة. انظر: النهاية (١/ ٢٥٦).

(١٠٩) أي: عليه غشاء عن سماع الحق وقبوله. النهاية (٣/ ٣٧٩).

(١١٠) أي: منقلب على رأسه. العين (٥/ ٣١٣)، والنهاية (٥/ ١١٥). المصباح المنير (٢/ ٦٢٥).

(١١١) هو الذي له صفحتان أي: وجهان، يلقى أهل الكفر بوجهه، ويلقى المؤمنين بوجهه. وصف كل شيء:

وجهه وناحيته. انظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٥٠)، والفائق في غريب الحديث (٢/ ٣٠٥).

(١١٢) كلمة (الخالص) لا توجد في المطبوع من المسند.

(١١٣) في المطبوع من المسند: (فمثل).

(١١٤) سنده ضعيف.

رواه أحمد (ح: ١١١٢٩). وفي سنده انقطاع، فأبو البختري -وهو سعيد بن فيروز الطائي- لم يسمع أباً سعيد الحذري كما قال أبو داود في سننه (٢/ ٩٤)، ولم يدركه كما قال أبو حاتم في المراسيل (ص: ٧٦). وليث -وهو ابن أبي سليم- ضعيف، قال في التقريب (ص: ٤٦٤): "صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك". وبه أعله الهيثمي في الجمع (١/ ٦٣). و- أيضاً - خالفه الأعمش فقال: عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن حذيفة، فذكره موقوفاً كما سيأتي. وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين. أبو النضر هو: هاشم بن القاسم، وشيبان: هو ابن عبد الرحمن النحوي، وعمرو بن مرة: هو الجملي المرادي أبو عبد الله =

١١ - قال ابن كثير<sup>(١١٥)</sup>: "قال الإمام أبو عبد الله بن بطة: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُسْلِمٍ<sup>(١١٦)</sup>، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ الرَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ، فَتَسْتَحِلُّوا مَحَارِمَ اللَّهِ بِأَدْنَى الْحِيلِ»<sup>(١١٧)</sup>. وهذا

وأخرجه الطبراني في الصغير (ح: ١٠٧٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٨٥) من طريق موسى بن عيسى بن المنذر الحمصي، حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، حدثنا شيبان بن عبد الرحمن النحوي عن ليث بن أبي سليم، به. وقال الطبراني: "لم يروه عن شيبان إلا أحمد بن خالد الوهبي، ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد". وتعقبه صاحب (تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع، ص: ٨٧): "فقد تابع الوهبي أبو النضر هاشم بن القاسم عند الإمام أحمد".

وقال أبو نعيم: "غريب من حديث عمرو، تفرد به شيبان عن ليث". وعزاه صاحب كنز العمال (ح: ١٢٢٦) لابن أبي حاتم عن سلمان موقوفًا. وقال العراقي في تحريج أحاديث الإحياء (ص: ١٤٥): "فيه ليث بن أبي سليم مختلف فيه". وقال السيوطي في الدر المنثور (١/ ٢١٥): "إسناده جيد. وكذا الشوكاني في تفسيره (١/ ١٣١)، وصديق حسن خان في فتح البيان (١/ ٢٢٠). وضعفه الألباني في الضعيفة (ح: ٥١٥٨). ورواه موقوفًا من قول حذيفة رضي الله عنه ابن أبي شيبه في الإيمان (ح: ٥٤)، وفي مصنفه (ح: ٣٠٤٠٤، ٣٧٣٩٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (ح: ٨٢٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٩٦)، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٢٦٠).

وصححه ابن القيم في إغائة اللهفان (١/ ١٢)، وقال الألباني في التعليق على كتاب الإيمان: "حديث موقوف صحيح". أي: بالنسبة لرفعه كما بين ذلك في الضعيفة (ح: ٥١٥٨). (١١٥) تفسير ابن كثير (١/ ٢٩٣).

(١١٦) الصواب: (سلم) وهو: أحمد بن محمد بن أحمد بن سلم. ولعل هذا التصحيف كان سببًا في عدم العثور العلامة الألباني على ترجمته في تاريخ بغداد كما قال في الإرواء (٥/ ٣٧٥) بعد أن نقل كلام ابن كثير أن الخطيب وثقه في تاريخه. أضف إلى هذا أن ابن بطة أسقط الجد (أحمد) وذكر الجد الثاني هو (سلم). انظر: الحاشية التالية.

(١١٧) سنده حسن.

رواه ابن بطة في جزء إبطال الحيل (ص: ٤٦). وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٥٩٢) وعزاه له.



إسناد جيد، وأحمد بن محمد بن مسلم<sup>(١١٨)</sup> هذا وثقه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي<sup>(١١٩)</sup>، وباقي رجاله مشهورون على شرط الصحيح.

١٢ - قال ابن كثير<sup>(١٢٠)</sup> - في سياق كلامه عن تكفير من تعلم السحر - :  
 "ويستشهد له بالحديث الذي رواه الحافظ أبو بكر البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا<sup>(١٢١)</sup> أَوْ سَاحِرًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»<sup>(١٢٢)</sup>. وهذا إسناد جيد، وله شواهد آخر."

وسند الحديث حسن، ورجاله ثقات كلهم إلا محمد بن عمرو، هو: ابن علقمة بن وقاص الليثي، صدوق له أوهام. التقريب (ص: ٤٩٩). وحسن إسناده ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٩ / ٢٩)، وقال في الفتاوى الكبرى (٣٣ / ٦) بعد أن ساق الأثر بسند ابن بطة: "هذا إسناد جيد يصحح مثله الترمذي وغيره تارة، ويحسنه تارة، ومحمد بن مسلم المذكور مشهور ثقة ذكره الخطيب في تاريخه، كذلك سائر رجال الإسناد أشهر من أن يحتاج إلى وصفهم". وقال ابن القيم في حاشية سنن أبي داود (٩ / ٢٤٤) نحوًا من كلام شيخه بعد أن حسن الحديث.

وقال الألباني في الإرواء (٥ / ٣٧٥): "وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال التهذيب غير أبي الحسن أحمد بن محمد بن مسلم، وهو المخرمي...". وقال في آداب الرفاف (ص: ١٩٢): "رواه ابن بطة.. بسند جيد كما قال ابن تيمية وابن كثير".

(١١٨) الصواب أنه: (سلم) كما سبق قريبًا.

(١١٩) انظر: تاريخ بغداد (٥ / ١٢٤).

(١٢٠) تفسير ابن كثير (١ / ٣٦٣).

(١٢١) هو: الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار. انظر: النهاية في غريب الحديث (٤ / ٢١٤-٢١٥).

(١٢٢) سنده صحيح.

رواه البزار في البحر الزخار (٥ / ٣١٥، ح: ١٩٣١). الحديث صحيح موقوفًا، ورجال إسناده ثقات رجال الصحيح، وأبو معاوية هو: محمد بن خازم التميمي، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش. التقريب (ص: ٤٧٥). والأعمش ذكره الحافظ فيمن يحتمل تدليسه لإمامته. انظر: طبقات المدلسين (ص: ٢٧، ٢٣). =

- وإبراهيم هو: ابن يزيد النخعي، أبو عمران، الفقيه، ثقة. التقريب (ص: ٩٥). همام هو: ابن الحارث النخعي الكوفي، ثقة عابد. التقريب (ص: ٥٧٤).
- ورواه أبو القاسم البغوي في الجعديات (ح: ١٩٥١) من طريق عبيدة بن حميد، عن الأعمش، به. وفي (ح: ١٩٥٢) من طريق هارون بن عبد الله، عن روح، عن شعبة، عن الأعمش، به.
- وأبو بكر الخلال في السنة (ح: ١٤٠٩) من طريق سفيان الثوري، قال: حدثنا سليمان، عن إبراهيم، به. وللأثر طرق أخرى عن ابن مسعود، ومنها:
- الطريق الأولى: عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم، عن عبد الله بنحوه.
- ورواه غير واحد عن أبي إسحاق، ومنهم:
- ١ - سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، به. رواه ابن أبي شيبه في مصنفه (ح: ٢٣٥٢٨)، والخلال في السنة (ح: ١٤٠٧، ١٤٨٤)، وابن عدي في الكامل (٨/ ٤٤٩)، والخطيب في تاريخه (٨/ ٦٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (ح: ١٩٠٠)، والبيهقي في الكبرى (ح: ١٦٤٩٧) كلهم من طريق سفيان، به.
- ٢ - عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، به. رواه البزار في البحر الزخار (ح: ١٨٧٣)، والبغوي في الجعديات (ح: ١٩٥٠)، كلاهما من طريق عمرو بن قيس.
- ٣ - شعبة، عن أبي إسحاق، به. رواه الطيالسي في مسنده (ح: ٣٨١)، والبغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤)، والدارقطني في العلل (٥/ ٣٢٩)، وصرح أبو إسحاق بالتحديث في رواية البغوي.
- ٤ - إسرائيل، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤١)، والدارقطني في العلل (٥/ ٣٢٩).
- ٥ - زهير، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤١)، والدارقطني في العلل (٥/ ٣٢٩) كلاهما من طريق زهير، به.
- ٦ - معمر، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٧).
- ٧ - أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٦).
- ٨ - أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٦).
- ٩ - شريك، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٦).
- ١٠ - عبد العزيز بن مسلم، عن أبي إسحاق، به. رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٨).
- ١١ - إبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق، به. رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده (ح: ٥٤٠٨)، وعن طريقه ابن مردويه في الجزء الذي فيه أحاديث ابن حبان (ح: ٩٢).
- هذه الطرق مدارها على أبي إسحاق، عن هبيرة، وقد أُمن تدليس أبي إسحاق بتصريحه بالتحديث في رواية شعبة، بل إن رواية شعبة وحدها لكافية للأمن من تدليسه، حيث جاء عنه في طبقات المدلسين لابن حجر =

(ص: ٥٩) أنه قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة" قال الحافظ معقبًا: "فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معننة". وهيرة هو: ابن يريم أبو الحارث الشبامي، أبو الحارث الكوفي صدوق حسن الحديث، قال الحافظ في التقريب (ص: ٥٧٠): "لا بأس به، وقد عيب بالتشيع"، فالحديث حسن.

الطريق الثانية: عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، من وجهين:

أ) عن حبة العربي أن عبد الله قال: "مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَزَافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ". رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٥٣)، ورجاله ثقات إلا حبة العربي، قال في التقريب (ص: ١٥٠): "صدوق له أغلاط، وكان غاليًا في التشيع".

ب) عن أبي الزعرار، عن عبد الله بن مسعود قال: «مَنْ أَتَى عَزَافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه الطبراني في الأوسط (ح: ١٤٥٣) وقال: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا سَعِيدٌ". وذكره الهيثمي في مجمع البحرين (ح: ٤١٩٤) وعزاه إلى الطبراني في الأوسط.

الطريق الثالثة: إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: «مَنْ أَتَى عَزَافًا أَوْ كَاهِنًا يُؤْمِنُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه الطبراني في الكبير (ح: ١٠٠٠٥)، ورجاله ثقات خلا عيسى بن إبراهيم البركي، قال في التقريب (ص: ٤٣٨) صدوق ربما وهم.

الطريق الرابعة: معمر، عن قتادة أن ابن مسعود بنحو الطريق الثالثة. رواه معمر في الجامع (ح: ٢٠٣٤٨)، وفيه انقطاع، لم يسمع قتادة من ابن مسعود كما في جامع التحصيل (ص: ٢٥٥): "قال الإمام أحمد: ما أعلم قتادة سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس بن مالك".

وكل هؤلاء رووه موقوفًا من قول ابن مسعود ﷺ، وله حكم الرفع لأن مثله لا يقال بالرأي، وقد ذكره موقوفًا المنذري في الترغيب (١٧/٤) وعزاه للبخاري، والحافظ في الفتح (٢١٧/١٠) وعزاه لأبي يعلى، والزبيدي في إتحاف السادة (١٩٨/٤) وقالوا: سنده جيد، وزاد الحافظ: "لكن لم يصرح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي". وقد جاء مرفوعًا - أيضًا - عن ابن مسعود ولكن لا يصح، رواه البغوي في الجعديات (ح: ١٩٤٩)، وعنه ابن عدي في الكامل (٢٨٠/٤)، عن يحيى بن عبد الحميد الحماني، أخبرنا أبو خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، عن هيرة، عن عبد الله مرفوعًا.

قال ابن عدي: "رواه عن أبي إسحاق: الثوري، وشعبة، وإسرائيل، وقيس، وغيرهم عن هيرة، عن عبد الله موقوفًا، ومن حديث عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق لا أعلم يرويه عن عمرو بن قيس غير أبي خالد، ومن روى عن أبي خالد منهم من أوقفه على عبد الله ومنهم من رفعه إلى النبي ﷺ، ويحيى الحماني ممن رفع الحديث، عن أبي خالد، فلا أدري البلاء من يحيى أو من أبي خالد؟! فإن أبا خالد قد روى عنه موقوفًا ومرفوعًا". =

١٣ - قال ابن كثير - في سياق نقله عن القرطبي<sup>(١٢٣)</sup> - : "ثم أورد<sup>(١٢٤)</sup> من سنن ابن ماجه من حديث شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِيَّاسٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَّةٍ<sup>(١٢٥)</sup> : سَمِعْتُ عَبَّادَ بْنَ لَاحِظٍ الْغُبَرِيَّ<sup>(١٢٦)</sup>، قَالَ : أَصَابَتْنَا عَامًا مَخْمَصَةٌ<sup>(١٢٧)</sup>، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ حَائِطًا<sup>(١٢٨)</sup>، فَأَخَذْتُ سُبُلًا فَفَرَكْتُه وَأَكَلْتُهُ، وَجَعَلْتُهُ فِي كِسَائِي، فَجَاءَ صَاحِبُ الْحَائِطِ، فَضَرَبَنِي وَأَخَذَ ثَوْبِي، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ «مَا أَطْعَمْتَهُ إِذْ كَانَ جَائِعًا، أَوْ سَاعِيًا»<sup>(١٢٩)</sup>، وَلَا عَلِمْتُهُ إِذْ كَانَ جَاهِلًا»، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَردَّ

وقد صَوَّب الدارقطني في العلل (٥ / ٢٨١) وقفه فقال: "وكل من رواه عن أبي إسحاق غير من ذكرنا، فقد وقفه وهو الصواب". وانظر أيضًا المصدر نفسه (٥ / ٣٢٨ - ٣٢٩).

وللحديث شواهد كثيرة مرفوعة عن عدد من الصحابة غير ابن مسعود، انظر: صحيح مسلم (ح: ٢٢٣٠)، وسنن أبي داود (ح: ٣٩٠٤)، وسنن النسائي الكبرى (ح: ٩٠١٧)، وجامع الترمذي (ح: ١٣٥)، وسنن ابن ماجه (ح: ٦٣٩)، ومسند إسحاق بن راهويه (ح: ٥٠٣)، ومسند أحمد (ح: ٩٥٣٦، ١٠١٦٧)، وسنن الدارمي (ح: ١١٧٦)، ومستدرک الحاكم (١ / ٤٩) وحلية الأولياء (٨ / ٢٤٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (ح: ٨٩٦٨، ١٦٤٩٦)، ومجمع الزوائد (٥ / ١١٧ - ١١٨)، والصحيحة (ح: ٣٣٨٧).

تنبيه: وقد عزا ابن كثير هذا الحديث في موضع آخر من تفسيره إلى الصحيح فقال (١ / ٣٦٦): "وفي الصحيح: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»، والذي في صحيح مسلم (ح: ٢٢٣٠) عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».

(١٢٣) تفسير ابن كثير (١ / ٤٨٢).

(١٢٤) أي: القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (٢ / ٢٢٢).

(١٢٥) في المطبوع من سنن ابن ماجه: (عَنْ أَبِي بَشْرٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ).

(١٢٦) ما بين معقوفتين من نسخة دار الكتب العلمية، وفي طبعة سلامة بدله (الْعَزِيْ) وهذا تصحيف، لأن عباد هذا (غبري) أي: رجل من بني عُبر. كما ورد في المصدر المقول منه (سنن ابن ماجه، ح: ٢٢٩٨).

(١٢٧) في المطبوع من سنن ابن ماجه هكذا: (أَصَابَتْنَا عَامٌ مَخْمَصَةٌ).

(١٢٨) هنا في المطبوع من سنن ابن ماجه زيادة: (مِنْ حَيْطَانِ).

(١٢٩) في المطبوع من سنن ابن ماجه (سَاعِيًا). والسَّعْبُ: الجوع. غريب الحديث للحري (٢ / ٤١٠).

إِلَيْهِ تَوْبُهُ، وَأَمَرَ لَهُ يَوْسُقٍ<sup>(١٣٠)</sup> مِنْ طَعَامٍ، أَوْ نِصْفِ وَسْقٍ<sup>(١٣١)</sup>. إسناده صحيح قوي جيد، وله شواهد كثيرة<sup>(١٣٢)</sup>.

(١٣٠) الوسق ستون صاعاً. والصاع أربعة أمداد، والمُدّ هو: ملء كَفِّي الإنسان المتوسط إذا ملأها ومُدّ يده بما. وإذا كان وزن الصاع = ٢١٧٥ جراماً فيكون مقدار الوسق بالجرام = ٢١٧٥ × ٦٠ = ١٣٠٥٠٠ جراماً. انظر: مقياس اللغة (١٠٩ / ٦)، والفقهاء الإسلامي وأدلته (١ / ١٤٣).

(١٣١) سنده صحيح.

رواه ابن ماجه في التجارات، باب من مر على ماشية قوم أو حائط، هل يصيب منه؟ (ح: ٢٢٩٨) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا شبابة بن سوار، وحدثنا محمد بن بشار، ومحمد بن الوليد، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، به.

ورجال الحديث ثقات رجال الشيخين غير صاحبيه، وهو: عباد بن شرحبيل - ويقال: شراحيل - الغبري الشكري. وهو من بني غبر بن يشكر بن وائل، صحابي نزل البصرة. أخرج له أصحاب السنن سوى الترمذي، وليس له سوى هذا الحديث. انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٣٨)، والاستيعاب (٢ / ٨٠٥)، وأسد الغابة (٣ / ١٥٢)، والإصابة (٣ / ٤٩٩).

ورواه أبو داود في الجهاد، باب في ابن السبيل يأكل من التمر ويشرب من اللبن إذا مرَّ به (ح: ٢٦٢٠، ٢٦٢١)، والطبائسي (ح: ١٢٦٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ح: ٢٠٣٢١)، وفي مسنده (ح: ٥٦٥)، وعنه بإسناده ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (ح: ١٦٥٤)، وأحمد (ح: ١٧٥٢١)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢ / ٤١٠)، والحاكم (٤ / ١٤٨)، والبيهقي في الكبرى (١٠ / ٣)، وابن عبد البر في الاستدكار (٨ / ٥٠٣) من طرق عن شعبة، به.

ورواه النسائي في آداب القضاة، باب الاستعداد (ح: ٥٤١١)، والطبراني في الأوسط (ح: ٨٥١٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (ح: ٤٨٥٦) من طريق سفيان بن حسين، عن أبي بشر، به. وابن سعد في الطبقات (٧ / ٣٨) من طريق أشعث بن سعيد قال: حدثنا أبو بشر، به.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. قال القرطبي في تفسيره (٢ / ٢٢٦): "هذا حديث صحيح اتفق على رجاله البخاري ومسلم، إلا ابن أبي شيبة فإنه لمسلم وحده. وعباد بن شرحبيل الغبري الشكري لم يخرج له البخاري ومسلم شيئاً، وليس له عن النبي ﷺ غير هذه القصة". وصححه الضياء المقدسي في المختارة (٨ / ٢٤٦)، وقال ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (٧ / ٢٠٣): "صحيح الإسناد... وقد تكلف بعض الناس رده بأنه لم يحدث به عن أبي بشر إلا جعفر بن إياس وهذا تكلف بارد؛ فإن أبا بشر هذا من الحفاظ الثقات الذين لم تغمر قناتهم". وقال الحافظ في الإصابة (٣ / ٤٩٩): إسناده صحيح. وقال الألباني في =

١٤ - قال ابن كثير<sup>(١٣٣)</sup> - ناقلاً عن الطبري قوله - : "وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ النَّخَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ»<sup>(١٣٤)</sup>، فَالَّذِي كَانَهُ ذُنْبُ السَّرْحَانِ<sup>(١٣٥)</sup> لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا، وَأَمَّا الْمُسْتَطِيرُ<sup>(١٣٦)</sup> الَّذِي يَأْخُذُ الْأَفْقَ، فَإِنَّهُ يُجِلُّ الصَّلَاةَ وَيُحَرِّمُ الطَّعَامَ»<sup>(١٣٧)</sup>.

صحيح أبي داود (٣٧٣ / ٧): "إسناده صحيح على شرط الشيخين، وصححه الحاكم والذهبي وابن القيم"، وصححه في الصحيحة أيضاً (ح: ٢٢٢٩)، وشعيب الأرناؤوط وزملاؤه في حاشية المسند (٦٤ / ٢٩).  
(١٣٢) منها ما رواه الترمذي في البيوع، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها (ح: ١٢٨٩) من حديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرِ مُتَخِذٍ حُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ» وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ورواه النسائي في الكبرى (ح: ٧٤٠٤) وغيرهما. وهو حديث حسن. وانظر: الصحيحة (ح: ٣١٢١).  
(١٣٣) تفسير ابن كثير (١ / ٥١٦).  
(١٣٤) الفجر الكاذب هو الذي يطلع أولاً مستطيلاً يصعد إلى السماء ويعقبه ظلام. والفجر الصادق يطلع معترضاً ينتشر في الأفق. انظر: شرح السنة (٢ / ٣٠١)، وأنيس الفقهاء (ص: ١٧).  
(١٣٥) أي: الذُّئْبُ، وجمعه: سِرَاجٍ، وَسَرَاجِينَ. وجه تشبيهه الفجر الكاذب به أنه يظهر في أعلى السماء ثم ينخفض. انظر: تهذيب اللغة (٤ / ١٧٥)، والنهاية (٢ / ٣٥٨)، وفتح الباري (٢ / ١٠٥).  
(١٣٦) أي: المنتشر المعترض في الأفق. شرح السنة للبغوي (٢ / ٣٠٠).  
(١٣٧) مرسل، رجال سنده ثقات.

رواه الطبري في جامع البيان (٣ / ٢٥٢) مرسلًا، ورجال سنده ثقات، والمرسل من أنواع الضعيف. والحسن بن الزبير قان النخعي شيخ، ثقة، سكن قزوين، ويكنى بأبي الخزرج، روى عن مندل بن علي، وشريك، وفضيل بن عياض، والمطلب بن زياد ومحمد بن صبيح بن السماك. روى عنه أبو حاتم والفضل بن شاذان. سُئِلَ أَبُو حَاتِمٍ عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ: شَيْخٌ. انظر: الجرح والتعديل (٣ / ١٥)، وأخبار قزوين للرافعي (٢ / ٤٠٨)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣ / ٣٥٦)، ومعجم شيوخ الطبري (ص: ١٨٧). وأبو أسامة: هو حماد بن أسامة بن زيد الكوفي، ثقة حافظ ثبت ربما دلس، أخرج له الجماعة. التقريب (ص: ١٧٧). =

وهذا مرسل جيد<sup>(١٣٨)</sup>.

ومحمد بن أبي ذئب القرشي العامري المدني، ثقة فقيه فاضل، روى له الجماعة. (التقريب (ص: ٤٩٣). والحرث بن عبد الرحمن هو: خال ابن أبي ذئب وابن عم أبيه، قال الحافظ: "صدوق"، ووثقه غير واحد. انظر: تهذيب الكمال (٤/ ٥٠٣)، والتقريب (ص: ١٤٦).

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان هو: القرشي العامري المدني: ثقة، قال أبو حاتم: من التابعين لا يُسأل عن مثله. انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٣١٢)، والتقريب (ص: ٤٩٢).

وروى الأثر مرسلًا - أيضًا - وكيع كما في الدر المنثور (١/ ٣٢١)، وعنه ابن أبي شيبة في مصنفه (ح: ٩٠٧١)، وابن وهب في موطئه (ح: ٢٢٦)، وأبو داود في مراسيله (ح: ٩٧)، والدارقطني في سننه (ح: ٢١٨٤)، والبيهقي في الكبرى (ح: ١٧٦٦) من طريق ابن أبي ذئب، به.

قال الدارقطني: "وهذا مرسل"، وصحح إرساله البيهقي في الكبرى (١/ ٥٥٤). وذكره ابن عبد البر في الاستدكار (١/ ٣٩) وقال بعد أن عزاه لابن وهب: "وقد غلط بعض من ألف في شرح الموطأ فزعم أن هذا الحديث رواه ثوبان عن النبي - عليه السلام - وهذا غلط بين، أرسله محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وليس بينه وبين ثوبان مولى رسول الله نسب".

ورواه موصولاً الحاكم (١/ ٣٠٤)، وعنه البيهقي في الكبرى (ح: ١٧٦٥) من طريق عبد الله بن روح المدائني، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا ابن أبي ذئب، عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله مرفوعاً. وصحح الحاكم إسناده، ووافقه الذهبي. انظر: الصحيحة (٥/ ح: ٢٠٠٢). وللأثر شواهد منها ما أخرجه مسلم (ح: ١٠٩٤)، والترمذي (ح: ٧٠٦) واللفظ له عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سُخُورِكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ، وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْمُسْتَطِيرَّ فِي الْأُفُقِ». وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

ومنها ما رواه ابن خزيمة (ح: ٣٥٦)، والحاكم (١/ ٣٠٤) وصححه وافقه الذهبي، والدارقطني (ح: ٢١٨٥)، عن ابن عباسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ فَجْرٌ يَحْرُمُ فِيهِ الطَّعَامُ وَيَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَفَجْرٌ يَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَيَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ» اختلف في رفعه ووقفه، قال ابن خزيمة (١/ ١٨٤): "لَمْ يَرْفَعْهُ فِي الدُّنْيَا غَيْرُ أَبِي أَحْمَدَ الرَّبِيعِيِّ". وقال الدارقطني: "لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ أَبِي أَحْمَدَ الرَّبِيعِيِّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَوَقَفَهُ الْفَزَائِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَوَقَفَهُ أَصْحَابُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْهُ - أَيْضًا -". انظر: التلخيص الحبير (١/ ٤٥٥).

(١٣٨) قال أحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري (٣/ ٥١٥): "يريد: جيد الإسناد إلى ابن ثوبان التابعي، ولكنه لا يكون صحيحاً مرفوعاً، لأن المرسل لا تقوم به حجة".

١٥ - قال ابن كثير<sup>(١٣٩)</sup>: "فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ، صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَأَحَدُكُمْ جُنُبٌ، فَلَا يَصُومُ يَوْمَئِذٍ»<sup>(١٤٠)</sup>، فإنه حديث

(١٣٩) تفسير ابن كثير (١/ ٥١٦ - ٥١٧).

(١٤٠) سنده صحيح على شرط الشيخين.

رواه أحمد (ح: ٨١٤٥)، وابن حبان (الإحسان، ح: ٣٤٨٥). وسنده صحيح ورجاله رجال الشيخين. وعبد الرزاق هو: الصنعاني، ومعمَر هو: ابن راشد. وهَمَام هو: ابن منبه.

وهو من أحاديث (صحيفة همام بن منبه) كتبها مباشرة عن أبي هريرة، وعددها نحو (١٤٠) حديثًا، وكلها صحيحة، واتفق الشيخان على إخراج أحاديث منها، واتفق البخاري منها بأحاديث، كما انفرد مسلم منها بأحاديث، ورواها الإمام أحمد وساقها في مسنده في موضع واحد، وبإسناد واحد. وقد صدرها أحمد شاكراً في تحقيقه للمسنَد (١٦/ ١١ - ٢٥) بكلام مستفاض نفيس بيّن فيها أنها من أصح الأحاديث، راجعه إن شئت.

وعلقه البخاري بصيغة الجزم بإثر الحديث (١٩٢٦) من طريق همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة: كان النبي ﷺ يأمر بالفطر. انظر: فتح الباري (٤/ ١٤٦)، وتعليق التعليق (٣/ ١٤٨).

ورواه ابن ماجه في الصيام، باب ما جاء في الرجل يصبح جنبًا وهو يريد الصيام (ح: ١٧٠٢)، وعبد الرزاق (ح: ٧٣٩٩)، والحميدي في مسنده (ح: ١٠٤٧)، وأحمد (ح: ٧٣٨٨)، والنسائي في الكبرى (ح: ٢٩٣٦)، والحازمي في الاعتبار (ص: ١٣٥)، من طريق عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، عن عبد الله بن عمرو بن عبد القاري، به. وقال البوصيري في مصباح الزجاج (٢/ ٧٢): "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات". وصححه الألباني في الصحيحة (٣/ ١١).

وعبد الله بن عمرو روى له مسلم وأبو داود، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يروي عن أبي هريرة، روى عنه يحيى بن جعدة"، وقال الحافظ: مقبول. وقال الذهبي: صدوق. انظر: الثقات لابن حبان (٥/ ٤٩)، وتحذيب الكمال (١٥/ ٣٦٣)، والتقريب (ص: ٣١٥).

ورواه عبد الرزاق (ح: ٧٣٩٦)، وأحمد (ح: ٢٥٨١١)، والنسائي في الكبرى (ح: ٢٩٤٢)، من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، و(٢٩٧٣) من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر، و(٢٩٣٨) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر، كلهم به. =



جيد الإسناد على شرط الشيخين، كما ترى، وهو في الصحيحين<sup>(١٤١)</sup> عن أبي هريرة، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ، وفي سنن النسائي عنه، عن أسامة بن زيد، والفضل بن عباس ولم يرفعه<sup>(١٤٢)</sup>.

١٦ - قال ابن كثير<sup>(١٤٣)</sup>: "قال ابن جرير: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُرْفَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي أُمَيْمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ - وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحُجُّ، وَمَعَهُ تِجَارَةٌ - فَقَرَأَ ابْنُ عُمَرَ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(١٤٤)</sup> (١٤٥).

والصحيح أن حديث أبي هريرة هذا منسوخ كما ذهب إليه جماعة من العلماء كابن المنذر والخطابي وابن دقيق العيد وغيرهم ورجحه الحافظ في الفتح (٤/ ١٤٧-١٤٨)، وأن صوم من أصبح جنباً صحيح لأدلة كثيرة لا يتسع المقام لذكرها. انظر: صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٤٩)، والاعتبار للحازمي (ص ١٣٥)، والتمهيد (١٧/ ٤٢٥)، وحاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ١٢).

(١٤١) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنباً (ح: ١٩٢٥، ١٩٢٦)، ومسلم في كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (ح: ١١٠٩).

(١٤٢) سنن النسائي الكبرى برقم (٢٩٣٣، ٢٩٣٤).

(١٤٣) تفسير ابن كثير (١/ ٥٥٠).

(١٤٤) سورة البقرة: [ ١٩٨ ].

(١٤٥) موقوف، وسنده صحيح.

رواه الطبري في جامع البيان (٣/ ٥٠٤). وذكره ابن حجر في العجائب في بيان الأسباب (١/ ٥٠١)، وعزاه لعبد بن حميد، وقال: "موقوف".

سنده صحيح. الحسن بن عرفة هو: ابن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، ووثقه يحيى بن معين، وقال مرة: ليس به بأس. وكذا قال النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٧٩)، وقال الذهبي: ثقة. وقال الحافظ في التقریب (ص: ١٦٢): "صدوق". وشبابة بن سوار هو: المدائني، ثقة حافظ. التقریب (ص: ٢٦٣). وشعبة هو: ابن الحجاج بن الورد العتكي، ثقة حافظ متقن، التقریب (ص: ٢٦٦). وأبو أميمة على ما استظهره أحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري (٤/ ١٦٥): هو: التيمي الكوفي، ثقة، وهو المذكور في الحديث المرفوع التالي، وأن هذا الخبر مختصر من ذاك الحديث ولكنه موقوف على ابن عمر. قال ابن معين: =

وهذا موقوف، وهو قوي جيد، وقد روي مرفوعاً قال أحمد: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
أَسْبَاطٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيُّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ  
عُمَرَ: إِنَّا نُكْرِي<sup>(١٤٦)</sup>، فَهَلْ لَنَا مِنْ حَجٍّ؟ قَالَ: أَلَيْسَ تَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ، وَتَأْتُونَ  
الْمُعَرَفَ<sup>(١٤٧)</sup>، وَتَرْمُونَ الْجِمَارَ، وَتَحْلَقُونَ رُؤُوسَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: بَلَى. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ:  
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الَّذِي سَأَلْتَنِي فَلَمْ يُجِبْهُ، حَتَّى نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ يَهْدِيهِ  
الْيَاثِيَةَ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(١٤٨)</sup> فَدَعَاهُ النَّبِيُّ  
ﷺ فَقَالَ: «أَنْتُمْ حُجَّاجٌ»<sup>(١٤٩)</sup>.

"لا يعرف اسمه"، وقال البخاري: يقال اسمه: عمرو بن أسماء"، روى عن ابن عمر، وروى عنه العلاء بن  
المسيب والحسن بن عمرو وشعبة، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال الحافظ في التقریب  
(ص: ٦٢٠): مقبول. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٩ / ٤)، والجرح والتعديل (٩ / ٣٣٠ - ٣٣١)،  
وتحذیب الکمال (٣٣ / ٥٢)، والکاشف (٢ / ٤٠٨)، والتذهیب (١٢ / ١٤)، وما كتبه أحمد شاکر عنه  
في تعليقه على المسند (٩ / ١٦٨ - ١٦٩). وهذا الأثر الموقوف لا يعارض ما سيأتي من الرواية المرفوعة؛  
لأن رواية شعبة هذه مختصرة وتلك مطولة، قال أحمد شاکر في تعليقه على المسند (٩ / ١٧٠): "رواية شعبة  
- كما ترى - مختصرة، والعلاء بن المسيب رواه مفصلاً مطولاً، فذكر الموقوف والمرفوع، والعلاء ثقة  
مأمون... فزيادته مقبولة دون تردد" اهـ. ويضاف إليه أن الحسن بن عمرو الفقيمي تابع العلاء في ذلك،  
فزالت شبهة التفرد، والله أعلم.

(١٤٦) أي: نُؤَجِّر. انظر: لسان العرب (١٥ / ٢١٨)، والقاموس المحيط (ص: ١٣٢٨).

(١٤٧) كَمُعَظَمَ: الموقف بعرفات. انظر: النهاية (٣ / ٢١٨)، وتاج العروس (٢٤ / ١٤٨).

(١٤٨) سورة البقرة: [ ١٩٨ ].

(١٤٩) سنده صحيح.

رواه أحمد (ح: ٦٤٣٤) وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري، غير أبي أمامة التيمي، فهو ثقة كما تقدم  
في الحاشية السابقة. وأخرجه الطبري في تفسيره (٤ / ١٦٤) من طريق أسباط، بهذا الإسناد.  
ورواه أبو داود في المناسك، باب الكري (ح: ١٧٣٣)، والدارقطني (ح: ٢٧٥١)، والحاكم (١ / ٦١٨)، ومن  
طريقه وطريق آخر البيهقي في الكبرى (ح: ٨٦٥٧، ١١٦٦٠) جميعهم من طريق عبد الواحد بن زياد، عن  
العلاء بن المسيب، عن أبي أمامة، به. =

١٧ - قال ابن كثير<sup>(١٥٠)</sup>: "قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الرَّقَاشِيَّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ سُلُوكٍ<sup>(١٥١)</sup> أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَعْتَبْتُ عَلَى ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ

وأخرجه الطيالسي (ح: ٢٠٢١)، وسعيد بن منصور في التفسير من سننه (٣ / ٨٢٠) من طريق سلام بن سليم، وأحمد (ح: ٦٤٣٥)، والطبري في تفسيره (٤ / ١٦٩)، والدارقطني (ح: ٢٧٥٣، ٢٧٥٥) من طريق سفيان الثوري وابن أبي حاتم في تفسيره (١ / ٣٥١) من طريق عباد بن عوام، وابن خزيمة في صحيحه (ح: ٣٠٥١)، والدارقطني (ح: ٢٧٥٢)، والواحدي في أسباب النزول (ص: ٦٢) من طريق مروان بن معاوية، كلهم (سلام والثوري وعباد ومروان) عن العلاء بن المسيب، به.

وأخرجه بنحوه أيضاً أحمد (ح: ٦٤٣٤)، والطبري في تفسيره (٤ / ١٦٤)، والدارقطني (ح: ٢٧٥٦) من طريق الحسن ابن عمرو الفقيمي، عن أبي أمامة، به.

والحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٦ / ١٠)، والأرنؤوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسند (١٠ / ٤٧٣). وقال الألباني في صحيح أبي داود (٥ / ٤١٥): "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير أبي أمامة التيمي، وهو ثقة، وثقه ابن معين وغيره، ولم يتكلم فيه أحد؛ فقول الحافظ فيه: "مقبول" غير مقبول؛ فتنبه". وفي بعض مصادر التخريج أنهم أبو أمامة هذا.

(١٥٠) تفسير ابن كثير (١ / ٦١٦).

(١٥١) قال السيوطي في نوائد الأبيكار (٢ / ٤٢٨): "قال الشيخ سعد الدين (يعني: التفتازاني). اتفقوا على أن الصواب أخت عبد الله. قلت: كلاهما صواب فإن أباهما عبد الله ابن أبي رأس المنافقين وأخوها صحابي جليل، اسمه عبد الله، نعم، اختلف قديماً، هل هي بنت عبد الله المنافق أو أخته بنت أبي؟ والذي رجحه الحفاظ الأول. قال الدمياطي: هي أخت عبد الله ابن عبد الله شقيقته، أمها خولة بنت المنذر. وقد ورد من طريق عند الدارقطني: إن اسمها زينب. قال ابن حجر: فلعل لها اسمين أو أحدها لقب وإلا فجميلة أصح. وقد وقع من حديث آخر أن اسم امرأة ثابت، حبيبة بنت سهل، قال ابن حجر: والذي يظهر أنهما قصتان وقعتا له مع امرأتين لشهرة الحديتين وصحة الطريقتين واختلاف السياقين. انتهى". وانظر: فتح الباري (٩ / ٣٩٨).

الْكُفْر<sup>(١٥٢)</sup> بَعْدَ الْإِسْلَامِ، لَا أُطِيقُهُ بَعْضًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيثَهُ وَلَا يَزْدَادَ<sup>(١٥٣)</sup>.

(١٥٢) أي: أخلاق الكفر بعد الدخول في الإسلام، وعدم الموافقة مع الزوج وشدة العداوة في البين قد تفضي إلى ذلك فلذلك أريد الخلع. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/ ٦٣٣).  
(١٥٣) سنده صحيح.

رواه ابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (١/ ٦١٦)، والدر المنثور (١/ ٦٧٠).  
الحديث صحيح ورجاله ثقات. موسى بن هارون هو: ابن عبد الله بن مروان أبو عمران البغدادي البزاز المعروف والده بالحمال، ثقة حافظ كبير. انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٥٢)، وتاريخ الإسلام (٦/ ١٠٥٩)، والتقريب (ص: ٥٥٤). وأزهر بن مروان الرقاشي ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٣٢) وقال: "مستقيم الحديث". ووثقه مسلمة بن القاسم الأندلسي، وقال الحافظ: "صدوق"، روى له الترمذي وابن ماجه انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٣٣١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٦)، والتقريب (ص: ٩٨). وعبد الأعلى هو: البصري السامي، أبو محمد، ثقة، وقد احتج به الأئمة كلهم. انظر: التقريب (ص: ٣٣١)، وهدي الساري (ص: ٤١٦). وسعيد هو: ابن أبي عروبة، من كبار الأئمة وثقة الأئمة كلهم، وكان من أثبت الناس في قتادة. التقريب (ص: ٢٣٩). وقاتدة هو: ابن دعامة السدوسي، ثقة ثبت، وقد زال الخوف من تدليسه؛ لأن الراوي عنه في الإسناد سعد بن أبي عروبة اليشكري وهو من أثبت الناس عنه، وقد صحح حديثه عنه البردنجي وغيره. ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب شرح علل الترمذي (٢/ ٦٩٥).

ورواه ابن ماجه في الطلاق، باب المختلعة تأخذ ما أعطاها (ح: ٢٠٥٦)، والضياء في المختارة (١٢/ ٢٣١) من طريق أزهر بن مروان، به. والطبراني في الكبير (١١/ ٣١٠)، ح: ١١٨٣٤، وابن بطة في إبطال الحيل (ص: ٣٨)، والبيهقي في الكبرى (ح: ١٤٨٤٢) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، عن عبد الأعلى، به. وصححه الألباني في الإرواء (٧/ ١٠٣)، وشعيب الأرنؤوط وزملاؤه (٣/ ٢٠٨)، في تحقيقهم لابن ماجه. والحديث بدون زيادة (وَلَا يَزْدَادُ) في البخاري (ح: ٥٢٧٣) والنسائي (ح: ٣٤٦٣) وفي الكبرى (ح: ٥٦٢٨)، وفي الكبير للطبراني (ح: ١١٩٦٩، ١١٩٦٩)، وسنن الدارقطني (ح: ٣٦٢٨)، والكبرى للبيهقي (ح: ١٤٨٣٨) من طريق خالد الحذاء. وفي البخاري (ح: ٥٢٧٦)، والمتنقى لابن الجارود (ح: ٧٥٠)، والصغير للبيهقي (ح: ٢٦٣٢)، والكبرى له أيضًا (ح: ١٤٨٤٠) من طريق أيوب السخيتاني. كلاهما (أي: خالد، وأيوب) عن عكرمة عن ابن عباس.

وهكذا رواه ابن ماجه عن أزهر بن مروان، بإسناده مثله سواء<sup>(١٥٤)</sup>. وهو إسناد جيد مستقيم" اهـ.

١٨ - قال ابن كثير<sup>(١٥٥)</sup>: "قال مسلم في صحيحه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ فَيُطَلِّقُهَا، فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: أَتَحِلُّ لِرِزْوَجِهَا الْأَوَّلِ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا»<sup>(١٥٦)</sup>.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ؛<sup>(١٥٧)</sup> وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ جَمِيعًا، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>(١٥٨)</sup>.  
وقد رواه البخاري من طريق أبي معاوية محمد بن خازم<sup>(١٥٩)</sup>، عن هشام، به<sup>(١٦٠)</sup>.

وتفرد به مسلم من الوجهين الآخرين<sup>(١٦١)</sup>.

وهكذا رواه ابن جرير من طريق عبد الله بن المبارك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً بنحوه، أو مثله<sup>(١٦٢)</sup>. وهذا إسناد جيد" اهـ.

(١٥٤) انظر: هامش رقم (١٥٣).

(١٥٥) تفسير ابن كثير (١/ ٦٢٣ - ٦٢٤).

(١٥٦) كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها... (ح: ١٤٣٣)، ورقمه الخاص (ح: ١١٤).

(١٥٧) في صحيح مسلم هنا إضافة رمز تحويل السند: (ح).

(١٥٨) انظر: هامش رقم (١٥٦).

(١٥٩) صحفت كلمة (خازم) - وهو والد أبي معاوية محمد بن خازم - في المطبوع من تفسير ابن كثير إلى (خازم).

(١٦٠) رواه البخاري في الطلاق، باب من قال لامرأته: أنت علي حرام (ح: ٥٢٦٥).

(١٦١) انظر: هامش رقم (١٥٦).

(١٦٢) سنده ضعيف، والحديث صحيح. =

١٩ - قال ابن كثير<sup>(١٦٣)</sup>: "وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُتَيْسٍ الْجُهَنِيِّ لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ، إِلَى خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهُذَلِيِّ لِيَقْتُلَهُ وَكَانَ نَحْوَ عَرَفَةَ - أَوْ عَرَفَاتٍ - فَلَمَّا وَاجَهُ حَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ قَالَ: «فَخَشِيتُ أَنْ تَفُوتَنِي فَجَعَلْتُ أُصَلِّي وَأَنَا أَوْمِيُ إِيْمَاءً»<sup>(١٦٤)</sup>.

رواه الطبري في جامع البيان (١٧٠/٤) قال: حدثني المثنى، قال: ثنا سويد بن نصر، قال: أخبرنا ابن المبارك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، نحوه. سنده ضعيف، من أجل المثنى وهو: ابن إبراهيم الأملي الأبلّ، شيخ الطبري وقد أكثر من الرواية عنه في تفسيره وتاريخه وغيرهما (قاله الحموي في معجم الأدباء، ٦/٢٤٤٦). ولم أجد له ترجمة سوى ما قاله أحمد شاعر في تعليقه على الطبري (١/١٧٦): "أما المثنى شيخ الطبري: فهو المثنى بن إبراهيم الأملي، يروي عنه الطبري كثيرا في التفسير والتاريخ"، وقال صاحب معجم شيوخ الطبري (ص: ٤٢٠): "لم أعرفه، ولم أجد من يعرفه، ووثقه الحافظ ابن كثير في تفسيره ضمنا" اهـ. يشير إلى أسانيد هو من رجالها حكم عليها ابن كثير بالصحة أو الجودة كما هو الحال في الحديث الذي نحن بصدد تخريجه. انظر: تفسير ابن كثير (١/٢٥٤، ٢٨٩)، ومعجم شيوخ الطبري (ص: ٤٢٠ - ٤٣٥).

وسويد بن نصر هو: ابن سويد المروزي، أبو الفضل، لقبه الشاه، سمع ابن المبارك، ثقة. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٤/١٤٨)، والتقريب (ص: ٢٦٠). وباقي رجال السند من رجال الشيخين. وقد أخرج الحديث البخاري في الطلاق، باب إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجا غيره فلم يمسه (ح: ٥٣١٧)، ومسلم في النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره، وبطأها، ثم يفارقها وتنقضي عدتها (ح: ١٤٣٣)، من طريق هشام به. (١٦٣) تفسير ابن كثير (١/٦٥٦).

(١٦٤) سنده ضعيف.

رواه أبو داود في الصلاة، باب صلاة الطالب (ح: ١٢٤٩)، وأحمد (ح: ١٦٠٤٧)، وابن خزيمة (ح: ٩٨٢، ٩٨٣)، وابن حبان (الإحسان، ح: ٧١٦٠)، وأبو يعلى (ح: ٩٠٥)، وأبو نعيم في الدلائل (ح: ٤٤٥)، والبيهقي في الكبرى (ح: ١٧٨٨٤)، وفي الدلائل (٤/٤٢)، كلهم من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر، عن ابن عبد الله بن أنيس، عن أبيه، قال: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهُذَلِيِّ، وَكَانَ نَحْوَ عَرَفَةَ وَعَرَفَاتٍ، فَقَالَ: «أَذْهَبْ فَاقْتُلْهُ...» =

الحديث بطوله رواه أحمد وأبو داود بإسناد جيد<sup>(١٦٥)</sup> اهـ.

٢٠ - قال ابن كثير<sup>(١٦٦)</sup> : "وقوله : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمْنَتَهُ ﴾<sup>(١٦٧)</sup> ، روى ابن أبي حاتم بإسناد جيد ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : «هَذِهِ نَسَخَتْ مَا قَبْلَهَا»<sup>(١٦٨)</sup> <sup>(١٦٩)</sup>.

ورواه بنحوه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ح: ٢٠٣١) من طريق محمد بن كعب -وهو القرظي- قال: قال عبد الله بن أنيس... والقرظي لم يدرك عبد الله بن أنيس.

قال الهيثمي في المجمع (٦/ ٢٠٣): "وفيه راو لم يُسَمَّ وهو: ابن عبد الله بن أنيس، وبقية رجاله ثقات". قلت: سند الحديث ضعيف من أجل ابن عبد الله بن أنيس هذا، وهو عبد الله بن عبد الله بن أنيس ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٣٧)، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ١٢٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٩٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين غير أن محمد بن إسحاق روى له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وهو مدلس مشهور إلا أنه صرح بالتحديث عند أحمد وغيره.

وحسن الحديث العراقي في طرح التثريب (٣/ ١٥٠)، والحافظ في الفتح (٢/ ٤٣٧)، وضعفه الألباني في الإرواء (ح: ٥٨٩) من أجل ابن أنيس. وتعبه عبد الله بن محمد الدويش في تنبيه القارئ (١/ ١٤) فحسبه.

(١٦٥) وقد حكم بتجويد سنده أيضاً القاسمي في تفسيره (٢/ ١٦٨).

(١٦٦) تفسير ابن كثير (١/ ٧٢٨).

(١٦٧) سورة البقرة: [ ٢٨٣ ].

(١٦٨) يعني آية المدائنة، والراجح وهو مذهب الجمهور أنها محكمة، لأن معنى الناسخ أن ينفي حكم المنسوخ، وليس هنا كذلك، والصحيح أنه ليس ههنا نسخ وأنه أمر ندب. انظر: نواسخ القرآن (١/ ٣٠٥). قال الشوكاني بعد ما نقل الأثر في فتح القدير (١/ ٣٥٠): "رضي الله عن هذا الصحابي الجليل، ليس هذا من باب النسخ، فهذا مقيد بالائتمان، وما قبله ثابت محكم لم ينسخ وهو مع عدم الائتمان".

(١٦٩) الأثر سنده حسن.

رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٥٧٠، ح: ٣٠٤١) قال: حدثنا أبي، ثنا إبراهيم بن مهدي، ثنا محمد بن مروان العقيلي، أنبأ عبد الملك بن أبي نضرة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري.

إبراهيم بن مهدي هو: المصيصي بغدادي الأصل، وثقه أبو حاتم وابن قانع. وقال ابن معين: ما أراه يكذب. وفي قول آخر: جاء بمناكير. وقال الأزدي: له عن علي بن مسهر أحاديث لا يتابع عليها. وقال ابن حجر: =

## خلاصة وخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

توصل البحث بعد هذه الجولة الماتعة في رحاب (تفسير القرآن العظيم) إلى عدد من النتائج، ومن أهمها: أن مصطلح (الجيد) عند ابن كثير ليس ثابتاً على معنى

مقبول. توفي سنة (٢٢٥هـ). انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٣٨). والثقات لابن حبان (٨/ ٧١)، وتهذيب الكمال (٢/ ٢١٤)، والتقريب (ص: ٩٤).

ومحمد بن مروان بن قدامة العقيلي، روى عنه البخاري في التعاليق، وأبو داود في المراسيل، وروى عنه مسدد ويحيى بن معين وغيرهم. قال أحمد: "رأيت محمد بن مروان العقيلي، وحدث بأحاديث وأنا شاهد، لم أكتبها، تركتها على عمد" كأنه ضعفه. وقال ابن معين: "ليس به بأس"، وعن أبي داود: "صدوق". ذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر: صدوق له أوهام. انظر: الثقات لابن حبان (٩/ ٤١)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٨٨)، والتقريب (ص: ٥٠٦).

وعبد الملك بن أبي نصر ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ١٠٥) وقال: ربما أخطأ. وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٠)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٤٢٧)، والتهذيب (٦/ ٤٢٧)، والتقريب (ص: ٣٦٥).

وأبوه "أبو نصر" هو: المنذر بن مالك بن قطعة العبدي، روى عن علي وأبي موسى وأبي ذر وأبي سعيد وغيرهم. قال أحمد: "ثقة". وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث، وليس كل أحد يحتج به". انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٠)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٠٨)، والتهذيب (١/ ٣٠٢).

وبهذا يتضح أن سند الأثر حسن؛ لأن محمد بن مروان العقيلي صدوق حسن الحديث. وأما إبراهيم بن مهدي وإن كان مقبولاً إلا أنه متابع، حيث روى الأثر ابن ماجه في الأحكام، باب الإشهاد على الديون (ح: ٢٣٦٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ح: ٢٠٣٦٢)، والبخاري في التاريخ الكبير (ح: ٧٢٧)، والطبري في تفسيره (٥/ ٧٥). وابن المنذر في تفسيره (١/ ٦٨)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (ص: ٢٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٤٨)، والبيهقي في الكبرى (ح: ٢٠٥١٣)، والخطيب البغدادي في تلخيص المشابه (٢/ ٨٤١)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (١/ ٣٠٤) من طرق عن محمد بن مروان بالإسناد السابق.

ذكره الحافظ في العجائب (١/ ٦٤٤). والسيوطي في الدر المنثور (٢/ ١٢٦) وعزاه -إضافة إلى من ذكرناهم- إلى أبي داود، وقال: "بسند جيد".



واحد، فقد استخدمه مرة بمعنى: **المقبول ضد المردود**؛ بدليل أنه قد قرن بين الجيد وبين القوي في حكمه على بعض الأحاديث، كما قال في حديث رقم (٤): "الحديث في الترمذي وغيره بإسناد جيد وقوي"، وحديث رقم (١٦): "وهذا موقوف، وهو قوي جيد".

وأحياناً يسوي بينه وبين الصحيح؛ ويؤيد هذا أنه قرن بينه وبين الصحيح، أو حكم بأنه على شرط الشيخين، كما قال في حديث رقم (١٣): "إسناد صحيح قوي جيد". وحديث رقم (١٥): "حديث جيد الإسناد على شرط الشيخين". وأحياناً يستخدمه مرادفاً للحسن، قال في حديث رقم (٧): "إسناد جيد قوي حسن"، وفي حديث رقم (١٠): "إسناد جيد حسن".

ولم أقف أنه استخدم (الجيد) بالمعنى الرابع الذي هو: **درجة فوق الحسن ودون الصحيح**، إلا أن ابن كثير مجتهد في حكمه، فقد تبين من خلال البحث أنه حكم على ستة أحاديث بالجيد: (وأرقامها: ١، ٣، ٤، ٩، ١٠، ١٨، ١٩) مع أن أسانيدها ضعيفة.

وأما الأحاديث المتبقية (١٣) فمقبولة، على هذا التفصيل:

ثلاثة أحاديث أسانيدھا صحيحة (أرقامها: ٥، ١٣، ١٧)، وحديث رقم (١٤) مرسل وسنده صحيح، ورقم (١٥) على شرط الشيخين، ورقم (٢) على شرط مسلم، ورقم (٦) صحيح لغيره، ورقم (١٢) ورقم (١٦) حديثان موقوفان سنداهما صحيحان.

وثلاثة أحاديث: (أرقامها: ٨، ١١، ٢٠) أسانيدھا حسنة. وحديث رقم (٧) حسن لغيره. ولمزيد من التوضيح والبيان وزعنا الأحاديث العشرين حسب درجتها على الحقول الثلاثة الآتية:

## (١) الأحاديث الصحيحة

م	طرف الحديث ورقمه	حكم ابن كثير	حكم البحث
١	٢- «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ...»	حديث جيد	صحيح على شرط مسلم
٢	٥- «رَبُّنَا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»	إسناد جيد	صحيح الإسناد
٣	٦- «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي...»	إسناد جيد	صحيح لغيره
٤	١٢- «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ...»	إسناد جيد	صحيح موقوفًا.
٥	١٣- «مَا أَطْعَمْتُهُ إِذْ كَانَ جَائِعًا، أَوْ سَاعِيًا...»	إسناد صحيح قوي جيد	إسناده صحيح
٦	١٤- «الْفَجْرُ فَجْرَانِ...»	مرسل جيد	مرسل رجال ثقات
٧	١٥- «إِذَا تُدِي لِلصَّلَاةِ، صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَأُحْدِكُمْ...»	جيد الإسناد على شرط الشيخين	صحيح على شرط الشيخين
٨	١٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَثُبُلٍ عَنِ الرَّجُلِ يَخُجُّ وَمَعَهُ بَيْتَارَةٌ..	موقوف وهو قوي جيد	صحيح موقوفًا
٩	١٧- أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ سُلُوكٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أُعْطِيتُ	إسناد جيد مستقيم	إسناده صحيح

## (٢) الأحاديث الحسنة

م	طرف الحديث ورقمه	حكم ابن كثير	حكم البحث
١	٧- يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ»	إسناد جيد قوي حسن	حسن لغيره
٢	٨- أَنْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ، فَقُلْتُ...	إسناد جيد	حسن
٣	١١- «لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبْتِ...»	إسناد جيد	حسن
٤	٢٠- «هَذِهِ نَسَخَتْ مَا قَبْلَهَا»	إسناده جيد	سنده حسن

## (٣) الأحاديث الضعيفة

م	طرف الحديث ورقمه	حكم ابن كثير	حكم البحث
١	١- «بِمَ تَحْكُمُ؟» قَالَ: بِكِتَابٍ...	إسناده جيد	ضعيف
٢	٣- «لَلَّهِ أَشَدُّ أَدْنًا إِلَى الرَّجُلِ...»	سنده جيد	ضعيف
٣	٤- «صَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ.	إسناده جيد وقوي	ضعيف
٤	٩- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِيلَ لَهُ: أَلَمْ تَرَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ...»	إسناده جيد، وفيه مبهم، وهو مرسل	مرسل ضعيف
٥	١٠- «الْقُلُوبُ أَرْبَعَةٌ قَلْبُ أَجْرَدُ»	إسناده جيد حسن	ضعيف
٦	١٩- «فَحَشِيْتُ أَنَّ تَفُوتَنِي...»	إسناده جيد	ضعيف
٧	١٨- «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا..»	وهذا إسناده جيد	سنده ضعيف، والحديث صحيح.

**وخلاصة البحث:** أن ابن كثير لم يستخدم مصطلح (الجيد) على معنى واحد، بل استخدمه أحياناً بمعنى: المقبول ضد المردود، وأحياناً مساوياً للصحيح، وأحياناً بمعنى: الحسن، وحينئذ يكون تعيين المراد (بالجيد) عنده حسب القرائن والشواهد والسياق، أو بدراسة السند. والله أعلم.

### قائمة المصادر والمراجع

- [١] الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراية، ط ١، ١٤١١هـ.
- [٢] الأباطيل والمناكير، للجورقاني، تحقيق: الفريوائي، دار الصميعي، الرياض، ط ٤، ١٤٢٢هـ.
- [٣] الإبانة عن شريعة الفرق الناجية، لابن بطة (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: عثمان الأثيوبي، دار الراية.
- [٤] إبطال الحيل، لابن بطة، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- [٥] الأحاديث المختارة، للمقدسي، تحقيق: عبد الملك دهيش، دار خضر، ط ٣، ١٤٢٠هـ.
- [٦] أخبار القضاة، لوكيع (ت: ٣٠٦هـ) تحقيق: عبد العزيز المراغي، المكتبة التجارية، ط ١، ١٣٦٦هـ.
- [٧] أخبار مكة، للفاكهي، تحقيق: عبد الملك دهيش، دار خضر، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- [٨] أخلاق أهل القرآن، للأجري، تحقيق: عبد اللطيف، دار الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
- [٩] أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، تحقيق: ماكس، دار الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ.
- [١٠] إرواء الغليل، للألباني، المكتب الإسلامي. بيروت. ط ١، ١٣٩٩هـ.

- [١١] أسباب النزول، للواحدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار القبلة، ط. ١٤٠٧هـ، جدة.
- [١٢] الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ). دار قتيبة. دار الوعي. ١٤١٤هـ.
- [١٣] الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر، دار الفكر بيروت. ١٤٢٧هـ
- [١٤] أسد الغابة، لابن الأثير. تحقيق علي محمد وزميلة، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥هـ.
- [١٥] إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر، للأثيوبي، مكتبة الغرباء، ط ١، ١٤١٤هـ. السعودية.
- [١٦] الإصابة، لابن حجر، تحقيق: عبد الموجود وزميلة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ.
- [١٧] الاعتبار في النسخ والمنسوخ، للحازمي، دائرة المعارف العثمانية، ط ٢، ١٣٥٩هـ، الهند.
- [١٨] إعلام الموقعين، لابن القيم. تحقيق: عبد السلام، دار الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ.
- [١٩] إغاثة اللهفان، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض.
- [٢٠] الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي. دار المعرفة. بيروت.
- [٢١] إنباء الغمر، لابن حجر، تحقيق: حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٣٨٩هـ.
- [٢٢] أنيس الفقهاء، للقونوي، تحقيق: يحيى حسن، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

- [٢٣] البحر الذي زخر، للسيوطي، تحقيق: الأندونسي، مكتبة الغرباء، المملكة العربية السعودية.
- [٢٤] البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط ١، ١٤١٨هـ.
- [٢٥] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة.
- [٢٦] البدر المنير، لابن الملتن، تحقيق: أبي الغيط وآخرين، دار الهجرة، السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- [٢٧] البيان في عدّ آي القرآن للداني، تحقيق: قدوري، مركز المخطوطات، ط ١، ١٤١٤هـ.
- [٢٨] تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- [٢٩] تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق: التدمري، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- [٣٠] تاريخ أصبهان، لأبي نعيم، تحقيق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- [٣١] تاريخ بغداد، للخطيب، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- [٣٢] تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير الطبري، دار التراث، ط ٢، ١٣٨٧هـ.
- [٣٣] التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

- [٣٤] تاريخ المدينة، لابن شبة (ت: ٢٦٢هـ) تحقيق: فهمي محمد شلتوت، جدة، ١٣٩٩هـ.
- [٣٥] التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي، تحقيق: الحجار، ط ٣، ١٤١٤هـ. دار ابن حزم، بيروت.
- [٣٦] تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي. تحقيق: بشار عواد. دار الغرب. بيروت. ط ١. ١٩٩٩م.
- [٣٧] تحفة الذاكرين، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار القلم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٤م.
- [٣٨] تحفة الطالب، لابن كثير، دار ابن حزم، ط ٢، ١٤١٦هـ.
- [٣٩] تخريج أحاديث الإحياء، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- [٤٠] تخريج أحاديث وآثار الكشاف، للزيلعي تحقيق: عبد الله السعد، ط ١، ١٤١٤هـ.
- [٤١] تدريب الراوي، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- [٤٢] التدوين في أخبار قزوين، للرافعي، تحقيق: العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.
- [٤٣] تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.
- [٤٤] تعجيل المنفعة، لابن حجر، تحقيق: إكرام الله إمداد، دار البشائر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

- [٤٥] تعريف أهل التقديس، لابن حجر، تحقيق: القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ.
- [٤٦] التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد العظيم آبادي. دار المحاسن. القاهرة.
- [٤٧] تعليق التعليق، لابن حجر، تحقيق: القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ.
- [٤٨] تفسير القرآن، لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، ط٣، ١٤١٩هـ.
- [٤٩] تفسير ابن المنذر، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ.
- [٥٠] التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، ط٢، ١٣٩٦هـ.
- [٥١] تقريب التهذيب، لابن حجر. تحقيق: عوامة، دار الرشيد. ط١. ١٤٠٦هـ سوريا، حلب.
- [٥٢] تقويم البلدان، لإسماعيل بن محمد (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: رينود وزميله، باريس ١٨٤٠م.
- [٥٣] التلخيص الحبير، لابن حجر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
- [٥٤] تلخيص المتشابه، للخطيب، تحقيق: مشهور وزميله، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- [٥٥] التمهيد، لابن عبد البر، تحقيق: العلوي وزميله، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ.



- [٥٦] تهذيب التهذيب، لابن حجر. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية. الهند. ١٣٢٧هـ.
- [٥٧] تهذيب الكمال، للمزي. تحقيق: بشار عواد. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١، ١٤١٣هـ.
- [٥٨] تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١. ٢٠٠١م.
- [٥٩] الثقات، لابن حبان. مؤسسة الكتب الثقافية. ط ١. ١٣٩٩هـ.
- [٦٠] الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطُوبُغَا، تحقيق: آل نعمان، اليمن، ط ١، ١٤٣٢هـ.
- [٦١] جامع الأصول، لابن الجزري تحقيق: الأرْنَؤُوط وزميله، مكتبة الحلواني، ط ١، ١٣٨٩هـ.
- [٦٢] جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، تحقيق: محمود شاكر، الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- [٦٣] جامع البيان في القراءات السبع، للداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- [٦٤] جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: الزهيري، دار ابن الجوزي، ط ١. ١٤١٤هـ.
- [٦٥] جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد، عالم الكتب، ط ٢.
- [٦٦] جامع الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي. دار السلام. الرياض. ط ٢. (١٤٢١هـ).

- [٦٧] الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: المهدي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- [٦٨] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف.
- [٦٩] جامع المسانيد، لابن كثير، تحقيق: الدهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٩هـ.
- [٧٠] الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١.
- [٧١] جمال القراء، للسرخاوي، تحقيق: العطية وزميله، دار المأمون، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- [٧٢] الجهاد، لابن المبارك (ت: ١٨١هـ) تحقيق: نزيه حماد، الدار التونسية، تونس، ١٩٧٢م.
- [٧٣] حاشية السندي على سنن ابن ماجه، لمحمد بن عبد الهادي، دار الجيل، بيروت.
- [٧٤] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مكتبة السعادة، ١٣٩٤هـ.
- [٧٥] خلق أفعال العباد، للبخاري، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض.
- [٧٦] الدارس في تاريخ المدارس، للنعمي، تحقيق: إبراهيم، ط ١، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية.

- [٧٧] الدرر الكامنة، لابن حجر، تحقيق: محمد عبد المعيد، مجلس دائرة المعارف، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- [٧٨] الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ.
- [٧٩] دلائل النبوة، لأبي نعيم، تحقيق: قلعه جي وزميله، دار النفائس، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- [٨٠] دلائل النبوة، للبيهقي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
- [٨١] ذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني (ت: ٧٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٩هـ.
- [٨٢] ذيل التقييد، للفاسي، تحقيق: كمال يوسف، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.
- [٨٣] الرد الوافر، لابن ناصر الدين، تحقيق: الشاويش، ط١، ١٣٩٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٨٤] روح المعاني، للألوسي، إدارة الطباعة المنيرية ودار إحياء التراث الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- [٨٥] زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم. تحقيق شعيب الأرناؤوط، الرسالة. ط٣. ١٤١٨هـ.
- [٨٦] كتاب الزهد والرفائق، لابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.
- [٨٧] سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، مكتبة المعارف، ط: ١، ١٤١٥ - ١٤٢٢هـ.
- [٨٨] سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، مكتبة المعارف، ط: ١، ١٤١٢هـ.

- [٨٩] السنة، للخلال (ت: ٣١١هـ) تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
- [٩٠] سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد، مراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- [٩١] سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث، مراجعة: صالح آل الشيخ، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- [٩٢] سنن علي بن عمر، الدارقطني، تحقيق: لأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- [٩٣] سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم الداراني، دار المغني للنشر، ط: ١، ١٤١٢هـ.
- [٩٤] سنن النسائي، لأحمد بن شعيب مراجعة: صالح آل الشيخ، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- [٩٥] سنن سعيد بن منصور، تحقيق: سعد آل حميد، دار الصمعي، ط: ١، ١٤١٧هـ.
- [٩٦] السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢١هـ.
- [٩٧] السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، ط: ٣، ١٤٢٤هـ.
- [٩٨] السنة، لابن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- [٩٩] سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث. دار السلام. الرياض. ط ٢. ١٤٢١هـ.

- [١٠٠] السنن، للدارقطني. تحقيق: الأرنبوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٢٤هـ.
- [١٠١] السنن الكبرى، للبيهقي. تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٤هـ.
- [١٠٢] السنن الكبرى، للنسائي. تحقيق: البنداري وزميله. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
- [١٠٣] سنن النسائي الصغرى، للنسائي. دار السلام. الرياض. ط ٢. (١٤٢١هـ).
- [١٠٤] سير أعلام النبلاء، للذهبي. تحقيق: الأرنبوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤٠٢هـ.
- [١٠٥] شذرات الذهب، لابن العماد، تحقيق: عبد القادر الأرنبوط، دار ابن كثير، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- [١٠٦] شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، تحقيق: الغامدي، دار طيبة، ط ١. ١٤٢٣هـ.
- [١٠٧] شرح السنة، للبغوي، تحقيق: الأرنبوط وزميله، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ.
- [١٠٨] شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنبوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ.
- [١٠٩] شرح مشكل الآثار، للطحاوي. تحقيق الأرنبوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١، ١٤١٥هـ.
- [١١٠] شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٣هـ.

- [١١١] صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام. الرياض. ط ٢. (١٤٢١هـ).
- [١١٢] صحيح ابن خزيمة، (ت: ٣١١هـ) تحقيق: الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [١١٣] صحيح مسلم بن الحجاج، دار السلام. الرياض. ط ٢. (١٤٢١هـ).
- [١١٤] ضعيف سنن أبي داود، للألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. ط ١. (١٤١٢هـ).
- [١١٥] الضعفاء الكبير، للعقيلي، تحقيق: قلعجي، دار المكتبة العلمية، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.
- [١١٦] الضعفاء الصغير، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
- [١١٧] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار مكتبة الحياة.
- [١١٨] طبقات الحفاظ، للسيوطي، ط: ١، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [١١٩] طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- [١٢٠] الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ.
- [١٢١] طبقات المفسرين، للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط: ١، ١٣٩٦هـ.
- [١٢٢] طبقات المفسرين، لأدنه وي، تحقيق: الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٧هـ.
- [١٢٣] العجائب في بيان الأسباب، لابن حجر، تحقيق: الأنيس، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤١٨هـ.

[١٢٤] *العلل المتناهية*، لابن الجوزي تحقيق: الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط ٢، ١٤٠١هـ.

[١٢٥] *العلل*، للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

[١٢٦] *عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير*، اختصار أحمد شاكر، دار الوفاء، ط ٢، ١٤٢٦هـ.

[١٢٧] *غريب الحديث*، للحري، تحقيق: سليمان إبراهيم وزميله، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٥هـ.

[١٢٨] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، لابن حجر. تحقيق ابن باز. دار المعرفة. بيروت.

[١٢٩] *فتح البيان في مقاصد القرآن*، لمحمد صديق خان، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ.

[١٣٠] *فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية*، للشوكاني، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٢١هـ.

[١٣١] *فتح المغيث*، للسخاوي، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ.

[١٣٢] *الفروق اللغوية*، للعسكري، تحقيق: محمد سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر.

[١٣٣] *فضائل القرآن*، لأبي عبيد، تحقيق: مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير، ط ١، ١٤١٥هـ.

[١٣٤] *فضائل القرآن*، لابن كثير، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤١٦هـ.

[١٣٥] فضائل القرآن، للمستغفري، تحقيق: أحمد السلوم، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٨ م.

[١٣٦] الفقه الإسلامي وأدلته، لوهبة الزحيلي، دار الفكر، سورية، دمشق، ط ٤.

[١٣٧] الفقيه والمتفقه، للخطيب، تحقيق: عادل الغرازي، دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢١ هـ.

[١٣٨] فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦ هـ.

[١٣٩] القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤٦٦ هـ.

[١٤٠] قواعد التحديث، للقاسمي (ت: ١٣٣٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[١٤١] الكاشف، للذهبي، تحقيق: عوامة وزميله، دار القبلية للثقافة الإسلامية، ط ١، ١٤١٣ هـ.

[١٤٢] الكامل في ضعفاء الرجال، للجرجاني، تحقيق: عادل وزميله، الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ.

[١٤٣] كشف الأستار، للهيتمي، تحقيق: الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٣٩٩ هـ.

[١٤٤] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، مكتبة المثنى، ١٩٤١ م.

[١٤٥] كنز العمال، للهندي، تحقيق: حياني وزميله، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤٠١ هـ.



[١٤٦] *لباب النقول في أسباب النزول*، للسيوطي، تحقيق: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية.

[١٤٧] *لسان العرب*، لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ.

[١٤٨] *المحدث الفاضل*، للرامهرمزي، تحقيق: محمد الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.

[١٤٩] *مجمع البحرين في زوائد المعجمين*، للهيثمي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٣هـ.

[١٥٠] *مجمع الزوائد*، للهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ.

[١٥١] *مجلد اللغة*، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

[١٥٢] *مجموع فتاوى ابن تيمية*، جمع: ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤٢٥هـ.

[١٥٣] *محاسن الاصطلاح*، للبلقيني تحقيق: بنت الشاطئ، دار المعارف.

[١٥٤] *محاسن التأويل*، للقاسمي، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٦هـ.

[١٥٥] *مختار الصحاح*، للرازي، تحقيق: يوسف الشيخ، المكتبة العصرية، ط ٥، ١٤٢٠هـ.

[١٥٦] *مختصر قيام الليل اختصار المقرئ*، حديث أكاديمي، ط ١، ١٤٠٨هـ، فيصل آباد، باكستان.

[١٥٧] *المخصص*، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٧هـ.

[١٥٨] المراسيل، لابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣٩٧هـ.

[١٥٩] مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن الدمشقي دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

[١٦٠] المستدرک، للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ.

[١٦١] مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط ١، ١٤١٩هـ.

[١٦٢] المسند، لأحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث، ط ١، ١٤١٦هـ.

[١٦٣] المسند، لابن حنبل، تحقيق جماعة بإشراف الأرئووط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ.

[١٦٤] مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ.

[١٦٥] مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن، مؤسسة علوم القرآن، ط ١، (١٩٨٨ - ٢٠٠٩م).

[١٦٦] مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.

[١٦٧] مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

[١٦٨] المصاحف، لابن أبي داود، تحقيق: محب الدين عبد السبحان، دار البشائر، ط ٢، ١٤٢٣هـ.

- [١٦٩] المصباح المنير، للفيومي (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- [١٧٠] مصباح الزجاجة، للبوصيري، تحقيق: محمد المنتقى، دار العربية، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- [١٧١] المصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبه. تحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني.
- [١٧٢] المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- [١٧٣] معارج القبول للحكمي، تحقيق: سيد عمران وزميله، دار الحديث، ١٤٢٠هـ.
- [١٧٤] معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، المطبعة العلمية، ط ١، ١٣٥١هـ.
- [١٧٥] معجم الأدباء، لياقوت، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤١٤هـ.
- [١٧٦] معجم ابن الأعرابي، تحقيق: للحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ.
- [١٧٧] المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض، دار الحرمين، القاهرة، (١٤١٥هـ).
- [١٧٨] المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، ط: ٢، القاهرة.
- [١٧٩] معجم شيوخ الطبري، لأكرم بن محمد الفالوجي، دار ابن عفان، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ.

[١٨٠] المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي، تحقيق: الهيلة، ط: ١، ١٤٠٨هـ مكتبة الصديق، الطائف.

[١٨١] معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق: قلنجي، جامعة الدراسات، باكستان ط ١، ١٤١٢هـ.

[١٨٢] معرفة الصحابة، لأبي نعيم. تحقيق عادل العزازي. دار الوطن. الرياض. ط ١. ١٤١٩هـ.

[١٨٣] معجم الصحابة، للبغوي، تحقيق: الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ.

[١٨٤] معجم الصحابة، لابن قانع، تحقيق: المصراطي، مكتبة الغرباء، ط ١، ١٤١٨هـ.

[١٨٥] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الدعوة.

[١٨٦] مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن الصلاح، تحقيق: بنت الشاطئ، دار المعارف. [١٨٧] المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: السامرائي، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ.

[١٨٨] المنتقى من السنن المسندة، للجارود، تحقيق: البارودي، مؤسسة الكتاب، ط ١، ١٤٠٨هـ.

[١٨٩] منهج ابن كثير في تفسيره، لسليمان اللاحم، دار المسلم، ط: ١٤٢٠هـ، الرياض.

[١٩٠] المنهل الصافي، لابن تغري بردي، تحقيق: محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- [١٩١] موسوعة فضائل سور وآيات القرآن، لطرهوني، دار ابن القيمط، ١٤٠٩هـ، ١، السعودية.
- [١٩٢] الموطأ، لمالك بن أنس، علق عليه: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ.
- [١٩٣] موطأ ابن وهب (قطعة من الكتاب)، تحقيق: الصيني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- [١٩٤] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، ط ١، ١٣٨٢هـ.
- [١٩٥] الناسخ والمنسوخ، للنَّحَّاس، تحقيق: ابن عبد السلام، مكتبة الفلاح، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- [١٩٦] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، وزارة الثقافة، دار الكتب، مصر.
- [١٩٧] نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط ٣. ١٤٠٧هـ.
- [١٩٨] النكت على ابن الصلاح، للعسقلاني، تحقيق: المدخلي، الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- [١٩٩] النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، ط ١، ١٤١٩هـ أضواء السلف، الرياض.
- [٢٠٠] النكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي، تحقيق: الفحل، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٨هـ.

[٢٠١] *النهاية في غريب الحديث والأثر*، لابن الأثير، تحقيق: الزاوي والطناحي، المكتبة العلمية.

[٢٠٢] *نواسخ القرآن*، لابن الجوزي، تحقيق: المليباري، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط ٢، ١٤٢٣هـ.

[٢٠٣] *نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار*، للسيوطي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٤هـ.

[٢٠٤] *هدي الساري*، لابن حجر، تصحيح: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

[٢٠٥] *اليواقيت والدرر*، للمناوي، تحقيق: المرتضى أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.

## **The good Ahadith ( Sayings ) that have been judged by IBN KATHIR in his interpreting Holly Qur'an**

**Dr. Ibrahem Bin Abdullah AlDawyesh**

Associate Professor of Hadith studies

University of Qassim: Faculty of Science and literatures In Al-Rass governorate

Department :Islamic studies

**Abstract.** This is a research that collected all the Ahadith that have been judged by IBN KATHIR in ( interpreting Holly Qur'an ) as a good isnaads ( isnaads: Connected Chain of Transmission ) from the beginning of the Book till the end of sorat Al-Baqarah, their total is 20 Hadith, they were judged after studying their ( isnaads) through the origins and rules of Terminology taking into account (imams) opinions for this case. It has been shown through researching that scientists used the term (( good)) for four meanings:

1. The accepted against refused.
2. The Correct.
3. The fine.
4. A degree just over the fine itself and below the correct.

It has been shown also through researching that the use of IBN KATHIR for the concept of (Good) never been stable for only one meaning but he used it for three meaning :

1. sometimes used the ((good)) as the accepted against refused, and the clue was that he linked between the good and the strong in judging some ahadith .
2. sometimes equals to the correct , supporting this that he linked between the good and the correct or he judges the hadith that it on the condition of the two sheikh (Al-Bukhari and Muslim)
3. other times as: the fine .

And for him stating the demanded meaning for this term could be according to the relations and proofs and the context, or by studying the sanad ( " Connected Chain of Transmission" ). And all God only knows.

And also found through research that IBN KATHIR diligent in his judges -may he do the correct or the fault where he judges of seven ahadith that their isnaad was weak . While the remaining ahadith ( 13) their Isnaads came on this detail:

Three correct , one of the condition of tow sheikhs , and one hadith on the condition of Muslim , and correct hadith for someone else , three hadiths with good isnaads and one good hadith for someone else , one-hadith consignor with correct sanad , and two prevented hadiths with correct sanaads .

## قصة امرأة عمران والدروس الدعوية المستفادة منها

د. خولة بنت يوسف المقبل

أستاذ مشارك في قسم الدعوة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث. لقد قص علينا القرآن الكريم كثيراً من قصص السابقين لأخذ العظة والعبرة من تلك القصص والاستفادة مما ورد فيها من أحداث.

والقصص القرآني هو القصص الحق قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَئِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ﴾ آل عمران: ٦٢

من أجل ذلك وضع هذا البحث والذي يتحدث عن: أهمية دراسة القصص القرآني من الجانب الدعوي والذي كان الوصف فيه منصبا على ذكر المراد بالقصص القرآني، وأهمية القصص القرآني للدعوة والدعاة، وأهداف القصص القرآني.

ثم ذكر التعريف بقصة امرأة عمران من خلال تفسير الآيات التي وردت بها قصة امرأة عمران وذكر القصص المتعلقة بقصة امرأة عمران ثم التدرج في الدروس الدعوية المستفادة من قصة امرأة عمران والمتعلقة بالعقيدة والشريعة والأخلاق.

ثم الخلوص بذكر أهم النتائج والتوصيات لهذا البحث.



### المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله....أما بعد

فقد قص علينا القرآن الكريم كثيراً من قصص السابقين لأخذ العظة والعبرة من تلك القصص والاستفادة مما ورد فيها من أحداث.

والقصص القرآني هو القصص الحق قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ

إِلَهِ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ آل عمران: ٦٢

وهو أحسن القصص قال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ

هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ يوسف: ٣

### أهمية البحث

من القصص القرآني قصة امرأة عمران والتي حوت العبر. ويجد القارئ فيها من الدروس الدعوية الشيء الكثير والتي إذا نظر لها الدعاة بعين الفاحص وجدوا فيها العبر والدروس الكثيرة والوفيرة.

من أجل ذلك عقدت هذه الدراسة والتي تهدف إلى:

- ١ - التعرف على أهمية القصص القرآني في المنهج الدعوي.
- ٢ - التعريف بقصة امرأة عمران.
- ٣ - بيان الدروس الدعوية المستفادة من قصة امرأة عمران.

## أسباب اختيار الموضوع

للقصص القرآني أهمية بالغة للدعوة والدعاة ولقصة امرأة عمران أهمية خاصة إذ أن لها ارتباطاً بقصص قرآني متعدد لذا رأيت أفراد هذه القصة بدراسة دعوية تمهيداً لدراسات أخرى تهتم بالفوائد الدعوية من كل قصة. ولعدم وجود دراسة علمية تناولت بإفراد لهذه القصة رأيت أهمية الدراسة لمثل هذا الموضوع.

## منهج الدراسة

سوف أستخدم في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي ؛ وهو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها. <sup>(١)</sup> والمنهج التاريخي وهو إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تحصيلها وأخيراً تأليفها ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة. <sup>(٢)</sup>

## تساؤلات الدراسة

يتضح مضمون هذه الدراسة من خلال إجابتها على التساؤلات التالية :

- ما أهمية القصة في القرآن الكريم من الجانب الدعوي ؟
- ما قصة امرأة عمران ؟
- ما أهم الدروس الدعوية المستفادة من قصة امرأة عمران ؟
- ما أهم الدروس الدعوية المتعلقة بالعقيدة المستفادة من قصة امرأة عمران ؟

(١) انظر: البحوث الإعلامية، أسسها، أساليبها، مجالاتها، محمد الحيزان (ط١، ١٤١٩هـ)، ص ١٦. وضوابط

المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبدالرحمن الميداني، (دار القلم، دمشق، ط ٤، ١٤١٤هـ)، ص ١٨٨.

(٢) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، صالح العساف، (مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ)،

- ما أهم الدروس الدعوية المتعلقة بالشرعية المستفادة من قصة امرأة عمران؟
- ما أهم الدروس الدعوية المتعلقة بالأخلاق المستفادة من قصة امرأة عمران؟

### تقسيمات الدراسة

- المقدمة وتشتمل على :

- أهداف الدراسة

- تساؤلات الدراسة

- منهج البحث

- تقسيم الدراسة

### المبحث الأول: أهمية دراسة القصص القرآني من الجانب الدعوي

المطلب الأول: المراد بالقصص القرآني.

المطلب الثاني: أهمية القصص القرآني للدعوة والدعاة.

المطلب الثالث: أهداف القصص القرآني.

### المبحث الثاني: التعريف بقصة امرأة عمران

المطلب الأول: تفسير الآيات التي وردت بها قصة امرأة عمران.

المطلب الثاني: قصص متعلقة بقصة امرأة عمران.

### المبحث الثالث: الدروس الدعوية المستفادة من قصة امرأة عمران

المطلب الأول: الدروس الدعوية المتعلقة بالعقيدة.

المطلب الثاني: الدروس الدعوية المتعلقة بالشرعية والأخلاق.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات

## المبحث الأول: أهمية دراسة القصص القرآني من الجانب الدعوي

المطلب الأول: المراد بالقصص القرآني.

المطلب الثاني: أهمية القصص القرآني للدعوة والدعاة.

المطلب الثالث: أهداف القصص القرآني.

### المطلب الأول: المراد بالقصص القرآني

القصص هو: الخبر المقصوص وهي جمع للقصة وقص علي خبره يقصه قصا وقصصا أي أوردته، والقاص هو الذي يأتي بالقصة على وجهها كأنه يتتبع معانيها والقص: اتباع الأثر ويقال خرج فلان قصصا في أثر فلان وذلك إذا اقتص أثره.<sup>(٣)</sup> والقصة هي الشأن والأمر يقال ما قصتك أي ما شأنك؟ والجمع قصص.<sup>(٤)</sup> والقرآن هو المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة.<sup>(٥)</sup>

ولم يقص الله تبارك وتعالى علينا القصص للتسلية والترفيه بل للتدبر والاعتاظ وأخذ العبرة من أخبار السلف قال تعالى: ﴿فَأَقْصَصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ الأعراف: ١٧٦ فالقصص القرآني: هو عبارة عن مجموعة من الآيات القرآنية التي نزلت على نبي الله محمد والتي تقول مجموعة من قصص الأنبياء وأقوام خالفوا الأنبياء، ومنها قصص لأشخاص صالحين ومنها تحذير وإنذار لأقوام عصوا الله.<sup>(٦)</sup>

(٣) لسان العرب، ابن منظور، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ)، ١١/١٩١. والقاموس

المحيط، الفيروز آبادي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ)، ٨٠٨.

(٤) كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الرافعي، (دار القلم، بيروت)، ٦٩٤.

(٥) التعريفات، الجرجاني، (دار الريان للتراث)، ص٢٢٣.

(٦) [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B5\\_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86%D9%8A](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B5_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86%D9%8A)

ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣.

والقصص القرآني فيه قصص الأنبياء وغيرهم من الأخيار أو الأشرار، وتحوي على عناصر التشويق والتي تشد السامع ولها جوانب الاعتبار والاتعاظ، وتعتبر من أهم الوسائل التي دخل منها الدعاة إلى قلوب المدعوين وعقولهم لكي يسلكوا الطريق القويم ويعتقوا الفضائل ويحذروا الرذائل ويسلموا وجوههم لله الواحد القهار، كما احتوى القصص القرآني على طرق شتى في التربية والتثقيف تارة عن طريق الحوار وأحيانا عن طريق سلوك طريق الحكمة والاعتبار وطورا عن طريق التخويف والإنذار.<sup>(٧)</sup>

وقد ورد القصص القرآني في الآيات الكريمة بالدعوة إلى الله بعدة أساليب دعوية منها ذكر الحجج والبراهين الدالة على صدق الدعوة وتفنيد الشبه المثارة كما وردت بذكر معجزات النبوة وفي أساليب أخرى وردت بالترغيب والترهيب للمدعوين بذكر ما حل بالعصاة من الأقوام السابقة وكيف نجى الله عباده الصالحين، كما كان السياق القرآني عن طريق القدوة الحسنة للمدعوين وذلك في ثناء الله على عباده الصالحين وذكر صور من حياة الأنبياء وأتباعهم ليكونوا قدوة لغيرهم.<sup>(٨)</sup>

وقد وصف القصص القرآني بأنه أحسن القصص قال تعالى: ﴿لَقَدْ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾ يوسف: ٣ إن قصص القرآن لهو أحسن القصص وكأن القرآن يدعونا من خلال هذا الوصف إلى أن نكتفي بما قصه علينا القرآن من أحداث قصص السابقين وأن لا نتجاوز القرآن إلى مصادر بشرية مثل الإسرائيليات والأساطير.

(٧) انظر: القصة في القرآن الكريم، محمد طنطاوي، (مخمة مصر، القاهرة، ٢٠٠١م)، ص ٤.

(٨) للاستزادة: انظر: معالم الدعوة في قصص القرآن، عبد الوهاب الديلمي، (مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط ٢،

إن وصف القصص بالحسن ليس لأنها تتوسع في التفصيلات وتكثر من سرد الأحداث وتحدد الأسماء والأماكن فقد لا يكون الحديث عن هذه الجوانب حسناً وذلك إذا استند على المصادر غير الصحيحة.<sup>(٩)</sup>

### المطلب الثاني: أهمية القصص القرآني للدعوة والدعاة

للقصص القرآنية بشكل عام أهمية للدعوة والدعاة فقد حوى القصص القرآني في أطوائه جوانب عديدة في العقيدة والشريعة والتاريخ والسنن الربانية ومختلف العلوم وشتى المعارف، والتي تستجيب لحاجات البشر الفطرية والعاطفية والعقلية وتستثير فيه كوامن الحس ليصل إلى معرفة سر الحياة والهدف من الوجود في هذه الأرض وإلى أين المصير بعد الموت.<sup>(١٠)</sup>

### وفي القصص القرآني للدعاة أهمية منها:

- ١ - إيضاح أسس الدعوة إلى الله، وبيان أصول الشرائع التي يبعث بها كل نبي: قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ الأنبياء: ٢٥
- ٢ - تثبيت قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلوب الأمة المحمدية على دين الله وتقوية ثقة المؤمنين بنصرة الحق وجنده، وخذلان الباطل وأهله: قال تعالى: ﴿ وَكَأَنَّ نَقْصَ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ هود: ١٢٠

(٩) انظر: مع قصص السابقين في القرآن، صلاح الخالدي، (دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٢٥هـ)، ص ٢٣.

(١٠) الدعوة إلى الله تعالى، عبد الرب نواب الدين، (دار القلم، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ)، ص ١٤٣.

- ٣ - تصديق الأنبياء السابقين وإحياء ذكراهم وتخليد آثارهم.
- ٤ - إظهار صدق محمد صلى الله عليه وسلم في دعوته بما أخبر به عن أحوال الماضين عبر القرون والأجيال.
- ٥ - مقارنته أهل الكتاب بالحجة فيما كتموه من البينات والهدى، وتحديه لهم بما كان في كتبهم قبل التحريف والتبديل، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ ۚ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ آل عمران: ٩٣
- ٦ - والقصص ضرب من ضروب الأدب، يصغى إليها السامع، وترسخ عبره في النفس: قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ يوسف: ١١١<sup>(١١)</sup>
- ٧ - بيان حكم الله تعالى فيما تضمنته هذه القصص لقوله تعالى: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُرْدَجَرٌ ۖ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ الْأُنذُرُ﴾ القمر: ٤ - ٥
- ٨ - بيان عدله تعالى بعقوبة المكذبين لقوله تعالى عن المكذبين: قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ۖ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَمَا زَادُهُمْ إِلَّا تَتَابَعًا ۚ﴾ هود: ١٠١
- ٩ - بيان فضله تعالى بمثوبة المؤمنين لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ ۖ نَجَّيْنَاهُ بِسَحَرٍ ۖ نِعْمَةٌ مِنَّا بِكُلِّ نَجَّيْنَاهُ ۚ كَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ شَكَرَ﴾ القمر: ٣٤ - ٣٥

(١١) انظر مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص (٣١٧-٣١٨).

١٠ - تسلية النبي ﷺ عما أصابه من المكذبين له لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَيَالِكُتِيبِ الْمُنِيرِ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ فاطر: ٢٥ - ٢٦

١١ - ترغيب المؤمنين في الإيمان بالثبات عليه والازدياد منه إذ علموا نجاة المؤمنين السابقين وانتصار من أمروا بالجهاد لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَبَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُدْخِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنبياء: ٨٨

١٢ - تحذير الكافرين من الاستمرار في كفرهم لقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَرَّا اللَّهُ عَلَيْهِمُ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْتَلُهَا﴾ محمد: ١٠.

١٣ - إثبات رسالة النبي ﷺ فإن أخبار الأمم السابقة لا يعلمها إلا الله عز وجل لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَذَابَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ هود: ٤٩. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩] (١٢)

١٤ - ورودها منسوبة لله عز وجل قال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾. [يوسف: ٣]

(١٢) انظر أصول في التفسير للشيخ محمد بن صالح العثيمين (٥٣-٥٤). وانظر القصة في القرآن الكريم، إسلام

محمود درباله، ص ٧.



١٥ - أمر الله تعالى لنبيه أن يقص القصص على الناس من باب دعوتهم قال تعالى: ﴿فَأَقْصِبْ أَلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]

١٦ - والقصة معلم بارز من معالم القرآن الكريم لتوضيح الحقائق وتبيين السبل قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُضُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ١٧٦]

١٧ - والقص بالمفهوم العام كان من مهمات الرسل عليهم الصلاة والسلام قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا يَأْتِيَنَاكُمْ رَسُولٌ مِّنكُمْ يَفْضُلُ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي فَمَنْ أَتَقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥]

١٨ - وذكر القصص القرآني من باب أخذ القدوة والأسوة قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فِيمَا هَدَاهُمْ أَفْتَدِ﴾ [الأنعام: ٩٠]

هذه بعض أهمية القصص القرآني للدعوة والدعاة والتي تدل على ضرورة انتفاع الدعاة بالقصص القرآني للدعوة لما لها من أثرها الواضح على المدعوين.

### المطلب الثالث: أهداف القصص القرآني

للقصة في القرآن الكريم أهداف عدة ذكرت في القرآن على النحو التالي:

١ - وسيلة من وسائل الدعوة إلى الله قال تعالى: ﴿فَأَقْصِبْ أَلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦] فقد أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقص القصص على الناس وبين أن هذا قد يدفع السامعين إلى التفكير والاعتبار وجاء هذا الأمر صريحاً في الآية السابقة. فالإسلام دين إقناع فلم يكره أحداً على اعتناقه لأن الإكراه يقهر النفس الإنسانية ويذلها ويحطم الشخصية الإنسانية ويقتلها؛ لأنه يورث

في القلوب الأحقاد ويزرع في النفوس الضغائن لهذا استخدم الدعاة أساليب شتى للإقناع منها القصص القرآني. (١٣)

٢ - وسيلة للتفكير قال تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبْرِ مَعْطَلَةٍ وَقَصْرِ مَّسِيدٍ ۖ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ۖ الْحَج: ٤٥ - ٤٦

فالتفكير والتعقل والاتعاظ ثمرة من ثمار قراءة قصص السابقين في القرآن ونتيجة من نتائج سماع القصص القرآني.

٣ - تثبيت لفؤاد الدعاة وعلى رأسهم سيد البشرية: قال تعالى: ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِّنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ۖ هُود: ١٢٠

تثبيت الفؤاد على الحق، واستعلاؤه بالحق على كل قوى الباطل.

٤ - عبرة وعظة للناس قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ۖ يُوسف: ١١١

٥ - فالقرآن من خلال القصص يقدم نماذج المؤمنين ونماذج الكافرين، نماذج الضعفاء الأذلاء ونماذج الرجال الصادقين الأقوياء، وإنها قيم دائمة للحق والباطل والفضيلة والرذيلة وكل ذلك دروس ودلالات وعبر. (١٤)

(١٣) حرية الاعتقاد في الشريعة الإسلامية، عبدالله علوان، (دار السلام، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٤ع)، ص ٣٢.

(١٤) انظر: مع قصص السابقين، صلاح الخالدي، ص ٢٨.

## المبحث الثاني: التعريف بقصة امرأة عمران

المطلب الأول: تفسير الآيات التي وردت بها قصة امرأة عمران

المطلب الثاني: قصص متعلقة بقصة امرأة عمران.

المطلب الأول: تفسير الآيات التي وردت بها قصة امرأة عمران

ورد ذكر آل عمران في القرآن الكريم بثلاثة مواضع هي:

قال تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُنْتِ مِنَ الْقَنِينِ﴾ التحريم: ١٢

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ آل عمران: ٣٥

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ آل عمران: ٣٣

وسوف نتناول بالتفصيل الآيات التي وردت في سورة آل عمران عن قصة امرأة

عمران وهي في قوله تعالى:

﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾  
 ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِيسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُؤُا لَكَ هَذَا قَالَ هُوَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾

يقول ابن كثير: " امرأة عمران هذه هي أم مريم عليها السلام وهي حنة بنت فاقوذ وكانت امرأة لا تحمل فرأت يوما طائرا يزق فرخه فاشتتهت الولد فدعت الله تعالى أن يهبها ولدا فاستجاب الله دعاءها، فلما تحققت الحمل نذرت أن يكون محررا أي خالصا مفرغا للعبادة والخدمة ببيت المقدس فقالت يارب: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ آل عمران: ٣٥ أي السميع لدعائي العليم بنيتي ولم تكن تعلم ما في بطنها أذكرا أم أنثى قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ آل عمران: ٣٦ أي في القوة والجلد في العبادة وخدمة المسجد الأقصى قال تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ آل عمران: ٣٦ فيه دليل على جواز التسمية يوم الولادة كما هو الظاهر من السياق لأنه شرع من قبلنا ولم يرد في شرعنا ما يخالفه.

وقوله تعالى إخبارا عن أم مريم ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرِيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾

آل عمران: ٣٦

أي عوذتها بالله عز وجل من شر الشيطان وعوذت ذريتها وهو ولدها عيسى ابن مريم فاستجاب الله لها ذلك فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما من مولود يولد إلا مسه الشيطان حين يولد، فيستهل صارخا من مسه إياه إلا مريم وابنها".<sup>(١٥)</sup>

وفي قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُؤُا أَنَّىٰ لَكَ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ آل عمران: ٣٧

(١٥) رواه البخاري، صحيح البخاري - كتاب تفسير القرآن - سورة آل عمران - باب وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرِيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، رقم ٤٢٧٤.

يخبر ربنا أنه تقبلها من أمها نذيرة وأنه أنبتها نباتا حسنا أي جعلها شكلا مليحا ومنظرا جميلا بهيجا، ويسر لها أسباب القبول وقرنها بالصالحين من عباده تتعلم منهم العلم والخير والدين فلماذا قال تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ آل عمران: ٣٧ أي جعله كافلا لها وما ذلك إلا أنها كانت يتيمة، وقيل إن بني إسرائيل أصابهم سنة جذب فكفل زكريا مريم لذلك، وإنما قدر الله كون زكريا كفلا لسعادتها لتقتبس منه علما جمنا نافعا وعملا صالحا ولأنه كان زوج خالتها على ما ذكره ابن اسحق، وقيل زوج أختها.

ثم أخبر الله عن سيرتها وجلادتها في محل عبادتها قال تعالى: ﴿كَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْغُرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ آل عمران: ٣٧ يعني: وجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف، وقيل وجد عندها علما أو صحفا فيها علم، فيقال لها من أين لك هذا قال تعالى: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ آل عمران: ٣٧. (١٦)

يقول أبو بكر الجزائري: "أخبر الله تعالى أنه سميع عليم أي سميع لقول امرأة عمران عليم بحالها كما قالت ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ آل عمران: ٣٥... فحملت ومات زوجها وهي حبلى، وحان وقت الولادة فولدت ولكن أنثى ولدت لا ذكرا فتحسرت لذلك وقالت ليس الذكر كالأنثى في باب الخدمة في بيت المقدس فلذا هي آسفة جدا وأسمت مولودتها مريم أي خادمة الله، وسألت ربها أن يحفظها وذريتها من الشيطان الرجيم؛ فتقبل الله ما نذرته له وهو مريم فكانت تنمو نماء عجيبا على

(١٦) انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ)، ٣٢٠/١.

خلاف المواليد، وكفلها زكريا فتربت في بيت خالتها لأن أمها نذرتها لله تعالى فلا يصح منها أن تبقىها في بيتها." (١٧)

يقول الشوكاني: "معنى لك: أي لعبادتك، ومحروا أي عتيقا خالصا لله خادما للكنيسة، والمراد هنا الحرية التي هي ضد العبودية، وقيل: المراد بالمحرر الخالص لله سبحانه الذي لا يشوبه شيء من أمر الدنيا ورجح هذا بأنه لا خلاف أن عمران وامراته حران، وفي قوله "فتقبل مني" التقبل أخذ الشيء على وجه الرضا: أي تقبل مني نذري بما في بطني فلما وضعتها أثنى فكأنها تحسرت وتحزنت لما فاتها من ذلك الذي كانت ترجوه وتقدره. وقيل: المقصود من تسميتها مريم التقرب إلى الله سبحانه وأن يكون فعلها مطابقا لمعنى اسمها فإن معنى مريم خادم الرب بلغتهم فهي وإن لم تكن صالحة لخدمة الكنيسة فذلك لا يمنع أن تكون من العابدات، وقيل: أنها كانت تنبت في اليوم ما ينبت المولود في عام، دخل عليها زكريا المحراب فوجد عندها عبا في مكث في غير حينه، فقال: "أنى لك هذا" قالت: هو من عند الله قال: إن الذي يرزقك العنب في غير حينه لقادر أن يرزقني من العاقر الكبير العقيم ولذا هنالك دعا زكريا ربه." (١٨)

ويذكر السعدي: "أن تسلسل أم مريم من البيوت الفاضلة كان سببا في تضرعها لربها وتقربها إليه بما في بطنها، فتقبل مني هذا العمل: أي اجعله مؤسسا على الإيمان والإخلاص ثمرا للخير والثواب".

وقد ربيت مريم تربية عجيبة دينية، أخلاقية، أدبية كملت بها أحوالها وصلحت بها أقوالها وأفعالها ونما فيها كمالها ويسر الله لها زكريا كافلا، ثم إن الله

(١٧) أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر الجزائري، (ط١، ١٤١٢هـ)، ٣٠٩/١.

(١٨) فتح القدير، الشوكاني، (دار المعرفة، بيروت)، ٣٣٦/١.

أكرم مريم وزكريا حيث يسر لمريم من الرزق الحاصل بلا كد ولا تعب وإنما هو كرامة أكرمها الله به. " (١٩)

يقول الثعالبي: " وقوله تعالى (رب إنني وضعتها أنثى) لفظ خبر في ضمنه التحسر والتلهف وبين الله ذلك بقوله (وليس الذكر كالأنثى) تريد في امتناع نذرها إذ الأنثى تحيض ولا تصلح لصحبة الرهبان وبدأت بذكر الأهم في نفسها وإلا فسياق قصتها يقتضي أن تقول وليس الأنثى كالذكر.

وفي قوله تعالى (إن الله يرزق من يشاء بغير حساب) تقرير لكون ذلك الرزق من عند الله، وذهب الطبري إلى أن ذلك ليس من قول مريم وأنه خبر من الله تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم، والله سبحانه لا تنتقص خزائنه فليس يحسب ما خرج منها وقد يعبر بهذه العبارة عن المكثرين من الناس أنهم ينفقون بغير حساب، وذلك مجاز وتشبيه والحقيقة هي فيما ينفق من خزائن الله سبحانه. " (٢٠)

#### المطلب الثاني: قصص متعلقة ومرتبطة بقصة امرأة عمران

قصة امرأة عمران لها قصص متعلقة بها ونابعة منها من هذه القصص:

١ - سلالة آل عمران قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَعَالًا

عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ۚ ذُرِّيَّتَهُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ آل عمران: ٣٣ - ٣٤

لله تعالى من عباده أصفياء يصطفاهم ويختارهم ويمن عليهم بالفضائل العالية والنعوت السامية والعلوم النافعة والأعمال الصالحة والخصائص المتنوعة ؛ فذكر هذه البيوت الكبار وما احتوت عليه من كملة الرجال الذين حازوا أوصاف الكمال وأن

(١٩) انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، السعدي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٨هـ)، ص ١٠٦.

(٢٠) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، (المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ)، ص ٢٤٧.

الفضل والخير تسلسل في ذرايهم وشمل ذكورهم ونساءهم وهذا من أجل منته وأفضل مواقع جوده وكرمه. وهو سبحانه يعلم من يستحق الفضل والتفضيل فيضع فضله حيث اقتضت حكمته. (٢١)

٢ - مريم وابنها عيسى عليه السلام قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ٤٢ يَمْرَيْمُ اقْنِصِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ٤٣ ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهُمُ أَهْلُهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ آل عمران: ٤٢ - ٤٤  
وفي قوله تعالى:

﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ آل عمران: ٤٥  
إلى قوله تعالى:

﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ٥٥ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ آل عمران: ٥٥

وجيها: أي له الوجهة والجاه العظيم في الدنيا والآخرة عند الخلق ومع ذلك فهو عند الله من المقربين الذين هم أقرب الخلائق إلى الله.



وقد أيده الله بالآيات والبراهين والخوارق وجاء بدعوة الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له فمن سلك هذا الصراط أوصله إلى جنات النعيم، وقد تحزب بنو إسرائيل حيال دعوته إلى أحزاب فمنهم من آمن به واتبعه، ومنهم من كذب به وكفر ورمى أمه بالفاحشة كاليهود. (٢٢)

٣ - زكريا عليه السلام قال تعالى: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ (٢٨) فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ (٢٩) قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكُ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ (٣٠) قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالنَّعْثِيِّ وَالْإِبْكَرِ ﴿ آل عمران: ٣٨ - ٤١

أي هذا المبشر به هو يحيى سيد من فضلاء الرسل وكرامهم، والحضور هو الذي عصم وحفظ من الذنوب والشهوات الضارة، وهو من الصالحين الذين بلغوا الصلاح ذروته العالية.

وقد كان لزكريا مانعان فمن أي طريق يحصل له ذلك مع ما ينافيه؛ فيقول له تعالى أنه تعالى الفعال لما يريد الذي قد انقادت الأسباب لقدرته ونفذت فيها مشيئته وإرادته. وقد جعل له آية وعلامة لتفرح نفسه ويطمئن القلب إلى مقدمات الرحمة وإن كان متيقنا مما أخبره الله به. (٢٣)

(٢٢) انظر: تيسير الكريم الرحمن، السعدي، ص ١٠٨.

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٠٦.

### المبحث الثالث: الدروس الدعوية المستفادة من قصة امرأة عمران

المطلب الأول: الدروس الدعوية المتعلقة بالعقيدة.

المطلب الثاني: الدروس الدعوية المتعلقة بالشرعية والأخلاق.

**المطلب الأول: الدروس الدعوية المستفادة من القصة للدعوة والدعاة المتعلقة بالعقيدة**

العقائد هي التي يجب أن تصدق بها النفوس وتطمئن إليها القلوب ، وتكون يقينا عند أصحابها لا يمازجها ريب ولا يخالطها شك. <sup>(٢٤)</sup> والعقيدة تمثل القاعدة الأساس في بناء الدين الإسلامي ، وقصة امرأة عمران حوت الكثير من الدروس الدعوية للدعوة والدعاة وسوف نذكر الدروس الدعوية المتعلقة بالعقيدة بالتعداد التالي :

١ - على الدعاة تقرير عقيدة التوحيد والتي تعد من أساسيات الدعوة وذلك من خلال مشروعية النذر لله تعالى دون سواه وهو التزام المؤمن الطاعة تقرباً لله تعالى <sup>(٢٥)</sup> :

فالنذر هو: إيجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيماً لله سبحانه <sup>(٢٦)</sup> وهو إلزام مكلف مختار نفسه لله تعالى شيئاً غير لازم بأصل الشرع بكل قول يدل عليه ، والنذر نوع من العبادة ، لا يجوز صرفه لغير الله تعالى ؛ لأنه يتضمن تعظيم المنذور له ، والتقرب إليه بذلك قال تعالى: ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا ۖ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ البقرة: ٢٧٠

فالله توعده من لا يعمل بطاعته بل خالف أمره وكذب خبره وعبد معه غيره فما لهم من أنصار ينقذونهم يوم القيامة. <sup>(٢٧)</sup>

(٢٤) العقيدة في الله، عمر سليمان الأشقر، (الكويت، مكتبة الفلاح، ط ٤، ١٩٨٣م)، ص ٩.

(٢٥) انظر: أيسر التفاسير، ٣١٢م.

(٢٦) التعريفات الجرجاني، ص ٣٠٨.

(٢٧) انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٢٨٨/١.

وهذه امرأة عمران تقول: قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾ آل عمران: ٣٥ فهي قدمت النذر ودعت الله القبول.

٢ - توجيه الداعي للمدعو بأن المعجزات أمر خارق للعادة لا تصرف إلا للأنبياء تأييدا لهم وثبوت كرامات الأولياء، وما يصرف لغير الأنبياء يعتبر كرامات فالله ناصر دعائه قال تعالى: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ آل عمران: ٣٧

فيوقن الدعاة أن الله ينصر عباده ويؤيدهم بالمعجزات والكرامات تأييدا لهم. فلكل نبي معجزة والتي هي أمر خارق للعادة داع للخير والسعادة مقرون بدعوى النبوة قصد بها إظهار صدق من ادعى أنه رسول من الله.

٣ - عند تيقن الدعاة بعلم الله وإحاطته بكل صغيرة وكبيرة وأنه المسير للكون تهدأ نفوسهم ويقبلون على الدعوة بنفوس مطمئنة راضية بقضاء الله وقدره.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ آل عمران: ٣٦ فالغيب هو السر الذاتي وكنهه الذي لا يعرفه إلا هو، ولهذا كان مصونا من الأغيار ومكنونا عن العقول والأبصار.<sup>(٢٨)</sup> فالله هو العالم المدبر لكل صغيرة وكبيرة فما أصابنا لم يكن ليخطئنا وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا؛ فهذه عقيدة الإيمان بقضاء الله وقدره هي تعني خروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحدا بعد واحد مطابقا للقضاء.

٤ - في قصة امرأة عمران دلالة واضحة ودليل وشاهد على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم إذ مثل هذه القصص لا يتأتى لأمي أن يقصها إلا أن يكون رسولا يوحى إليه لذا ختمت هذه القصة بقوله تعالى ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ آل عمران: ٤٤

(٢٨) التعريفات، الجرجاني، ص ٢٠٩.

## المطلب الثاني: الدروس الدعوية المتعلقة بالشرعية والأخلاق

الشرعية الإسلامية هي ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة لتنظيم علاقة الناس بربهم وعلاقتهم بعضهم ببعض وتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة؛ فشرعية الله هي المنهج الحق المستقيم الذي يصون الإنسانية من الزيغ والانحراف ويجنبها مزالق الشر ونوازع الهوى ولهذا كانت الغاية من تشريع الله استقامة الإنسان على الجادة لينال عز الدنيا وسعادة الآخرة.<sup>(٢٩)</sup>

والأخلاق هي: صفة مستقرة في النفس فطرية أو مكتسبة ذات آثار في السلوك محمودة أو مذمومة.

فالخلق منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم، والإسلام يدعو إلى محمود الأخلاق وينهى عن مذمومها.<sup>(٣٠)</sup>

والشرعية تعني الكيفية الشرعية للشعائر التعبدية والمعاملات وقواعد الأخلاق<sup>(٣١)</sup>

وفي قصة امرأة عمران طرح لموضوعات شرعية وأخلاقية نذكرها على النحو التالي:

١ - بيان الداعية للمدعوين بأن شرع من قبلنا شرع لنا مالم يرد دليل على خلاف ذلك وهذا فيه تيسير وتقارب بين الديانات. الأمر الذي يجب دخول غير المسلم في الإسلام، ونستخلص ذلك من قصة امرأة عمران في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمِيتُهَا

(٢٩) تاريخ التشريع الإسلامي، مناع القطان، (مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٩هـ)، ص ١٤.

(٣٠) الأخلاق الإسلامية وأسسها عبدالرحمن الميداني، (دار القلم، دمشق، ٦٠٦، ١٤٢٣هـ)، ١/١٠.

(٣١) انظر: منهج الدعوة إلى العقيدة في ضوء القصص القرآني، منى بن داوود، (دار ابن حزم، بيروت، ط ١،

١٤١٩هـ)، ص ٢١.

مَرِيَمَ ﴿آل عمران: ٣٦﴾ فيه دليل على مشروعية التسمية يوم الولادة كما هو الظاهر من السياق ؛ لأنه شرع من قبلنا ، وقد حكي مقررًا وبذلك ثبتت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : " ولد لي الليلة ولد سميت به باسم أبي إبراهيم " رواه البخاري ومسلم.

## ٢ - حقوق الطفل تبدأ من حين الولادة.

فقد كفل الدين الإسلامي للمواليد حقوقًا من حين الولادة ؛ فالطفل نعمة إلهية ، وقد اهتمت الشريعة الإسلامية به منذ كان بذرة في رحم الأم وحتى نهاية حياته كإنسان فمن حق المولود أن يكون له اسم يميزه وينتمي لأسرة وتشمل الرعاية الإسلامية للمولود بتحصيله من الشيطان قال تعالى ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ﴿آل عمران: ٣٦﴾ كما ثبت حق الطفل في الحضانه بتوفير الرعاية له أو إيجاد من يكفله قال تعالى : ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ ﴿آل عمران: ٣٧﴾

وحق الرعاية والحماية وكل ما من شأنه الحفاظ عليه حتى يستقل قادرا على رعاية نفسه. (٣٢)

## ٣ - شرع الدين الإسلامي كفالة اليتيم والعناية به :

قال تعالى ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ ﴿آل عمران: ٣٧﴾ وما ذلك إلا لأنها يتيمة. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين " رواه البخاري

## ٤ - بيان فضل الذكر على الأنثى في باب النهوض بالأعمال والواجبات (٣٣)

وذلك في قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ ﴿آل عمران: ٣٦﴾ وذلك في باب الخئمة في

(٣٢) انظر: حقوق الطفل في الإسلام، (مطبوعات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الرياض، ١٤٣٢هـ).

(٣٣) أيسر التفاسير، ٣١٢/١.

بيت المقدس ، وفي القوة والجلد. وهذا فيه رد على دعاة المساواة بين الذكر والأنثى ؛ فكل الشرائع السماوية لا تقر هذه المساواة وليس فيها تقليل من شأن المرأة لكن لكل جنس مميزاته.

٥ - بيان أهمية التطوع في العمل الإسلامي ؛ فالعمل التطوعي كان ولا زال الدعامة الأساسية في بناء المجتمع ونشر المحبة والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع ؛ فهو عمل إنساني يرتبط ارتباطاً قوياً بكل معاني الخير والعمل الصالح الخالص لله تعالى ؛ فالتطوع اسم لما شرع زيادة على الفرض والواجبات <sup>(٣٤)</sup> يظهر ذلك في قوله تعالى ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ آل عمران : ٣٥.

### الخاتمة

الحمد لله الذي بشكره وحمده تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيد البشرية وإمام الدعاة وبعد.

فقد تم الحديث في هذا البحث عن الاستفادة من قصة امرأة عمران للدعوة والدعاة والتي حوت الكثير من الفوائد والمستخلصات الدعوية.

هذا وقد استنتجت من هذا البحث عدة فوائد منها :

- ١ - فوائد القصص القرآني للناس عامة وللدعاة بشكل خاص.
- ٢ - أهمية قصة امرأة عمران للدعوة والدعاة وضرورة دراسة القصة دراسة دعوية.

(٣٤) انظر: العمل التطوعي في السنة النبوية، رندة زينو، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في قسم السنة في الجامعة الإسلامية في غزة.

- ٣ - القصص القرآني فيه من البيان والإيضاح ما يجعل منه مادة دعوية ونلاحظ الترابط بين القصص القرآني ؛ مما يسهل على الدعاة التسلسل في عرضه.
- ٤ - أن الله ناصر عبده ومعلٍ لشأن دعائه ، وهذا اتضح لنا من خلال قصة امرأة عمران.
- ٥ - للقصة القرآنية أهداف عدة.
- ٦ - قصة امرأة عمران حوت دروسا دعوية عدة.
- ومن أهم التوصيات التي استخلصتها من قصة امرأة عمران ما يلي :
- ١ - أهمية دراسة القصص القرآني للدعاة.
- ٢ - دراسة متعلقات قصة امرأة عمران دراسة دعوية.
- هذا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين.

### فهرس المراجع والمصادر

- [١] القرآن الكريم
- [٢] الأخلاق الإسلامية وأسسها ، عبدالرحمن الميداني ، (دارالقلم ، دمشق ، ط٦ ، ١٤٢٣هـ).
- [٣] أصول في التفسير ، للشيخ محمد بن صالح العثيمين.
- [٤] أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ، أبو بكر الجزائري ، (ط١ ، ١٤١٢هـ)
- [٥] تاريخ التشريع الإسلامي ، مناع القطان ، (مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ).

- [٦] التعريفات، الجرجاني، (دار الريان للتراث).
- [٧] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (دار احياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ)
- [٨] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، السعدي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٨هـ).
- [٩] الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، (المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ).
- [١٠] حرية الاعتقاد في الشريعة الإسلامية، عبدالله علوان، (دار السلام، القاهرة، ط٤، ١٤٢٤هـ)
- [١١] حقوق الطفل في الإسلام، (مطبوعات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الرياض، ١٤٣٢هـ).
- [١٢] الدعوة إلى الله تعالى، عبد الرب نواب الدين، (دار القلم، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ).
- [١٣] العقيدة في الله، عمر سليمان الأشقر، (الكويت، مكتبة الفلاح، ط٤، ١٩٨٣م).
- [١٤] العمل التطوعي في السنة النبوية، رندة زينو، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في قسم السنة في الجامعة الإسلامية في غزة.
- [١٥] فتح القدير، الشوكاني، (دار المعرفة، بيروت).
- [١٦] القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ).
- [١٧] القصة في القرآن الكريم، محمد طنطاوي، (نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠١م).
- [١٨] كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الرافعي، (دار القلم، بيروت).



[١٩] لسان العرب، ابن منظور، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ).

[٢٠] مباحث في علوم القرآن، للشيخ مناع القطان.

[٢١] مع قصص السابقين في القرآن، صلاح الخالدي، (دار القلم، دمشق، ط ٤، ١٤٢٥هـ).

[٢٢] معالم الدعوة في قصص القرآن، عبدالوهاب الديلمي، (مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط ٢، ١٤١٩هـ).

[٢٣] منهج الدعوة إلى العقيدة في ضوء القصص القرآني، منى بن داوود، (دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ).

المواقع الإلكترونية

[٢٤] [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B5\\_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86%D9%8A](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B5_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86%D9%8A)

ويكيبيديا الموسوعة

الحرّة، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣.

## The Missionary Lessons Learned from the Story of a Woman Imran

**Dr. Khaolah Yousif Almoqbl**

Associate Professor, Islamic Dawa Department  
Imam Muhammad bin Saud Islamic University

**Abstract.** Quran has told us many former stories to take cues, learn from these stories and make use of the events contained therein. Quranic stories is the right stories. God Almighty says " Indeed, this is the true narration. And there is no deity except Allah. And indeed, Allah is the Exalted in Might, the Wise." Al Imran 62. Thus, this research has been done. It Deals with The importance of studying the Quranic stories from the advocacy side and for Preaching and preachers, and the objectives of the Quranic stories. The story of a woman Imran is defined through the interpretation of the verses. Then gradient in the missionary lessons learned from the story of a woman Imran regarding doctrine and law and ethics.

Then conclude by mentioning the most important findings and recommendations for this search.



## الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية في الفقه الإسلامي ونظام المرافعات الشرعية دراسة مقارنة

د. يوسف بن عبدالله بن محمد الحضير

الأستاذ المشارك بقسم السياسة الشرعية - المعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

**ملخص البحث.** إذا ترامت أطراف الدولة وكثر شعبها حتم ذلك توزيع الاختصاص القضائي، وإنشاء محاكم متخصصة، حسب نوع المنازعة؛ لتسهيل سبل التقاضي بين الناس.

والواجب احترام قواعد الاختصاص وعدم مخالفتها من الخصوم ومن القاضي، وقد وضع الفقه الإسلامي ونظام المرافعات الشرعية السعودي وسائل لحماية الاختصاص النوعي.

ومن أهم هذه الوسائل الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية بوصفه وسيلة تحمي الاختصاص من غوائل الخصوم.

وهذا البحث سوف يسلط الضوء الكاشف على هذا الموضوع من خلال استقراء النصوص الشرعية واستجلاء المواد النظامية المتعلقة به، وقد اقتضت الصناعة البحثية أن تنتظم خطة بحث هذا الموضوع في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

تناولت في التمهيد التعريف بعنوان البحث، وفي المبحث الأول توصيف الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية وطبيعته، وفي المبحث الثاني حكم الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية، وفي المبحث الثالث شروط الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية، وفي المبحث الرابع آثار قبول الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية. وقد زيلت البحث بخاتمة تضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات المتعلقة بعنوان البحث.

### المقدمة

الحمد لله الذي أمر بالعدل وقضى بالحق، وأنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، والصلاة والسلام على خير من حكم بالعدل وبه قضى، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين - وبعد.

يُعد القضاء أحد أهم الدعائم الأساسية في حياة الناس، إذ به تنضبط الأمور، وتصان الحقوق، وترفع المظالم، وتندفع الشرور، وقد تولت الشريعة الغراء بيان أحكام القضاء بصورة عادلة وطريقة باهية تضمن تحقيق السعادة للبشرية.

وقد أصّل الفقهاء على هذه النصوص أحكاماً فرعية اجتهدية كثيرة، تحقق المقاصد المرومة من مشروعية القضاء، حتى اكتمل بدر القضاء في الفقه الإسلامي، بشقيه الموضوعي والشكلي (الإجرائي)؛ بما يحقق العدل المنشود حسب أحوال تلك الأزمنة الفارطة.

وجاء المنظم السعودي يصنع أنظمتة القضائية على نور مشكاة الشريعة الإسلامية، ويأخذ قبساً من الخبرات الإنسانية فأصدر - وهو يسعى إلى تحقيق مقاصد الشريعة - عدداً من الأنظمة القضائية، وخاصة في الجانب الإجرائي.

ومن الموضوعات القضائية ذات المنزلة المهمة الاختصاص القضائي، الذي يرسم حدود التقاضي لكل من أطراف الدعوى والقاضي، وكل من تربطه العلاقات بالحكم القضائي، من الأفراد ومؤسسات الدولة.

وقد صدر قبل شهرين نظام جديد للمرافعات، حمل في طياته أحكاماً جديدة، ومعاني بديعة، التفت عن ذكرها النظام السابق.

جاء نظام المرافعات الشرعية السعودي الجديد بعد أن ارتدى ثوبه القشيب، وخصّ الاختصاص القضائي بالعناية، وأولى الاختصاص النوعي أمام المحاكم

التجارية بفائض رعاية، وصيِّره من السنن المرضية والقواعد المرعية، التي يتعين على الجميع الالتزام بها وعدم مخالفتها.

غير أنه لا تؤمن مكائد بعض الخصوم من الهجوم على حمى الاختصاص، ورفع نزاع إلى محكمة تجارية لا ولاية لها في نظره والفصل فيه.

لذلك لا مناص من إيجاد وسائل تطوقه بالحماية وطرائق تحيطه بالصيانة؛ لينعم بالسير في طرائقه المعهودة التي رسم حدودها نظام المرافعات الشرعية.

وتحقيقاً لذلك لزم في بداهة العقول إعطاء كل ذي شأن حق دفع غوائل الخصومة بعدم الاختصاص النوعي أمام المحكمة التجارية؛ إذا بان أنها غير مشمولة بولايتها النوعية، وفق مساطر نظام المرافعات الشرعية، وديباجة مرسومه، وما قر سلفاً في نظام المحكمة التجارية، وإن اقتضى الحال صعد الجواز إلى مراقبي الوجوب.

ولذلك لا جرم أن تؤسس قاعدة فقهية قضائية مفادها: الدفع بعدم الاختصاص حياة للاختصاص.

فلما كان الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية هذه منزلته وتلك مكانته وقع اختياره للبحث، وجرى اصطفاؤه للدراسة والتحليل، وانتهى النظر بوسمه بـ "الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية في الفقه الإسلامي ونظام المرافعات الشرعية - دراسة مقارنة".

### أهمية الموضوع

تكتسي دراسة موضوع هذا البحث أهمية كبرى، سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية.

فمن الناحية النظرية فإن ثمة نصوصاً فقهية وأخرى نظامية تناولت هذا الموضوع هي بأمر الحاجة إلى دراستها وتحليلها وتفكيك عباراتها وبيان مجملها وتحديد

مقاصدها؛ ليكون الخصوم والمحكمة التجارية على بصيرة من أمر الدفع بعدم الاختصاص النوعي لا غشاة فيها.

ومن الناحية العملية يقع بين يدي هذا الموضوع جملة من المشكلات، ذلك أن الناظر إلى الواقع العملي في المحاكم يلمح أن دعاوى كثيرة ترفع إلى محكمة من المحاكم، ويبدل الخصوم والقاضي جهودا كبيرة، حتى إذا ما تهيأت القضية للفصل فيها، بعد طول وقت وكبير عناء<sup>(١)</sup>، وبذل أموال، لاحت بوارق الاختصاص، وتبين عدم ولاية المحكمة في نظرها، رفع ذو الشأن يدا بالدفع بعدم الاختصاص، وانتهى النظر إلى الحكم بذلك. ولا يخفي على ذوي البصائر بالتقاضي ما ينطوي على ذلك من مفسد وأضرار جسيمة، وهي مشكلة قديمة عالقة في عتبات المحاكم؛ لذلك كان حقا على العارفين بأحكام الدفع بيان معالمة، ورسم حدوده، لكي تنغلق أبواب المحاكم في وجوه هذه المفسد.

والجدير بالملاحظة أنه بالرغم من أهمية الموضوع إلا أنه لم يحظ بالعناية اللازمة، ولم ينل نصيبه من البحث والتحليل؛ لأنه نظام حديث عهد بصدور، وما نجز من دراسات سابقة في هذا الحقل لا تعدو دراسات عامة في ثنايا الموسوعات القانونية، ولا أعرف دراسة أفردت هذا الموضوع بالدراسة في نظام المرافعات الشرعية الجديد مقارنا بالفقه الإسلامي.

(١) من ذلك القضية المقيدة برقم ٤٣٧/٢/ق لعام ١٤٢٥هـ حيث لم يفصل فيها بعدم الاختصاص إلا في ١٠/١٠/١٤٢٨هـ، والقضية رقم ٤٣١٢/٢/ق لعام ١٤٢٦هـ حيث لم يفصل فيها بعدم الاختصاص إلا في ٢٩/٣/١٤٢٨هـ. انظر: مجموعة الأحكام والمبادئ التجارية - ديوان المظالم، لعام ١٤٣٠هـ ١/٧٦ - ٧٢.

## هدف البحث

يروم هذا البحث دراسة هذا الموضوع، واستجلاء النصوص الفقهية والنظامية المتعلقة به، والكشف عن مآربها، وتحديد مقاصدها، ورسم أبعادها؛ لتكون النتائج معالماً في طريق الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية، لكل من الخصوم والقاضي.

## منهج البحث

هذه الدراسة تسير وفق مناهج البحث العلمي، فتأخذ بالمنهج التحليلي الذي يحلل الخطاب، ويحدد أبعاده، ويستنبط مقاصده، وبالمناهج المقارن الناظر إلى الشروات المعرفية والذخائر العلمية في المصادر الفقهية والقانونية والممارسات القضائية، وكيفية التعامل معها والإفادة منها.

## خطة البحث

ينتظم هذا البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة.  
المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وهدف البحث، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: التعريف بمفردات العنوان.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالاختصاص القضائي، وأنواعه.

المطلب الثاني: الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية السعودية.

المطلب الثالث: التعريف بالدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم

التجارية.

المبحث الأول: توصيف الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية

وطبيعته.



**المبحث الثاني:** حكم الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية.  
**المبحث الثالث:** شروط الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية.  
**المبحث الرابع:** آثار قبول الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية.

**الخاتمة:** وتتضمن أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها هذه الدراسة.

### التمهيد: التعريف بمفردات العنوان

وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** التعريف بالاختصاص القضائي، وأنواعه

وفيه فرعان:

**الفرع الأول:** التعريف بالاختصاص القضائي.

الاختصاص في اللغة: الانفراد بالشيء، واختصّه: أفرده به دون غيره.

ويقال: اختصّ فلانٌ بالأمر وتخصّصَ له إذا انفرد.<sup>(٢)</sup>

أما في الاصطلاح الفقهي فلم أجد من صاغ تعريفاً له من الفقهاء، حيث تحدثوا عن الاختصاص مباشرة دون وضع حد له، لكن يمكن أن أصنع له تعريفاً من خلال كلامهم عن الاختصاص القضائي بشكل عام، فأقول بأنه: تحويل ولي الأمر القاضي الحكم في مسائل محددة دون غيرها.<sup>(٣)</sup>

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور ٢٤/٧، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ٢٨٤.

(٣) انظر: أدب القاضي للماوردي ٣٩٧/٢ حيث تكلم عن الاختصاص القضائي بكلام عام لا يروم من ورائه تعريفاً محدداً له.

ولا يبعد تعريف القانونيين عن التعريف الفقهي، حيث عرفوه بأنه: الولاية الممنوحة لجهة قضائية معينة بالفصل في منازعات محددة.<sup>(٤)</sup>

فهو تحديد نصيب المحكمة من المنازعات التي يسوغ لها الفصل فيها، إذ لا يتصور أن يكون في دولة مترامية الأطراف محكمة واحدة، تنظر جميع المنازعات، لذا كان من الضروري تخصيص محاكم معينة بنظر أنواع محددة من الخصومات في مسائل معينة بصورة واضحة للقاضي وللخصوم.

### الفرع الثاني: أنواع الاختصاص القضائي:

يمكن رد أنواع الاختصاص القضائي إلى الأنواع التالية:

#### ١- الاختصاص المكاني:

ويقصد به: ولاية المحكمة في نظر الدعوى التي تقع في دائرة اختصاصها المحلي أو الجغرافي، بناء على معيار محدد، أي أن كل محكمة تكون مختصة في البت في المنازعات التي تقع في حدود ولايتها المكانية<sup>(٥)</sup>، فمحكمة الطائف مثلاً تتولى الحكم في المنازعات الواقعة في تلك المحافظة، ولا يجوز لها النظر في أي نزاع خارج ولايتها المكانية، وهكذا سائر المناطق والمحافظات والمراكز. وقد تولى نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) في ١/٢٢ / ١٤٣٥ هـ تحديد الاختصاص المكاني بشكل واضح.<sup>(٦)</sup>

(٤) انظر: المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ٢٧٦، ودروس في قانون المرافعات للدكتور عبد الحكم شرف والدكتور السعيد الأزمازي ص ١١٨.

(٥) انظر: الأحكام السلطانية، للماوردي ص ٩٧، ونظرية الاختصاص للدكتور عبد الباسط جمعي ص ١٠٣.

(٦) انظر: المواد من (٣٤ - ٤٠) من النظام والمادة (١٣٠) من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) وتاريخ ١/٢٢ / ١٤٣٥ هـ.

وغني عن البيان أنه يفترض أن تكون الدولة قد قسمت أقاليمها تقسيماً إدارياً<sup>(٧)</sup>؛ حتي تتحقق مقاصد توزيع الاختصاص المكاني.

## ٢- الاختصاص الولائي:

ويقصد به تحديد الجهات التي تتولى الفصل في المنازعات، ونصيبها من ولاية القضاء وما يتعلق بها من الدعاوى وإجراءات التقاضي أمامها.<sup>(٨)</sup>

وليس لهذا النوع من الاختصاص حضور إلا في الدول التي تأخذ بتعدد جهات التقاضي، مثل المملكة العربية السعودية ومصر وغيرهما. وقد حدد النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ، في المادة (٤٩) والمادة (٥٢) الاختصاص الولائي، وحصره في جهتين هما: المحاكم، وديوان المظالم.

## ٣- الاختصاص النوعي:

هو تحديد المنازعات التي تختص بها كل محكمة داخل الجهة القضائية، فهو يبين على وجه التحديد نصيب كل طبقة من طبقات المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة المنازعات التي منحها المنظم حق استقلال الفصل فيها دون غيرها من سائر المنازعات، فالمحاكم الإدارية تختص بنظر المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها وهي المنازعات الإدارية، والمحاكم العمالية تنبري للفصل في المنازعات التي بين العامل ورب العامل، والمحاكم التجارية تتولى الفصل في المنازعات الثائرة بين التجار.<sup>(٩)</sup>

(٧) وهذا ما تم فعلاً في المملكة العربية السعودية. انظر: نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٢) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

(٨) انظر: المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ٢٧٦، والمبسوط في أصول المرافعات الشرعية، للدكتور عبدالله الدرعان ص ٥١٥.

(٩) انظر: معين الحكام للطرابلسي ص ١٢، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي ص ٨٣، أدب القاضي للماوردي ١٧٢/١-١٧٣، المغني لابن قدامة ١٤/٨٩، المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ٢٧٧، الدفع والدفعات لعبد الحكم فودة ص ٢٦.

هذا النوع من الاختصاص هو بيت القصيد وركن البحث الشديد، من حيث الدفع بعدم وجوده في النزاع الماثل أمام المحكمة التجارية، كما سيأتي تفصيله.

### المطلب الثاني: الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية السعودية

أذكر في هذا المطلب الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية؛ إذ معرفة الدفع تتوقف على معرفة الاختصاص، لكن باختصار أصف معالمه إجمالاً، دون الدخول في التفاصيل، فليس هذا مكانه؛ ذلك أن بحث هذا الموضوع خليق أن يفرد ببحث أو مؤلف خاص.

حينما صدر نظام المرافعات الشرعية الجديد بالمرسوم الملكي رقم (م/١) في ١٤٣٥ / ١ / ٢٢ هـ تولى تحديد الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية وقد اقتضى ذلك - كما في ديباجة هذا المرسوم - إلغاء بعض المواد من نظام المحكمة التجارية، وإسباغ الوصف التجاري على بعض الأعمال التي كانت خارجة عن سلطان النص التجاري، وإخضاعها إلى ولاية المحاكم التجارية.

ومن خلال النظر في نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٣٥٠ / ١ / ١٥ هـ، ونظام المرافعات الشرعية وديباجة المرسوم الملكي آنف الذكر تلوح لنا معالم الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية، فيما يلي:

حددت المادة (٣٥) من نظام المرافعات الشرعية الجديد الموضوعات التي تدخل في ولاية المحاكم التجارية، حيث جاء في هذه المادة ما نصه: (تختص المحاكم التجارية بالنظر في الآتي:

أ) جميع المنازعات التجارية الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار.

ب) الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية.

ج) المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات.

(د) جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية، وذلك دون إخلال باختصاص ديوان المظالم.

(هـ) دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعهم عنهم.

(و) المنازعات التجارية الأخرى.

ومن خلال النظر في هذه المادة، وديباجة المرسوم الملكي الخاص بالموافقة على نظام المرافعات الشرعية، ونظام المحكمة التجارية، الصادر بالأمر الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٣٥٠/١/١٥هـ، تلوح لنا معالم الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية، فيما يلي:

١ - جميع المنازعات المتعلقة بالأعمال التجارية، وتأتي على نوعين، هما:

- أعمال تجارية أصلية.

- أعمال تجارية بالتبعية.

والأعمال التجارية الأصلية تنقسم إلى قسمين:

أ) أعمال تجارية منفردة، وهي تلك التصرفات التي تعد تجارية ولو وقعت منفردة مرة واحدة ومن شخص لا يحترف القيام بها.

ب) وأعمال تجارية بالتكرار أو بالمقاول، وهذه يشترط لإضفاء الوصف التجاري عليها أن يأتيها الشخص على سبيل التكرار.<sup>(١٠)</sup>

والأعمال التجارية بالتبعية تعني تلك الأعمال التي يقوم بها التاجر لمستلزمات تجارته، بحيث لا يمكن أن تقوم أعماله التجارية إلا بها، وإن كانت في الأصل هي مدنية لو جاءت منفصلة عن أعمال التاجر.<sup>(١١)</sup>

(١٠) انظر: الوجيز في القانون التجاري ص ٣٩، والقانون التجاري للدكتور محمد الجبر ص ٣٣.

(١١) انظر: الوجيز في القانون التجاري ص ٣٩.

هذه الأعمال التبعية كانت في الأصل من صنائع الفقه والقضاء فجاء نظام المرافعات الشرعية حاسماً ومؤكداً على تجارية هذه الأعمال.

لكن هذه التصرفات التي يكون محلها هذه الأعمال يجب أن تكون بين تاجرين، فلو كان أحد الطرفين غير تاجر خرجت هذه المنازعة عن ولاية المحاكم التجارية، كما يلوح لك ذلك من نص الفقرة (أ) من المادة (٣٥) سالفة الذكر.

٢ - الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية. وهذا نص عام ينضوي تحته كل الأعمال والتصرفات والعقود التي يجريها التاجر من أجل أعماله التجارية، سواء كانت أصلية أو تبعية. ويعود للمحكمة التجارية أمر التأكد من تحقق الصفة التجارية لطرفي الدعوى وأن النزاع يتعلق بأعمالهم التجارية، سواء تعلق الأمر بشخص طبيعي أو معنوي، كالشركات.

غني عن البيان أن تصرفات التاجر ليست كلها تجارية، إذ من الممكن أن تنشأ بين تاجرين منازعة ولا تمت للأعمال التجارية بصلة، كما لو أستأجر أحد التاجرين من الآخر منزلاً للسكنى، وحدث نزاع بينهما بسبب هذا العقد، فلا يدخل هذا النزاع في ولاية المحكمة التجارية، لذلك جاء القيد في هذه الفقرة واضحاً وصريحاً عندما نص على أن النزاع يجب أن يكون بسبب الأعمال التجارية.

مع أن المنظم لو صرح بذكر العقود التجارية، كما هو حال كثير من القوانين لكان أولى؛ حسماً لما قد يفهمه البعض - خطأ - من خروجها عن اختصاص المحاكم التجارية.

### ٣ - المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات.

يقصد بهذا الاختصاص أن جميع المنازعات التي تحدث بين الشركاء في أي نوع من أنواع الشركات المنصوص عليها في نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ ماعدا شركة المحاصة من اختصاص المحاكم التجارية.

٤ - جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية، وذلك دون إخلال باختصاص ديوان المظالم.

كثيرة هي الأنظمة التجارية التي أصدرتها الدولة، مثل نظام مكافحة الغش التجاري، ونظام الأسماء التجارية، ونظام العلامة التجارية، وغيرها، وبصريح هذه الفقرة فإن كل نزاع تعلق بالأنظمة التجارية فإن الاختصاص منعقد للمحاكم التجارية، ماعدا بعض الأنظمة التجارية التي أنشأت لجنا متخصصة للنظر في المخالفات التي تقع مخالفة له، وجعل التظلم من قراراتها أمام ديوان المظالم.

٥ - دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعهم عنهم.

وهذا الاختصاص واضح المعالم لا يحتاج إلى مزيد بيان؛ ذلك أن الإفلاس نظام خاص بالتجار.

٦ - المنازعات التجارية الأخرى.

هذا نص عام يمكن أن يدخل في سلطانه عدد كثير من المنازعات التجارية، وهو لا يتناسب مع الصياغة القانونية، التي تعتمد على الدقة وحصر المراد بشكل ظاهر؛ لذلك أرى حذفه أو تقييده بقيود واضحة.

هذا وبعد صدور نظام المرافعات الشرعية الجديد أحدث تغييرا في الاختصاص النوعي للقضاء التجاري، حيث جعل شراء العقار بقصد بيعه أو إجارته من اختصاص المحاكم التجارية، حينما ألغى العبارة الواردة في عجز المادة (٣) من نظام المحكمة

التجارية التي جاء فيها (...) كما وأن دعاوى العقارات وإيجاراتها لا تعد من الأعمال التجارية).

كما جعل مقاولات إنشاء المباني ونحوها داخلة في اختصاص المحاكم التجارية، من غير اشتراط أن يكون المقاول متعهدا بتوريد المؤن والأدوات اللازمة، حيث ألغى العبارة الواردة في الفقرة (د) من المادة (٢) من نظام المحكمة التجارية، التي جاء فيها (... متى كان المقاول متعهدا بتوريد المؤن والأدوات اللازمة لها).

ومن خلال ما سبق بيانه يتبين أن قضايا ومنازعات التأمين والأعمال المصرفية والأوراق المالية، والأوراق التجارية لا تزال قسمة عن ولاية المحاكم التجارية نوعيا، حيث ستظل هذه المنازعات من اختصاص اللجان القائمة إلى أن يتخذ المجلس الأعلى للقضاء قرارا بشأنها.<sup>(١٢)</sup>

### المطلب الثالث: التعريف بالدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية

هذا مركب من أجزاء، ومعرفة المركب يتوقف على تعريف مفرداته، ضرورة توقف معرفة الكل على معرفة أجزائه، فنعرف بالمفردات أولا.

الدفع في اللغة: مصدر دفع، ويحمل معان عدة، منها تنحية الشيء، والصرف، والمنع، والإزالة بقوة، والدرء، والرد.<sup>(١٣)</sup>

قال ابن فارس: (الدال والفاء والعين أصل واحد مشهور، يدل على تنحية الشيء. يقال دَفَعْتُ الشيءَ أدفعُهُ دفعا).

وقال ابن منظور: (الدفع: الإزالة بقوة).

(١٢) انظر: آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، القسم الثالث الفقرة (٢).

(١٣) انظر: الصحاح للجوهري ١٢٠٨/٣، القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٧١٥.



وفي الكليات: (الدفع صرف الشيء قبل الورد)، كما أن الرفع صرف الشيء بعد الورد.

وكل هذا الإطلاقات المزبورة متقاربة المعاني، تدور حول: رد الشيء وصرفه قبل وقوعه.

تعريف الدفع في اصطلاح الفقهاء:

لم أجد للدفع تعريفاً في اصطلاح الفقهاء؛ لأنهم لم يستعملوه في لسانهم، وإن كان المعنى حاضراً في مصطلحات أخرى، مثل دفع الخصومة، وإبطال دعوى المدعي. وأياً كان المصطلح فقد بات معلوماً أنه لا مشاحة في الاصطلاح.

لكن لما شاع الدفع في لسان المتأخرين، صنعوا له تعريفاً بمعناه العام.

من ذلك تعريف مجلة الأحكام العدلية: (الدفع هو: الإتيان بدعوى من قبل المدعي عليه تدفع دعوى المدعي).<sup>(١٤)</sup>

وفي درر الحكم: هو الإتيان بدعوى قبل الحكم أو بعده من قبل المدعي عليه؛ تنزيل دعوى المدعي.<sup>(١٥)</sup>

وصفوة القول إن الدفع هو: جواب المدعي عليه عن دعوى المدعي.

وتلاحظ أن هذا التعريف عام يشمل كل دفع يثيره الخصم لإسقاط دعوى خصمه، سواء كان موجهاً لأصل الحق وهو ما يعرف بالدفع الموضوعية، أو لإجراءات نظر الدعوى وهو ما يعرف بالدفع الشكلية.

أما تعريف المركب فهو: صرف ذوي الشأن القاضي التجاري عن دعوى المدعي لانحسار ولايته في نظر موضوع النزاع.

(١٤) مجلة الأحكام العدلية، المادة (١٦٣١)

(١٥) انظر: درر الحكم، لعلي حيدر ٢١٢/٤

ومرادى بذوي الشأن كل من له صفة في الدعوى، كالمدعى عليه، والمحكمة. فكل من له صفة يبدى أقوالا وحججا تبين أن النزاع الماثل أمامها لا يدخل تحت ولايتها المحددة في نظر المنازعات، فهو منع المحكمة عن نظر الدعوى لانعقاد الاختصاص لمحكمة أخرى.

القاضي التجاري: قيد أخرج غير التجاري، كالقاضي الإداري والجنائي والمدني وغيرهم.

ومقصودي بعبارة موضوع النزاع: الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية الذي رسم المنظم حدوده.

تعريف الدفع في النظام:

ورد لفظ الدفع في مواطن متعددة من نظام المرافعات الشرعية<sup>(١٦)</sup> غير أن المنظم لم يوظفه بتعريف يحدد معناه؛ وذلك لأن وضع التعريفات عادة من مهام شراح النظام.

وقد وردت تعريفات متعددة للدفع عند الشراح، منها: الوسيلة التي يجب بها الخصم على طلب خصمه بقصد تفادي الحكم لخصمه بما يدعيه.<sup>(١٧)</sup>

أما تعريف المركب فهو: إخراج النزاع من ولاية المحكمة التجارية المعروض عليها الدعوى، أو فقدان سلطة الحكم فيها.<sup>(١٨)</sup>

وهذان تعريفاً لا يخرجان عن معنى التعريف الذي رسمناه آنفاً.

(١٦) انظر: المواد (٧٥، ٧٦، ٧٧) من نظام المرافعات الشرعية.

(١٧) انظر: الدفوع المدنية لمحمد عليوه ص ٥، نظرية الدفوع في قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١١

(١٨) انظر: الدفوع والدفاعات للدكتور عبد الحميد فودة ص ٢٢، نظرية الدفوع في قانون المرافعات للدكتور أحمد

أبو الوفاء ص ١٧٧

## المبحث الأول: توصيف الدفع بعدم الاختصاص النوعي

## أمام المحاكم التجارية وطبيعته

وفيه مطلبان:

## المطلب الأول: توصيف الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية

تتنوع الدفوع إلى نوعين:

١ - الدفوع الموضوعية: وهي تلك التي توجه إلى أصل الحق المدعى به؛ بغرض الحكم برفض الدعوى كلياً أو جزئياً، فهو دفع ينازع في نشؤ الحق أو بقاءه أو مقداره، ويتغيا بهذا رفض طلبات المدعي كلها أو بعضها، وصورها كثيرة، كأن ينكر وجود الحق المدعى به أصلاً، أو يزعم سقوطه أو انقضائه بانقضاء الدين بالوفاء أو المقاصة، <sup>(١٩)</sup> وهذا النوع من الدفوع معروف في الفقه الإسلامي باسم دفع الدعوى. <sup>(٢٠)</sup>

٢ - الدفوع الشكلية: وهي التي تتعلق بصحة الخصومة أمام المحكمة، حيث توجه إلى الخصومة أو إلى بعض إجراءاتها دون التعرض لذات الحق المدعى به أو المنازعة فيه؛ وذلك بقصد تفادي الحكم في الموضوع بصفة مؤقتة أمام المحكمة ناظرة الدفع، وصور هذا النوع من الدفوع كثيرة، منها: الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى، والدفع ببطالان التكليف بالحضور، و الدفع ببطالان أي ورقة من أوراق

(١٩) انظر: نظرية الدفوع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٥، والدفوع والدفاعات لعبد الحكم فودة ص ٩

(٢٠) انظر: معين الحكام للطرابلسي ص ٦٥ تبصرة الحكام لابن فرحون ١/١٠٢، كشاف القناع للبهوتي

٢٣٣/٦، نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٥٨٨

المرافعات، والدفع بإسقاط الخصومة أو باعتبارها كأن لم تكن.<sup>(٢١)</sup> وهذا النوع من الدفع معروف في لسان الفقه الإسلامي باسم دفع الخصومة.<sup>(٢٢)</sup>

إذا نظرنا إلى الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية نجد أنه ينتمي إلى الدفع الشكلية؛ ذلك لأن الطاعن في الاختصاص يروم تنحية المحكمة عن نظر الدعوى، دون المساس بأصل الحق المدعى به أو التعرض له بأي شكل من الأشكال، وقد انعقد إجماع الشراح على أن الدفع بعدم الاختصاص النوعي أيا كان سواء كان تجارياً أو غيره يصنف على أنه من الدفع الشكلية.<sup>(٢٣)</sup>

الفقه الإسلامي يصنف هذا الدفع على أنه صورة من صور دفع الخصومة، حيث إنه يمثل جواب ذي الشأن وهو المدعى عليه غالباً عن دعوى المدعي فيما يتعلق بإجراءاتها؛ لإقصائها عن نظر القاضي الذي رفعت إليه، دون الدخول في أصل الحق محل الدعوى، ودفع الخصومة في الفقه الإسلامي هو من الدفع الشكلية في الغالب.<sup>(٢٤)</sup>

(٢١) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٢، و الدفع المدنية لمحمد عليوه ص ٢٠

(٢٢) انظر: درر الحكام لعلي حيدر ٢١٢/٤، نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٥٨٨.

(٢٣) انظر: نظرية الدفع في قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٧٧، و الدفع والدفعات لعبد الحكم فوده ص ٢٢، ١١٧، أحكام الدفع في نظام المرافعات الشرعية السعودي للدكتور فؤاد عبد المنعم والحسين غنيم ص ٢٧ هامش (١) و ص ٨١.

(٢٤) انظر: بدائع الصنائع ٢٣١/٦ تحفة المحتاج للهيتمي ٣٠٩/١٠ وما بعدها، شرح منتهى الإرادات ٥١٨/٣ وما بعدها، نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٥٨٨.

وهذا وأنبه إلى أن نظام المرافعات الشرعية السعودي القديم والجديد لم يصنف الدفوع تحت ذينك النوعين، بالرغم من استعمال المنظم مصطلح الشكلية في خطابه<sup>(٢٥)</sup>، وكذلك إقراره حق الدفع بعدم الاختصاص النوعي، لكن بات معلوما للباحثين في هذا الشأن أن هذا التصنيف من بدائع الفقهاء وصنائع الشراح من أجل ترتيب المعارف وتبويب العلوم، ليسهل على المتلقي ضبط ما تشعب منها.

### المطلب الثاني: طبيعة الدفع بعدم الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية

تحديد ولاية جهات القضاء المختلفة يقوم على اعتبارات عامة تتعلق بالصالح العام في المجتمع، ولا يخضع لمصالح تخص المتقاضين. لذلك كان من المتعين التفريق في هذا الشأن بين ما يتعلق بالشأن العام وهو ما يعرف بالنظام العام وما ليس كذلك.

تعد القاعدة النظامية من النظام العام إذا قصد بها تحقيق مصلحة عامة، سواء كانت دينية أو سياسة أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بمنظومة المجتمع الأعلى وتسمو على مصالح الأفراد، ولا يسوغ لهم مناوآته باتفاقات خاصة بينهم حتى ولو حققت لهم مصالح فردية؛ إذ المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة<sup>(٢٦)</sup>.

ولا يمكن حصر النظام العام في إطار محدد يجمع فروعه على وجه الدقة؛ ذلك لأنه مبدأ متغير حسب الأزمنة والأمكنة والأعراف والأحوال، وكل ما يمكن صنيعه في

(٢٥) حيث نصت المادة (١٩٧) من نظام المرافعات بقولها: (تنظر المحكمة العليا الشروط الشكلية في الاعتراض...).

(٢٦) انظر: الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ٣٥٠/٢.

هذا الشأن هو رسم كلي تنضوي تحته عدد من الجزئيات ، هذا الكلي ننعته بـ " المصلحة العامة التي تتعلق بنظام المجتمع الأعلى".<sup>(٢٧)</sup>

وهو يشمل روابط القانون العام وبعض روابط القانون الخاص على الصحيح من الأقوال.<sup>(٢٨)</sup>

أما ما كان يتغيا تنظيم روابط خاصة بين الأفراد ولا يتعلق بكيان المجتمع الأعلى ولا يروم تحقيق مصالح عامة فلا يندرج تحت ذلك الكلي ، ولا يوصف بأنه من النظام العام.

إذا عرفنا ذلك فإن طبيعة الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية هي من النظام العام ، ويستند هذا المعنى على نص المادة (٧٦) الفقرة (١) من نظام المرافعات الشرعية ، إذ تنص على أن : (الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها ، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر ، وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها).

يلوح لك من نص هذه المادة أن المنظم السعودي حسم طبيعة هذا الدفع ، وقرر أنه من النظام العام الذي لا يجوز الاتفاق على مخالفته ، ويجب إعماله في كل حال وإن لم يطلبه المدعى عليه أو أحد من ذوي الشأن فيجب على المحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها ، ولا يلزم أن يكون إثارة هذا الدفع في بداية نظر المنازعة بل إن واجب هذا الدفع منعقد في جميع مراحل الدعوى ، سواء قام بذلك الخصم أو المحكمة ، بل إنه من

(٢٧) انظر: مصادر الحق في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨١/٣ ، والوسيط في شرح القانون المدني للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٣٢٦/١ وما بعدها.

(٢٨) انظر: الوسيط للسنهوري ٣٢٩/ ١.

واجبات المحكمة الوظيفية، حيث إن عبارة " وتحكم " نص أمر وفق المعيار الشكلي (اللفظي) للقواعد القانونية الآمرة.<sup>(٢٩)</sup>

وبهذا أخذت أكثر قوانين المرافعات، ونصت عليه بنصوص صريحة.<sup>(٣٠)</sup>

وهو المستقر في القضاء التجاري السعودي، حيث أصدرت الدوائر التجارية في ديوان المظالم عددا كثيرا من الأحكام القضائية التي تدل بوضوح على أن الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام القضاء التجاري يعد من النظام العام، وتحكم به الدائرة من تلقاء نفسها ولو لم يثره أحد من الخصوم.

جاء في أحد الأحكام: (حيث إن ديوان المظالم بوصفه جهة قضاء تجاري يختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين التجار في معاملاتهم التجارية الأصلية أو التبعية، إضافة إلى عدد من الاختصاصات التي أسند إلى الدوائر التجارية ولاية الفصل فيها، كما أن الفصل في أحكام الاختصاص من المسائل الأولية عند نظر الدعوى، ويكون التصدي له سابقا على النظر في موضوع النزاع؛ لتعلقه بالولاية القضائية على الدعوى؛ ولكونه من أمور النظام العام التي لا يجوز الاتفاق على خلافها ويجب الفصل فيه ولو لم يثره أطراف الدعوى).<sup>(٣١)</sup>

(٢٩) انظر: المدخل للعلوم القانونية للدكتور توفيق فوج ص ٧٤.

(٣٠) نصت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ م: (الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها، و يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى). وانظر: المادة (٧٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي رقم (٣٨) / ١٩٨٠ (وغيرها).

(٣١) الحكم رقم ١٣٦/د/تج/٣٠ لعام ١٤٢٨ هـ رقم حكم التدقيق ١٦٣٢/ت/٧ لعام ١٤٢٨ هـ. منشور في مجموعة الأحكام والمبادئ التجارية - ديوان المظالم، لعام ١٤٣٠ هـ ١ / ٥٩.

وهناك أحكام أخرى كثيرة نطقت صراحة بأن هذا الدفع من النظام العام، تركتُ استدعائها؛ خشية الإطالة.<sup>(٣٢)</sup>

كما أن شراح النظام السعودي سائرون في طريق هذا النص، ولم أر أحداً خرج عن ذلك،<sup>(٣٣)</sup> وهو ما عليه أكثر شراح قانون المرافعات،<sup>(٣٤)</sup> حاشا شراح قانون المسطرة المدنية المغربية، حيث ذهب جمع منهم إلى أن الاختصاص النوعي ليس من النظام العام.<sup>(٣٥)</sup>

أما في الفقه الإسلامي فإن طبيعة هذا الدفع تعد من الأحكام السلطانية التي يجب الالتزام بها ولا يجوز مخالفتها، حتى ولو اتفق الخصوم على ذلك، ذلك أنه لا يجوز للقاضي مخالفة حدود ولايته التي رسمها له ولي الأمر وإلا فلا ينفذ حكمه؛ لتقاعده ولايته عن نظر هذا النزاع، قال الماوردي: (وإذا قلد قاضيان لم يخل حال تقليدهما من ثلاثة أقسام... والقسم الثاني أن يرد إلى أحدهما نوع من الأحكام وإلى الآخر غيره، كرد المداينات إلى أحدهما والمناكح إلى الآخر فيجوز ذلك، ويقتصر كل واحد منهما على النظر في ذلك الخاص في البلد كله)،<sup>(٣٦)</sup>

(٣٢) انظرها في المرجع السابق الجزء الأول، وانظرها منشورة على موقع ديوان المظالم على الشبكة على الرابط:

<https://jobs.bog.gov.sa/BogRules/tegare/e5tesas/e5tesas.html>

وكذلك انظر الحكم رقم ٧٤/ت/٤ لعام ١٤٠٩ هـ غير منشور

(٣٣) انظر: المبسوط في أصول المرافعات الشرعية للدكتور عبدالله الدرعان ص ٥٢٢،

(٣٤) انظر: الوسيط للدكتور عبدالرزاق السنهوري ١/ ٣٣٣ - ٣٣٤، ونظرية الدفع في قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٨٥.

(٣٥) هذا المذهب يتوكل على عبارة " يمكن " الواردة في سياق الفصل (١٦) من قانون المسطرة المدنية المغربية لسنة ١٩٧٤م، فعبارة يمكن - كما يقولون - في هذا السياق لا تفيد الوجوب. انظر: الأمر بالأداء في القانون المغربي لعبد اللطيف تجاني ص ١١٤.

(٣٦) الأحكام السلطانية ص ٩٧-٩٨.



وجاء في لسان الحكام: (وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فإن أراد العسكري أن يخاصمه إلى قاضي العسكر فهو على هذا، ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندي).<sup>(٣٧)</sup>

وقال ابن نجيم: (ولو استثنى حوادث فلان: لا يقضي فيها، ولو قضى لا ينفذ).<sup>(٣٨)</sup>

صحيح أنهم لم ينعنوا ذلك بـ مصطلح النظام العام، لكن منع الفقهاء القاضي من النظر في نزاع خارج ولايته النوعية مطلقا والتصريح بعدم نفاذ حكمه برهان على أن هذا الدفع من حقوق السلطة الذي لا يجوز مخالفته، والعبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني.<sup>(٣٩)</sup>

### المبحث الثاني: حكم الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية أولا: الفقه الإسلامي

انعقد اتفاق الفقهاء على مشروعية دفع خصومة المدعي المتعلقة بالاختصاص النوعي، فمن حق المدعى عليه أن يدفع خصومة المدعى، ويطلب تنحية القاضي عن نظر هذه الخصومة، طالما تبين أن ولايته المرسومة له من ولي الأمر منحسرة عن نظرها، ذلك أن تحديد الولاية النوعية للخصومات مبني في الأصل على مقتضيات العدل والإنصاف، وخرق هذه التراتيب من قبل القاضي أو الأفراد يعد مساسا بهذا العدل المفترض، لذلك كان سماع جواب المدعى عليه مندرج في معنى العدل

(٣٧) لسان الحكام ص ٢٢٢.

(٣٨) البحر الرائق ٦/٢٨٢.

(٣٩) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٦٦.

والإنصاف، وقد تكفل الشارع الحكيم للخصوم بحق الدفاع عن أنفسهم وصرف الخصومة عنهم بكل وسيلة مشروعة.

والأدلة الدالة على مشروعية هذا الدفع ليست أدلة جزئية مباشرة، وإنما هي أدلة عامة وقواعد كلية يمكن استنتاجها بما يدل على انعقاد الحق للمدعى عليه في الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية،<sup>(٤٠)</sup> ومن هذه الأدلة ما يلي:

١ - قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾<sup>(٤١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْشَأُ السُّبُحَاتُ﴾<sup>(٤٢)</sup> وجه الدلالة:

أن الله عز وجل أمر عباده عند الحكم بين الناس أن يحكموا بالعدل والحق والإنصاف،<sup>(٤٣)</sup> ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان بمقدور كل طرف من أطراف الدعوى أن يبدي ما يملك من أدلة وحجج ودفوع في مجلس القضاء<sup>(٤٤)</sup>، ومن هذه الدفوع الداخلة في هذا المعنى الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية، فدل ذلك على أن تمكين المدعى عليه من إثارة هذا الدفع من مقتضيات العدالة.

(٤٠) للإمام الشاطبي كلام غاية في الحسن والبهاء فيما يتعلق بالقواعد الكلية التي يجري عليها مالا نفاية له من

النوازل والجزئيات. انظره في الاعتصام ٨١٦/٢ - ٨١٨

(٤١) سورة النساء الآية (٥٨)

(٤٢) سورة ص الآية (٢٦)

(٤٣) انظر: تفسير الطبري ١٧٢/٧ - ٧٧/٢٠.

(٤٤) انظر: دفع الخصومة في الفقه الإسلامي للدكتور ناصر الغامدي ص ٦٦

٢ - قوله تعالى: ﴿لَا تُعَذِّبُهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَا أَذْبَحْنَهُ؛ أَوْ لِيَأْتِيَنَّ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(٤٥)</sup>

### وجه الدلالة:

دلت هذه الآية على أن من هدي المرسلين ومنهاج النبيين إعطاء كل متهم في أمر من الأمور الحق في القول والدفاع عن نفسه بالحجج البينة والبراهين الظاهرة<sup>(٤٦)</sup>، وما يندرج تحت هذا المعنى إعطاء المدعى عليه الحق في الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحكمة التجارية، فدل ذلك على مشروعيته.

٣ - ما جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً فقلت: يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السنن، ولا علم لي بالقضاء؟ فقال صلى الله عليه وسلم: (إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول؛ فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء). قال: (فما زلت قاضياً، أو ما شككت في قضاء بعد)<sup>(٤٧)</sup>.

### وجه الدلالة:

هذا أمر منه صلى الله عليه وسلم لكل من يلي القضاء أن يمين المدعى عليه من البوح بأقواله وحججه ودفعه كما أباح للمدعي ذلك؛ لأن ذلك وسيلة من وسائل كشف الحقائق وضرب من ضروب العدل الذي أمرت به الشريعة الإسلامية.

(٤٥) سورة النمل الآية (٢١)

(٤٦) انظر: تفسير البغوي ٣/ ٤٩٧.

(٤٧) أخرجه أبو داود في كتاب الأفضية، باب كيف القضاء، ٣/ ٣٠١، والترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما. وقال عنه: (هذا حديث حسن). ٣/ ٦١٠، وحسنه الألباني. انظر: إرواء الغليل ٨/ ٢٢٦.

قال الصنعاني رحمه الله: (والحديث دليلٌ على أنه يجب على القاضي أن يسمع دعوى المدعي أولاً ثم يسمع جواب المجيب، ولا يجوز له أن يبنّي الحكم على سماع دعوى المدعي قبل جواب المجيب، فإن حكم قبل سماع الإجابة عمداً بطل قضاؤه، وكان قدحا في عدالته).<sup>(٤٨)</sup>

٤ - ما جاء في كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري: (ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهي إليه، فإن بيّنه أعطيته بحقه، وإن أعجزه ذلك استحلت عليه القضية؛ فإن ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للعمى).<sup>(٤٩)</sup>

#### وجه الدلالة:

يدل هذا الأثر على أنه يجب على القاضي أن يعطي المتخاصمين مجالا لتقديم البينة التي يدفع بها خصومة خصمه، ولو ساقه ذلك إلى ضرب أجل وتأخير الفصل في النزاع؛ حتى يحضر دفاعه، ومن هذه الدفاعات التي تنضوي تحت هذا المعنى الدفع بعدم ولاية القاضي في نظر نوع المنازعة.<sup>(٥٠)</sup>

٥ - إن من مقتضيات جواز تخصيص القضاء من حيث نوع المنازعة جواز الدفع به عند عدم تحققه، إذ لا معنى للتخصيص مع القول بعدم جواز الدفع، لذلك كان من لوازم حماية الاختصاص القضائي بين المحاكم إقرار حق الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية.

(٤٨) سبل السلام شرح بلوغ المرام ٥٧٢/٢.

(٤٩) أخرجه الدارقطني في سننه في كتاب الأقضية والأحكام ٣٦٧/٥ والبيهقي في السنن الكبرى كتاب آداب القاضي، باب إنصاف الخصمين ٢٢٩/١٠، وللعلماء كلام طويل حيال تصحيحه وتضعيفه ليس هذا البحث موطن استقصائه، وصفوة القول: إنه صحيح بمجموع طرقه، وقد تلقاه العلماء بالقبول. قال ابن القيم: (هذا كتاب جليل القدر، تلقاه العلماء بالقبول). إعلام الموقعين ٨٦ / ١.

(٥٠) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ١١٠/١، الأشباه والنظائر لابن نجيم ٢٢٥.

٦ - إن الدفع بعدم الاختصاص يعد ضرباً من ضروب تطبيق العدالة ؛ ذلك أن الحكم بعدم الاختصاص يقتضي إعادة المنازعة إلى المحكمة المختصة، وهذه في الأصل أعلم باختصاصها ومحيطه بكل تفاصيله، ولا شك أن من ضمانات العدالة في القضاء أن يحكم في المنازعة من هو مختص وعالم بمجال اختصاصه فيها.

٧ - إن الدفع بعدم الاختصاص يعد أحد تطبيقات قاعدة سد الذرائع<sup>(٥١)</sup>، ذلك أن القول بعدم جواز الدفع يفضي حتماً إلى أن يتولى الفصل في المنازعة قاض غير مختص ولا عالم بأحكام المنازعة، ولا يخفى ما ينطوي على ذلك من الظلم والجنف الذي يحيق بالخصوم والمرفق القضائي برمته، لذلك كان واجبا سد هذه الذريعة، وقطع هذه الوسيلة والقول بمشروعية الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية إذا استجمع شرائطه.

#### ثانياً: في النظام السعودي

قرر المنظم السعودي أن الدفع بعدم الاختصاص النوعي واجب، ولا يملك أحد من الخصوم مخالفته بحال من الأحوال، وإيما اتفاق بين الخصوم على مخالفته يعد باطلاً، وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا الدفع يعد من النظام العام الذي تتعلق به مصالح الجماعة، ولا يخضع لرغائب الأفراد ومصالحهم.

هذا الحكم النظامي الوجوبي يمتد أثره إلى القاضي، فلا يملك أن ينظر نزاعاً ليس منطوياً تحت ولايته، بل يجب عليه أن يحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسه حالة عدم إثارتها من أحد الخصوم.

وعلى هذا النسق صدرت أحكام كثيرة عن القضاء التجاري السعودي من ذلك ما جاء في الحكم رقم ٦٥/د/تج/٦/ لعام ١٤٢٨ هـ: (حيث ما تم التوسط مرتبط بعقد

(٥١) قال الشاطبي رحمه الله: (إن قاعدة سد الذرائع متفق على اعتبارها في الجملة). الموافقات ٣/٦١.

إنشائي بين المفاوض ومالك المشروع. فلكل ما سبق فإن نظر هذه الدعوى يخرج عن الاختصاص... لديوان المظالم<sup>(٥٢)</sup>.

وجاء في الحكم رقم فيه (وحيث إن الاختصاص... في مجال القضاء من المسائل الأولية التي يتعين على القاضي بحثه والفصل فيه ابتداء ولو لم يثره أحد من الخصوم، وحيث إن المدعى عليه لا يحمل صفة التاجر التي حددتها المادة الأولى من النظام التجاري... وحيث إن المادة (٤٤٣) من النظام التجاري قد اشترطت في المنازعات التجارية التي يختص بنظرها المحاكم التجارية أن تكون المنازعة بين تاجرين ومتولدة عن أمور تجارية محضة، وهذا غير متوافر هنا حيث إن المدعى عليه ليس بتاجر ولا يملك المحل التجاري الذي يعمل فيه، وبالتالي فإن ولاية الدائرة تنحصر عن هذه الدعوى)<sup>(٥٣)</sup>

بل إن هذا الواجب مستمر دائم على أية حالة تكون عليها الدعوى، سواء في بداية نظر النزاع أو بعد المضي في نظرها من قبل المحكمة.

هذا المعنى المنشور آنفا حملته المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية الجديد، وقد سبق أن جلبناه بألفاظه وحروفه، فلا حاجة للتكرار.

وعلى هذا المبدأ تسيير أكثر قوانين المرافعات المدنية والتجارية<sup>(٥٤)</sup>.

(٥٢) منشور في مجموعة الأحكام والمبادئ التجارية ٣١/١.

(٥٣) الحكم رقم ٨٧ / د / تج // ١٨ / لعام ١٤٢٨ هـ منشور في المرجع السابق ٥٤/١

(٥٤) انظر: الوسيط للدكتور عبدالرزاق السنهوري ٣٣٣/١ - ٣٣٤، ونظرية الدفع في نظام المرافعات للدكتور

أحمد أبو الوفاء ص ١٨٥، والدفع والدفاعات لعبد الحكم فوده ص ٢٦.

### المبحث الثالث: شروط الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية

يُعد الدفع بعدم الاختصاص النوعي دعوى من قبل المدعى عليه أو من له صفة في ذلك؛ لذا فإنه يشترط لقبول هذا الدفع ما يشترط لصحة الدعوى، غير أن هذه الدعوى لها خصائص تختلف عن سائر الدعاوى، فهي دعوى خاصة يرمي الدافع من ورائها دفع الخصومة قبل وقوعها، وصرف القاضي عن نظرها من أساسها، من أجل ذلك لن أخوض في كافة شروط قبول الدعوى، وإنما سأقتصر على الشروط المباشرة لدعوى الدفع فقط، وبعد إمعان النظر والتأمل انتهيتُ إلى أن شروط هذا الدفع يمكن ردها إلى شرطين، هما:

#### الشرط الأول: أن يكون الدافع ممن له صفة في الدفع

المراد بالصفة: أن يكون الدافع ذا شأن في القضية وما أثير حولها، وله علاقة بالقضية التي أثيرت حولها الدعوى، وأن يعترف الشارع والنظام بهذا الشأن، ويعتبره كافياً لتحويل المدعي حق الادعاء بهذا الدفع، وتكليف المدعى عليه بالجواب والمخاصمة.

وتوافر الصفة شرط لقبول الدعوى بإجماع الفقهاء، وهو شرط بدهي يتعلّق بطرفي الخصومة، فيتعيّن أن تكون للمدعي صفة في المطالبة بما يدعيه، وأن تكون للمدعى عليه صفة في توجيه الدعوى إليه<sup>(٥٥)</sup>.

ويتحقق هذا في الدافع إذا كان أصيلاً في دعوى الدفع، أو نائباً عن الأصل بإنابة من هذا الأصل أو إنابة الشرع له؛ فالأصيل هو من يدعي أنه صاحب الشأن في الأمر المتنازع فيه، والذي ينوب عنه إما الولي أو الوصي أو الوكيل في الخصومة (المحامي)، أو من ينصبه القاضي طرفاً في الخصومة؛ محافظة على أموال الصغار ومن

(٥٥) انظر: روضة القضاة، للسمناني ١/١٦٦، نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٢٧٨.

في حكمهم ممن فقد أهليته الشرعية أو النظامية، والغائبين والمتوفين<sup>(٥٦)</sup>. هذا كله إذا كان شخصا طبيعيا.

أما الشخص المعنوي أو الحكمي - وفق تعبير الفقهاء - كالشركات فإنه يجب أن يكون الدافع هو الممثل القانوني لهذا الشخص؛ لأن الشخص المعنوي لا يتصور أن ينتصب خصما في الدعوى، لذلك فلا مناص من تحديد شخص طبيعي يمثل هذا الكيان الاعتباري<sup>(٥٧)</sup>، يجري تسميته وتعيينه من قبل من خول له عقد الشركة هذا التعيين.

وعلاوة على شرط الصفة يلزم أن يكون الدافع له مصلحة قائمة ومشروعة من وراء دفعه، ولذلك نصت المادة الثالثة من نظام المرافعات الشرعية على أنه: (لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة ومشروعة).

وقد ألزم النظام المحكمة التجارية ناظرة القضية أن تدفع المنازعة من تلقاء نفسها إذا بان لها عدم اختصاصها نوعيا، ولو لم يشره أحد الخصوم، وبذلك تكون المحكمة ذات صفة في هذا الدفع بقوة النظام، بوصفها تمثل المجتمع في حماية النظام العام. وقد ذهب البعض إلى القول إنه ينبغي أن تكون دعوى الدفع بعدم الاختصاص النوعي دعوى حسبة، ولا يلزم توافر شرط الصفة، ولا المصلحة الشخصية للدافع المحتسب؛ طالما أن هذا الدفع يتعلق بالنظام العام<sup>(٥٨)</sup>.

(٥٦) انظر: الفواكه البدرية، لابن الغرس ص ٩٥، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٢٥، معين الحكم للطرابلسي ص ٥٩، كشاف القناع للبهوتي ٣٩٠/٦، والمدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي للدكتور مصطفى الزرقاء ص ٢٨٥.

(٥٧) نظم الدكتور مصطفى الزرقاء رحمه الله كلاما نفيسا عن الشخصية الحكمية في الفقه الإسلامي مع مقارنته في القانون. انظر: المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي ص ٢٦٩.

(٥٨) انظر: نظرية المصلحة في الدعوى للدكتور عبد المنعم الشرقاوي ص ٥٤-٥٥.



والذي أراه في هذا الصدد أن المنظم حينما ألزم المحكمة أن تدفع بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها حالة عدم اختصاصها هو في الحقيقة دفع يصنّف على أنه من ضروب الحسبة، غير أنه أناط هذه المهمة بالمحكمة ناظرة الخصومة.

لكن السؤال يثور حالة ما لو أغفل الخصوم والمحكمة التجارية الدفع بعدم الاختصاص النوعي فهل يحق لأحد من الأشخاص مما لا علاقة له بالخصومة أن يتدخل -حسبة - طرفا في الخصومة ويطعن بعدم اختصاص المحكمة؟

والجواب: الأصل أنه يجوز لكل فرد أن ينتصب خصما مدعيا، ويطالب المحكمة بصرف النظر عن الدعوى؛ لعدم الاختصاص؛ ذلك أن قواعد الاختصاص النوعي من النظام العام التي وضعت من أجل تحقيق مصالح عليا للمجتمع كما سلف بيانه، وقواعد هذا شأنها فإنه يحق لكل فرد أن يتدخل في هذه الخصومة ويطلب تنحية المحكمة عن نظر النزاع، غير أن هذا الأصل العام دخله التخصيص بمقتضى المادة الرابعة من نظام المرافعات الشرعية الجديد<sup>(٥٩)</sup>، وأناط هذه المهمة بالمدعى العام، وهو المعمول به في نظم المرافعات في كثير من الدول، حيث نصت على ذلك صراحة بعض القوانين<sup>(٦٠)</sup>.

فله وحده دون سائر الأفراد التدخل في هذه الخصومة، والتمسك بعدم الاختصاص؛ بوصفه أمينا خوّل رعاية المصالح العامة للمجتمع<sup>(٦١)</sup>، ومن أهم مصالح المجتمع الجديرة بالحماية دفع المخالفات النظامية.

(٥٩) ونصها: (لا ترفع أي دعوى حسبة إلا عن طريق المدعي العام بعد موافقة الملك).

(٦٠) حيث جاء في الفصل التاسع من قانون المسطرة المدنية المغربي: (يجب أن تبلغ إلى النيابة العامة الدعاوى

الآتية: ... ٥ - القضايا التي تتعلق بعدم الاختصاص النوعي...)

(٦١) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٩٠.

ولا جرم في إسناد هذه المهمة إلى المدعي العام؛ فقد أقرَّ الفقهاء منذ زمن بعيد جواز قصر بعض المهام على والي الحسبة دون غيره من أفراد المجتمع<sup>(٦٢)</sup>، ثم إن مسائل الاختصاص تراتيب من صنائع ولي الأمر، وهي تندرج تحت قاعدة المصالح، فساغ له إسناد مهمة الاختصاص في الاختصاص حالة مخالفته إلى جهة معينة.

**الشرط الثاني: أن يستند الدفع على مخالفة صريحة لقواعد الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية**

لا يقبل الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية إلا إذا توكأ هذا الدفع على مخالفة صريحة لقواعد الاختصاص المحددة للمحاكم التجارية سالفة البيان، فعلى سبيل المثال لو رفع التاجر دعوى ضد شخص مدني فإن للأخير أن يدفع دعواه بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظر هذا النزاع؛ ذلك أن الفقرة (أ) من المادة (٣٥) من نظام المرافعات الشرعية تشترط أن يكون طرفا المنازعة تاجرين، وعلى المحكمة أن تقضي بعدم الاختصاص، والأمثلة كثيرة، ولا مجال للمزيد.

فإذا استند الدافع في دفعه على مخالفة واضحة من قواعد الاختصاص كان دفعه صحيحاً، وأضحى القاضي معزولاً عن نظر هذا النزاع؛ لأنه لا ولاية له عليه.

قال الطرابلسي: (ويجوز استثناء سماع بعض الخصومات، أو سماع خصومة رجل بعينه، ولا يصير قاضياً في المستثنى)<sup>(٦٣)</sup>.

وقال القرافي في معرض ذكره لرتب الولاية: (الرتبة العاشرة: الولاية الجزئية المستفادة من القضاة وغيرهم، كمن يتولى العقود والفسوخ في الأنكحة فقط، أو النظر في شفاعات الأيتام، أو عقودهم فقط، فيفوض إليه في ذلك

(٦٢) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣١٥.

(٦٣) معين الحكم ص ١٣.

النقض والإبرام على ما يراه من الأوضاع الشرعية، فهذه الولاية شعبة من ولاية القضاء، وله إنشاء الأحكام في غير المجمع عليه، وذلك كله فيما وليه فقط، وما عداه لا ينفذ له فيه حكم البتة<sup>(٦٤)</sup>.

وقال الماوردي: (ويجوز أن يكون القاضي مقصور الولاية على النظر بين خصمين معينين، فيختص بالنظر بينهما، ولا ينظر بين غيرهما)<sup>(٦٥)</sup>.

وقال ابن قدامة: (ويجوز أن يجعل حكمه في قدر من المال، نحو أن يقول: أحكم في المائة فما دونها، فلا ينفذ حكمه في أكثر منها)<sup>(٦٦)</sup>.

هذه النصوص الفقهية تدل بجلاء على أنه يشترط لصحة ونفاذ الحكم القضائي أن يكون قد صدر في حدود الولاية التي أعطيت للقاضي، وأنه إذا أصدر حكماً مخالفاً لقواعد الاختصاص النوعي فإن ذلك من أسباب دفعه وعدم نفاذه، فتبين أن من أهم شروط دفع الخصومة في الفقه الإسلامي أن يستند الدفع على مخالفة واضحة لقواعد الاختصاص.

أما إذا تجرد الدفع عن وجود مخالفة صريحة لقواعد الاختصاص النوعي لم يقبل الدفع، وتعين رده والالتفات عنه، والمضي في نظر الدعوى من حيث موضوعها. ولا شك أن القاضي التجاري منوط به فحص موضوع المنازعة، والتأكد من نوع المنازعة؛ أ تجارية هي؟ أم ليست كذلك؟، فهو الذي يقع على عاتقه نصب الأدلة وإقامة البراهين على أن هذا النزاع خارج عن ولايته.

بقي أن أشير أن الدفع بعدم الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية لا يتقيد بزمان محدد من إجراءات نظر الدعوى، كما هو الحال بالنسبة للدفع بعد الاختصاص

(٦٤) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص ٨٥.

(٦٥) أدب القاضي ١/١٦٠.

(٦٦) المغني ١٤/٨٩-٩٠.

المكاني، بل يجوز إثارته والتمسك به في كل مراحل الدعوى إذا لم يسبق إثارته والفصل فيه، حيث نصت المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية على أن الدفع بعدم الاختصاص النوعي: (يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى)، فيجوز الدفع به قبل نظر النزاع والاستماع إلى أدلة وحجاج الطرفين، كما يجوز إثارته بعد ذلك، بل حتى بعد صدور الحكم من محكمة الدرجة الأولى، فسائق إثارته أمام محكمة الاستئناف، بل يجوز التمسك بهذا الدفع حتى في مرحلة النقض، حيث يجوز للمحكوم عليه الاعتراض بطلب النقض أمام المحكمة العليا؛ مستندا على عدم اختصاص المحكمة التجارية نوعيا بنظر هذا النزاع، حيث نصت المادة الحادية عشرة من نظام القضاء السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) في ١٩/٩/١٤٢٨هـ. على أن من اختصاصات المحكمة العليا: (مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، المتعلقة بقضايا... أو بمسائل إنهائية ونحوها، وذلك دون أن تتناول وقائع القضايا، متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي: ... صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة)، وبهذا المعنى جاء نص المادة (١٩٣) من نظام المرافعات الشرعية.

بل يتعين على المحكمة العليا أن تتصدى للنظر في مسألة الاختصاص من تلقاء نفسها، ولو لم يثره أحد من الخصوم، فإذا تبين لها أن النزاع ليس من اختصاص المحكمة التجارية نقضت الحكم و أعادت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتحكم فيها من جديد<sup>(٦٧)</sup>؛ ذلك أن قواعد الاختصاص النوعي من النظام العام تنص على ذلك كما أسلفنا القول، وفي ذلك تقول المادة (١٩٩) من نظام المرافعات

---

(٦٧) انظر المادة ١٩٨ من نظام المرافعات الشرعية.

الشرعية: (لا يجوز التمسك أمام المحكمة العليا بسبب لم يرد في مذكرة الاعتراض، ما لم يكن السبب متعلقاً بالنظام العام، فتأخذ به المحكمة من تلقاء نفسها) <sup>(٦٨)</sup>.

لكن لو أضحى الحكم نهائياً، وتبين فيما بعد أن الحكم قد خالف قواعد الاختصاص النوعي فهل من سبيل إلى إبطاله بالدفع بعدم الاختصاص النوعي؟  
اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

**القول الأول:** ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب نقض الحكم الذي يخالف قواعد الاختصاص النوعي، حتى ولو صار الحكم نهائياً، وهذا يفهم من تصريحهم بعدم نفاذ الحكم إذا خالف قواعد الاختصاص التي سنها ولي الأمر <sup>(٦٩)</sup>.

وقد ناصر هذا القول جمعٌ من شراح القانون، وذهب بعضهم إلى وصم الحكم الذي يصدر من محكمة غير مختصة اختصاصاً نوعياً بأنه معدوم، لا يجوز تنفيذه ولا يحتاج إلى دعوى لإبطاله أصلاً <sup>(٧٠)</sup>.

**القول الثاني:** ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يصح نقض الحكم بعد أن أصبح نهائياً؛ لأن سكوت المدعى عليه عن إثارة هذا الدفع ورضاه بالسير في الدعوى حتى صدر الحكم ضده دليل على صحة الدعوى في الظاهر، فينبغي التمسك بهذا الظاهر، وعدم الركون إلى دفع المدعى عليه بعد ذلك <sup>(٧١)</sup>.

---

(٦٨) انظر: المبسوط في أصول المرافعات الشرعية للدكتور عبدالله الدرعان ص ٥٢٢-٥٢٣، دروس في قانون المرافعات للدكتور عبد الحكم شرف والدكتور السعيد الأزمازي ص ٢٦٣.

(٦٩) انظر: معين الحكام للطرابلسي ص ١٣، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص ٨٥، أدب القاضي للماوردي ١/١٦٠، المغني لابن قدامة ١٤/٩٠.

(٧٠) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٩٨.

(٧١) انظر: حاشية منحة الخالق على البحر الرائق ٧ لابن عابدين ٧/٢٣٠، تحفة المحتاج للهيتمي ١٠/٣٠٨،

٣٠٩، نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٦١٢.

ومال إلى ذلك بعض شراح قانون المرافعات المدنية والتجارية، حيث ذهبوا إلى أن الحكم تكون له حجية أمام المحاكم، بما فيها المحكمة التي كانت مختصة أصلاً بنظر الدعوى متى أصبح نهائياً<sup>(٧٢)</sup>؛ مصيراً منهم إلى أن مبدأ حجية الأحكام القضائية مصلحة تعلق تلك التي تقوم عليها قواعد الاختصاص النوعي<sup>(٧٣)</sup>.

والراجع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وذلك لما يلي:

إن القاضي وكيل لولي الأمر وواجب على الوكيل أن يتقيد بحدود ما وكل به فإن خالف فبعد عمله باطلاً؛ لأنه خارج نطاق ولايته، الأمر الذي يصير مستحقاً للنقض<sup>(٧٤)</sup>.

إنه لا معنى لتحديد قواعد الاختصاص النوعي إذا أمضينا حكماً مخالفاً لها، بل إن ذلك يعد ضرباً من ضروب العبث والتلاعب، إذ كيف يكون توزيع الاختصاص ملزماً ومن النظام العام، ثم يقال بإسباغ وصف الحجية على حكم قد خالف قواعده؟!.

إذا نظرنا إلى المفاصل التي تنطوي على نقض الأحكام القضائية المخالفة لقواعد الاختصاص ألفيناها أقل ضرراً من إمضاء أحكام مخالفة لقواعد الاختصاص، ذلك أن من القواعد الفقهية المرعية أنه (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما)<sup>(٧٥)</sup>.

(٧٢) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٩٧-١٩٨، الدفع والدفاعات لعبد الحكم فوده ص ٣٠-٣١، ودروس في قانون المرافعات للدكتور عبد الحكم شرف والدكتور السعيد الأزمازي ص ٢٦٥، والمبسوط في أصول المرافعات الشرعية للدكتور عبدالله الدرعان ص ٥٢٣.

(٧٣) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٩٨.

(٧٤) انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٦٨.

(٧٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٩.

إن نقض الأحكام المخالفة للاختصاص النوعي حياة لقواعد الاختصاص النوعي والنظام العام من ورائها.

إن نقض الأحكام المخالفة لقواعد الاختصاص النوعي يعد أحد أهم وسائل حماية النظام العام، ذلك أن عدم النقض إهدار صارخ له<sup>(٧٦)</sup>.

وهذا ما عليه نظام المرافعات الشرعية السعودي حيث أوجب نقض الحكم المخالف لقواعد الاختصاص، حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة (١٩٣) على أن من أسباب نقض الحكم صدوره من محكمة أو دائرة غير مختصة.

#### المبحث الرابع: آثار قبول الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية

إذا أثير الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحكمة التجارية وجب عليها أن تنظر في هذا الدفع، والغالب أن تفصل في الدفع على استقلال قبل النظر في موضوع الدعوى، لأن القضاء في الدفع يغنيها عن نظر الموضوع، وما يستلزم ذلك من جهد ووقت، سواء على المحكمة أو الخصوم، لكن لا جناح عليها أن تضم الدفع إلى موضوع الدعوى إذا توقف الفصل في مسألة الاختصاص على ذلك، لكن يجب عليها أن تبين على وجه التحديد ما حكمت به في كل من الدفع والدعوى؛ كما نصت على ذلك المادة (٧٧) و المادة (١٧٨) من نظام المرافعات الشرعية.

(٧٦) انظر: دروس في قانون المرافعات للدكتور عبد الحكم شرف والدكتور السعيد الأزمازي ص ٢٦٥

ومن المستقر فقها وقضاء أنه لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لنظر القضية من حيث الموضوع واتخاذ إجراءات الإثبات دون الفصل في الدفع أو ضمه إلى الموضوع<sup>(٧٧)</sup>. إذا تصدت المحكمة التجارية لنظر الدفع بعدم الاختصاص النوعي فلا يخلو الحال إما أن ترفض المحكمة الدفع ؛ لعدم تحقق شروطه ، فهنا يجب عليها أن تمضي في نظر الدعوى من حيث الموضوع ، وتفصل فيه ، كالمبتع في أي قضية ، أو تقضي بقبول الدفع ؛ مصيرا منها إلى أنه قد استجمع شرائطه المطلوبة له ، فإذا ثبت الدفع ترتبت عليه الآثار التالية :

١ - اختلاف مراكز الخصوم الثابتة في الدعوى الأصلية ، فمتى تحققت شروط الدفع صار المدعى عليه في الدعوى الأصلية مدعياً ، والمدعي مدعى عليه ، وحينئذ يسير القاضي مع الخصوم في هذا الدفع على هذا الأساس ؛ كما يمضي في أي دعوى ، فيطلب من المدعى عليه الجواب عن الدفع ويطلب من المدعى تقديم الأدلة والحجج التي تسند دعوى دفع الخصومة<sup>(٧٨)</sup> ، والحكم الصادر في الدفع يجب يكون منطوقه تأسيساً على ذلك.

٢ - زوال الخصومة عن المدعى عليه أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى ، وبمقدور المدعي بعد ذلك رفع دعوى جديدة أمام المحكمة التي انعقد لها اختصاص النظر في موضوعها<sup>(٧٩)</sup>.

٣ - الدفع بعدم الاختصاص النوعي لا ينطوي عليه المساس بأصل الحق المدعى به ، ولا ينهي النزاع بين المتخاصمين ؛ وإنما يترتب عليه انقضاء الخصومة أمام

(٧٧) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ١٩٠.

(٧٨) انظر: نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٦٣٠-٦٣١.

(٧٩) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ٢٠٣.



المحكمة غير المختصة فقط ، وأما الحق المدعى به فلا يتبدّد بهذا الدفع ، حيث يجوز له أن يستوفيه بدعوى أخرى أمام محكمة مختصة<sup>(٨٠)</sup>.

٤ - يجب على المحكمة التجارية إذا حكمت بعدم الاختصاص النوعي ، واكتسب حكمها القطعية أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة ، حسب نوع الدعوى ، كما يجب عليها أن تبلغ أطراف الدعوى بذلك ، وفي ذلك تقول المادة (٧٨) من نظام المرافعات الشرعية : (... يجب على المحكمة إذا حكمت بعدم اختصاصها واكتسب الحكم القطعية أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة وتعلم الخصوم بذلك).

واضح من عبارة "يجب" في صدر هذه المادة أن القاضي ملزم إذا حكم بعدم الاختصاص أن يحيل الدعوى إلى محكمة الاختصاص ، سواء كان الاختصاص للقضاء العام أو للقضاء الإداري أو للجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي... ويرمي المنظم من وراء وجوب الإحالة إلى المحافظة على كل ما تم اتخاذه بشأن هذه الدعوى ، من تحقيق أو خبرة أو غير ذلك ؛ لتكون محكمة الاختصاص المحال إليها على اطلاع كامل فيما تم اتخاذه ، كما أن ذلك يفضي إلى اختزال زمن التقاضي ، ويقلل الجهد الذي سيبدل في هذه القضية ، سواء للمحكمة أو الخصوم.

لكن مما ينبغي الالتفات إليه أن المحكمة التي أحيل إليها النزاع غير ملزمة بالأخذ بما اتخذ من إجراءات وقرارات من قبل المحكمة المحيلة ، بل ولا بأصل الإحالة ، إذا بان لها أنها خارجة عن ولايتها<sup>(٨١)</sup>.

(٨٠) انظر: نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٦٣٦ ، ٦٣٧.

(٨١) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ٢٤١

هذا وقاعدة الإحالة إلى القاضي المختص من القواعد المعروفة والمستقرة في القضاء الإسلامي، فقد أشار إليها جمع من فقهاء الشريعة الإسلامية، ونصوا على أن الدعوى إذا رفعت إلى قاض غير مختص بنظرها فعليه أن يردها إلى القاضي المختص بنظرها.

غير أنهم لم يجعلوا الإحالة أمراً وجوبياً على القاضي، كما فرضت ذلك نظم المرافعات، إذ بمقدور المدعي أن يرفع دعواه مباشرة إلى القاضي المختص، أو يتبع دعواه المحالة<sup>(٨٢)</sup>، وهذا أمر حسن؛ لا سيما وأن بعض القضاة قد لا يحيط معرفة بقواعد الاختصاص النوعي التي خارج اختصاصه.

خليق بالذكر أن القضاء التجاري في ديوان المظالم يكتفي بالحكم بعدم الاختصاص النوعي، دون التصريح بالإحالة، وذلك في أحكام كثيرة جداً<sup>(٨٣)</sup>.

لذا أقترح أن تكون الإحالة غير ملزمة، لكن لو طلبت محكمة مختصة ملف القضية من المحكمة التي حكمت بعدم اختصاصها فيجب على الأخيرة إحالة هذا الملف، ويمكن تعديل هذه المادة وفق هذا المعنى، وبذلك تتحقق المقاصد المرومة من غير إلزام.

٥ - انقطاع مدة التقادم برفع الدعوى، ذلك أن بعض الأنظمة التجارية نصت في بعض الأحوال على مدة تقادم لا تسمع الدعوى بعد انقضائها فإذا رفعت الدعوى وحكم بعدم الاختصاص النوعي فإن مدة التقادم تنقطع<sup>(٨٤)</sup>.

٦ - إن الحكم بقبول الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية إذا اكتسب القطعية فإنه يترتب على ذلك أنه يحوز حجية بين الخصوم أطراف الدعوى

(٨٢) انظر: جامع الفصولين لابن قاضي سمانه ١/ ١٦ تبصرة الحكام لابن فرحون ١/ ٦٧.

(٨٣) انظر: مجموعة الأحكام والمبادئ التجارية ١/ ٧ وما بعدها

(٨٤) انظر: نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٦٣٧، الدفوع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ٢٠٣.

وعند جميع القضاة، فلا يجوز نقضه، وليس لأحد من الخصوم تجديد الخصام المتعلق بالاختصاص النوعي مرة ثانية<sup>(٨٥)</sup>؛ لأنه حاز حجية، فوجب احترامه من جميع الجهات ذات العلاقة، مع ملاحظة أن الحجية تنحصر في الخصومة التي صدر بشأنها، أي الدفع بعدم الاختصاص النوعي، ولا تمتد إلى حكم الإحالة فهذه لا تنعم بحجية مطلقة، إذ يجوز للمحكمة المحال إليها النزاع أن تحكم بما تراه، حتى ولو حكمت بعدم اختصاصها؛ ذلك لأن حكم الإحالة لا يعد حكماً قضائياً<sup>(٨٦)</sup>؛ لأنه لا ينطوي على حق موضوعي متنازع عليه.

### الخاتمة

بعد دراسة هذا الموضوع وتحلية مسائله انتهت إلى عدد من النتائج والتوصيات، أذكر النتائج، ثم أقفي بالتوصيات.

**أولاً: النتائج**

- ١ - يجوز تخصيص الولاية القضائية بالمكان والزمان ونوع المنازعة، بما يحقق المصالح ويدفع المفسد.
- ٢ - رسم نظام المرافعات الشرعية الجديد وديباجة مرسومه ونظام المحكمة التجارية الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية.

(٨٥) انظر: نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٦٩٣.

(٨٦) انظر: نظرية الدفع للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ٢٤٧، والدفع والدفعات لعبد الحكم فوده ص ٣٨.

٣ - الدفع في اللغة: رد الشيء وصرفه قبل وقوعه، وفي الاصطلاح: جواب المدعى عليه عن دعوى المدعي.

٤ - يعرف الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية في الاصطلاح بأنه: صرف ذوي الشأن القاضي التجاري عن دعوى المدعي لانحسار ولايته في نظر موضوع النزاع.

٥ - تناول فقهاء الشريعة الإسلامية الدفع في مصنفاتهم وقسموها إلى قسمين: دفع الدعوى، ودفع الخصومة. وأدخلوا الدفع بعدم الاختصاص النوعي في زمرة دفع الخصومة، والذي يقابل الدفع الشكلية في القانون.

٦ - يصنف الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية على أنه من الدفع الشكلية.

٧ - الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية من النظام العام، الذي يجوز التمسك به في كل مراحل الدعوى، ولا يتقيد بزمان محدد، وتحكم به المحكمة التجارية من تلقاء نفسها ولو لم يثره أحد من الخصوم، وإذا لم يثره أحد ساغ للمدعي العام أن ينتصب خصما ويدفع بعدم الاختصاص.

٨ - كل اتفاق على مخالفة قواعد الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية يعد باطلا لا ينتج أثرا.

٩ - دلت الأدلة على مشروعية الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية في الفقه الإسلامي، وهو المستقر في قضاء الدوائر التجارية في ديوان المظالم، وجعله نظام المرافعات الشرعية حقا للمدعى عليه، وواجبا على المحكمة التجارية، وبذلك أخذت أكثر قوانين المرافعات.

- ١٠ - يجوز على الراجح من الأقوال الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية، ولو بعد صدور حكم نهائي.
- ١١ - يشترط لقبول الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية شرطان: الشرط الأول: أن يكون الدافع ممن له صفة في الدفع. الشرط الثاني: أن يستند الدفع على مخالفة صريحة لقواعد الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية.
- ١٢ - يترتب على قبول الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية آثار هامة، تتمثل فيما يلي:
- اختلاف مراكز الخصوم، فيصبح المدعى عليه مدعياً، والمدعى مدعى عليه.
  - زوال الخصومة عن المدعى عليه أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى.
  - الدفع بعدم الاختصاص النوعي لا ينطوي عليه المساس بأصل الحق المدعى به.
  - يجب على المحكمة التجارية إذا حكمت بعدم الاختصاص النوعي، واكتسب حكمها القطعية أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة.
  - إن الحكم بقبول الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية يجوز حجية، ولا يجوز إهداره.
  - يترتب على الحكم بقبول الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية انقطاع مدة التقادم المنصوص عليها في الأنظمة التجارية.

## ثانياً: التوصيات

- ١ - اقترح صياغة قاعدة فقهية قضائية وفق الصياغة التالية :  
"الدفع بعدم الاختصاص حياة للاختصاص".
- ٢ - ينبغي إعادة النظر في صياغة المادة (٣٥) من نظام المرافعات الشرعية ، فلا تزال بعض فقراتها ، وخاصة الأخيرة شديدة الإجمال ، الأمر الذي يحتم بيانها بيانا شافيا ، حتى يكون الدفع بعدم الاختصاص النوعي أمام المحاكم التجارية واضحا جليا.
- ٣ - أرى أن تكون إحالة النزاع بعد الحكم بعدم الاختصاص إلى المحكمة المختصة أمرا غير ملزم للمحكمة المحيلة ، والاكتفاء بوجوب إحالة ملف القضية إذا طلب منها ذلك ، وتعديل المادة (٧٨) من نظام المرافعات الشرعية وفق ذلك.

## فهرس المصادر والمراجع

- [١] الأحكام السلطانية ، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة : الثانية ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- [٢] الأحكام السلطانية والولايات الدينية ؛ لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي ، تحقيق : الدكتور أحمد البغدادي. الناشر : مكتبة دار ابن قتيبة - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.
- [٣] الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ، لأحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي ، تحقيق : أبي بكر عبدالرازق ، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ م.

- [٤] أدب القاضي، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: محي هلال السرحان. مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩١ هـ.
- [٥] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
- [٦] الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- [٧] الأشباه والنظائر، لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية - بيروت.
- [٨] الاعتصام، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية - الخبر، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- [٩] إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، علق عليه: طه عبد الرؤف دار الجيل - بيروت.
- [١٠] آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم.
- [١١] الأمر بالأداء في القانون المغربي، لعبد اللطيف تجاني، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ هـ.
- [١٢] البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.

- [١٣] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- [١٤] تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، طبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- [١٥] تحفة المحتاج بشرح المنهاج، أحمد بن حجر الهيتمي، مطبوع بهامش حواشي الشرواني، وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، عام النشر: ١٣٥٧هـ.
- [١٦] تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- [١٧] جامع الفصولين في الفروع، لبدر الدين محمود إسماعيل الشهير بابن قاضي سماوة الحنفي، المطبعة الأزهرية، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٠٠هـ.
- [١٨] دروس في قانون المرافعات، للدكتور عبد الحكم شرف والدكتور السعيد الأزماني. سنة النشر ٢٠٠٢م.
- [١٩] دفع الخصومة في الفقه الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية، للدكتور ناصر الغامدي، دار ابن الجوزي.
- [٢٠] الدفوع المدنية معلقا عليها بأحكام النقض وأهم المبادئ الدستورية بشأن حق التقاضي وحق الدفاع، لمحمد محمود عليوه. الناشر: لجنة الفكر القانوني - مصر، الطبعة الثانية ٢٠٠١م.



- [٢١] *الدفع والدفعات*، لعبد الحكم فودة. دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية.
- [٢٢] *روضة القضاة وطريق النجاة*، لعلي بن محمد بن أحمد الرحبي السمناني، تحقيق: د. صلاح الدين الناهي، مؤسسة الرسالة - بيروت ودار الفرقان عمان، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- [٢٣] *سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام*، لابن حجر، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، الناشر: دار الحديث.
- [٢٤] *سنن أبي داود*، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- [٢٥] *سنن الترمذي*، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ.
- [٢٦] *سنن الدارقطني*، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- [٢٧] *السنن الكبرى*، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- [٢٨] *شرح منتهى الإرادات*، لمنصور بن يونس البهوتي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.

- [٢٩] *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- [٣٠] *الفواكه البدرية*، لمحمد بن محمد بن خليل المعروف بابن الغرس الحنفي، مطبوع مع المجاني الزهرية. مطبعة النيل - مصر.
- [٣١] *القاموس المحيط*، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- [٣٢] *القانون التجاري السعودي*، للدكتور محمد الجبر - الناشر: الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع - الخبر - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.
- [٣٣] *قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي* رقم (٣٨ / ١٩٨٠).
- [٣٤] *قانون المرافعات المصري* رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ م.
- [٣٥] *كشف القناع عن متن الإقناع*، لمنصور بن يونس البهوتي، تعليق: هلال مصيلحي، الناشر: مكتبة النصر الحديثة - الرياض.
- [٣٦] *لسان الحكام في معرفة الأحكام*، لإبراهيم بن أبي اليمن المعروف بابن الشحنة الحنفي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣ هـ. مطبوع مع معين الحكام للطرابلسي.
- [٣٧] *لسان العرب*، لمحمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

- [٣٨] *المبسوط في أصول المرافعات الشرعية*، للدكتور / عبدالله الدرعان، مكتبة التوبة بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠ هـ.
- [٣٩] *مجلة الأحكام العدلية*، تأليف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، المحقق: نجيب هواويني، الناشر: نور محمد، كراتشي.
- [٤٠] *مجموعة الأحكام والمبادئ التجارية الصادرة عن ديوان المظالم لعام ١٤٣٠ هـ* طبع ونشر ديوان المظالم بالرياض.
- [٤١] *المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي*، للدكتور مصطفى الزرقاء ص ٢٨٥ دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- [٤٢] *المدخل للعلوم القانونية*، للدكتور توفيق فرج، الناشر: مكتبة مكاوي - بيروت، الطبعة الثانية عام ١٩٧٥ م.
- [٤٣] *المرافعات المدنية والتجارية*، للدكتور أحمد أبو الوفاء. دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية - عام ٢٠٠٧ م.
- [٤٤] *مصادر الحق في الفقه الإسلامي*، للدكتور عبدالرزاق السنهوري. الناشر المجمع العلمي العربي الإسلامي - بيروت.
- [٤٥] *معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي*، لمحمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- [٤٦] *معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام*، لأبي الحسن، علاء الدين، علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، طبع ونشر: مصطفى البابي بمصر.

[٤٧] المغني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، والدكتور عبدالفتاح الحلو، هجر للنشر - القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ.

[٤٨] المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.

[٤٩] منحة الخالق، لمحمد أمين ابن عابدين، مطبوع مع البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية.

[٥٠] الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي المعروف بالشاطبي، شرح وتعليق: عبد الله دراز، دار المعرفة - بيروت.

[٥١] موقع ديوان المظالم على الشبكة على الرابط

<https://jobs.bog.gov.sa/BogRules/tegare/e5tesas/e5tesas.html>

[٥٢] نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ.

[٥٣] نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، لمحمد نعيم ياسين، دار عالم الكتب - الرياض، طبعة خاصة سنة ١٤٢٣ هـ.

[٥٤] نظرية الدفع في قانون المرافعات، للدكتور أحمد أبو الوفاء، الناشر: منشأة المعارف - الإسكندرية، الطبعة السادسة ١٩٨٠ م.

- [٥٥] نظرية المصلحة في الدعوى، للدكتور عبدالمنعم الشرقاوي، دار مكتبة عبدالله وهبة، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦ هـ.
- [٥٦] نظرية الاختصاص في قانون المرافعات الجديد وتعديلاته، للدكتور عبد الباسط جميعي، الناشر: دار الفكر العربي، سنة ١٩٧٥ م.
- [٥٧] الوجيز في القانون التجاري، للدكتور سعيد يحيى. الناشر: المكتب العربي الحديث سنة ١٩٧٩ م.
- [٥٨] الوسيط في شرح القانون المدني، للدكتور عبدالرزاق السنهوري، الناشر دار النهضة العربية - القاهرة، سنة النشر ١٩٦٨ م.

## **Pay no specific jurisdiction before the commercial courts In Islamic jurisprudence and legal system pleadings comparative study**

**Dr. Yousef Abdullah bin Mohammed Khudair**

Associate Professor

AL-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

The Higher Judicial Institute, Legal Policy Department

**Abstract.** If Trump parties to the state and many of its people necessitated the distribution of jurisdiction, and the creation of specialized courts, depending on the type of dispute; ways to facilitate litigation between people .

And the duty to respect the rules of jurisdiction and lack of violating litigants and the judge has put the Islamic jurisprudence and legal system of Saudi pleadings and means to protect the specific jurisdiction .

The most important of these means of payment not in front of the subject matter jurisdiction of commercial courts as a means of protecting the jurisdiction of the vicissitudes of opponents .

This research will shed light on this matter detector, through extrapolation of religious texts and the elucidation of the regular articles on him, has required that the research industry is organized discuss this issue and pave the plan in three sections and a conclusion .

Dealt with in the boot definition entitled search, and in the first section of payment not subject matter jurisdiction characterization in front of commercial courts and nature, and in the second part, the rule of payment not subject matter jurisdiction before the commercial courts, and in the third section payment terms not to subject matter jurisdiction before the commercial courts, and in the fourth section traces accept payment no specific competence in front of commercial courts. The conclusion decorated Find guaranteed the most important findings, and some of the recommendations relating to the title search .



## موجز كتاب مناهج المحدثين دراسة نظرية تطبيقية

د. أحمد بن محمد العبيد<sup>١</sup>، و د. علي بن محمد الرابعة<sup>٢</sup>

١ الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بقسم السنة

٢ الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بقسم السنة في جامعة القصيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله وسلم عليه، وعلى من تبعه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات العشر سنوات الماضية ثورة علمية ومعرفية رافقها انتشار الجامعات في كافة أرجاء المملكة، مما استدعى تأليف مقررات تنسجم مع الخطط الجامعية وتنمي القدرات لدى الطالب الجامعي، ومن هنا ارتأى المؤلفان ضرورة إفراذ مؤلف يتناول أحد هذه المقررات بالتأليف، فوقع الاختيار على مقرر مناهج المحدثين لحاجة طلاب الجامعة في كلية الشريعة لهذا المقرر، ولعدم وجود كتاب يوافق توصيفهم الجامعي وبقي بالغرض المطلوب.

فتم والله الحمد تأليف هذا الكتاب في مناهج المحدثين حسب التوصيف المقرر في قسم السنة وعلومها في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، تسهيلاً



لفهمه على الطلاب، وإعانة على استيعابه وإدراكه، فأسميناه بـ "مناهج المحدثين دراسة نظرية تطبيقية"، ليجمع بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي في كتاب واحد وقد اشتمل على الأهداف المتوقع تحقيقها لدى الطلاب، واستراتيجيات التدريس المناسبة للموضوع، وأسئلة تقويم ذاتي لكل فصل.

واتجه المؤلفان إلى تقديم تمهيد يعرف بمناهج المحدثين وأهم المصنفات التي صنف فيها قديما وحديثا.

وتحدث الفصل الأول عن ثلاثة مباحث؛ الأول: التعريف بالسنة النبوية والاحتجاج بها، والثاني: كتابة السنة النبوية وتدوينها وتصنيفها، والثالث: شبهات حول السنة النبوية والجواب عنها.

وتحدث الفصل الثاني عن التعريف بمناهج المحدثين التي سلكها المحدثون في تدوين السنة النبوية وأنواعها المتمثلة بالتصنيف على الأبواب، والكتب المرتبة على أسماء الصحابة، والمعاجم، وترتيب الكتب على التصنيف والأنواع، والتدوين في فنون خاصة، وتدوين أجزاء حديثية في موضوعات خاصة، وفائدة التصنيف فيها، وأنواعها، مع التمثيل لكل نوع.

وتحدث الفصل الثالث عن الدراسة النظرية التطبيقية لمناهج أهم كتب السنة مرتبة حسب الترتيب الزمني، تمثلت في موطأ الإمام مالك بن أنس وإمام دار الهجرة، ومسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وصحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم، سنن الإمام أبي داود السجستاني، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه القزويني، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري.

و قد سلك الباحثان في الحديث عن هذه المناهج بذكر سيرة صاحب الكتاب ،  
و ببيان منهجه بشيء من التفصيل ، ولأن توصيف المقرر يتطلب ذكر بعض الأحاديث  
تبين منهج المحدث في كتابه فقد احتوى هذا الكتاب على دراسة تطبيقية على خمسة  
أحاديث متنوعة المنهج ليستخرج الطالب منها أهم المناهج التي درسها لصاحب  
الكتاب .

وختم الكتاب بأسئلة تقييمية شاملة للمنهج ليتسنى للطلاب التعرف على مقدار  
المعرفة التي اكتسبها بعد الانتهاء من دراسة الكتاب



## التفسير باللائم

### (بحث تأصيلي)

أحمد بن محمد الربيعي

- نال أصل هذا البحث جائزة الملتقى التحضيري الرابع بجامعة القصيم.
- جائزة المؤتمر العلمي الرابع لطلاب وطالبات التعليم العالي بالمملكة (المركز الأول).
- حصلت رسالة الماجستير التفسير باللائم على تقدير أ+ (١٠٠ درجة).

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد: فإنَّ أجل المعارف العلمُ بأي القرآن، ومعرفةُ مراد الله - تعالى - من كلامه، وتحقيقُ أثر تلاوته وتدبره، اهتم بذلك الأولون، وسار عليه التابعون، وعَقَلَه العالمون، وتمثله العلماء العاملون، فطابت مجالسهم بتفسيره، وسطرت الأقلام أقوالهم بتحبيره، نقلوا لنا علم السلف، فكانوا نعم الخلف. والناظر في أقوال المفسرين يرى وفرة في الأقوال، وتعددًا في الروايات حتى من المفسر الواحد، والسييل الأسلم استيعاب ما احتملته الآية من المعاني إلا ما شذ، ولكن الإشكال يبقى في توجيه هذه الأقوال، وكل ذلك يسير على من يسره الله - تعالى - عليه.

والموضوع الذي يناقشه هذا البحث يتعلق ببيان أحد طرق السلف في التفسير، وهو: التفسير باللازم<sup>(١)</sup>، وهذا الأسلوب من أساس اللغة، ومن أنواع التعبير في البيان، وقد استخدم هذا الأسلوب وأفصح عنه جمع من علماء اللغة، والمفسرين، والمحدثين، وذلك حين الكلام على الآيات، أو في معرض التعليق على تفسير الصحابة، أو التابعين ومن بعدهم.

### تمهيد

التعبير عن معاني الكلم -من ناحية الدلالة - يأتي عن طريق الدلالة اللفظية الوضعية<sup>(٢)</sup>، والتي هي على أقسام ثلاثة: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام<sup>(٣)</sup>، "فاللفظ إما أن تُعتبر دلالته بالنسبة إلى تمام مُسمّاه، أو بالنسبة إلى ما يكون

---

(١) تناولت الموضوع بتوسع بالرسالة العلمية؛ حيث تكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس. **ففي الباب الأول:** تركز الحديث عن الجانب النظري التأصيلي للتفسير باللازم، من خلال خمسة فصول: **الفصل الأول:** مدخل إلى علم التفسير، تعريفه وأقسامه وطرقه. **الفصل الثاني:** التعريف بدلالات الألفاظ وأقسامها. **الفصل الثالث:** مصطلح اللازم عند أهل اللغة والأصوليين والمفسرين. **الفصل الرابع:** التعريف بالتفسير باللازم. **الفصل الخامس:** أثر التفسير باللازم في تفسير المعاني اللغوية، وآيات العقيدة، وآيات الأحكام.

**وفي الباب الثاني:** أوردت مائة مثال على التفسير باللازم، انتقيت منها ما نصّ المفسرون أو غيرهم على أنه تفسير باللازم -وتشكّل الجزء الأكبر- ولم تكن تلك الأمثلة على جهة الاستقصاء بل على التمثيل، فلذا تنوعت؛ فمنها اللغوي، ومنها العقدي، ومنها ما يكون تلازمًا بين قولين، إلى غير ذلك، تمت دراستها تحليليًا وذكر الخلاف وتوجيهه، واستخلاص القول المُفسّر باللازم، مع ذكر من نصّ عليه إن وجد.

(٢) عرفها الأصوليون: "كون اللفظ متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه". ينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ١٤٠)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص: ٣٤٠)، وتعريف ابن أمير الحاج في التقرير والتحجير (١/١٣١).

(٣) ينظر: مختصر المعاني للفتازاني (ص: ١٨٤).

داخلاً في المُسمَّى من حيث هو كذلك ، أو بالنسبة إلى ما يكون خارجاً عن المُسمَّى من حيث هو كذلك : فالأول هو المطابقة ، والثاني التَّصْمُن ، والثالث الالتزام<sup>(٤)</sup> والتفسير باللازم أداته دلالة الالتزام ، وخلاصة معناها : " دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه لازم له "<sup>(٥)</sup>.

وأيسر تشبيه لدلالة اللازم : ظلُّ الإنسان ، فهو ليس ذات الإنسان المطابق له ، وليس خارجاً عنه بالكلية ، بل تابع له ، فيُستدل بظل الإنسان على ذاته ، وعلى أجزاء من تفاصيل خَلْقته ، وقد يطول الظل ويقصر ، تماماً كاللازم ، فمنه الواضح البين ، ومنه البعيد.

وقد سلك المفسرون طرقاً في تفسير آي القرآن ، وهذه الطرق لا تكاد تخرج عن واحد من ثلاثة :

الطريق الأول : التفسير اللفظي اللغوي ، الطريق الثاني : التفسير على المعنى ، الطريق الثالث : التفسير على القياس والإشارة ، وقد ذكر هذه الطرق الإمام ابن القيم<sup>(٦)</sup>.

والذي يعيننا هو التفسير على المعنى : وهو أن يذكر المفسر المعنى المراد من الآية دون التعرُّض إلى معنى الألفاظ في اللغة ، وقد شاع هذا الأسلوب عند مفسري السلف ، فتنوعت طرقهم في التفسير ، فتارةً يفسرون اللفظ بلازم معناه ، وتارةً يُفسرونه بجزء معناه ، وتارةً يزيدون في إيضاحه بذكر مثالٍ أو أكثر من الأمثلة الداخلة

(٤) المحصول في علم الأصول للرازي (٢٩٩/١) ، وينظر : منهاج السنة لابن تيمية (٣١٧/٥) ، التعريفات (ص: ١٤٠).

(٥) إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ، د. عبد الكريم النملة (٢١٣/١).

(٦) التبيان في أقسام القرآن لابن القيم (ص: ٥٠).

تحتّه، وعلى ضوء ذلك يُقال: إنّ التفسيرَ على المعنى يتنوّعُ إلى: التفسيرِ بجزءِ المعنى، التفسيرِ بالمثل، التفسيرِ باللازم.

وبعد هذا التمهيد اليسير نناقش هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

### المبحث الأول: تعريف التفسير باللازم

مصطلح التفسير باللازم قديم النشأة حديث البحث؛ فلم يُعرض بدراسة إلا على نحو يسير.

ومعناه: العدول عن المعنى اللفظي المباشر إلى لفظ هو لازم من لوازمه، واللازم قد يكون شرعياً أو عقلياً أو عرفياً.<sup>(٧)</sup>

ولا يشترط صحة التفسير حتى يطلق عليه هذا المسمى، إنّما يشترط في قبول التفسير باللازم أن يكون صحيحاً، فهو باعتبار التعريف يصح إطلاقه عليه، وباعتبار القبول يلزم منه صحة المعنى.

### المبحث الثاني: أهمية التفسير باللازم

تتبين أهمية التفسير باللازم، من خلال يلي:

أولاً: أنّ التعبير باللازم - في الأصل - أسلوب قرآني؛ وإذا كان ذلك كذلك فالمفسر: إمّا أن يبين حقيقة اللفظ، أو مثاله، أو ملزومه.

(٧) ومن هذه التعريفات: "أنّ المفسّر يفسر اللفظ بلازمه لا بمطابقه؛ للتنبيه على دخول هذا اللازم في الآية"، التفسير اللغوي للدكتور مساعد الطيار (ص: ٦٦٢)، فصول في أصول التفسير (ص: ٨٢)، وله السبق في بيانه والتعريف به.

ثانياً: التفسير باللازم من طرق التفسير الأصيلة عند سلف الأمة، بل كان التفسير بالمعنى -ومنه التفسير باللازم - هو الأكثر في الزمن الأول؛ كما ذكر ابن القيم في تقسيمه للتفسير: "...وتفسير على المعنى، وهو الذي يذكره السلف".<sup>(٨)</sup>

ثالثاً: وتظهر أهميته أن من ثمراته: إفادة معنى لغوي جديد لا يكون ظاهراً من وجوه اللغة، وكثيراً ما يذكر اللغويون ضمن مواد الكلم معاني هي من تفاسير السلف، كما هو ظاهر من صنيع الأزهري في تهذيب اللغة.

رابعاً: ومما يجلي أهميته أن من ثمراته: قبول تفسير الصحابي فيما خالف به قول اللغويين بعده؛ فإنَّ عدم إعمال قولهم فيه حمل "للمتقدمين على مصطلحات من جاء بعدهم، وهذا العمل معروف بطلانه وما فيه من الخطأ"<sup>(٩)</sup>، والكلام هنا عن قبوله لا عن ترجيحه؛ فقد يرد -أحياناً - قول لأحد السلف في الآية فيردُّه بعض المفسرين لكونه لم يثبت لغة، والظن بالمفسر أن رده له على أنه تفسير على اللفظ لا على المعنى، أما إذا ثبت التفسير عن الصحابي -مثلاً - فيؤخذ به ولا ينكر، ولا يعترض عليه.

خامساً: أن التفسير باللازم فيه توسيع لمفهوم الآية<sup>(١٠)</sup>، والقرآن كلام الله سبحانه وتعالى، وهو مما تختلف فيه أفهام البشر ومداركهم، ولفهم النص أدوات يظهر بها الفرق بين العالم ومن دونه، كما تختلف الأفهام في استيعاب النص ودلالاته، فمنهم المقتصر على ظاهر اللفظ وما يستخدم له، فيردُّ ما عداه، ومنهم الآخذ لذلك كله؛ فهماً للظاهر، واستيعاباً للباطن، واستنباطاً عبر الدلالات اللغوية والأصولية.

(٨) التبيان في أقسام القرآن (ص: ٥٠).

(٩) ما بين علامتي التنصيص من كلام د. مساعد الطيار في تفسير جزء عم (ص: ١٦) بتصرف يسير.

(١٠) أكثر من تحدث عن هذه الأهمية الإمام ابن القيم في عدة مواضع من كتبه، ينظر: إعلام الموقعين

(٣٥٤/١)، وينظر كلام الشيخ ابن عثيمين عن هذه الفائدة في القواعد المثلى (ص: ١١).



**سادساً:** أنَّ الأخذ بأقوال السلف في التفسير باللازم فيه تقريب للمعنى، وإظهار لما خفي من تفسير الآية، قال شيخ الإسلام في اختلاف التنوع: "وجمع عبارات السلف في مثل هذا نافع جداً؛ فإنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ على المقصود من عبارة أو عبارتين".<sup>(١١)</sup>

**سابعاً:** أنَّ التفسير باللازم تابع للمعنى الأصلي؛ ولذا فهو داخل في عموم الدلالة، قال السعدي: "ومن أصول التفسير: إذا فهمت ما دلت عليه الآيات الكريمة من المعاني مطابقة وتضمناً، فاعلم أنَّ لوازم هذه المعاني، وما لا تتم إلا به، وشروطها وتوابعها، تابعة لذلك المعنى".<sup>(١٢)</sup>

**ثامناً:** معرفة التفسير باللازم قد تُعين على حل الإشكال في فهم الآية، وفهم أقوال المفسرين فيها.

**تاسعاً:** عدم فهم التفسير باللازم في أقوال السلف يوقع أخطاء في الفهم؛ ردّاً للمأثور أو إجحافاً عن الاستنباط، قال ابن القيم: "فكم من حكم دلَّ عليه النص ولم يفهموا دلالاته عليه؛ وسبب هذا الخطأ حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون إيمائه وتنبيهه وإشارته وعرفه عند المخاطبين".<sup>(١٣)</sup>

**ومن الأخطاء الناتجة عن عدم معرفة التفسير باللازم:**

١ - الفهم الخطأ لتفسير السلف لآيات الصفات باللازم، مما يُظنَّ بأنَّه من التأويل المذموم، وهذا لا يصح.

٢ - رد بعض تفسير السلف باللازم مما لا يتصوره أحدهم ذهنياً، وهذا مما تختلف فيه الأذهان؛ إذ لا يُتصور التوافق في اللزوم الذهني بين مجموع البشر.

(١١) مجموع الفتاوى (٣٤٣/١٣).

(١٢) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٩٤١).

(١٣) إعلام الموقعين (٣٣٨/١).

- ٣ - اعتبار تفسير السلف المتعدد في الآية أقوالاً مختلفة - وهذا خطأ - فهي أقوال متعددة بالنسبة لقائلها، ولاختلاف عبارتها، وهي أقوال متفقة ترجع إلى معنى واحد، والكلام هنا عن اختلاف التنوع لا التضاد، وقد ذكر الشاطبي من أسباب نقل الخلاف: "أن يذكر أحد الأقوال على تفسير اللغة، ويذكر الآخر على التفسير المعنوي، وفرق بين تقرير الإعراب وتفسير المعنى، وهما معاً يرجعان إلى حكم واحد؛ لأن النظر اللغوي راجع إلى تقرير أصل الوضع، والآخر راجع إلى تقرير المعنى في الاستعمال".<sup>(١٤)</sup>
- ٤ - اعتبار التفسير باللازم من التفاسير الخاطئة جملة؛ والسبب في ذلك إما يظهر من التفسير بالخطأ للصفات من قبل المؤولين والتأفين.

### المبحث الثالث: المفسرون الذين عُتُوا بالتفسير باللازم

يمكن تقسيم المفسرين والعلماء حيال اللازم إلى قسمين، كما في المطلبين التاليين:

**المطلب الأول:** من فسّر باللازم، وهم كثير من السلف والخلف، فمن الذين فسروا القرآن باللازم: عبد الله بن عباس ؓ (ت: ٦٨هـ)<sup>(١٥)</sup>، وسعيد بن جبيرة (ت: ٩٥هـ)<sup>(١٦)</sup>، ومجاهد (ت: ١٠٤هـ)<sup>(١٧)</sup>.

(١٤) الموافقات (٢١١/٥-٢١٢)، وينظر: بدائع التفسير لابن القيم (١١٠/٣).

(١٥) من أمثلة تفسيره: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٣]، قال: "طاعة الله"، جامع البيان لابن جرير (٦٩/٨)، وتفسيره باللازم كثير؛ لكثرة ما نقل عنه من التفسير.

(١٦) من أمثلة تفسيره: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، قال: "صَدُّهُمْ النَّاسَ عَنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ"، تفسير ابن أبي حاتم (١٦٩٧/٥).

(١٧) من أمثلة تفسيره: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا قَوْمِ لُوطٍ﴾ [النساء: ٣]، قال: "أَلَا تَضِلُّوْا"، تفسير سفيان الثوري (ص: ٨٧).

وكذلك جاء عن عكرمة (ت: ١٠٥هـ)، والضحاك (ت: ١٠٥هـ)، والحسن البصري (ت: ١١٠هـ)، وقتادة (ت: ١١٧هـ)، ومقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ)، والفراء (ت: ٢٠٧هـ)، وابن جرير (ت: ٣١٠هـ)<sup>(١٨)</sup>، ولا يعني توقف التفسير باللائم عند هذا الزمن، بل استمر العمل به عند المصنفين.

**المطلب الثاني:** من صرح باللائم، أو أشار إليه، ومن هؤلاء العلماء: الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وابن عطية (ت: ٥٤٢هـ)، وأبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، وابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، وابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، وابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، والآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، وابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ).<sup>(١٩)</sup>

وهنا لابد من ذكر نتيجتين مهمتين فيما يتعلق بطريقة السلف والمفسرين حيال التفسير باللائم، ونشأته كمصطلح.

**النتيجة الأولى:** تقسيم طريقة المفسرين في التفسير باللائم إلى مسلكين:

**المسلك الأول:** التفسير باللائم دون الإفصاح عن تسميته؛ إنما بمجرد التعبير به.

**المسلك الثاني:** ذكر التفسير مع التعليل، دون التصريح بالتسمية أو معها.

(١٨) ينظر في أمثلة تفسيرهم باللائم: معاني القرآن للفراء (٣/١٢٩-١٣٠)، تفسير عبد الرزاق الصنعاني (٣/١٣٤)، جامع البيان لابن جرير (٨/١٥) (١٨٢/١٥) (٢٢/٣٦٠)، تفسير ابن المنذر (٢/٨٢١)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/١٠٢٥) (٥/١٥٢٧).

(١٩) ينظر في أقوالهم: الكشاف (٢/٥٢١)، المحرر الوجيز (٢/٤٤٤)، البحر المحيط (٨/٢١١)، مجموع الفتاوى (٦/٣٩١)، الفوائد لابن القيم (ص: ٨-٩)، تفسير ابن كثير (٥/١٤٩)، روح المعاني (١٥/٢١٩)، التحرير والتنوير (١٦/١٦٣).

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠].

قال ابن كثير معلقاً على قول مقاتل "قد امتلأت" (٢٠)، قال: "فعند هؤلاء أنَّ قوله تعالى: ﴿هَلِ امْتَلَأَتْ﴾ [ق: ٣٠]، إنما هو بعدما يضع عليها قدمه، فتنزوي وتقول حينئذ: هل بقي فيَّ من مزيد يسع شيئاً؟" (٢١).

### النتيجة الثانية: نشوء مصطلح: التفسير باللازم:

والمراد تعيين تسمية هذا المصطلح على قول تفسيري، وجاءت على ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** إطلاق تسمية التفسير بالمعنى على ما يتضمن التفسير باللازم، وأقدم من أطلقها: ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) (٢٢)، ثم الواحدي (ت: ٤٦٨هـ) (٢٣)، ثم ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ) (٢٤).

**الوجه الثاني:** الإشارة إلى جزء المسمى، وأول من أطلقها -توجيهاً لأقوال السلف بأنها لوازم لللفظ - ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ) (٢٥).

(٢٠) تفسير مقاتل بن سليمان (١١٤/٤)، جامع البيان لابن جرير (٣٦٠/٢٢).

(٢١) تفسير ابن كثير (٤٠٦/٧)، وينظر في مثال آخر: جامع البيان لابن جرير (٥٨٦/٢٢)، أضواء البيان للشنقيطي (١٨/٧).

(٢٢) عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ﴾ [ق: ٣٠]، علق على قول مقاتل: "قد امتلأت" قال: "هذا تفسير على المعنى دون اللفظ"، الخصائص لابن جني (٢٦٣/٣).

(٢٣) قال في قوله تعالى: ﴿دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: ٩]: "ومن فسّر الواصب: بالشديد، والموجع؛ فهو معنى وليس بتفسير"، نقله عنه الرازي في مفاتيح الغيب (١٠٨/٢٦).

(٢٤) قال في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا شَكَرْتَ أَصْنَانًا﴾ [الحجر: ١٥]: "وعبر بعض المفسرين عن هذه اللفظة بقوله: عُشي على أبصارنا، وقال بعضهم: غَمِيَّتْ أبصارنا، وهذا ونحوه تفسير بالمعنى، لا يرتبط باللفظ"، المحرر الوجيز (٣٥٢/٣).

أمّا الذي له اليد الطولى في التعليق على تفاسير السلف، والتفريق بينها؛ فهو شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، في قولته المشهورة: "فإنّ منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينصّ على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن"<sup>(٢٦)</sup>، فقد وضع هذه القاعدة، وصار العلماء من بعده يستقونها؛ ثم جاء شيخ الإسلام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، فقسّم التفسير إلى ثلاثة أصول؛ ومنها التفسير بالمعنى<sup>(٢٧)</sup>، وكثيراً ما يذكر اللازم، ويعلق على تفسير الألفاظ؛ فيفرق بين أصل اللفظ ولازمه.

ومن استوعب مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية تلميذه ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، فقد ضمنها في مقدمة تفسيره<sup>(٢٨)</sup>، وطبقها في الجمع بين أقوال السلف.

ومن استفاد من الشيخين: الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) -تلميذ ابن القيم-؛ كما في كتابه الكبير: البرهان في علوم القرآن، فقد ساق تنبيهاً فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال المفسرين، فقال: "يكثّر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم، ويحيكه المصنّفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ، ويظنّ من لا فهم عنده أنّ في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك؛ بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية؛ وإنّما اقتصر عليه لأنّه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى

(٢٥) قال في تفسير قوله: ﴿فِيمَا أَغْوَيْنِي﴾ [الأعراف: ١٦]: "وقال الحسن: أغويتني: لَعَنَتْنِي، وقيل معناه: خَيَّبَتْنِي، قال القاضي أبو محمد: وهذا كُلُّهُ تفسيرٌ بأشياءٍ لَزِمَتْ إغواءُهُ"، المحرر الوجيز (٢/٤٤٤).

(٢٦) مجموع الفتاوى (٣٦٩/١٣).

(٢٧) التبيان في أقسام القرآن (ص: ٤٩).

(٢٨) تفسير ابن كثير (١٠/١).

معنى واحد غالباً، والمراد الجميع، فليُتفطن لذلك، ولا يُفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات".<sup>(٢٩)</sup>

الوجه الثالث: التسمية الصريحة المركبة (تفسير باللازم)، وأول من أطلقها أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، فقد قال في معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ ﴿١٣٢﴾ [الأنعام: ١٣٤]؛ "أي فائتين... قال ابن عطية: معناه: بناجين، وهذا تفسير باللازم"<sup>(٣٠)</sup>، وقد جمعتُ من تفسيره عشرة مواضع علّق فيها على قول بأنه تفسير اللازم، ثم من بعده تلميذه السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) -وهو في تلك المواضع ناقل عن أبي حيان -، ثم ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، ذكرها في أربع مواضع، ثم تتابع المفسرون على ذلك؛ فمنهم الناقل ومنهم القائل.

ومن علّق بكثرة عن قول معين بأنه من التفسير باللازم الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، وما زال العلماء منذ زمن ابن تيمية وما بعده يذكرون التفسير باللازم في موضعه، ومن أشهر هؤلاء -غير ما ذكر - الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ومن المتأخرين الشيخ عبد الرحمن السعدي (ت: ١٣٧٦هـ).  
أمّا في هذا العصر؛ فأول من تحدث عن التفسير باللازم -كمصطلح - وعرفه وعرف به الدكتور: مساعد الطيار، في كتابة القيم: فصول في أصول التفسير، المطبوع عام ١٤١٣هـ.<sup>(٣١)</sup>

(٢٩) البرهان في علوم القرآن (١٥٩/٢ - ١٦٠)، ونقلها عنه السيوطي في الإتيان (٤٧٣/٢).

(٣٠) البحر المحيط لأبي حيان (٢٢٨/٤).

(٣١) وكذلك في كتب أخرى له كالتفسير اللغوي وتفسير جزء عم، والدورات العلمية ونحوها، ومن تحدث عنه: محمد صالح سليمان في كتابه: اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق.

### المبحث الرابع: أقسام التفسير باللازم

الحديث في هذا المبحث يتناول تقسيم التفسير باللازم بحسب بيانه، وأنواعه، ووقوعه، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

**المطلب الأول:** تقسيم التفسير باللازم بحسب بيانه وظهوره، وينقسم إلى قسمين:

**القسم الأول:** التفسير باللازم البين، بمعنى ظهور لزومه للفظ؛ فيشترك في فهم تفسيره عامة الناس؛ كتفسير الخسارة بالهلاك.<sup>(٣٢)</sup>

**القسم الثاني:** التفسير باللازم غير البين؛ بحيث يكون وجه اللزوم فيه خفياً؛ يحتاج إلى تأمل؛ كتفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، قال مجاهد: "لَدَفَعْنَاهُ عَنْهُ"<sup>(٣٣)</sup>؛ أي لَحَلْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُفْرِ فَيَصِيرُ إِلَى الْمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعَةِ مَعْصُومًا.<sup>(٣٤)</sup>

ويلحظ في هذا التقسيم أمران:

١ - أنَّ البيان والظهور أو عدمهما أمران نسبيان، فما قد يخفى على أحد يكون ظاهراً عند غيره.

٢ - بيان وجه اللزوم ظهوراً وخفاءً هو توجيه لقول المفسر، أما المفسر فوجه اللزوم ظاهر عنده وإلا لما نطق به.

**المطلب الثاني:** تقسيم التفسير اللازم بحسب أنواعه، وأظهر أنواعه ثلاثة:

(٣٢) وكنتفسير قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]، قال عكرمة: "إذا غَضِبْتَ"، فمن عادة الغضب أن نسيان ذكر الله تعالى. جامع البيان لابن جرير (٦٤٥/١٧)، الدر المنثور للسيوطي (٣٧٧/٥) - (٣٧٨).

(٣٣) تفسير مجاهد (ص: ٣٤٧)، جامع البيان لابن جرير (٢٦٨/١٣)، تفسير ابن أبي حاتم (١٦١٩/٥).

(٣٤) وكنتفسير الركون في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٣]، فسر أبو العالية: "لا تَرْضُوا أَعْمَالَهُمْ" جامع البيان لابن جرير (٥٠٠/١٥)، والرضا من اللوازم البعيدة للركون.

**النوع الأول: التفسير باللازم الشرعي:** كتفسير حسن العمل في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَنْتُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، قال: الفضيل بن عياض: "أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ"<sup>(٣٥)</sup>، وهذا لازم شرعي لقبول العمل.

**النوع الثاني: التفسير باللازم العرفي:** كتفسير الند بالضد<sup>(٣٦)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [إبراهيم: ٣٠]، ومما تُعورف عليه أَنَّ النَّدَّيْنِ فِي الْغَالِبِ أَضْدَادٌ لَتَنَافُسِهِمْ عَلَى السِّيَادَةِ.

**النوع الثالث: التفسير بلازم العادة والجميلة:** كتفسير ابن عباس رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿الْنَّبِيِّ الْأَمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، بالذي "لا يقرأ ولا يكتب"<sup>(٣٧)</sup>؛ لأنَّ الإنسان الذي لا يجيد القراءة والكتابة باقٍ على ما ولدته أمُّه من حيث المعرفة والعلم.<sup>(٣٨)</sup> ولا مانع من الزيادة على هذه الأنواع من باب التفصيل، لكن ترجع الأنواع إلى ما ذكر غالباً.

**المطلب الثالث: تقسيم التفسير باللازم بحسب وقوعه، وله ثلاثة أقسام:**

**القسم الأول: لازم بالسبب:** وهو الموجب للنتيجة؛ كتفسير المآب في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ مَثَابًا﴾ [النبا: ٣٩]، قال قتادة: "اتخذوا إلى الله مآباً بطاعته وما يقربهم إليه"، وقال مقاتل: "يعني منزلة؛ يعني الأعمال الصالحة"<sup>(٣٩)</sup>، وهذا تفسير

(٣٥) تفسير التستري (ص: ١٧٢)، الكشف والبيان للعليني (٣٥٥/٩).

(٣٦) فسر أبو عبيدة الأنداد: "بالأضداد"، مجاز القرآن (٣٤١/١) (١٤٩/٢).

(٣٧) معالم التنزيل للبغوي (٢٨٨/٣)، وينظر: جامع البيان لابن جرير (٢٨٢/٦)، الدر المنثور للسيوطي (٤٧٠/٦).

(٣٨) ومنه تفسير ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصفات: ٩]، "أي مُوجِع"، جامع البيان لابن جرير (١٧/٢١)، والوجع لازم للمرض في العادة.

(٣٩) تفسير مقاتل بن سليمان (٥٦٦/٤).



بالسبب ؛ فالسببُ الموصلُ لجنّته وما وعد الله به ؛ هو طاعته والتقربُ إليه ، وكذلك تفسير قتادة : "المآب : بالسبيل"<sup>(٤٠)</sup> ، وهو تفسير بالسببِ الموصلِ إلى ذلك المرجع ، فلا وصول إليه إلا بسلوك السبيل.

القسم الثاني : لازم بالنتيجة : وهو ما يلزم من السبب ، أي ما يؤول إليه الشيء ؛ ولذا يمكن أن يُطلق عليه : تفسير بالنتيجة ، تفسير بالعاقبة ، تفسير بما يؤول إليه ، لازم بالآثر ، كتفسير ﴿أَتْرِفُوا﴾ من قوله تعالى : ﴿وَأَتَّبِعْ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ﴾ [هود : ١١٦] ، فسرها البخاري : "أهلِكوا"<sup>(٤١)</sup> ، والهلاك ليس الترف ، إنّما هو نتيجة وعاقبة ، قال ابن عطية : "والمُتَرَفُ المَنَعُ الذي شَغَلَتْهُ تَرْفَتُهُ عن الحقّ حتى هَلَكَ"<sup>(٤٢)</sup>

وقد يجتمع في آية قولان للمفسرين أحدهما بالسبب ، والآخر بالنتيجة : ففي قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء : ٨٨] . قال : السُّدِّي ومقاتل : "أَضَلَّهُمْ فَرَدَّهُمْ إلى الكُفْر" ، وقال قتادة : "أَهْلَكَهُمْ"<sup>(٤٣)</sup> ، والإضلال سببٌ للكفر ؛ لأنّ من يرد الله هدايته : ﴿يَنْتَحِ صَدْرُهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام : ١٢٥] ، ومن يرد أن يضلّه : ﴿يَجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام : ١٢٥] ، فهو لازم بالسبب.

وأما تفسير قتادة بالإهلاك فهو تفسير لازم بالنتيجة والآثر ؛ لأنّ الهلاك عاقبة الكفر والكفار.

(٤٠) تفسير عبد الرزاق الصنعاني (٣/٣٤٤) ، جامع البيان لابن جرير (١٧٩/٢٤).

(٤١) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن (٦/٧٤).

(٤٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٣/٢٢٨).

(٤٣) تفسير مقاتل بن سليمان (١/٢٤٦) ، جامع البيان لابن جرير (٨/١٥-١٦) ، تفسير ابن أبي حاتم

(٣/١٠٢٥).

## فالفارق بين لازم السبب والنتيجة:

١ - أنَّ التفسير بالنتيجة معناه: معنى لزوم الشيء عن الشيء، فهو ناشئ عنه.

٢ - أنَّ التفسير بالسبب معناه: أنَّه لازم للشيء، فهو بمثابة العلة له. وفرق بين اللازم عن الشيء ولازم الشيء؛ بأنَّ أحدهما علة الآخر بخلاف الثاني.

القسم الثالث: لازم السياق: وهو ما يلزم من سياق معنى الآية، كقوله تعالى: ﴿وَأَزَلَفْنَا لِمِ الْأَخْرَيْنَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، قال الحسن في معنى أزلفنا: "أهلَكنا" (٤٤)، وقول الحسن: تفسير باللازم مفهوم من السياق؛ فإنَّ الله - تعالى - إنما قريبهم وجمعهم؛ ليُهْلِكَهُمْ.

فالتفسير بالسياق: هو أنَّ المفسر يأخذ بلازم المعنى، بغض النظر عن لازم اللفظ، فقد يكون لازماً للسياق في هذه الآية دون غيرها؛ بمعنى أنَّ هذا اللازم لا يكون مطرداً على كل لفظة ترد في القرآن، ففي المثال السابق مثلاً: ليس كل مُزَلَفٍ مُهْلَكٌ، بل قد يكون مقرباً؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾ [ص: ٤٠]، فتفسير أزلفنا: أهلَكنا خاص بهذا الموضع.

## المبحث الخامس: ضوابط في التفسير باللازم

من المعلوم أنَّ لكل لفظة معنى في اللغة، يُعرف من خلال الرجوع إلى ما صنفه علماء اللغة في كتب المعاجم والمعاني، لكن التفسير باللازم ليس له مصنفات يُحتكم إليها في صحة قول من عدمه؛ والسبب أنَّ اللازم ليس أصلاً في معنى اللفظ، فالأصل

(٤٤) أورد قول الحسن: ابن قتيبة في الغريب (ص: ٣١٧)، والنحاس في المعاني (٨٥/٥)، والسمرقندي في بحر العلوم (٥٥٦/٢).

هو ما يبنى عليه غيره، أمّا هو فمبني على غيره، ثم إنّ التفسير باللازم يستخرج بأداة للدلالة وهي الالتزام؛ والتي تخضع لعقلية المفسّر في الربط والاستنباط؛ عبر المخزون العلمي بالكتاب والسنة واللغة.

بهذا تتبين الحاجة إلى وضع الضوابط والحدود لإمكان الاستفادة من هذا النوع من التفسير بعيداً عن الزلل، فمن ضوابط تفسير الآية باللازم ما يلي:

أولاً: تقديم المعنى الأصلي في الآية ما أمكن، وإثبات مدلول اللفظ حقيقة؛ ثم التمثيل أو ذكر اللوازم التي هي من تمام المعنى.

ثانياً: صحة ذلك اللازم؛ أي: أن يكون له مستند شرعي في الكتاب أو السنة إن كان ذلك اللازم شرعياً، أو يكون له شاهد لغوي إن كان اللازم لغوياً، أو عرفاً إن كان اللازم عرفياً، وهكذا فكل شيء يُردُّ إلى أصله؛ إذ لا بد من صحة ذلك الوجه المفسر به.<sup>(٤٥)</sup>

ثالثاً: الأمور الغيبية لا تؤخذ من اللوازم المجردة عن الدليل، فمرد الغيبات إلى النقل الصحيح من كتاب أو سنة.

رابعاً: إثبات اللازم وإثبات الملزوم، وهذا أصل في صحة اللزوم، وهو مكمّن الخلل والانحراف في اللازم، خصوصاً في باب الصفات؛ فإنّ نفات الصفات والمؤولين إذا مرّ بهم صفة يستحيل إثباتها عندهم فسروها بلازمها<sup>(٤٦)</sup>، وفارقوا بذلك منهج السلف، فضابط تفسير الصفة باللازم: إثبات الأصل مع لازمه.<sup>(٤٧)</sup>

(٤٥) ينظر: كلام شيخ الإسلام في ضابط اللازم الشرعي، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣١٩/١٧).

(٤٦) كما ذكر السيوطي في الإتيان (١٣٦٨/٤): "وقد قال العلماء كل صفة يستحيل حقيقتها على الله تعالى تفسر بلازمها".

(٤٧) ينظر في التمثيل لذلك: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢٧/٥-١٢٨)، والباب الثاني من رسالة التفسير باللازم.

قال ابن القيم : "الإرادة - مثلاً - تستلزم العلم لذاتها، فلا يجوز نفي لازمها عنها، وكذلك السمع والبصر والعلم يستلزم الحياة فلا يجوز نفي لوازمها".<sup>(٤٨)</sup>

خامساً: ضابط إثبات الملازمة: قد يقع التنازع في ثبوت الملازمة، وذلك لاختلاف الأفهام والمدارك والمعرفة بماهية المتنازع عليه؛ خصوصاً في اللازم غير البين، فيحدث أن يفسر أحد باللازم فيرده آخر ولا يتصوره، وهذا ليس بمستغرب؛ فتفاوت الفهم من النص أمر وارد حتى بين العلماء.

وبالإجمال: يمكن أن تُرجع إثبات الملازمة إلى التصريح بها من قبل عالم بها، أو ظهورها عرفاً، أو وضوحها عقلاً؛ بحيث لا تحتاج إلى دليل، أو بالاستدلال من ثبوت أحد أثري الشيء على الآخر.

وفي نهاية هذه الضوابط يجب التنبيه لأمر: هل يُلزم المفسر من السلف بهذا الضوابط؛ بمعنى أن يحاكم على تفسيره اللازم، فينظر هل فسر باللفظ أولاً أم لا، أو هل يلزمه أن ينص على أن هذا لازم، وإذا فسر باللازم فهل يعني أنه حصر المعنى بذلك؟

والجواب: أن يقال: لا يُلزم المفسر من السلف أن يذكر المعنى اللغوي؛ لعلمه به أو من عنده، ولا يلزمه التصريح على أن هذا لازم للمعنى؛ لأن هذه الاصطلاحات حادثة، ولا يعني تفسيره باللازم حصر المعنى في ذلك اللازم دون غيره، فإن تفسير السلف باللازم يتضمن المعنى الأصلي لكونه لازماً له.

فالمفسر من السلف قد يكون له اعتبار يصرفه عن التفسير اللفظي إلى التفسير باللازم، ومن ذلك:

- وضوح المعنى الأصلي عندهم؛ فيفسر باللازم لتمام المعنى.

(٤٨) طريق المهجرتين لابن القيم (ص: ٣٦١).

• التنبيه على أمر معين يحتاجه السائل أو عامة الناس ، وغالباً ما يكون في جانب الموعظة والنصح ؛ بدليل ورود ألفاظ مختلفة عن مفسر واحد كابن عباس -رضي الله عنهما - .

• لبيان دخول هذا المعنى في الآية ، فقد يذكر لازم خبر مذكور أو محذوف <sup>(٤٩)</sup> ، فمن مجانبة الصواب تخطئة قول أحدهم بحجة أنه اللغة لا تدل عليه ، ولو أمعن النظر لوجد المعنى الذي حكم بخطئه لازماً لمعنى الكلمة في لغة العرب ، أو لازماً لمعناها في الآية ، وقد أشار إلى هذا ابن القيم ، فذكر تفسيراً باللازم ثم بيّن صحته ، وقال : " وقد تقدّم أنّ السلف كثيراً ما يُبْهَوْنَ على لازم معنى الآية فيظنُّ الظانُّ أنّ ذلك هو المراد منها " <sup>(٥٠)</sup> .

وقد يختلف هذا الأمر عَمَّنْ جاء بعدهم ممن صنف في التفسير ؛ فيحاكم قوله في مسألة إثبات الصفات إلى الإقرار بالأصل ، فإنْ أقرَّ به وإلا فتفسيره اللازم مردود ؛ لأنَّه الأصل من المعنى ، وما لم يؤمن به فقد أخلَّ بالمعنى .  
هذا ما تيسر كتابته واختصاره ، ومن الله العون ، والحمد لله رب العالمين ،  
وصلّى الله على النبي محمد وعلى آله وصحبه والتابعين .

(٤٩) من أمثله قوله تعالى : ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا﴾ [يوسف: ٣١] ، فقد فسر مجاهد وعكرمة المتَّكاً : بالطعام ، والطعام من لوازم الدعوة إلى المتَّكأ ، ومن لوازم إعطائهن السكاكين ، ينظر : جامع البيان (١٦/٦٩ - ٧٠، ٧٥) ، المحرر الوجيز (٢٤٩/٣) .

(٥٠) إعلام الموقعين (١/١٦٨) ، وينظر : اختلاف السلف في التفسير لمحمد صالح (ص: ٦٩) .

## Guidelines for Authors

### a) Conditions:

1. The paper must be innovative, scientific, well typed and in good style.
2. The paper must not be previously published, or sent to another press.
3. All received papers are to be refereed.

### b) Instructions:

1. The author must provide a request to publish his paper.
2. The author must provide Four hardcopies of his paper (the original plus two copies) in Arabic. The paper must be typed using Microsoft Word on an IBM compatible PC. The paper must be printed on single faced A4 papers, leaving 3 cm for each margin. The pages of the paper should be sequentially numbered, along with numbering figures and tables (if available). The author must also provide an electronic copy of his paper. In addition, the author must provide an Arabic and an English abstract for his paper, each of which not exceeding 200 words.
3. The font type used for typing is Traditional Arabic, with the size of 20 pt for headings, 18 pt for the main text and 14 pt for footnotes.
4. The paper must not exceed 40 pages.
5. The paper must include the title of the paper, the author's name, his address, his title and his affiliation.
6. Book references are to be cited in one of the two following ways:
  - a. The reference is cited in the main text, where the author mentions the abbreviation, followed by the part and page number, then the Hadith number.  
Example: Narrated by Al-Bukhari in the Correct (1/88H 166) or Al-Nawawi Said in the Collection 8/29: "..."
  - b. The reference is cited in a footnote.  
Example: Ibn Qudama Said "..."<sup>(1)</sup>
7. Paper references are to be cited in a footnote, where the author mentions the title of the paper and the title of the journal.  
Example: The author mentioned in his Paper that he didn't Stop at any one Saying this "..."<sup>(2)</sup>
8. Footnotes must be mentioned in their respective pages.
9. In the reference list, the book citations should start with author's full name, followed by the title of his work/book, his year of death, the publisher and year of publication. The same with journal citations, in which they should start with the title of the paper, its author, the title of the journal and its volume.
10. When mentioning names of Arab or Islamic scholars, the year of death should be mentioned in Hijri (lunar) year if the scholar is deceased. As for foreign names, the names should be written in Arabic, followed by the name in English/Latin letters between brackets. The name should be fully written when first mentioned in the paper.
11. The paper will be returned to the author, whether or not the paper is published.
12. The author will be given two copies of the journal, along with 20 copies of his paper free of charge. Any more copies will be charged according to the Editorial Board.
13. The author must follow the corrections of the referees. In addition, the author must provide a justification for not following a certain correction by the referees.
14. The papers published reflect the opinions of their authors.
15. The journal is issued Four times a year an issue each mid-term.

## Correspondence

All correspondence and manuscripts are to be sent/delivered to: the Editor-in-Chief:

- Scientific Journal of Qassim University (Sharia Sciences)
- P.O. Box 6600, Buraydah 51452, Buraydah Kingdom of Saudi Arabia
- Tel.: 06-3220330, Ext.: 2145
- Fax and Direct Line: 06-3220358
- E-mail: qu.mgllah@gmail.com

---

(1) Al-Maghni 6/322.

(2) Collaborative Insurance – Journal of Sharia Colleg –



**In The Name of ALLAH,  
Most Gracious, Most Merciful**







Volume (8) – NO.(1)

# **Journal of ISLAMIC SCIENCES**

October 2014 – Muharram 1436H

Scientific Publications & translation

## EDITORIAL BOARD

### Editor-in-Chief

Prof. Saleh M. Al-Sultan

Professor, Department of Fiqh, Sharia College, Qassim University

### Member Editors

- Prof. Ibrahim S. Al-Humaydhy.  
Professor of AlQur'an and its Sciences, College of Sharia and Islamic Studies. Qassem University.
- Prof. Abdullah A. Al-Qusun.  
Professor of Sunnah, College of Sharia and Islamic Studies. Qassem University.
- Prof. Ahmad M. Abd Alrazaq.  
Professor of Aqidah (Islamic Theology) , College of Sharia and Islamic Studies. Qassem University.
- Prof. Hamed A. Al-Wafi.  
Professor of Usul AlFiqh, College of Sharia and Islamic Studies. Qassem University.
- Prof. Ali H. Al-Shatanawi.  
Professor of Law, College of Sharia and Islamic Studies. Qassem University.
- Prof. Abdullah S. Al-Matrodi.  
Professor of AlFiqh, College of Sharia and Islamic Studies. Qassem University.

### Journal Secretary

Dr. Mohammad fawzi alhader

Assistant Professor At Department of AlFiqh, College of Sharia and Islamic Studies, Qassem University

Deposif: 1429/2028

## Contents

## Page

Encouragement in the Prophetic Hadith and its Effective Impact in Increasing Motivation for Positive Behaviour (English Abstract) <b>Dr. Saeed Nazal Al-Anazy</b> .....	59
The rule of the delay in the performance of the pilgrimage after the obligatory (Comparative study) (English Abstract) <b>Dr. Ali Joma'a al-rawahneh</b> .....	117
"Companions sons between the exiled people ratios Athbathm in grounds" "Hizam Ben Hakim Ben Hizam" model (English Abstract) <b>Dr. Khalid M. Al-Hayek</b> .....	157
Method of preference in Selection of legal Devices The ways, Dictates and Advantages (English Abstract) <b>Dr. Qtab Raissouni</b> .....	197
Tayammum impact in raising (removing) the event (impurity resulting from the emission of semen) (English Abstract) <b>Dr. Ahmed bin Abdullah Mohaimeed</b> .....	246
The good Ahadith ( Sayings ) that have been judged by IBN KATHIR in his interpreting Holly Qur'an (English Abstract) <b>Dr. Ibrahem Bin Abdullah AlDawyesh</b> .....	320
The Missionary Lessons Learned from the Story of a Woman Imran (English Abstract) <b>Dr. Khaolah Yousif Almoqbl</b> .....	347
Pay no specific jurisdiction before the commercial courts In Islamic jurisprudence and legal system pleadings comparative study (English Abstract) <b>Dr. Yousef Abdullah bin Mohammed Khudair</b> .....	399

